

البوليس المصرى

١٩٢٢ - ١٩٥٢

الدكتور عبد الوهاب بكر



Biblioteca Alexandrina
0121467

مكتبة

دكتور
عبد الوهاب بكر

استاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية الآداب — جامعة الزقازيق

البوليسير المصري

١٩٢٢ - ١٩٥٢

الطبعة الأولى

الناشر
مكتبة ميدبولى

ميدان طلعت حرب
القاهرة

صورة الغلاف للواء توماس ويتنورث راسل باشا حيدر پوليس
القاهرة ١٩١٨ — ١٩٤٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا افْضَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا الْحَقَّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ﴿٨٨﴾

مَسَدِّقُ اللَّهِ الْعَظِيمِ

المحتويات

صفحة

٧	مقدمة
١٣	الفصل الأول : التنظيم في ظل النفوذ البريطاني
٦١	الفصل الثاني : بوليس المدينة في ظل الوجود البريطاني
٨١	الفصل الثالث : التنظيم الوطني للبوليس
١٠٣	الفصل الرابع : احوال الأمن العام
١٢٥	الفصل الخامس : اسباب الفشل
١٩٥	الفصل السادس : محاولات الإصلاح
٢٣١	الفصل السابع : ملء الفراغ
٢٤٧	الفصل الثامن : التحديث واعادة التنظيم
٢٧٥	الفصل التاسع : البوليس والحرب العالمية الثانية
٢٩١	الفصل العاشر : بوليس والأمن السياسي
٣١٩	الفصل الحادي عشر : العلاقات السرية بين البوليس الوجود البريطاني
٣٣٥	الفصل الثاني عشر : البوليس والعمل الوطني
٣٥٣	خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

في عام ١٩٧٦ تقدمت رسالتي (البوليس المصرى ١٨٠٥ - ١٩٢٢) للحصول على درجة الماجستير في الآداب - لجامعة عين شمس - وقد حوت الرسالة تاريخا لجهاز البوليس المصرى خلال الفترة موضوع الدراسة .

وبعد مضى عشر سنوات على ذلك التاريخ ظننت عمليه كتابه تاريخ هذا الجهاز ثابتة في مكانها ، فلم يتصدد باحث بعدد للكتابة عنه ورصد تاريخه الخطير - اللهم الا ذلك العمل الذى قام به (مركز بحوث الشرطة) باكاديمية الشرطة تحت عنوان (الشرطة والنضال الوطنى ١٨٨١ - ١٩٨١)^(١) - وهو عن مسجل لبعض الجوانب الايجابية لجهاز الشرطة في مراحل مختارة في العمل الوطنى المصرى - ولنا عليه تحفظات عديدة سواء من حيث المنهج الذى اعتمدته هيئة الباحثين ، او من حيث الدراسة الموضوعية ذاتها .

(١) دراسة لدور الشرطة المصرية خلال مراحل الحركة الوطنية في مصر قلمت بها مجموعة من الباحثين العاملين بهيئة الشرطة عام ١٩٨٢ ، وشارك المؤلف في الدراسة - وطبعت عام ١٩٨٢ (ديسمبر) على نفقة وزارة الداخلية - وتقع الدراسة في اربعة ابواب تتناول فترة ما قبل الاحتلال البريطانى وحتى قيام ثورة ١٩١٩ - ثم مرحلة القناة (١٩٥١ - ١٩٥٢) - وتأتى بعد ذلك مرحلة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ - وأخيرا تسجل الدراسة دور الشرطة خلال فترة أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتقع للدراسة في ٢٠٧ صفحة - واعتمدت في ما انتجته على بعض المصادر الأولية المودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة - وبعض المؤلفات الماصرة باللغتين العربية والانجليزية - وتسجيلات صوتية ومذكرات لشخصيات من هيئة الشرطة شاركت في الحركة الوطنية - وبعض الدوريات المصرية - وقد طبعت هذه للدراسة في مطابع دار التعاون للطبع والنشر .

وفيما عدا ذلك فلم تظهر حتى الآن — حسب علمي — دراسية أكاديمية في الجامعات المصرية ، أو مؤلف يرصد تاريخ هذا الجهاز .

ومؤسسة حكومية كجهاز الشرطة في مصر — لها وزن كبير لا يمكن تجاهله سواء من حيث حسناتها أو أخطائها ، بالنظر للموقع الذي تشغله من الجهاز الإداري والسياسي في مصر — وماهية هذا الموقع لها من تدورات التأثير على جوانب عديدة من حياة الناس اليومية — بل ومسير البلاد في مناسبات عديدة — لهذا فليس من المبالغة في شيء القول بأن جهاز الشرطة المصري يعد اجدر فروع البيروقراطية الإدارية في مصر بالتسجيل — فهو الهيئة المسؤولة عن تأمين المجتمع على نفسه وماله وعرضه — وهي المسؤولة عن تحقيق الضبط الاجتماعي لحياة الناس — وهي المسؤولة عن توفير المناخ اللائم للنظام الحاكم ليمارس مهامه في الحكم والإدارة .

ومسئوليات خطيرة كهذه تجعل من الجهاز القائم عليها جهازا ذا طبيعة حساسة وحرجة — سواء من حيث « أسلوب ممارسة أعماله » ، أو من حيث « موقف المجتمع من هذا الأسلوب » — وهما أمران قد لا ينسجان في كثير من الأحوال . فطبيعة عمله تفرض عليه أن يطبق ما تقتضيه الظروف — في كثير من الأحيان بالقوة — والطبيعة البشرية تتحفز بالفضب دائما عندما يعوق إرادتها عائق — لذلك فإن احتمالات التصادم بين (المائقي) و (الإرادة) كثيرا ما تطفئو على السطح مقرزة العديد من مشاكل العلاقات بين الطرفين .

وينطبق هذا الشكل من العلاقات على كافة مجالات العمل الشرطي — فهو قائم في مجال الجريمة الجنائية — والجريمة السياسية — وحفظ الأمن الجنائي — والعمل السياسي — وضبط علاقات التعامل بين الناس ... الخ .
مظاهر اهتمامات واختصاصات هذا الجهاز .

الشرطة جهاز قدره المنظور — الذي هو سنة الحياة — فحركة المجتمع الى الأمام دائما — والجريمة بشتى أنواعها ظاهرة اجتماعية ، تتطور

مع تطور المجتمع — وما يصلح لمقاومتها بالامس لا يصلح اليوم — وتدأير اليوم تندرس مع تطور الغد — وهكذا فان الشرطة في عملها اليومى لابد وان تطور من اساليبها على كافة المستويات — ملاحظة منها للتطور الجنائى بأشكاله المختلفة — طالما كان دورها الاساسى هو حفظ المجتمع .

ووظيفة الشرطة تتطور مع مضى الوقت . فالشرطة التى كان اختصاصها لا يتجاوز الجريمة الجنائية في مصر القرن التاسع عشر — تطورت مع ظهور الجريمة السياسية في مطلع القرن العشرين . . وتطورت مع قدوم المذاهب السياسية والأفكار الاجتماعية في ذلك القرن أيضا .

وجهاز الشرطة الذى كان يعمل في ظل نظام اتوقراطى حاكم خلال سنوات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين — فاجاته عشرينيات القرن بنظام سيسى تميز بالصراع بين الأتوقراطية السابقة والحكومة الدستورية التى أقرزها (استقلال ١٩٢٢ المنقوص) — في ظل اطار من الصراع ضد وجود استعماري مموق — وأحزاب سياسية تراوحت مواقعها بين كرلى السلطة وشراسة المعارضة .

في ظل هذه الظروف مارس جهاز الشرطة في مصر دوره الاجتماعى والسياسى — وهى ظروف لا أعتقد انه يحسد عليها على الإطلاق .

لهذا كله — كان من الضرورى أن يؤرخ لهذا الجهاز العتيق في فترة من أهم فترات تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٩٢٢ — ١٩٥٢) ، وهى فترة تبدأ بدخول البلاد مرحلة جديدة من مراحل تاريخها السياسى (ما بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢) — وتنتهى بنهاية النظام السياسى الذى ساد مصر حتى عام ١٩٥٢ عندما حل محله نظام آخر ، لازال يمارس السلطة السياسية حتى الآن .

ولا شك أن مثل هذا النوع من الدراسات — التى تدخل في نطاق تاريخ مصر السياسى — يكتنفه الكثير من الصعاب — نظرا لطابع التعنيم الذى يفرض على وثائق بعض الأجهزة ذات الطابع الحساس في مصر —

واندى أصبح يشكل جسدارا صلبا لا يمكن اختراقه — ويثنى الباحثين عن مجرد المحاولة لاكتشاف هذا المجهول بنتيجة مؤداها الاحجام عن دراسة هذا النوع من المؤسسات ، وبالتالي ضياع جزء هام من تاريخ مؤسسة لها دورها فى أحداثك جرت فى تاريخ البلاد .

ولعل غياب اى دراسة جامعية او مؤلف عن جهاز الشرطة وتاريخه — هو ابلغ دليل على صحة ما أقول .

واذا كان التعتيم وحبس المعلومات هو أحد الصعاب التى تواجه الباحث فى تاريخ اشرطة — فان الوثائق الرسمية الخاصة بإنشاء وزارة الداخلية واجهزتها والمسدلة لاختصاصاتها وإبنيته التنظيمية منذ عام ١٨٥٧ (تاريخ انشاء وزارة الداخلية) — كالأوامر السنية ، والحكيمات والأوامر العالية ، والراسيم السلطانية والملكية — والقرارات الوزارية — ومقرارات مجلس الوزراء ، والأوامر العمومية والإدارية واليومية ، والمنشورات ، والكتب الدورية ، والخطابات الرسمية — مبعثرة فى دوريات رسمية ، ومطبوعات ، وتقارير ، وملفات — وموزعة بين وزارات ومصالح وإدارات ، ودور حفظ ومكتبات — فى مصر وفى الخارج . وهو امر يزيد من صعوبة مهمة الباحث — لو استطاع — فرضا — تخطى الصعوبة الأولى .

لكن البحث ومحاولة إعادة كتابة التاريخ المصرى الحديث لا تعترف بالمعوقات والحوالجز .

وهذه — محاولة من جانبى لكتابة تاريخ هذا الجهاز العتيق — استعنت فيها بما تيسر لى من وثائق لم تنشر — وكتب ومؤلفات متخصصة لا توزع الا فى دائرة ضيقة تضم المشتغلين فى هذا الجهاز — وتعتبر فى حكم الوثائق غير المنشورة — وبعض ما ضمته دار الوثائق البريطانية من وثائق عن جهاز الشرطة المصرى بحكم هيئة بريطانية على مقدرات الأمور فى البلاد طوال أربعة وسبعين عاما — وسيطرتها على جهاز الشرطة تلبا خلال هذه الفترة — وبمعلومات وأوراق خاصة قدمها لى بعض الضباط العظام فى الجهاز ممن أدركوا أهمية ما تحويه أوراق هذا الجهاز من

معلومات تاريخية ثمينة — فحفظوها من الضياع ، وقسّموها لى — فكانت خير عون لى على انجاز هذا العمل .

وقد اخترت (البوليس المصرى ١٩٢٢ — ١٩٥٢) عنوانا لهذه الدراسة لعدة اسباب :

— اولها : ان كلمة « الشرطة » لم تستخدم كاسم للجهاز الا فى عام ١٩٥٩ — أما قبل ذلك فقد كان اسمه هو (البوليس) .

— ثانيا : ان كلمة (المصرى) ارتبطت بالجهاز تمييزا له عن العنصر الأوروبى الذى ظل يشغل وظائف فيه حتى عام ١٩٤٦ ، والذى كان يرمز لأعضائه باسم البوليس الأوروبى European police ، وهى تسمية أخذت عن تنظيمات دفرين Dufferin عام ١٨٨٣ .

— ثالثها : ان هذه الدراسة استهزأت للدراسة التى اتبعتها عام ١٩٧٦ — وبمناوبة الجزء الثانى من دراسة واحدة ومتملة .

— وأخيرا : فان كلمة (الشرطة) لم تستطع حتى الآن أن تحو اسم (البوليس) من أذهان الناس — رغم استخدام كلمة الشرطة فى المسميات الرسمية وفى الصحافة .

أما الفترة الزمنية التى تناولتها الدراسة فمقد بداتها بعام ١٩٢٢ وهو ذلك العام الذى تغير فيه وصف مصر من دولة تحت الحماية البريطانية الى دولة مستقلة ذات سيادة وفقا للتصريح الذى أصدرته بريطانيا من جانب واحد يوم ٢٨ فبراير ، وقد أدخل هذا الوضع الجديد تغييرات جذرية وتعديلات جوهرية على جهاز الشرطة تجعل من هذا التاريخ نقطة البداية بجدولة .

وانتهت الدراسة بعام ١٩٥٢ وهو عام سجل اليوم الثالث والعشرين من شهر يوليو فيه نهاية نظام حاكم وبداية نظام جديد — تغيرت معه معالم كثيرة وأساسية فى الجهاز يستحق معها أن يكون نقطة الانتهاء .

ولست ادعى اننى قد الممت بكل صغيره وكبيره فى هذه الدراسة
— لكننى بذلت جهدى على كل حال — واستقيت المسادة العلمية لدروسه
من مظانها الأصلية .

ويتمين على فى الختام ان اذكر ان اصحاب الفضل فى ظهور هذه
الدراسة — بما قدموه لى من وثائق نادرة ومراجع قيية وهما (المرحوم)
اللواء ابراهيم محمد الفحام ، واللواء محمد سعيد الجداوى — قد فتحا
لى مكتبتيها الخاصة وقدموا لى ما احتاجته الدراسة من مادة علمية —
فلاولها للرحمة والفواب — ولثانيها الشكر والامتنان .

ويمد فان تكن هذه الدراسة قد اسهمت فى التأريخ لجهاز من
اهم مؤسسات الادارة فى مصر — فانى اكون قد حققت ما اتناه — وان
لم تكن قد وفقت بالفرض ، فحسبى انى نلت شرف المحاولة — وللم لى
أجر المجتهدين .

والله من وراء القصد وهو عنده خير الجزاء .

عبد الوهاب بكر

مصر الجديدة ١٩٨٧

الفصل الأول

التشظيم في ظل النفوذ البريطاني

في ١٨٩٤/١١/٣ صدر امر عال بالنشاء نظام الاشراف البريطاني على جهاز البوليس والمسمى (بتفتيش عموم البوليس) — واستبدل به نظام جديد تحت اسم (قسم الضبط والربط) ، فاختص فرع (الضبط) بأعمال الأمن العام — بينما اختص فرع (الربط) بالأعمال النظامية والشئون العامة. ٢ في البوليس .

وعندما أعيد تنظيم مكونات نظارة الداخلية في ١٨٩٥/٣/١٩ تاکد هذا التقسيم عندما قسم قسم الضبط والربط الى « قسم الضبط » و « قسم النظام » او قسم النظام العسكري — بينما تشكلت باقي فروع النظارة من (قسم الادارة — قسم المحاسبة — قسم مخازن البوليس — ادارة الجرائد الرسمية — قسم المطبوعات — القسم الامرنكى) ، وفي ١٩٠١/١/١ أدمج قسما (النظام العسكري) و (المحاسبة) في قسم واحد أطلق عليه (قسم المستخدمين والمحاسبة) .

وفي فبراير ١٩٠٩ أنشئ قسم جديد للتفتيش أطلق عليه اسم (قسم تفتيش النظام) كان اختصاصه (التفتيش على نظام بوليس الاقاليم فيما

ينعقد بانواجبات العسكرية والمهيات وغيرها والمراقبة على الدوريات ودركات
الخفر ويكون هذا القسم تحت رئاسة موظف يقب (باشمفتش نظام
البوليس) . وعلى الباشمفتش أن يوزع الأعمال على المفتشين ويعين لهم
من وقت إلى آخر المحلات التي يجرون فيها التفتيش ويقدم المفتشون الذين
يقتدبون لهذا القسم تقاريرهم مباشرة إلى الباشمفتش (...) .

وفي يونيو من نفس العام أعيد تنظيم (قسم الضبط) إلى (أفلام)
ثلاثة — لخص الأول منها (١) بأعمال منع الجريمة — واختص الثاني (ب)
بالأعمال اللاحقة على وقوعها وعمل الإحصائيات الجنائية — أما الثالث
(ج) فتعد تولى متابعة المستحدث من الأساليب العلمية المطبقة في الدول
المتقدمة في مجال النحرى عن الجرائم ليقوم بتطبيقها في نظارة الداخلية
وفي حجاز البوليس .

وكانت السيطرة البريطانية تسود كل هذه التنظيمات بطبيعة الحال (١) .

وفي ٢٩ يناير ١٩١٣ المي (قسم الضبط) وحلت محله « إدارة عموم
الأمن العام » التي تشكلت من :

١ — إدارة الضبط :

وتألفت من فئتين :

(أ) ويختص بكفاحية التشرد والمشبوهين ، وأعمال السجون ،
ووسائل نفي الأشخاص والبحث عن الأشخاص المطلوب القبض
عليهم .

(ب) كتابة التقارير عن الحوادث الجنائية وحوادث السكك الحديدية
— وما يتصل بنقط البوليس وأعداد الصحف السوابق ، وتحقيق
شخصيات المتهمين . .

(١) عبد الوهاب بكر ، البوليس المصري ١٨٠٥ - ١٩٢٢ ، رسالة لمجستير غير منشورة
— جامعة عين شمس — كلية الآداب ١٩٧٧ — ص ٤٦٣ — والأوامر المعمورية لنظارة الداخلية —
رقم ٧٦ في ١٤/٢/١٩٠٩ .

٢ - إدارة اللوائح والرخص :

وهذه تألفت من قلمين :

(ج) ولخص بتحضير مشروعات لوائح الأمن العام . والتنسيق بين نظارة الداخلية والنظارات المختلفة في ما يختص باللوائح والقوانين وتجارة الأسلحة والذخائر ، واعداد مجموعات القوانين الادارية والجنائية وتمسديلاتها .

(د) واختص بمسائل المحاكم المركزية ومحاكم انواحيات وتنقيح القوانين الداخلية التي تطبق على جهاز البوليس .

٣ - ادارة المطبوعات :

وتألفت من قلمين :

(هـ) ويختص بتنفيذ قانون المطبوعات (الذي صدر في ١٨٨١/١١/٢٦)
— والذي اعيد العمل به في ١٩٠٩/٣/٢٥ لاسكات للصحافة التي كانت قد ازعجت بنقدها ، للحكومة والوجود البريطاني) .
(و) واختص بأمور الاجتماعات العامة والاعتصابات (٢) .

ولكى تحقق بريطانيا احكام سيطرتها على جهاز الأمن بعد ادخال هذه التعمديلات — صدر الأمر الادارى رقم ٢ في ١٩١٣/١/٢٩ بتمكين جناب المستر جورج موريس مدير عموم ادارة الأمن العام هذه من « مراقبة الأمور التي لها علاقة بالأمن العام مراقبة فعلية حتى ما كان متعلقا أيضا بادارات أخرى بالنظارة » — فمنح الحق في أن يبدي ملاحظاته التي يقتضيها صالح الأمن العام كلما اقترحت اجراءات مهمة تتعلق بترقية أو نقل أو تاديب الموظفين والعمال بالمديريات والمحافظات الذين يشتغلون بالأمن — ودخل في اختصاصه كافة الشكاوى التي تقدم في حق الموظفين والعمال

(٢) الأولاد العمومية لنظارة الداخلية - رقم ٦٥ في ١٩١٣/١/٣٠ (ترتيب عموم

ادارة الأمن العام) .

المشتغلين بالأمن إذا كان لها صلة بالأمن العام — وأصبحت ادارته مختصة بإنشاء نقط البوليس الجديدة والغاء الموجود منها — وترتيب نظام الخفر وزيادة أو انقاص عدد الخفراء — وكل ما يتعلق بترتيب دوريات البوليس بأنواعها — ومنع المكافآت التي تصرف من أجل الخدمات المفيدة للأمن العام — وأخيرا فقد كان اخذ رأى هذه الإدارة ضروريا فيما يتعلق بحركة نسوة أبوينيس وتوزيعها وكل أمر آخر يتعلق بالأمن العام^(٢) .

فإذا علمنا أن جهازا اشرافيا آخر كان يتربع على كراسى السلطة في نظارة الداخلية منذ عام ١٨٩٥ — تمثل في « المستشار البريطاني للنظارة » — الذى كان يتبعه نفر من (مفتشى الداخلية) البريطانيين للتفتيش على أعمال البوليس في المديرية (الريف) — بما في ذلك مراقبة أعمال (مدير المديرية) نفسه — الى جانب الهيئة البريطانية الكاملة على أعمال انوبيس في مدن مصر الرئيسية (القاهرة — الاسكندرية — بور سعيد — السويس — الاسماعيلية) من طريق اسناد مناصب قادة البوليس (الحكمدارين) وما يليها الى ضباط بريطانيين .

إذا علمنا ذلك كله لتبين لنا بوضوح شكل السيطرة البريطانية على جهاز البوليس الى ما قبل عام ١٩٢٢ .

انتهت المناقشات بين (عبد الخالق ثروت باشا) و (اللورد النبي) المعتمد البريطانى في مصر — في يناير ١٩٢٢ الى اصدار بريطانيا لتصريحا

(٢) الأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ٦٦ في ١٩١٣/١/٣٠ : اختصاصات إدارة عموم الأمن العام) — وتجد الفى في ٢٤ أكتوبر ١٩١٨ قسم تفتيش النظام وتقبل افراده الى ادارة عموم الأمن العام التي أنشئ بها قسم للنظام يرأسه (باشمفتش النظام) وتبعه ضباط حملوا لقب (مفتش خفر) — راجع الأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ٤٨٣ في ١٩١٨/١٠/٢٤ (الأمر الإدارى رقم ٦) — وفى ١٩٢٠/٢/٢٩ تغير لقب باشمفتش للنظام الى (مدير قسم النظام وللخفر) بادارة عموم الأمن العام . ومفتش الخفر الى (باشمفتش علم الخفر) ومساعد باشمفتش النظام الى (باشمفتش علم النظام) — راجع الأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ١٠٥ في ١٩٢٠/٢/٢٩ .

من جانب واحد (٢٨ فبراير ١٩٢٢) ، والذي أعلنت بمقتضاه انتهساء الحماية على مصر ، واستقلالها — مع احتفاظ بريطانيا بصورة مطلقة بتأمين مواصلاتها في مصر — والدفاع عنها من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة — وحماية المصالح الأجنبية والأقليات والسودان . واستبقت في سبيل تحقيق التحفظ الثالث اشراكا ماليا على المسألة المصرية بهدف ضمان استمرار مصر في الوفاء بديونها لدائنيها الأجانب — وآخر قضائيا لضمان عدم تطبيق القوانين المصرية على رعايا الدول صاحبة الامتيازات في مصر دون رضا هذه الدول — وبكلمات أخرى مراقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الأجانب^(٤) وفي نفس الوقت الذى منصب (مستشار الداخلية) في مقابل أن يستعاض عنه باستمرار قيادة العناصر البريطانية لقوات البوليس في القاهرة والاسكندرية والقنال الى جانب وجود عنصر أوروبي في هذه القوات — وإنشاء جهاز للأمن السياسى فى إدارة مرسوم الأمن العام^(٥) التى أصبحت تحت رئاسة مصرى لأول مرة .

كانت حماية الأجانب في مصر أحد القضايا التى تحفظ عليها تصريح ٢٨ فبراير انتظارا لمباحثات المستقبل ، وكان لابد والأمر كذلك — من قيام جهاز يتولى رعاية هذه المصالح ، خاصة وأن عدد الجرائم التى تعرض لها الأجانب سياسيا بلغت ٤٨ حتى نهاية عام ١٩٢٢^(٦) .

أقيم ذلك الجهاز في مايو ١٩٢٢ تحت مسمى « الإدارة الأوروبية » ، وتبع إدارة عموم الأمن العام في الترتيب الإدارى ، وتكون من مدير عام وأربعة موظفين تنفيذيين . ونص قرار إنشاء الجهاز على ضرورة للحصول على

(٤) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ - ص ٢١٣ .

(٥) الأوامر المعمونة لوزارة الداخلية رقم ١٩٩ في ١٩٢٢/٦/٤ بتعيين جناب المستر

« بينيت » بالتقسيم المختص بإدارة عموم الأمن العام .

(٦)

St. Antony's College, Oxford " Russel private papers " ,
Egypt Political J. Q. 3801, A list about the political crimes
which took place between the years 1910 and 1946.

موافقة مدير الإدارة العام على كل التعليمات الصادرة من إدارة عموم الأمن العام فيما يتعلق بالأجانب ، وإطلاعه وفحصه كل الشكاوى المقدمة من قبل أو ضد الأجانب ، وفحصه كل القرارات فيها يتعلق بمنح أو رفض التراخيص للأجانب ، وكل الحالات المتصلة بترحيل الأجانب . وعلاوة على ذلك فقد كان يتعين إبلاغ هذا المدير بكل الاتهامات الجنائية وغيرها الموجهة ضد الأجانب ، وكان له أو لمن يمثله الحق في حضور التحقيقات التي تجرى في هذا الشأن . وكان المدير العام للإدارة الأوروبية — علاوة على الاختصاصات السابقة يشترك مع مدير عموم إدارة الأمن العام جميع المسائل المتعلقة بتنظيم قوات البوليس في القاهرة والاسكندرية والقنال ، وسلطات حكدارى البوليس الانجليز في هذه المدن . كما كان له الكلمة فيما يتعلق بتعيين مدير مكتب (قلم) التصاريح (وهو فرع من إدارة عموم الأمن العام) ، وحكدارى ، ومساعدى حكدارى ، ومفتشى ، وأمورى ، وأمورى الضبط في بوليس القاهرة ، والاسكندرية والقنال . ومن المعروف ان الحكدارين ومساعديهن في هذه المدن كانوا من البريطانيين فقط ، ولم يكن للمصريين من حق في هذه المناصب اللهم الا منصب مساعد حكدار واحد فقط . وكان من المتفق عليه بين الحكومة المصرية والبريطانية ان لا يتقل عدد (الكونستابلات) البريطانيين في قسوة بوليس المدن عن ٣٠٠ — الى جانب عدد آخر يخصص للواجبات الخاصة .

ولقد كانت واجبات ووظائف الإدارة الأوروبية تحدّد في الواقع وبصفة عامة بمعرفة المندوب السامى البريطانى ورئيس الوزراء المصرى — فالأخير كضطر للبحث والتقصى نتيجة للحث واللوم الموجه اليه من جانب الأول ، عليه بصفته رئيسا للحكومة ان يزود الإدارة بكافة المعلومات اللازمة لها — وان يحصل على رأيها في قضايا معينة ، وفي نفس الوقت فقد كان على (الإدارة الأوروبية) ان تساعد وزارة الداخلية في معاملاتها مع الأجانب — وفي حالة رفض الحكومة المصرية الاذعان لنصيحة (الإدارة الأوروبية) فقد كان مفهوما انها ستلجأ للمعتدية البريطانية ... وهكذا .

ولقد كانت الفلسفة البريطانية في مسألة لجوء الإدارة الأوروبية إلى (المعتدية Residency) هو أن هذا المسلك أكثر كسبية ومسلّمة في شأن العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية - من احتفاظ (الإدارة) المذكورة بسلطات تنفيذية .

نظريا - فإن الإدارة سلكت وحتى ١٩٢٤ مسلكا غير معترض عليه فيما يتعلق بمصالح الأجانب . فكان قادة البوليس البريطانيين مسئولين أمامها - وكانت أهم جهودها فيما يتصل بالأجانب تتعلق بمراقبة مسائل التراخيص للحال المطقة للراحة والضارة بالصحة ، الأخلاق والأمن ، استيراد وحيازة والحركة الداخلية لبسلة والمفرجات ... الخ ، والتطريف اللاسلكي ، واستيراد وتهريب المشروبات الروحية ، والصناعات المخططة ، والعديد من المهن الصعبة والحرف (*) .

وكان هذا في حد ذاته مقبولا عند المصريين كتوع من الضمان لرعايا الدول صاحبة الامتيازات في مصر - وكبديل عن إلغاء منصب (مستشار الداخلية) مع صدور تصريح ٢٨ فبراير .

لكن الوجود البريطاني لم يكن ليرضى بهذه التسوية - وكان لابد للإدارة الأوروبية من أن تكون شيئا يتفق مع المصالح البريطانية وليس مع التسوية المصرية .

كانت وجهة النظر البريطانية تجاه الإدارة الوليدة هي أن تكون جهازا يحمي المصالح الأجنبية في مصر على أن لا تزعم سيادتها ولمكتباتها للشعور الوطني في البلاد .

بناء على ذلك فقد اتفق (اللورد اللنبي) المعتمد البريطاني ورئيس الوزراء المصري (بعد ٢٨ فبراير ١٩٢٢) على أن تتشكل الإدارة الأوروبية

F. O. 371-73859, File 1645 - J 7168 ME 66-49 "European
Elements in the Egyptian police after the declaration of
independence, 1922.

من مدير عام ، وخمسة أو ستة موظفين إداريين (كان هذا العدد في يوليو ١٩٢٣ أربعة فقط) - وأن تكون اختصاصات المدير العام وفقاً لما نص عليه القرار الوزاري الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ (٨) - إلى جانب قيام

(٨) الأوامر العمومية لظاهرة الداخلية رقم ٤٦٣ في ٣ ديسمبر ١٩٢٢ - الأمر الإداري رقم ١٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ .

وزير الداخلية - نظراً لتعيين حشرة محمد بدر الدين بك مديراً عاماً لإدارة الأمن العام بعتنق المرسوم الصادر في ١٥ مايو ١٩٢٢ وضرورة تحديد اختصاصات جناب المستر (ر . أ . مونتيت سميث) - قررنا ما هو آت المادة الأولى : يتولى المستر مونتيت سميث الأعمال الآتية :

- ١ - جميع ما يقع من الرعايا الأجانب أو عليهم من الجنائيات أو الجنح يبلغ اليه من إدارة الأمن العام في الحال - وعليه في الأحوال المهمة أن يحضر التحقيقات الإدارية التي تشمل عن ذلك أو ينبغي عنه فيها أحد موظفي الوزارة ، وكذلك تبلغ اليه فوراً جميع الحوادث المهمة التي يمكن أن يترتب عليها تعرض حياة الأجانب أو أموالهم للخطر ، ويشترك مع المدير العام لإدارة عموم الأمن العام في اقتراح التدابير للولجب اتخاذها بشأن تلك الحوادث .
- ٢ - بحث جميع ما يقدم من الأجانب أو عليهم من الشكاوى المتعلقة بالأمن العام .
- ٣ - إبداء رأيه في شأن إعطاء أو رفض الرخص التي يطلبها الأجانب من قسم الرخص بإدارة الأمن العام .
- ٤ - إبداء رأيه فيما تعرضه إدارة الأمن العام من اللوائح والمخشورات المتعلقة بالأجانب .
- ٥ - إبداء رأيه في جميع طلبات إصدار الأجانب لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الأدب العمومية .
- ٦ - الاشتراك مع المدير العام لإدارة الأمن العام في درس كل الاقتراحات المهمة المتعلقة بنظام البوليس في محافظات القاهرة والإسكندرية والقنال أو بموظفي البوليس في تلك المدن أو بالسلطة المخولة لحكمداري للبوليس فيها .
- ٧ - الاشتراك مع المدير العام لإدارة الأمن العام في درس الاقتراحات الخاصة بالتعيينات في الوظائف الآتية :

(١) بإدارة الأمن العام : مدير قسم الرخص والطبوعات .

(ب) ببوليس القاهرة والإسكندرية والقنال : الحكمدار - مساعد الحكمدار - المفتشون

- المسامرين (ويدخل ضمنهم مأمورو الضبط) - رؤساء أقسام الضبط .

٨ - يكون للتسم للمخصوص (للبوليس السيلسي) فيما يتعلق بالأجانب ، تحت

إشرافه مؤقتاً .

للمادة الثانية : تكون جميع هذه الأعمال من اختصاص إدارة قائمة بذاتها تسمى
« الإدارة الأوروبية » ، ويطلق على المستر مونتيت سميث لقب « المدير العام للإدارة الأوروبية » .

الادارة بالدور الرقائى على تصرف الحكومة المصرية فى المسائل الواردة فى القرار الوزارى المشار اليه ، ومساعدة وزارة الداخلية فى معاملاتها مع الأجانب — وان تتأكد من عدم حدوث أى شغوط او تداخلات اجنبية على الحكومة المصرية — واللجوء الى (المعتدية) لاستخدام الضغط للسياء فى حالة رفض الحكومة المصرية الادعاء لطلباتها .

شكلت « الادارة الأوروبية » بهذه الصورة عهدا من الازدواج الأمنى — أمن المواطن المصرى ، وهذا تختص به ادارة عموم الأمن العلم — وابن الأجانب — وهذا اختصت به الادارة الأوروبية . وحيث أن الفترة التى سبقت وواكبت وتلت انشاء هذه الادارة كانت حافلة بحوادث الاغتيال السياسى التى شملت مددا لا بأس به من البريطانيين — فقد كان هذا هو المبرر المرغوب فيه لتحويل « الادارة الأوروبية » من مجرد جهاز يحى الأجانب من عمف الحكومة المصرية او تنكرها لحقوقهم المضمونة بالامتيازات الأجنبية ، الى جهاز يحقق أهداف السياسة البريطانية فى مصر .

ومع أن الأحكام العرفية كانت قد انقبت بقيام عهد الاستقلال علم ١٩٢٢ — الا أن الادارة الأوروبية سلكت فى تنفيذها لمهامها الأمنية مسلكا لا يبعد كثيرا عن ما كان يجرى فى ظل الأحكام العرفية .

ويسجل حادث مصرع المستر روبسون Robson فى ٢٧/١٢/١٩٢٢ بشارع الجيزة — واحالة المستر مونتيت سميث مدير الادارة الأوروبية الى المعاش ، وتعيين المستر ا. و. كين بويد Alexander W. Keown-Boyd مديرا لتلك الادارة فى ١/١/١٩٢٣ ، بداية قيام الادارة الأوروبية بدورها البغيض فى الحياة السياسية المصرية . فقد سجل هذا التاريخ الشروع فى اتخاذ اعنف الاجراءات ضد حملة الاغتيالات التى كانت تصدح ضد التجليز فى ذلك الوقت — وأصبحت الادارة الأوروبية المسئول الوحيد عن كل عمليات القبض والتحرى فى شأن هذه الحوادث — وتحالف بد العمل بقتنون الأحكام العرفية ، وللشخصية القوية والكفاءة الادارية للمدير الجديد (كين بويد) ، واللباس الذى اراد به عمله — تحالف كل ذلك ليزيد من

نفوذ الإدارة الأوروبية التي بدأت دون موارد تمتص لنفسها الكثير من اختصاصات وزارة الداخلية^(٩) .

وتكشف أوراق الكولونيل تشارلز ريدر الخاصة Charles Ryder حقيقة الإدارة الأوروبية في بدايات عهدا بالعمل أوائل عام ١٩٢٢ .

ففي وثيقة صادرة عن المتعددية البريطانية في الثلاثين من ديسمبر ١٩٢٢ يقول المتعد البريطاني الفيسكونت اللنبي الى (ريدر) :

« بمقتضى هذا الخطاب اكلفك بتولى التحرى في الجرائم السياسية والهجمات على الأوروبيين — بهدف كشف الجناة واقامة الدموى عليهم امام محكمة عسكرية ان لك كل سلطانى في ان تتخذ أو تطلب — تحت قانون الأحكام العرفية كل الخطبوات التى تراها ضرورية للتحرى واقامة الدماوى في كل القضايا السياسية . ويجب أن ترتب الأمور بحيث تكون كل المعلومات فيما يتعلق بالجرائم ذات الطبيعة السياسية قد نقلت اليك في الحال ، ويجب أن تصدر التعليمات الضرورية في شأن أساليب التحرى في كل قضية . عليك أن تختار لنفسك الطاقم الذى تراه مناسباً وأنت مخول أن تستدعى أى موظف وإن تخاطب أى إدارة في أى وقت لطلب المساعدة التى تحتاجها — كذلك فإن لك الحق في أن تسحب أى مبلغ مالية تريدها . وهناك أن تبلغ رئيس الوزراء (المصرى) فيما يتعلق بالترتيبات التى تعدها » .

^(٩)
F. O. 371-8890 Political Eastern- Egypt Files 7492-8338
(E 8102-16) No. 8 - Archives - Mr. Scott to the Marquess Curzon of Kedleston (Received August 8) — Ramleh, July 26, 1923. Enclosure in No. 1 " The European Department " .

والأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٨ في ١٩٢٢/٤ و ٣٣٩ في ١٩٢٢/٨/١٢ .

و — St. Antony's College, Oxford " Russell private papers . " —
Egypt political J. O. 3801. A List about the political Crimes
which took place between the years 1910-1924.

ويبدو من صيغة خطاب (اللنبى) الى « الكولونيل ريدر » الذى عمل بالادارة الأوروبية في بدايات ايامها — ان هذه الادارة كانت تتبع المعتقد البريطانى قلبا وقالباً ، وانها كانت شيئاً ما لا يتبع الادارة المصرية فى شيء .

ويذكر (ريدر) فى اوراقه عن الادارة الأوروبية — أن طاقمها تكون من (كين بويد) وهيو هولمز Hugh Holmes القاضى بالمحاكم الوطنية والذى كان له خبرة بالاضطرابات التى كانت تجرى فى إيرلندا بعد الحرب العظمى ١٩١٤ — ١٩١٨ — وكان الكسندر جوردون انجرام Alexander Gordon Ingram مساعد حكمدار بوليس بخينة القاهرة — والاميرالاي هـ. ج. ايشر بك حكمدار بوليس القتال — والمستر ا. ج. ماكنتوش — والمسيو ي. نيتولاس من العاملين بهذه الادارة .

تولى « انجرام » أعمال التحريات فى انجرائم السياسية التى كان يتعرض لها الأجانب خلال عام ١٩٢٣ . وتولى (هيو) تقديم المشورة حول تقديم الأدلة المساعدة على تقديم المتهمين للمحاكمة وكأنة المسائل القانونية فيها يتعلق بالقبض والاعتقال — وشارك فى عمليات استجواب المحبوسين فى القضايا — وشارك بريطانيان فى الأعمال العابة ومصريان من مكتب النائب العام لدراسة جرائم القتل القديمة وترجمة الوثائق العربية .

ومن الذين كانوا يعملون فى الادارة الأوروبية من المجتمع البريطانى فى مصر (جيمى واتسون) Colonel Jimmy watson وفريدريك سيبسون Frearic Simpson الموظف البريطانى بوزارة المعارف العمومية — وكانت مهمة هذين البريطانيين مساعدة (انجرام) فى تحرياته فى مواقع الحوادث .

وتؤكد اوراق (رايفر) أن الادارة الأوروبية كانت تطرح جانباً (الاجراءات الجنائية) التى نصت عليها القوانين المصرية — وتفرض على اجراءات التحقيق الوطنية نوعاً من السيطرة البريطانية خشية انحياز جهات التحقيق الوطنية الى جانب المتهمين المصريين . وقد كانت هذه العقيدة

(الشك في سلوك المصريين) هي دستور العمل في الإدارة الأوروبية منذ بدايات انشائها وحتى الثمانينات^(١) .

لكن (رايدر) مع هذا لم يستطع ان يقدم الاجابة الممنعة عن السؤال الذى يطرح نفسه — ما هي حقيقة الادارة الأوروبية — وما هو السر وراء انشائها — ما هو اسلوب عملها — والى اى مدى نجحت في تنفيذ الاهداف البريطانية في مصر .

تكمين الاجابة على هذا السؤال المركب في عدة قضايا ينبئ التعرض لها .

حتى اليوم للتاسع عشر من شهر نوفمبر ١٩١٩ كانت قد وقعت احدي عشر حادثة من حوادث العنف السياسى — باعتبار ان حادث مقتل بطرس باشا غالى رئيس النظار في ١٩١٠/٢/٢٠ هو اول حوادث العنف السياسى في مصر^(١) وكانت هذه الحوادث في مجوعها موجهة

St. Antony's College, Oxford, M'dele East Center private papers — Egypt CID DT ١07. Charles Ryder's private papers.

وقد احيل رايدر الذى كان يشغل منصب مدير السكرتارية بالادارة الأوروبية الى المعاش في ١٩٢٤/٧/١ وكذلك ا. ج. مكنوتش و ن. ي. نيتولاس — راجع الاولمر الحومية لوزارة الداخلية رقم ٢٣١ في ١٩٢٤/٧/٣ .

(١١) هذه الحوادث هي : مصرع بطرس غالى باشا يوم ١٩١٠/٢/٢٠ — مؤامرة شبرا في مايو ١٩١٢ لقتل الخديو ومحمد سعيد باشا رئيس النظار السابق والمتعد البريطانى اللورد كتنسدر — مؤامرة توزيع المنشورات الثورية في اگسطس ١٩١٢ للتحريض على قتل البريطانيين واشمال الحرائق وقتل الخديو ومحمد سعيد باشا رئيس النظار السابق وللورد كتنسدر — محاولة اغتيال السلطان حسين كامل في ١٩١٥/٤/٨ — محاولة اغتيال السلطان حسين كامل الثانية في ١٩١٥/٧/٨ — محاولة اغتيال ابراهيم باشا فتحى وزير الأوقاف في ١٩١٥/٩/٤ — محاولة اغتيال محمد سعيد باشا رئيس النظار السابق في ١٩١٩/٦/١٠ — مؤامرة لاغتيال كبار الموظفين المصريين المتعاونين مع الانجليز في ١٩١٩/٢/١٢ — مؤامرة لاقاء القنصل على محمد سعيد باشا رئيس النظار السابق ويض كبار الموظفين في ١٩١٩/٦/٢٢ — التامر لاغتيال محمد سعيد باشا في ١٩١٩/٦/٢٢ — محاولة اغتيال محمد سعيد باشا في ١٩١٩/٩/٢ .

St. Antony's College — MEC — Russell's Private Papers

" A List about the political crimes ". op. cit.,

ضد الجهاز الحاكم المصري فقط — باستثناء حادثة شبرا (١٩١٢) التي نسب إلى المتهمين فيها التأمر لاغتيال اللورد كتشتر المعتد البريطاني في مصر .

ومع مقدم يوم ١٩١٩/١١/٢٠ بدأت سلسلة حوادث القتل ضد الوجود البريطاني في مصر — وفق الجدول المرفق (**) :

ويتضح من هذا الجدول أن عمليات القتل والشروع فيه توالى على الوجود البريطاني في مصر في الفترة من نهايات ١٩١٩ وحتى نهايات ١٩٢٤ بصورة مكثفة ، ولدرجة أودت الذعر في الأوساط البريطانية المحتلة والمدعومة بنسوذ عسكري وسياسي غير منازع .

ولابد أن وزير الخارجية البريطاني لورد بالفور Earl of Balfour قد استند فيه الغضب من منوييه في مصر (لورد اللنبى Field Marshal Viscount Allenby) ، فتقرير (اللنبى) لوزير الخارجية البريطاني في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ يفيض بالمرارة ، ويحاول فيه المعتد البريطاني أن يبرر تزايد حوادث الاغتيال السياسي : بخطأ سياسة التطهير في جهاز الأمن السياسي التي اتبعتها حكمدار بوليس مدينة القاهرة (اللواء رسل باشا Thomas Wintorth Russell) عندما أطاح خلال عام ١٩١٧ بجورج فيليبيدس George Philipiddis مأمور ضبط محافظة القاهرة ومدير مكتب البوليس السياسي — ومعاونيه (١٦ مكرر) — (**) أوردنا هذا بالجدول رقم (١) بنهية للكتاب .

(١٢ مكرر) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٥٩٢ في ١٩١٧/١١/٢٧ ، حكم مجلس التأديب بمحافظه مصر على جورج فيليبيدس مأمور ضبط المحافظة لأنه في تواريخ مختلفة ما بين ١٩١٣ و ١٩١٦ قبل رشاي مجموعها ٥٦٥ مليما و ٧٨٤ جنيه من ضبط بوليس مدينة مصر ومعتقلين سياسيين وغيرهم حكم عليه بسببها من محكمة جنائيات مصر في ٣٠ يونيو ١٩١٧ بالسجن ٥ سنوات وبغرامة موازية للمبلغ المذكور — بالرفلث والاثبات مسقوط حسب التهم في المسائل .

راجع أيضا الأمر السومى ٥٠٤ في ١٩١٧/١٠/١٤ -الخاص بنظر مجلس التأديب المذكور في ١٩١٧/٧/١٦ إلى التهم الموجهة ضد اليكباتى محمود محمد الذى مساعد حكمدار ببوليس مدينة مصر والصباغ محمد شكيب الذى مأمور قسم بمدينة مصر من المشاركة في جرائم فيليبيدس — والحكم عليهما بالرفلث من الخدمة .

مستبدلا اياهم بشرفاء لكن تنقصهم المعلومات الدقيقة عن عالم مصر الخفى
الذى كانت تحتاجه بريطانيا في ذلك الوقت .

— وبدور النيابة العامة المعوق لعمليات ضبط هذه القضايا نظرا
للسلطة التى للنيابة على جهاز البوليس ، الذى يخضع في اجراءاته لاشراء
النيابة — وللخبرة الراسخة بين الجهازين .

— وبيطا ونراخى البوليس المصرى في الشوارع .

— وغياب الوعي العام عند المصريين وتصميمهم على تجنب كل ماله
صلة بتعقب الجريمة وضبط مرتكبها حال قيامهم بتنفيذ جرائمهم^(١٢) .

وقد سارع (اللنبي) بتشكيل مكتب جنائى سياسى يضم مجموعة
من الضباط البريطانيين والمصريين الموثوق فيهم في محاولة لاحتواء هذا
السليل المتدفق من الجرائم السياسية — الى جانب (القسم المخصوص)
الذى كان يتبع ادارة عموم الامن العام بوزارة الداخلية — وتحت رئاسة
(المستر بنيت) منذ ٤ يونيو ١٩٢٢ — و« القسم السرى المخصوص » ببوليس
مدينة القاهرة الذى كان يرأسه « اليوزباشى سليم زكى » في أعقاب عودته
من الاسر بعد نهاية الحرب العظمى^(١٣) .

= ويلاحظ ان رسل Russell وكيل حكام مصر قد رقى الى رتبة الاميرالوى المالى
في اعقاب هذه العملية للتطهيرية التى كان له دور كبير فيها — فقد رقى في ١٩١٧/١٢/٩ الى
هذه الرتبة — ثم عين حكامدارا لبوليس القاهرة في ١٩١٨/٣/٣ خلفا للاميرالوى جورج هارفى
Geohge Harvey الذى حملت حوله الشبهات في اعقاب ضبط قضية فيليببيس .

راجع الامر الموصى ٦٠٩ في ١٩١٧/١٢/٩ و ١١٦ في ١٩١٨/٣/٣ من الاوامر العمومية
لوزارة الداخلية . عن دور (رسل) في قضية فيليببيس راجع :

" Sir Thomas Russe" posha " Egyptian Service 1902-1946
London, 1949, pp. 165-171.

F. O. 407-194, No. 37 Field Marshal Viscount Allenby
the Earl of Balfour, Received August 1, Ramleh July 24,
1922.

(١٤) كانت عودته في ١٩١٨/١١/٢٧ — بقلعة خجعة اللواء سليم زكى — دار المحفوظات
العمومية — مخططة ٥٨٩٨ — مسلسل ٥٩٠٢٧ مخزن ٢٧ — أوراق ٢٧٦ .

لكن مرتديات (النبي) الجديدة أثبتت فشلا ذريعا - رغم مساعده
 بزف بشرى نجاح (المكتب) الجديد في ضبط المتهمين في بعض حوادث
 الاغتيال السياسى للوردة في الجدول السابق (محاولة قتل المستر براون
 وعائلته في حدائق الأورمان بالجيزة يوم ١٢/٨/١٩٢٢) الا أن الحوادث
 أثبتت عدم صدق دعواه - فقد استمر تيار اغتيال البريطانيين - كما
 ثبت فيما بعد ومن خلال المحاكمات أن مرتكبي هذا الحادث كانوا غير
 الذين أشار اليهم المعتمد البريطانى في تقريره الى اللورد كيرزون
 The Marquis Curzon (١٥) .

وفي تقريره الى وزير الداخلية المصرى في يوليو ١٩٢٢ - والذي ارسل
 منه نسخة الى المعتمد البريطانى يتحدث اللواء توماس رسل باشا حكايدار
 بوليس القاهرة باسباب لتبرير الفشل الذى منى به جهاز البوليس ازاء
 موجة جرائم الاغتيال السياسى في ذلك الوقت - فيقول ان فشل
 البوليس حتى ذلك الوقت (يوليو ١٩٢٢) في الكشف عن مدبرى هذه
 الجرائم السياسية يعود الى الرفض الحاد للجمهور المصرى لمساعدة
 السلطات ، وان كثيرا من الأشخاص الجاهلين بعمل البوليس يتخلون أن
 الجهاز يملك قوة غامضة يستطيع بواسطتها ان يكشف الجريمة ومرتكبيها .

ويقول رسل انه لا يوجد سر في عمل البوليس - فالجهاز الناجح
 هو نتاج عناصر ستة :

- ١ - خامة جيدة .
- ٢ - تنظيم جيد لهذه الخامة .
- ٣ - عمل مكثى جيد .
- ٤ - اعتمادات مالية ووفرة .
- ٥ - خبرة عملية .
- ٦ - معاونة الجمهور .

(١٥)
 F. O. 407-194; No. 66 Field Marshal Allenby to the Marquis
 Curzon of Kedleston, Ramleh, august 29, 1922.

وأته مع توافر العناصر الخمسة الأولى ، فإن عمل الجهاز دون العنصر السادس يصبح عديم الجدوى .

ولاغراض التوضيح ، قسم اللواء (رسل) باشا للجريمة الى تصنيفين :

(أ) الجريمة الاجتماعية (كالقتل العادى ، والسطو ، والسرقة) .

(ب) الجريمة السياسية .

وقال ان الجريمة تكتشف بالطرق الآتية :

١ — ضبط المجرم حال ارتكابه لهاها
in Flagrant délit بواسطة البوليس أو الجمهور .

٢ — جمع الأدلة ضد المجرم بواسطة البوليس من الجمهور .

٣ — بالعمل البوليسى للفنى الجيد (فن البصبات — معرفة المجرمين معرفة تخصصية [عن طريق أسلوب الأداء الإجرامى لكل منهم] — السجلات الإجرامية — الصور الفوتوغرافية . . . الخ) .

كانت نتيجة الضبط للمجرمين حال ارتكابهم لجرائمهم بواسطة البوليس النظامى ودون مساعدة الجمهور تساوى صفرا — نظرا لأن المجرم — كما يقول الحكمدار الانجليزى للبوليس المصرى لا يختار ارتكاب جريمته تحت نظر البوليس . وكانت أغلبية حالات القبض على المجرم وقت ارتكاب جريمته تأتي من جانب الجمهور أو بواسطة البوليس الذى يستدعى من قبل الجمهور .

نظم « رسل » دوريات البوليس النظامية وفقا لافتراض علمى بوليسى مقتضاه أنه سيكون هناك رجل بوليس على مسافة معقولة من الجمهور الذى يطلب مساعدته ، أما فى الليل حيث يقل للجمهور فان دوريات البوليس تزداد — لكنه لا يفترض أن البوليس النظامى وحده — يستطيع أن يمنع الجريمة سواء بالنهار أم بالليل ، أو أن يقبض على كل المجرمين اثناء ارتكابهم لجرائمهم . ان الجريمة متى ارتكبت وتجنب الفاعل القبض عليه وقت ارتكابها ، فان واجب البوليس هو جمع كل المعلومات الممكنة من

المجرم من الجمهور الذى رأى الجريمة حال ارتكابها ، أو شاهد أفرادا يحتفل أن يكون المجرم من بينهم فى المجاورات قبل أو بعد ارتكاب الجريمة . ويجمع البوليس المعلومات حلقة حلقة حتى تتصل الحلقات كلها ببعضها فى سلسلة تؤدى الى القبض على المجرم ومن ثم ادانته وهكذا كان توماس رسل يدرك عمل البوليس فى الربع الأول من القرن العشرين — لكنه يعود ليطرق قضية الجمهور فى هذا الصدد فيقول :

ان البوليس فى تعامله مع الجريمة يصادف نوعين من الجمهور :

(أ) جمهور متعاون يتطوع لاعطاء كل المعلومات التى يعرفها أو التى يعتقد أنه يعرفها .

(ب) جمهور غير راغب فى التعاون ، لديه معلومات عن الجريمة — لكنه يرفض أن يعطيها للبوليس أو قد يطفى معلومات مزيفة بهدف تضليله .

ويوجد النوع الأول بسهولة بواسطة البوليس أو بواسطة الأبرار انفسهم الذين يتقدمون من تلقاء انفسهم — أما النوع الثانى فهم الطبقة من الشهود التى تكتشف عادة فقط ويستفاد منها بواسطة (المخبرين) الذين تنبع قيمتهم من معرفتهم الطريق للحصول على معلوماتهم — وخبرتهم بالمناطق التى توكل اليهم — ومعرفتهم كيف يضعون أيديهم على مصدر المعلومات الصحيح .

ثم تطرق رسل الى عمليات المراقبة Shadowing والفرق بين المراقبة فى الجريمة الرغوية والجريمة الحضرية — ثم انتقل الى الجريمة السياسية وصعوبة مهمة البوليس فيها بالمقارنة بالجريمة العادية — بالنظر لأن الوسائل الفنية (معرفة مرتكب الجريمة من التصنيف النوعى للمجرمين واسلوب كل منهم فى ارتكاب جريمته — وتحركاته وقت ارتكاب جريمته) ممكنه فى الحالة الثانية . أما فى الجريمة السياسية فان من المستحيل على البوليس أن يعرف مسبقا كل المجرمين المحتملين — فإى فرد من عدة الآلاف

من الطلبة او العمال يمكن أن يكون الفاعل . كما انه ليس سهلا ونزع المئات من المحرضين الخطرين تحت المراقبة .

وللتلليل على سهولة ارتكاب الجريمة السياسية في مصر قال رسل انه يكفي توافر قدر معين من التصميم عند الجاني ليسهل له تحديد موظف بريطاني ، ودراسة حركته اليومية حتى يكتشف نقطة معينة يمر بها يوميا عند ساعة معينة - يتوافر فيها شرط البعد عن اقرب مقر بوليس - ولا يبقى بعد ذلك سوى ان يسير خلف هدفه كأي شخص ويطلق عليه النار من الخلف - دون أي خطورة من الضحية او من البوليس حيث سيسارع الجاني الى الاختفاء قبل وصول اقرب قوى للبوليس الى مكان الجريمة - ودون أي خطورة من جانب الجمهور المصري الذي لن يقدم أي مساعدة الى البوليس . . ولتأكيد صحة قوله ضرب (رسل) مثلا بحادثة قتل (البكباشي كيف)^(١٦) الذي قتل على بعد ياردات قليلة من ثلاثة حوانيت - قرر اصحابها انها لم يسمعوها أو يروا شيئا (ومع أن (كيف) قد قتل أمام باب المدرسة الالهامية فان (للباب) قرر انه لم يسمع شيئا ايضا ، وأن احدا لم يكن بالمدرسة وقت الحادث . وبعد أيام سبعة ، وبالصدفة البهتة سمع أحد عملاء البوليس محادثة في مقهى اكتشف من خلالها أن صينيين من المدرسة قد شهدا الجريمة أثناء ارتكابها وانهما دخلا المدرسة وأبلغا ثلاثة من موظفيها ، وأن هؤلاء الموظفين حاولوا الخروج من المدرسة لكنهما منعا بواسطة مسلح كان يغضى الفتلة . وبزيادة الضغط على ادارة

(١٦) ولقد فريدريك كونليف كيف - من مواليد ميلسكس ملندن في ١٥ أغسطس ١٨٧٠ - التحق بالبوليس المصري موظفة هيكتوستابل تحت التجربة ١٩٠٨/٥/١ - ملازم أول ١٩٠٩/٥/١ - مفتش بقسم تفتيش النظام بتطارة الداخلية ١٩١٠/٥/١ - صافسول أغلبي (رائد) ١٩١٠/١٢/٤ - وكيسل ظم في ١٩١٢/٥/١ - بكباشي لا مقسدم (في ١٩١٣/٩/١٧ - تقل الى النقال في ١٩١٤/١١/٢٤ - انضم الى القوات البريطانية خلال الحرب العظمى بوظيفة (كابتن) في الحملة المصرية - تقل الى ملابس القاهرة في ١٩١٩/٥/١٥ - رقى مفتش درجة أولى في ١٩١٩/٤/١ - تقل في شارع الفلكي يوم ١٩٢٢/٥/٢٤ ضابط - سلسلة الانتقالات السياسية ضد الوجود البريطاني في مصر :
راجع دار المحفوظات العمومية ملف ٢٩٣٤٦ - محفظة ١٥٩٤ - من ٣ - دلا ٦٩ .

الدراسة اضطر الموظفون الى ذكر بعض من الحقيقة . وهكذا فلولاً الصدمة التي أدت الى سماع حوار المتهمة فان الحقائق لم تكن لتعرف على الإطلاق .

وفي حادث مقتل (المستر براون)^(١٧) أطلق الجاني عدة اميرة نارية على بعض كتبة الحكومة الذين شرعوا في مطاردته ، وكان يمكن لهؤلاء الكتبة ان يكونوا عوناً في معرفة الجاني لو ابلغوا بما رأوه — لكنهم وحتى اعداد (رسل) لتقريره لم يظهروا وظلوا مجهولين للبوليس . وكذلك الأمر بالنسبة للميكانيكي الايطالى الذى شهد حادث محاولة اغتيال (الكولونيل بيجوت) ، والجناة يسرون ومسدساتهم يضعونها في جيوبهم — ومع هذا لماته ادمى بان شيئاً ما لم يثر شكوكه .

وانتهى (رسل) في هذا المقام الى تفاؤل فرض البوليس في ضبط الجناة في ظل جمهور غير متعاون كالجمهور المصرى .

ثم ناقش قضية جمع الأدلة — وقال انها لا تختلف في صعوبتها من قضية معاونة الجمهور في القبض على الجاني أثناء ارتكاب جريمته — وان الشاهد الأوروبى فقط هو الذى يمكن أن يدلى بمعلومات ، وأنه في حالة تقديم الشهود الثابتين (بقال — حلاق ... الخ) لمعلومات عن الجناة فانهم يقدمون معلومات غامضة لا تساعد في الكشف عن شخصياتهم كوصف الملابس والبوارب وطريقة السير — وهى كلها أوصاف يمكن تغييرها عند اجراء عمليات الاستعلامات .

وأبدى (رسل) حيرته من عدم تقنن المصريين بمعلوماتهم رغم المبالغ الضخمة التى ترصد كمكافآت للارتداد — وأشار الى خطابات المواطنين عن معلوماتهم وكيف انها تأخذ وقتاً وجهداً من البوليس حتى ينتهى الى انها خطابات مثقلة .

وانتقل (رسل) بعد ذلك الى وسائل منع الجريمة السياسية فقال ان دوريات البوليس في الشوارع قد زينت ، لكنها كانت ذات فائدة جزئية

(١٧) جرت محاولة قتله في شارع قصر العيني في ١٩٢٢/٢/١٨ .

نظرا لصعوبة توفير وجود بوليس في كل مكان — وأنه قد نظمت دوريات بالدراجات البخارية وأنها كانت ذات فائدة نظرا لأن تحركاتها غير محسوبة بواسطة القنطرة . واستبعد (رسل) فائدة دوريات المخبرين السريين بيلابهم العادية نظرا لسرعة اكتشافهم بواسطة الجناة ولكونهم لا يعطون الثقة للجمهور . وانتهى الى أنه من الصعب توفير حماية سرية كهذه لكل انجليزى يسير في شوارع القاهرة . وتعرض للمكافآت المالية الكبيرة التى تعرض من قبل البوليس للإبلاغ عن المجرمين وكيف أنه من السهل على الصديق أن يبيع زميله المجرم لقاء خمسة آلاف جنيه — لكنه انتهى الى أنه قد أصيب بالاحباط في هذه الوسيلة نظرا لعدم جسدواها في مصر (في ذلك الوقت) . وناقش (رسل) أسلوب مراقبة الأشخاص المشتبه فيهم Shadowing — وانتهى الى الصعوبات العديدة في هذا الصدد ، فكل مخبر نظامى معروف لتنظيمات الطلبة ، كما أن قليلا من المخبرين غير النظاميين يمكن الثقة بهم وكشف (رسل) عن أن سلسلة حوادث الاغتيال قد أدت الى قيام البوليس بعدة مئات من عمليات التفتيش خلال أشهر عام ١٩٢٢ ، شملت أكثر من خمسة آلاف شخص بحثا عن الأسلحة ، لكن النتيجة كانت صفرا .

وذكر (رسل) كتفسير لموقف الجمهور وإدارات الحكومة — ومنها النيابة — من البوليس — الدور السياسى الذى قام به البوليس في السنوات السابقة ، وكيف أن هذا الدور جعل منه جهازا غير شعبى ، لا يحصل على أى مساعدة من الجمهور — وقليل جدا من إدارات الحكومة الأخرى . ولقد كان (رسل) مدركا في ذلك الوقت لحقيقة أن الجمهور المصرى يرى في البوليس سيده بدلا من اعتباره بطله وصديقه كما في إنجلترا . ولم يناقش (رسل) في تقريره أسباب النفور ولا اساليب العلاج — لكنه انتهى الى أنه ما لم يتغير هذا الوضع فإن النظام القضائى الذى كانت تأخذ به البلاد في ذلك الوقت لن يكون عاملا مساعدا للبوليس على التعامل الصحيح مع الجريمة^(١٨) .

(١٨) يبدو أن (رسل) كان معقن ضرورة صدور قانون لتحريم الامتناع عن الادلاء بالشهادة أو عدم معاونة البوليس .

وقد لمس (رسل) بصورة خفيفة مسألة احتمال نسبة فشل البوليس المصرى فى مواجهة الجرائم السياسية الى عدم قدرة الضباط البريطانيين الكبار على اكتشافها نظرا لافتقارهم الى المعرفة العميقة بالبلاد وجهلهم باللغة العربية واللهجات المحلية ، وان ذلك يستوجب استبدالهم بضباط مصريين — ولأن الاتهام كان يمس (رسل) شخصا — فقد ادعى ان النتيجة ستكون مماثلة بالنسبة للضباط المصريين حيث ان (مساعدة الجمهور) مفتقدة فى كلتا الحالتين . ونسب (رسل) قدرا كبيرا من الفشل الذى كان يعايناه الى الارهاب الذى مارسه (سعد زغلول) وحزبه على المواطنين الذين قد يفكرون فى الارشاد عن متهمى قضايا الاغتيال السياسى — حيث كان يعتقد فى ذلك الوقت ان (الوفد) له ضلع فى تلك الحوادث .

ثم عرج (رسل) على عدم تمتع المرشدين والمبلغين والشهود فى مصر بضمانة السرية التى تؤمن حياتهم وبين ان هذا الأمر يؤدى الى احكام الكثيرين عن الادلاء بمعلومات مفيدة .

وانتهى (رسل) فى يأس ظاهر الى ان الجريمة السياسية تستمر فى مصر حتى لو نجح اصحاب الفكر المتطرف فى قتل كل موظف بريطانى واسقطوا الحكومة واقاموا جمهورية تحت رئاسة سعد زغلول — وعزى ذلك الى تاصل جذور ذلك النوع من الجرائم فى مصر ، وإلى اللابلاية التى كانت تسود الشارع المصرى تجاهها — وان هذه الجريمة ستزدهر ايا كان نوع الحكومة التى فى السلطة حتى تنتج الفوضى أو حتى يقرر الجمهور إيقافها عن طريق تقديم المساعدة للسلطات^(١٩) .

فى نل هذا الشعور بالاحباط — عند السلطات البريطانية — صدر

(١٩)

St. Antony's College-ME Center " Russell's private papers " Dt.
107.2.s8 (Note on political police work in Egypt) July 1922.

قرار انشاء (الادارة الأوروبية) — كأحد أقسام ادارة عموم الأمن العام —
بهدف واضح تهما — هو التعامل مع الجريمة السياسية في مصر —
فيها يختص فقط بحوادث الاعتداء على البريطانيين والأجانب .

ومن خلال العرض لتقرير (رسل) و (اللنبى) من قبله يمكن ادراك
ان الأسس التي قام عليها هذا الجهاز كانت تتمثل في :

- انه جهاز بريطاني بحت لا يدخله المصريون .
- يعتمد على أساليب مبتكرة في العمل السياسي .

وان هذين الأساسين كانا يصدران عن عقيدة راسخة عند السلطات
البريطانية — مؤداها :

(أ) عدم الثقة في الجمهور المصرى .

(ب) الشك في حسن نوايا السلطة المصرية في التعاون لضبط الجناة .

على هذا الأساس تشكلت الادارة الأوروبية من مدير عام بريطاني ،
وعند من الموظفين البريطانيين — ونفر قليل من المصريين الذين لا يشوب
ولاءهم لرؤسائهم البريطانيين شائبة — وهؤلاء جميعا يشكلون الادارة
السياسية للجهاز .

اما الجسم التنفيذي — او الجهاز المنفذ لسياسة الادارة — فكان
حكمدار بوليس القاهرة (الانجليزى) ومعاونيه من الضباط الانجليز
(القائمقام الكسندر جوردون انجرام بك مساعد حكمدار بوليس القاهرة
— القائمقام (دوجلاس بيكر بك ' Douglas Baker رئيس قسم الضبط
ببوليس القاهرة) — الى جانب نخبة منقاة من الضباط الوطنيين الذين
شملهم الوجود البريطانى برعايته على مدى سنوات خدمتهم في البوليس
— والذين اختيروا خصيصا للعمل في الجهاز الحلى للبوليس السياسى (قسم
الضبط فرع ب) بمدينة القاهرة (اليوزباشى سليم زكى المفتش بالقسم
السياسى بادارة المباحث الجنائية ببوليس القاهرة — والملازم اول احمد

جمدى مساعد المفتش بالقسم السياسى المذكور) - كذلك فقد كان للعناصر الأوروبية من الرتب الصغرى فى بوليس القاهرة دور فى الأعمال التنفيذية (كالتفتيش - الضبط - التحفظ على المعتقلين ... الخ) (٢٠) .

لم ينجح التنظيم البريطانى لجهاز الأمن السياسى فى وقف تيار الجرائم السياسية الموجهة ضد ارواح البريطانيين فاستمرت خلال عام ١٩٢٣ حوادث الاعتداء على الموظفين ورجال جيش الاحتلال .

وانشغل القسم السياسى (القسم المخصوص) ببوليس القاهرة بعمليات المراقبة العامة لتحركات العمال (٢١) .

تكشف لنا أوراق (القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر) ما خلى من اسرار الادارة الأوروبية فى السنوات الأولى لانشائها . فقد جاء فى أقوال القائهم الكسندر جوردون انجرام (الذى كان قد نقل حكمدارا لبوليس الاسكندرية فى ٥ أبريل ١٩٢٥) ذكر (اللجنة الجرائم السياسية) التى كان يعمل بها كعضو منذ انشائها فى ٢٩ يوليو ١٩٢٢ . وهى لجنة

(٢٠) المنصف القضائى - القضية ١١٠ جنائيات للميددة زينب لسنة ١٩٢٥ .

(٢١) دار الوثائق القومية - محفظة ٦ داخلية (نمرة ٤٤ بوليس جينية مصر - التلم

المخصوص - تقرير سرى : العمل والعمال :

١ - الحالة كما هى عليه بالنسبة لعمال شركة الأسمنت بالمصرية .

٢ - فى الساعة ٧ أفرنكى مساء أمس حضر الى القاهرة من بور سعيد أحد عمال ربط الابواخر ونزل ببلوكاندة اثينا مع أحمد جيموى أحد العمال وتال بان عدد العمال القادمين من بور سعيد بطريق البر هو نحو مائة وعشرة عامل .

٣ - حصل اجتماع أمس الساعة ٨ فى أفرنكى مساء بنقلية موظفى المحلات التجارية وقد حضر هذا الاجتماع كل من الأستاذ شفيق منصور (أحد المتهمين فى قضية مقتل بطرس باشا لغالى ١٩١٠ - اعتقل عند قيام الحرب النظمى - نفى الى مالطة من عام ١٩١٥ الى نوفمبر ١٩١٩ - تفيض عليه فى قضية مصرع السردار فى نوفمبر ١٩٢٤ واعدم وحسن ثلثه وزهير صبرى وهبند غزاد ولشد وكان عدد المجتمعين نحو ٣٠٠ - وقصد القيت الخطابات من كل من عبد الكريم أفندى السكرى رئيس للثقابة وحسن تانسع والأستاذ شفيق منصور وأنتهى الاجتماع فى الساعة ١٠٤٠ مساء - للحالة المعهودة مائة - مصر فى ٥ أغسطس ١٩٢٤ .

تضم الضباط الإنجليز الكبار ببوليس مدينة القاهرة (الحكدار رسل -
بيكر مامور الضبط - انجرام مساعد الحكدار) وتعمل بالتنسيق مع الجهاز
السياسى الأعلى (الادارة الأوروبية) فى التحريات الخاصة بالجرائم
السياسية .

ويتضح من اقوال « انجرام » أن هذه اللجنة كانت تعمل وفقاً
(للاختصاص الفوى) وليس الجغرافى - بمعنى أن اعضاءها يمكن أن
يكونوا من القاهرة لكنهم يختصون بالجريمة السياسية فى القطر كله - كما
أنهم كانوا يشتغلون بالتحريات فى الجرائم السياسية الى جانب وظائفهم
الأصلية (حكدار - مساعد حكدار - مامور ضبط . . . الخ) - فانجرام
كان عضواً بلجنة الجرائم السياسية فى الوقت الذى كان يشغل فيه وظيفة
فى بوليس الاسكندرية منذ ١٩١٧/٦/٢٤ (بكباشى) - ونقل مساعداً
لحكدار بوليس القاهرة فى ١٩٢٤/٤/١ (٣٢) .

ومن الثابت أن لجنة الجرائم السياسية هذه كانت تتمتع باختصاصات
واسعة ومتنوعة فى مجال عملها السياسى .

فلما فى سطور سابقة أن الادارة الأوروبية اعتمدت فى سياستها اساليب
مبتكرة فى عمليات الكشف عن الجرائم السياسية التى كانت تغمر الشارع

(٢٢) الاوامر المعمومة لوزارة الداخلية رقم ٣٠٨ فى ١٩١٧/٦/٢٤ - والمتحف القضاى
« اوراق القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر » وهذه القضية هى فتاح اعترافات المتهمين فى
القضية ١١٠ جنابيات للسيدة زينب سنة ١٩٢٥ للخاصة بمصرع للسردار فى ١٩٢٤/١١/١٩
- ولتى تكشف خلالها اسرار ٢٦ قضية من قضايا الاغتيال السياسى التى اسرنا عليها فى
صفحات سابقة ولتى وقعت خلال الفترة ١٩١٩/١٢/٢ - ١٩٢٣/٥/٥ - وقد اتهم فى هذه
القضية عدد من السياسيين المصريين أمثال (محمود فهمى اللترائى واحمد ماهر من رؤساء
الوزارات المصرية فيما بعد) الى جانب بعض المستنظين بالعمل السياسى - وانتهت المحكمة
التي كانت تنظر القضية فى ١٩٢٦/٥/٢٥ الى ادانة محمد فهمى على - وبرائة باقى المتهمين
بما فيهم (اللترائى واحمد ماهر) - وقد شق محمد فهمى على فى ١٩٢٦/١٢/٣ - وسنمود
لذكر هذه القضية فى مواضع اخرى من هذه الدراسة .

المصري خلال النصف الأول من العشرينيات — وقد أصبحت هذه الأساليب — دستور العمل لأجهزة الأمن السياسي في مصر فيما بعد .

في التاسع من يوليو ١٩١٥ القى محمد نجيب الهلباوى الطالب بمدرسة الحقوق قنبلة على عربة السلطان حسين كامل (١٩١٤ — ١٩١٧) بينما كان الموكب السلطاني يسير من قصر راس التين بالاسكندرية الى المسجد لأداء صلاة الجمعة . وفى ١٩١٦/٥/٨ حوكم (الهلباوى) ومحمد شمس الدين وصدر الحكم باعدامهما فى ١٩١٦/٥/٣ ثم عدل الى الأشغال الشاقة المؤبدة فى ١٩١٦/٦/٢ .

كان أسلوب الادارة الأوروبية الجديد فى ذروة الاغتيالات السياسية هو محاولة استغلال التدهور النفسى الذى أصاب المحكوم عليهم فى الجريمة الوحيدة التى ضبط فيها متهمون — وهى قضية الشروع فى قتل السلطان حسين كامل — للوصول الى اسرار الحوادث التى لم ينجح البوليس فى ضبط فاعليها .

ولابد أن الهلباوى كان فى حالة نفسية تسمح للادارة الأوروبية أن تجرى تجربتها الجديدة عليه — كما لابد أنه كان تحت المراقبة فى السجن — ففى عام ١٩٢٣ زاره (التائبم الكسندر انجرام عضو لجنة الجرائم السياسية) فى سجن طره حيث كان يقضى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة — ولترك اقوال انجرام نفسه امام محكمة جنائيات مصر ، والحوار الذى دار بينه وبين المحكمة يكشفنا لنا حقيقة الأسلوب الجديد للبوليس السياسى فى مصر .

— « فى سنة ١٩٢٣ عندما كنت أعمل تحريات فى قضايا الجرائم السياسية زرت الهلباوى فى سجن طره واجتهدت فى أن أجعله يساعدنا فى هذه التحريات وكنت أعرف من قبل أنه عضو فى عصابة قتل وإذا كسبته الحكومة يمكن ان يعطينا معلومات ذات قيمة .

— قلت له انه اذا اعطانا معلومات توصل الى اكتشاف ومحاكمة الجناة السياسيين ساطلب الافراج عنه وبلا شك سيأخذ مكافأة .

— ان معلومات أى شخص كالهلباوى هى دائماً ذات قيمة كبيرة للقسم الخاص « (٣) » .

لكن السؤال الذى يظل يطرح نفسه هو « لماذا اتجه جهاز الامن السياسى عام ١٩٢٣ الى سجين سياسى معين فى ليماى طره ؟ » .

يجيب اللواء (رسل) حكمدار بوليس القاهرة على هذا السؤال فيقول :

علينا أن نقبل للفرضية التى تقول أنه توجد ثلاثة طرق فقط للوصول الى القاتل :

(ا) القبض عليه حال ارتكابه الفعل Flagrant delit arrest

بواسطة البوليس أو تعقبه بالصياح والصراخ .

(ب) الإبلاغ بواسطة شهود أو أشخاص لديهم معلومات ، سواء للحصول على المكافأة أو للشعور بالمسئولية الانسانية .

(ج) الاعتراف المنتزع بالخدیعة أو بواسطة الوعد بالعمو .

وعلينا أن نقبل ايضا ان القتل السياسيين فى مصر قد وضعوا حساباتهم بعناية وانتهوا الى أنه ليس هناك ما يخشونه من الوسيلة (ا) و (ب) — فتبقى الوسيلة (ج) .

فى أحوال كثيرة قبض البوليس على الفاعل الحقيقى فى الجرائم السياسية السابقة ، لكن كما هى العادة فان مثل هذا كان يخلى سبيله

(٢٢) من أقوال النائمقام لكسندر جورونوف انجرام امام محكمة جنایات مصر فى القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ .

لمقدم توافر الأدلة . وهذا النوع من (القبض) الذى هنا نشوب به حآن يؤسس على ما يسمى « بمعلومات البوليس » *Police Knowledge* التى بنادها ان الشخص المقبوض عليه هو الوحيد القادر على ارتكاب الجريمة . ومع ذلك ، فان هؤلاء المقبوض عليهم كانوا يجدون الوقاية والحذر وهم بين ايدينا لانهم كانوا يعرفون تماما ان احدا لن يقدم على الارشاد عنهم — وانهم اثناء وجودهم فى قبضتنا فى (السجون المصرية) كانوا قادرين على الاتصال بحبايبهم وامسدتائهم فى الخارج — بفضل تعاطف ضباط السجون وفساد السجائين ، وكم من قاتل سياسى يدين بحياته لهذا التسرب فى السجون المصرية^(٢٤) .

لقد اعتبر القتلة السياسيون صراحة وضمنا فى مصر ابطالا وطنيين ، وتبعاً لذلك فقد حازوا التعاطف العام وخصصت العقول الواعية والمخصصات المالية الوفيرة لمساعدتهم . وفى الحالات السابقة ، عندما كان يجيد البوليس مبلغا ، فانه لم يكن اكثر من طالب منحرف على استعداد لاعطاء ٥% من الحقيقة و ٩٥% من الأكاذيب من أجل المكافأة .

ولعلنا اننا لن نحصل ابدا على قضية فى (حالة تلبس) بناء على بلاغ حقيقى يؤدى الى إدانة — فاننا (البوليس) كنا دائما نطلب على طالب او غيره يمكن شراؤه او تاليف طلبه نحونا بعد ان يكون قد أصبح محررا تماما من وهم البطولة او فائدة الجريمة .

خلال الصيف الماضى (كان تاريخ هذا التقرير هو ٢١ فبراير ١٩٢٥) كان (انجرام) يحاول ان يضم سجيناً معينا اسمه (الهلباوى) الى صفنا . كان هو الذى التى قنبلة على السلطان حسين عام ١٩١٥ وحكم عليه بالاعدام ثم خفف الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة . وهكذا وجد (الهلباوى) نفسه من طالب فى مدرسة الحقوق — الى قاطع ابحار على

(٢٤) سنرى كيف ان هذا الاخلال ادى بالادارة الأوروبية الى معالجته بأسلوب مبتكر — مستعرض له فى الصفحات التالية .

مدى عمره في إيمان طره . وفي الخريف الماضي ، أخرج عنه وعاد إلى الحياة
المدنية (أخرج عنه في ١١ فبراير ١٩٢٤) (٢٥) .

كان الهلباوى إذن — وبعد تسع سنوات من تقطيع الأحجار في
الليمان — قد أصبح أرضا خصبة لاستقبال بذور البوليس السياسى — وكان
مهيا نفسيا لعملية غسيل مخ تقوم بها الادارة الأوروبية يتحول بعدها من
بطل قسوى إلى (عميل بوليسى) — وما أبعد الفرق .

يقول (رسل) « اتصل سليم زكى (اليوزباشى فى القسم السياسى
(قلم الضبط فرع ب) ببوليس القاهرة) به (الهلباوى) — وفى الحال وجده
قد تعلم الحقيقة ، أى أنه كفىه ، كان أداة فى أيدي مجموعة من الأوغاد
الذين يتظاهرون بالوطنية ، الذين حرضوه على ارتكاب جرائم الاغتيال
السياسى ويتحمل المخاطر ، بينما هم (لم يتعرضوا لشيء وفازوا بالمجد
والشهرة ' I can none and took the kudos ' ، والوظيفة والمال
للذين وفرها لهم (الوفد) » (٢٦) .

ثم يفضح اثر التوجيه المعنوى والمصل البوليسى الذى حطن به
(الهلباوى) خلال الفترة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ ، فيقول (رسل) « لم يقض
الهلباوى سنواته العشر فى قطع الأحجار عبثا : فالى جانب أنها زادت من
من جفائه وخشونته ، فقد طهرته من الأوهام الرومانسية » وخرج من
السجن مدركا تماما من هم الذين دبروا وطنه ، ومقسم على الانتقام . فاذا
أضفنا إلى ذلك المكافأة (١٠٠٠٠ جنيه) التى سال لها لعبه (والتي
كانت قد خصصت لأن يدلى بمعلومات توصل الى الجناة فى حادث قتل
السرदार) — والتي كانت عاملا هاما دون شك ، والعفو الملكى عن جريمته

St. Antony's College — ME Center — Russell's private (٢٥)
papers Dt. 107.2. SB " from the Commandant of Cairo
City police to H. E. the High Comissioner, The Residency,
Cairo — February 21, 1925.
op. cit , (٢٦)

السابقة (الشروع في اغتيال السلطان حسين كامل عام ١٩١٥) ، والذي كان سيقرب عليه الغاء السابقة وما ترتب عليها من آثار بما يعنى استرداده لكافة حقوقه المدنية (بما فيها التحاقه بوظائف الحكومة) — فان (الهلباوى) كان هو طرفنا المنشودة (٢٧) .

كانت كل هذه المزايا المصرية بالنسبة لشاب لا ينتظره سوى الضياع (العفو — المال — الوظيفة الحكومية) في يد جهاز الأمن السياسى — لذلك فان المفاوضات بين (سليم زكى) وبينه لم تستغرق اكثر من ثمانية اشهر (١١ فبراير — ١٣ أكتوبر ١٩٢٤) قبل بعدها العمل مع البوليس للكشف عن مرتكبى جرائم الاغتيال السياسى السابق الاشارة اليها في صفحات سابقة .

يقول الهلباوى في حوار الحكمة معه .

• — أنت اشتغلت في القضايا دى بناء على ايه .

— اشتغلت فيها بناء على أنه ورد لى أربع طلبات من سليم أفندى زكى وكنت أرفض وآخر جواب أرسله لى يقول لى فيه باسم حكومة جلالة الملك وحينئذ حضرت وقابلته وقتلت له انا لا أشتغل الا ببلغ كبير .

— هل أعطيت هذا المبلغ .

— أيوه والمبلغ كان يعطى لى تبع المصاريف ويمكن ثلاثين جنيه فى الشهر وقد يصل الى أربعين جنيه فى الشهر وذلك بحسب المصاريف الللى أصرفها (٢٨) .

وقد حدد (رسل) الأسلوب الذى يكشف بمقتضاه (الهلباوى) عن مرتكبى حوادث الاغتيال — وكذلك المهمة التى كان عليه أن يقوم بها الى جانب ذلك :

op. cit.,

(٢٧)

(٢٨) من أقوال محمد نجيب الهلباوى فى القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٣٦ — أيام محكمة

جنائيات مصر .

“ His mission was to get into touch with the murder gang and find out their intentions for the Future ”.

كانت مهمته أن يتصل بمصالحبة القتل ويعرف نواياهم بالنسبة للمستقبل « (٢٩) .

أما **الخطوة** فكانت أن يستخدم ماضيه كبطل سياسى كهدخل الى المشتبه فيهم حتى يكتسب ثقتهم — فيصبح مينا للبوليس عليهم دون علمهم .

وبالفعل فإن « الهلباوى » شرع منذ اكتوبر ١٩٢٤ ، وقبل مصرع السردار فى الاتصال بمن لهم سجل فى الاجرام السياسى فى السابق امثال (شفيق منصور المحامى) و (محمد شمس الدين) و (عريان يوسف سعد) و (حسن كامل الشيشينى) و (محمود اسماعيل) و (محمد جلال) و (سيد باشا) و (يوسف العبد) و (الأخوين عبد الحميد وعبد الفتاح عنایت) و (محمود نهى النقراشى) — وكان المدخل الذى لفته له الانجليز ليستخدمه مع المشتغلين بالعمل السياسى العنيف هو أن يظهر لهم :

“ As burning to avenge himself on the English for his ten years hard Labour ”.

كمحترق للانتقام من الانجليز للسنوات العشر من الأشغال الشاقة (التى قضاه فى اليمان) « (٣٠) . — ولكى لا يكون هناك مجال للشك فيه زوده (القاتم دوجلاس بيكر بك) رئيس قلم الضبط ببوليس القاهرة بنصف دستة من القنابل اليدوية طراز ميلز Mills الشهر (٣١) .

هكذا كان (الهلباوى) بين جماعات العمل السياسى منذ ما قبل مقتل السردار — فلما وقع الحادث فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ كان فى موضع يمكنه من

Russell's private papers, op. cit.,

(٢٩)

op. cit.,

(٣٠)

op. cit.,

(٣١)

التعرف على كل المعلومات لدرجة مكنت الادارة الأوروبية من أن ترفع تقريرها الى النيابة العامة في ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ - أى بعد أسبوع واحد فقط من الحادث ، كذلك فإن التقرير كان على قدر كبير من الدقة :

" We received a report from Administrative quarters dated November 27, 1924 ... It was stated in this report that the assassination of the Sirdar was planned by a society headed by Shafik Mansour and that the details of the assassination were executed according to instructions from that society, with the knowledge of the members of the student Executive Committee and others. Among those mentioned in the List that was sent to us with the report, besides Shafik Mansour, were the names of the First and second accused "

لقد تلقينا تقريراً من الدوائر الإدارية مؤرخ ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ ذكر فيه أن اغتيال السردار قد خطط له بواسطة جمعية يرأسها (شفيق منصور) . وأن تفاصيل الاغتيال قد تم تنفيذها طبقاً لتعليمات هذه الجمعية ، ويعلم أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية وآخرين . ومن بين المذكورين في القائمة المرسلة لنا مع التقرير الى جانب شفيق منصور ، أسماء المتهمين الأول والثاني « (عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنليت) (٣٢) . »

وليس من شأن هذه الدراسة التعمق في تفاصيل دور « الهللاوى » في كشف غوامض الجرائم السياسية عام ١٩٢٥ - لكن الذي نستطيع أن نقوله أنه تمكن بفضل هذه الخطة التي وضعها له (رسل) و (أنجرام) من الوصول الى مرتكبي حادث مقتل السردار الذين أمكن خداعهم مرة

(٣٢)

St. Antony's College-ME Center. The Sirdar murder trial
translated extracts from reports of the proceedings —
European Department, Ministry of the Interior, parquet
speech. Dt. 107.2.SB.

أخرى بوسيلة مبتكرة — أنهار على أثرها البعض منهم وتوالت اعترافاتهم حتى تم الكشف عن كل الجرائم التي ارتكبت منذ عام ١٩١٩ وانتهاء بحادث مقتل السردار في عام ١٩٢٤ .

إذا كان ما فات (قصة الهلباوى) هو أحد الأساليب المبتكرة التي قلنا أن أسس عمل الإدارة الأوروبية قد قامت عليها ، إلى جانب تشكيل الجهاز من عنصر بريطاني بحث — فإن الإدارة قد سحمت للعمل السياسى المضاد دروسا أخرى نعرض لها :

— من خلال تقارير الهلباوى لجهاز الأمن السياسى — لكشف أن (عبد الفتاح عنایت) هو أضعف قطة السردار أعصابا — لذلك فقد اختير لكسر الجماعة التي ارتكبت الحادث . كانت الخطة التي وضعها (رسل) تلخص في القاء القبض على (محمود اسماعيل وشفيق منصور) أهم أعضاء الجماعة — ووفقا للخطة وبالتنسيق المسبق مع (اسماعيل صدقى باشا) وزير الداخلية في وزارة أحمد زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ — ١٣ مارس ١٩٢٥ و ١٣ مارس ١٩٢٥ — ٧ يونيو ١٩٢٦) — أحضر (محمود اسماعيل) الذي كان غائبا عن القاهرة — الى العاصمة بالقطار في الساعة العاشرة صباحا يوم ٢٨ يناير ١٩٢٥ ، ولقنيد مباشرة الى مكتب الوزير ، وفي الوزارة استقبله (رسل) وحراسه حيث أخذوا السجن الى (الوزير) الذي حاول معه حيلة فاشلة unsuccessful bluff ، ثم صرغه الى حراسه .

كان الدور الأهم في للخطة هي خداع الصحافة — فقد دس (رسل) أحد الكتبة على صحيفة تصدر باللغة العربية لتسريب معلومات مؤداها أن (رسل) قد طلب مقابلة خاصة للمقبوض عليه — مع الوزير — قبل مضي الثلاثة ايام الباقية على انقضاء عرض المكافأة المقررة للإبلاغ عن الجناة في الحادث (عشرة آلاف جنيه) — وفي نفس الوقت تظاهر (رسل) بأن الكاتب قد أتى بعمل طائش عندها أبلغ الصحيفة — بحيث ينتهى هذا كله الى الوقوع في تصور « احتمال أن السجن قد طلب مقابلة الوزير ليدلى له بمعلومات واعترافات » .

وجازت الخدعة على الصحيفة التي سارعت بإصدار ملحق بهكر في الساعة الثانية عشرة ظهرا . وفي الحال أوصل أحد (صبية) (رسل) نسخة الى الهلباوى الذى انتفع بها الى (عبد الفتاح عنایت) في مدرسة الحقوق . وما أن رأى (عنایت) القصة منشورة في الصحيفة حتى اقتنع بأن (محمود اسماعيل) قد اعترف — ومع حث (الهلباوى) — وفقا للخطة — فقد اقتنعا بأن الأمر قد انتهى وأن الشيء الوحيد الذى يمكن عمله هو الهرب الى (طرابلس) من طريق الاسكندرية . ومع التفكير في الهرب فقد توجه الاخوان عنایت الى مكتب (شفيق منصور) — الذى كان ترتيب ضبطه وتفتيش مسكنه قد حدد بالساعة الحادية عشرة صباحا حتى يبدو أنه (القبض) نتيجة تبعية لاعتراف (محمود اسماعيل) — وعند مشاهدتهما لرجل بوليس يقف أمام باب المكتب اقتنعا تماما بسقوطهما في قبضة البوليس فرتبا الهرب — ومعهما (الهلباوى) الذى شاهدهما يأخذان الأسلحة المستعملة في الحادث من منزل أحد الشركاء (محمود راشد) — ثم تم كل شيء وفقا للخطة حتى قبض عليهما في القطار بين (الضبعة والحمام) — وتبع ذلك اعتراف (عبد الفتاح عنایت) ... الخ (٣٣) .

— ومن أساليب الادارة الأوروبية المبتكرة في العمل السياسى المضاد متابعة وملاحقة المشتبه فيهم خارج البلاد — وهو فكر بوليسى متقدم في ذلك الوقت من الزمان ، حيث لم تكن علاقات التعاون البوليسى الدولى قد وجدت مكانا لها بعد . فمن خلال مراعاة محمد طاهر نور باشا النائب العام في قضية مقتل السردار تبين ان الادارة الأوروبية كانت تتابع أذا ثالثا لعبد الحميد وعبد الفتاح عنایت منذ ١٩٢٣ ، وأن اسمه ورد في التحقيقات الجنائية في الحوادث التي كانت تجرى في ذلك الوقت — ثم تابعته الادارة الأوروبية عندما سافر الى أوروبا عام ١٩٢٣ لدراسة الطب — وقدمدت (الادارة الأوروبية) الى النائب العام — بمناسبة قضية السردار — تقريراً سرياً من برلين يقول :

Russell's private papers, op. cit.,

(٣٣)

" Abdel Kholek Enayet returned at the end of January 1925, Since his return he visited many cities in Germany with out the slightest control on him. He is, at present, absent from Berlin, although he is expected to return shortly. He intends going to Stockholm to attend the Conference of Oriental Students and from there he will proceed to Moscow, either in May or June. He was not always in touch with the Local Orientals but he is in touch with Egyptians who are members of the Extreme National Party. He frequents the Legation of the Soviet Government and through it, he receives money from Vienna. He also receives money from other sources through a person whose name was mentioned. It is Said that the International Communists suspect him of being a nationalist and an enthusiastic pan - Islamic propagandist. He is on good terms with Gronstein and Leinsky. He is well educated but he bitterly hates Britishers and Europeans ".

عاد عبد الخالق عنایت في نهاية شهر يناير ١٩٢٥ . ومنذ عودته قام بزيارة مدن كثيرة في ألمانيا دون أى رقابة عليه . وهو غائب في الوقت الحالى من برلين ، رغم أنه يتوقع عودته قريباً . يعتزم الذهاب الى استوكهولم لحضور مؤتمر الطلبة الشرقيين ومن هناك سيتوجه الى موسكو اما في مايو أو يونيو . وهو ليس على صلة دائماً بالشرقيين المقيمين هنا ، لكنه على صلة بالمصريين من أعضاء الحزب الوطنى المتطرف . يتردد (عنایت) على المفوضية السوفيتية ومن خلالها يتلقى أموالاً من فيينا . ويتلقى أيضاً أموالاً من مصادر أخرى من خلال شخص ذكر اسمه . ويتال ان الاشتراكيين الدوليين يشكون في أن يكون وطنياً وداعية لسلاميا متحمساً . وهو على علاقة طيبة (بجرونستين) و (لينسكى) ، وهو مثقف لكنه يكره البريطانيين والأجانب بمرارة (٣٤) .

St. Antony's College, ME Center. The Sirdar Murder (٣٤)

trial, op cit.,

وتاريخ التقريب غير معروف كان خلال عام ١٩٢٥ وبين شهرى فبراير ومارس - كذلك ان النائب العام ذكره في مرقص مرافقته في قضية السردار يوم ١٩٢٥/٥/٢٨ .

والتقرير يسجل « للادارة الأوروبية » - ولأول مرة في تاريخ اجهزة
الامن السياسى فى مصر - انتقال نشاطها الى خارج البلاد لتعقب الوطنيين
المحرمين وملاحقة نشاطهم وربطه بالعمل السياسى فى الداخل - وهو
عمل يحسب لها باعتبار أن الأداء البوليسى فى مصر فى ذلك الوقت من
القرن العشرين لم يكن قد بلغ مرحلة ذات شأن يذكر - وسنتعرض لهذه
القضية فى موضعها .

- ومن الأساليب المبتكرة أيضا فى مجال العمل السياسى المضاد -
التي طبقتها الادارة الأوروبية فى فترة العشرينيات ، اعتراض خطابات
المقبوض عليهم السرية الى ذويهم ومحاميهم - وتصويرها - ثم السماح
لها بأن تأخذ طريقها المعتاد الى من أرسلت اليهم .

لقد كان المقبوض عليهم فى قضية السردار يعتقدون أن مراسلاتهم
الى خارج السجن - بما تحويه من اسرار تدينهم - آمنة . ولقد كان
هذا الوضع هو أحد أسباب افلات المشتبه فيهم فى القضايا السابقة
من الاتهام . لكن الأسلوب المبتكر الجديد كان يقضى بوضع المتهمين
والمشتبه فيهم فى (سجن الأجانب) European Lock up تحت حراسة
بريطانية وسجائين موثوق بهم متفق معهم مسبقا على التظاهر بالتعاطف
مع المقبوض عليهم ، واكتساب ثقتهم حتى يطمأنوا اليهم ويسلموا اليهم
مراسلاتهم السرية التى تمر أولا على جهاز الأمن السياسى ليصورها تصويرا
فوتوغرافيا ثم يمررها بعد ذلك الى من أرسلت اليهم - لتكون بعد ذلك
مغاجاة للمتهمين وهيئة الدفاع عنهم :

“ Every one of the accused will have a false alibi carefully
prepared from the date of the crime. As a matter of fact I
shall have some surprise for them and their counsel in court,
as some of them have been passing notes out of prison to their
friends outside through a specially selected native warders.
Some of these notes which contain instructions re false alibi have
been photographed by us and passed on. How angry they will
be when they find that they have been lying the whole time ”

سيكون لكل واحد من المتهمين دليلاً مزيفاً بوجوده في مكان بعيد عن الجريمة وقت ارتكابها — معد بعناية . لكنى قد أعددت لهم ولدفاعهم في المحكمة مفاجأة ، فقد كان البعض منهم يمرر رسائل خارج السجن الى أصدقائهم من خلال سجينين اختبوا بعناية ، ولقد تم اعتراض هذه الرسائل التي تحوى تعليمات بعمل أدلة مزيفة — وصورت فوتوغرافيا ثم سمح بتهريبها الى من أرسلت اليهم . وكما سيكون غضب المتهمين عندما يعرفون انهم كانوا يلفون بأنفسهم الحبل حول أعناقهم ! (٢٥) .

— وقد استخدم أسلوب التعقب Shadowing يغير رجال البوليس ، لأول مرة في تاريخ جهاز الأمن السنياسى — في قضية السردار . كان من المعروف أن التعقب بواسطة المخبرين المعادين ممكن لفترة لا تتجاوز يوماً أو يومين ، وأنه إذا كان (الهدف) لديه احساس الجرم (أى انه ضالغ في جريمة) فإنه سيكتشف بمتعبه في الحال . وكان جميع مخبرى البوليس في مصر معروفين للطلبة . لذلك فقد أنشئت على عجل فرقة من افراد بعيدى كل البعد عن الشك — اعراب الطريق Street arabs للقيام بأعمال التعقب . وقد قام هؤلاء الصبية بأعمال عجيبة في مجال التعقب . ورغم عدم الماهم بالقراءة أو الكتابة ، أو بالغرض من التعقب — الا أنهم لم يتركوا حركة للشخص المتعقب الا وصدوها خلال دورة الساعات الثمانية التي كان يكلف كل فرد منهم بالقيام بها — وخلال متابعتهم اللصيقة (بالطريفة) لم يحدث أبداً أن اكتشفوا ، على عكس المخبرين السريين الذين كان يمكن للطلبة أن يرصدوهم ويضعوا في طريقتهم عشرين طالبا منهم على التوالي . كانت شوارع القاهرة مليئة بالقبالة لدرجة لا تلتفت النظر الى متسول من هؤلاء الصغار يرقد في البوابة . وقد ساعد هؤلاء على معرفة قدر كبير من اتصالات محمود اسماعيل (المتهم

السابع في قضية مقتل السردار) التي كشفت عن بعض المشتبه بهم في قضايا قتل سياسي حدثت لسنوات خلت (٣٦) .

بهذه الأساليب المبتكرة في ميدان العمل السياسي المضاد تمكنت (الإدارة الأوروبية) من ضبط مرتكبي حوادث القتل السياسي منذ ١٩١٩/١١/٢٢ وحتى ١٩٢٤/١١/١٩ - وكانوا بالفعل هم الجناة الحقيقيين - إذ يشنق عبد الحيد عنایت - وشفيق منصور - وإبراهيم موسى - وعلى إبراهيم محمد - وراغب حسن - ومحمود راشد - ومحمود اسماعيل في القضية ١١٠ جنایات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥ ، ومحمد فهمي على في القضية ١٠٤ كلى مصر لسنة ١٩٢٦ توقف مد الحوادث السياسية تماما ضد الوجود البريطاني في مصر - ولم يعد الا بعد انقضاء ستة عشر عاما في شكل موجة جديدة ستعرض لها فيما بعد .

لا تذكر (الإدارة الأوروبية) الا وينكر معها مديرها العقيد (الكسندر و . (كين بويد) Alexander W. Keown-Boyd (٣٧) - ذلك الرجل الذي

Russell's private papers, op. cit.,

(٣٦)

(٣٧) دار المحفوظات العمومية - حساب المستر كين بويد - ملف ٤٣٢٥١ - محطة ٣٥٢٥ - دولار ٣٦٣ رف ١ مدة خدمته (١٨ يوم - ١٠ شهر - ١٤ سنة) ، خدمته بحكومة السودان من ١٩٠٧/٩/٢٦ لغاية ١٤ أغسطس ١٩٢٢ ومعامل بقانون معاشات حكومة السودان الصادر في سنة ١٩٠٤ - نقل للحكومة المصرية بمقتضى لائحة تبادل الموظفين بين الحكومتين المصرية والسودانية في ١٩٢٢/٨/١٥ حتى ١٩٢٧/١/٣١ لمدة (١٦ يوم - ٥ شهر - ١٤ سنة) - عين مديرا عاما بوزارة الخارجية المصرية في ١٩٢٢/٨/١٥ براتب ١٢٠٠ جنيه في السنة - ثم مديرا عاما لادارة الأوروبية بوزارة الداخلية في ١٩٢٣/١/١ - فصل في ١٩٢٧/٣/١٦ لانفاؤه وظيفته بمقتضى للقاتون رقم ٨٠ لسنة ١٩٢٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا - ملحق ٥٠٠٠ جنيه تمويش لاغزاله في سن الثالثة والخمسين - ويتولى اللورد كيلرن Kilearn سفير بريطانيا في مصر - في مذكراته الخاصة ان كين بويد قد حصل في مارس ١٩٢٧ على مكافأة قدرها ٥٠٠٠ جنيه استرليني لى جانب معاش قدره ١٠٠٠ جنيه في السنة - ثم عمل ممثلا لشركة Bradford spinners في مصر (الاسكندرية) - راجع

St. Antony's College, ME Center, Kilearn's private papers,
March 11, 1937.

— ٤٩ —

(م { — البوليس المصري)

بغى على رأس هذه الإدارة لمدة أربعة عشر عاما ، والذي في عهده نجحت الإدارة في القضاء على أخطر وأنجح جماعة من جماعات العمل السيلدي العنيف في مصر - خلال النصف الأول من القرن العشرين .

تبعث أهمية كين بويد في الحياة السياسية المصرية من أنه كان يستمد سلطاته الضخمة من حقيقة كونه يمثل المندوب السامي البريطاني في جهاز الأمن السياسي - والمشرّف الرئيسي على كل ما يتعلق بالأجانب في مصر وتبتعهم بالامتيازات الأجنبية التي ظلت ترزح مصر تحت نيرها منذ الفتح العثماني وحتى عام ١٩١٩ . لقد جاء (كين بويد) محصنا - بحصاناته مديرا للإدارة الأوروبية - ضد أي معارضة لسياسته من جانب الحكومة المصرية . لقد جاء بالفقرة (٧) من المذكرة الأولى الموجهة من المندوب السامي البريطاني (الفيلد مارشال اللنبى) الى سعد باشا زغلول رئيس الحكومة المصرية يوم ١٩٢١/١١/٢٢ اثر مصرع السردار (ان تعديل (الحكومة المصرية) عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشؤون المبينة بعدد . المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر) .

وكانت الشؤون المتعلقة بحماية المصالح الاجنبية كما ورد بالمذكرة الثانية الموجهة من المندوب السامي الى سعد زغلول باشا في نفس اليوم هي :

« من الآن الى ان يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية في مصر . تبقى الحكومة المصرية منصبة المستشار السالى والمستشار القضاى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية ، وتحترم ايضا نظام القسم الأوروبى في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى ، وتنتظر بعين الاعتبار الواقى الى ما قد يديده مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة في اختصاصه » (٣٨) .

ومع استقالة (سعد زغلول) في ١٩٢١/١١/٢٤ وتولى (احمد

(٣٨) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٢١٨ - ٢١٩ .

ريور باشا) الوزارة بالأمر (٧٧ لسنة ١٩٢٤ المنشور في الجريدة الرسمية رقم ١٠٤ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٢٤) ، سعى الأخير لاستجلاء ما غمض في مذكرتي المفوض السامي — وخاصة الفقرة التي اشرنا اليها في السطور السابقة — فكان ان رد المندوب السامي في ٣٠/١١/١٩٢٤ على (زيور) ببنكرة تتصل بكل ما يتعلق بشروط بريطانيا بعد حادث قتل السردار — وكانت الفقرة الثانية تلزم الحكومة المصرية بقبول نص الفقرة الخاصة بالادارة الأوروبية — في المذكرة الثانية — دون مناقشة . ثم ابلغ (زيور) المندوب السامي البريطاني في ٣٠/١١/١٩٢٤ بقبول الحكومة المصرية لشروط بريطانيا ، باكملها بدون قيد (٣٩) .

بهذه السلطات والحصانات التي تيلتها الحكومة المصرية بعد سقوط الحكومة الشعبية (٢٨ يناير — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) — استهل (كين بويد) عهد ادارته بالسيطرة على سير عمليات البحرى والضبط والتحقيق في قضية السردار — والتي اتينا على بعض من اساليب العمل السياسى المضاد التي اتبعت خلال مراحلها . ولقد ذكر (ابراهيم موسى) المتهم الرابع في اكثر من مناسبة دور (كين بويد) في مراحل التحقيق المختلفة ، وطلب من المحكمة ان تحبسه منه ومن ائجرام بك :

" Ibrahim Moussa got up and asked the presiding Judge not to leave them at the mercy of Mr. Keown-Boyd and Ingran Bey " (٤٠)

تفرغ كين بويد بعد تنفيذ الاحكام في القضية ١١٠ ج السيدة زينب — و ١٠٤ على جنابات مصر لسنة ١٩٢٦ — وتوقف العمليات العدوانية ضد الوجود البريطانى ، تفرغ لمراقبة الحياة السياسية المصرية — ومراقبة سلوك الحكومة المصرية تجاه الاجانب — موظفين وغير موظفين — ورفاهيتهم — والتأكد من عدم تعرضهم لما يعكر صفو نشاطهم في البلاد .

(٣٩) المرجع السابق ص ٢٢٥ — ٢٢٧ .

(٤٠)

St. Antony's College, ME Center, the Sirdar Murder trial, op. cit.,

نقد (كين بويد) الحياة السياسية المصرية في الثلاثينيات في (استكش Sketch) (بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٣٠ تحت عنوان (الانتخابات الحرة في ظل حكومة محايدة (Free election under a neutral Government)

في هذا الاستكش عرض (كين بويد) لقصة الانتخابات النيابية في مصر عندما تحدث عن مرشحين ثلاثة لأحزاب :

الأحرار الدستوريين : ومثله شخصية اسمها محمد بك مخ

الاتحاد : ومثله شخصية اسمها عيسى باشا الغنى

الوفد : ومثله شخصية اسمها الدكتور/عبد المكار

وقد تعمد (بويد) أن يسمى شخصيات مرشحي الأحزاب بمسميات لها مدلولاتها فيما يتعلق بتكوينها وسياساتها وعلاقاتها على مسرح السياسة المصرية .

ثم انتخب (بويد) أربعة عمد لأربعة قرى تكون دائرة انتخابية تقدم لها المرشحون الثلاثة ، وعمد الى تسمية العمدة وقراهم تسميات ترمز الى دور العمدة في الريف المصرى والادارة المصرية كالآتى :

أحمد الوسخ عمدة كوم اللجة .

محمد بك (استخدم كين بويد هنا تسمية عابية بذينة مرادفة لكلمة القواد) عمدة قمام الزفت .

حنفى بقتشيش عمدة حوش البوهيجية .

حسين عفريت الدين عمدة كفر البرابرة .

وراح بعد ذلك يصف اتصالات المرشحين الثلاثة بالعمدة الأربعة — وأسلوب كل منهم في استمالة العمدة الى حفة لانجاحه في الانتخابات : وهى اساليب تنحصر في الرشوة بالمال — والتهديد بكشف جريمة كان العمدة

دور فيها — او نضع سلوك العمدة في جريئة اخلاقية — او الوعد بتوصيل مياه الري الى ارض للعمدة لا تصل اليها المياه بسهولة — او السعى لتحقيق الانعام عليه برتبة البكوية .

ثم تعرض (كين بويد) لسلوك خباط البوليس ومهندس الري في الريف ، الملح الى تأثير الهدايا والقروض من العمدة اليهم — في تغير الحقيقة بالنسبة للاولين ، وتوصيل المياه بالنسبة للثانيين .

وآدار (كين بويد) في اسكتشه الحوار الذي دار بعد ذلك بين العمدة المرتشين وفلاحى قراهم — وهو حوار نقل فيه العمدة التهديدات التى تلقوها من السادة (المرشحين) الى الفلاحين من أهل الدائرة الانتخابية — كل ما فى الأمر ان تهديدات العمدة الى الفلاحين كانت اما (بتقليل محصول زراعى جيد) ، او تسليم مائثية ، او اغتصاب ابنة اذا لم ينصاعوا لرغبة العمدة وانتخاب من اشاروا عليهم بانتخابه .

وفى الموعد المحدد لاجراء الانتخاب لتصاع الفلاحون المعنبون لتهديدات من هددهم وانتخبوا مرشح الوفد (حيث كانت التهديدات تصدر عن عمدة تلقى تهديدات من مرشحهم) — ولم يغز مرشحها الاتحاد ، والاحرار الدستوريين .

والاستكش يكشف بوضوح النظرة البريطانية تجاه الأحزاب المصرية عامة — والوفد بصفة خاصة — كما يبين براعة موظفى الادارة البريطانيين في التغلغل فى أعماق الحياة الاجتماعية المصرية ، والتعليق على الأحداث ويبين العلاقات ذات التأثير فى قضايا لها قدر كبير من الأهمية كالانتخابات خلال النصف الأول من القرن العشرين . وترجع أهمية الاستكش الى انه صادر عن (كين بويد) مدير الادارة الأوروبية ، وممثل المندوب السامى ، بل الاستعمار البريطانى فى جهاز للبوليس المصرى — كما ترجع اهميته ايضا الى ان الاسقاطات ذات المضمون السياسى فيه (الاستكش) تعد مؤشرات ذات دلالة فى السياسة البريطانية فى مصر خلال النصف

الأول من القرن العشرين — فعلى سبيل المثال كُنْ التهديد الذى وحسه الى العمدة بفضح سلوكه المتستر على الجرائم الجنائية والأخلاقية صادر عن مرشح حزب الوفند وليس الحزبين الآخرين — كما ان تهديد العمدة لفلاح قرية ما — بتقليع زراعته وتسميم ماشيته واغتصاب ابنته (على يد حارس العمدة الأسود الله جابو وتقديم شهود يشهدون بأن ابنة الفلاح كانت راضية بمواقعة الحارس الأسود لها ، بل وبأغوائه) — كل هذا كان لصالح مرشح حزب الوفند — مما يعنى فى النهاية لصق تهم ثنائية بهذا الحزب ، والانتهاى الى فساد النتائج الانتخابية التى كانت توصله الى الأغلبية البرلمانية فى النصف الأول من القرن العشرين^(٤١) .

ولقد كتب (كيلرن Killearn) السفير البريطانى فى مصر فى أوراقه الخاصة عن مدى الكره الذى كان (كين بويد) يكرهه للوفند .
" Keown-Boyd has a supreme contempt for the Wafd and all their works.
يكن كين بويد احتقارا كبيرا للوفند وكل أعمالهم " ^(٤٢) .

كان (كين بويد) أحد المستشارين البريطانيين الثلاثة الذين يديرون شئون الوجود البريطانى فى مصر — وكان مايلز لامبسون Miles Lampson (المعتد) البريطانى حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ثم السفير البريطانى بعد ذلك Lord Killearn) يجتمع به المستشار المالى والمستشار القضائى مر فكل أسبوع على الأقل .

وفى اجتماعاته مع (لامبسون) كان كين — بويد يناقش قضايا مصرية عديدة — منها :

St. Antony's College — ME Center — Sir Alexander ^(٤١)
Keown - Boyd's private papers — Dt. 107-B2-file A
" Free elections in Egypt " — 12 December, 1930.

^(٤٢)
St. Antony's College — ME Center — Killearn's private
papers, July 24, 1934.

- احكام القضاء المصرى فى قضايا القتل الواقعة على اجانب .
- التداخل لى الحكومة المصرية لضمان الحكم بالادانة والاعدام فى جرائم القتل ضد الاجانب .
- شروط واحوال الخدمة لرجال البوليس الاجانب فى جهـنـز البوليس المصرى .
- القضايا العمالية فى مصر وما يتصل بها من اضطرابات تهدد الأمن .
- جرائم رجال البوليس البريطانيين اثناء خدمتهم بالمدن المصرية (تهريب — سرقة) .
- السياسة العليا البريطانية فى مصر .
- تعيين كبار الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية .
- الموقف السياسى المصرى واطـساع الحكومات المصرية والاحزاب .
- اوضاع القصر الملكى وانتخاب الوصى على العرش .
- مناسبات تدخل المعتدية Residency فى شئون الحكومات المصرية .
- تقارير تقدير الموقف التى ترسل من المعتدية الى الخارجية البريطانية .
- تعيين وترقية كبار الموظفين المصريين الذين تثق بهم بريطانيا .
- الشئون الداخلية المصرية .
- التحليل السياسى للاحداث (٤٣) .

وقد اخترت الوثيقة التالية من أوراق اللورد كيلرن لأبين دور (نين ، بويد) فى تشكيل الوزارات المصرية . كان توفيق نسيم باشا قد ألف وزارته الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ — ٣٠ يناير ١٩٣٦) — ويبدو أن الملك

فـزاد كان له رغبة في تعيين حسن باشا مظلوم - وعزيز عزت باشا (وهما من الشخصيات السياسية المصرية) في الوزارة سولما كان (نسيم) قد اعتاد أن لا يحدث أمرا الا بعد استشارة المعتدية البريطانية واخذ موافقتها - فقد بلغ المندوب السامي بمطلب الملك في الخامس من فبراير ١٩٣٥ وشرح له أنه ميل الى تعيين (حسن باشا مظلوم) وزيرا للداخلية (اذا وافق كين بويد) وعزيز عزت باشا للخارجية ، وإن في ذهنه (نسيم باشا) تعيينات أخرى مثل حسين سرى للمواصلات ، والصحة او المالية لحافظ مفيى ، والتجارة لصادق حنين .

ولندع كيلرن يروى لنا بنفسه دور (كين بويد) في إدارة شئون مصر من واقع يومياته عن يوم ٦ فبراير ١٩٣٥ :

" Taking first the immediate question of the appointment of Hassan Mazloum as minister of the interior, and Aziz Izzat as minister of foreign affairs, I said I had discussed the former with Mr. Keown-Boyd, I found that he had been hoping that Mazloum would replace Sadek younes in Alexandria when the latter's time was up in six months; and further that Mr. Keown-Boyd was so highly satisfied with the present functioning of the ministry of the Interior under His Excellency's direction that he would gladly see it continue in the same hands Tewfik Nessim said he had merely thrown out the suggestion about Mazloum as a matter for consideration and that in the circumstances he was quite ready not to proceed with it.

ببحث الموضوع الملح أولا والخامس بتعيين حسن مظلوم وزيرا للداخلية وعزيز عزت كوزير للخارجية ، قلت اننى قد بحثت موضوع الاور مع مستر (كين بويد) . وقد وجدت أنه كان يستحسن أن يحل مظلوم محل مـ.دائق يونس في الاسكندرية (محافظا لها) عندما تنتهى خدمة الأخير بعد ستة اشهر ، وفوق هذا فإن المستر (كين بويد) كان مقتنما ومكتفيا تماما بالاسلوب الذى تدار به وزارة الداخلية حاليا تحت إدارة صاحب

السعادة (نسيم باشا) ، وأنه (كين بويد) يسعده أن يراها تستمر في نفس الأيدى التى تدبرها حاليا قال (توفيق نسيم) أنه قد طرح الاقتراح الخاص بظلم ك موضوع محل دراسة . وأنه في هذه الظروف فانه مستعد أن لا يستمر فيه .^(٢٤) .

الوثيقة لا تحتاج الى تعليق — فابور مصر تدار من دحل المعتمدية — ورئيس الوزراء يعرض افكاره أو مقترحاته على المعتمد البريطانى الذى يستشير معاونيه — ثم يصدر القرار بالموافقة أو الرفض — ورئيس الوزراء ينصاع للتعليمات وفي الوثيقة التى نحن بصددنا نجد أن (كين بويد) رفض فكرة تعيين (حسن باشا مظلوم) وزيرا للداخلية وفضل أن تبقى الوزارة في يد رئيس الوزارة (نسيم) الذى كان رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية في ذلك الوقت — ورأى (كين بويد) أن يعين (مظلوم) محافظا للاسكندرية خلفا لصادق باشا يونس .

كانت هذه صلاحيات (جنساب المستر كين بويد) مدير الإدارة الأوروبية بادارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية ، وهى صلاحيات تجاوزت حدود القرار الإدارى رقم ١٢ لسنة ١٩٢٢ بتشكيل الإدارة الأوروبية — الى إدارة شئون مصر المستقلة — الأمر الذى يؤكد حقيقة أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لم يكن الا محاولة بريطانية لفرض ما انتهت اليه مفاوضات بريطانيا ومصر عام ١٩٢١ (عدلى — كيرزون) بطريقة ملتوية — وإن الاستقلال الحقيقى كان أبعد ما يكون عما انتهت اليه نتائج التصريح — بل أن البريطانيين انفسهم أقروا بذلك ، ولعل اقوال « السير سيدنى سميث Sir Sydney Smith » كبير الأطباء الشرعيين بوزارة الحفانية المصرية (١٩١٧ — ١٩٢٨) في هذا المقام هى الشهادة على صحة ما انتهينا اليه :

“ In February 1922 the British Government formally ended the protectorate and declared Egypt an independent sovereign

s'ate. The Sultan assumed the title of King, a new Constitution was drawn up, and the country acquired every semblance of independence. British authority however, was undiminished. The British High Commissioner advised the king. Each department of State had a British Adviser to the Minister. British judges sat in the courts together with Egyptian judges, and every senior official in the administration had a British colleague to advise him. There was no heavy-handed demonstration of British authority; but the authority was always there, and advice given had to be taken. It was supported by an army of occupation.

في فبراير ١٩٢٢ انتهت الحكومة البريطانية رسميا الحماية وأعلنت مصر دولة مستقلة . وتلقب السلطان بلقب الملك ، وعمل دستور جديد ، وحصلت البلد على كل مظاهر الاستقلال . ومع هذا فإن السلطة البريطانية لم تضعف . كان المعتمد البريطاني يشير على الملك . وكان لكل وزارة مستشار للوزير . وجلس للقضاة البريطانيون في المحكمة الى جانب القضاة المصريين . وكان لكل موظف كبير في الادارة زميل بريطاني ليقدم له المشورة . لم يكن هناك ممارسة ثقيلة اليد للسلطة البريطانية ، لكن السلطة دائما كانت قائمة ، وكانت النصيحة البريطانية ملزمة . فقد كانت هذه النصيحة مدعومة بجيش للاحتلال (٤٥) .

(٤٥)

Sir Sydney Smith " Mostly Murder " — George Harrop -
London, 1959, pp. 91.

ولقد سميت في نيوزيلنده - وتخرج من جامعة أدينبوره عام ١٩١٢ - ثم عمل مساعدا للبروفيسور هاروق ليتل جون Harvey Littel John أستاذ الطب السرى هناك . في عام ١٩١٧ عين سجنى سميت كبيرا للأطباء السرىين بنظيره الجامعيه المصريه Principal Medico-Legal Expert ، ولقد رتب اسمه بكشف أكبر فضائلا القتل في مصر - كمصرع السردار ١٩٢٤ - وقضية ريا وسكينة وغيرها - في عام ١٩٢٨ عاد سميت الى أدينبوره كاستاذ للطب الشرعي .

ولقد شعرت الحكومات المصرية المتعاقبة بفساد العبا الذى يمثل
وجود الادارة الأوروبية فى جهل الأمن العام المصرى — وتضمنت مقترحات
المفاوضين المصريين خلال جولات المحادثات المصرية البريطانية (ثروت —
تشميرلين ١٩٢٧ — ١٩٢٨) و (محمد محمود — هندرسون ١٩٢٩)
و (النحاس — هندرسون ١٩٣٠) نصوصا بشأن الغاء الادارة الأوروبية —
لكن فشل المفاوضات أبقي الادارة على حالها حتى تمكنت معاهدة ١٩٣٦ من
الغائها تماما .

ولقد نجح (كين بويد) فى اتلاف كل ما أراد لتلافه من أوراق الادارة ،
بينما حمل ما أراد حمله الى السفارة البريطانية فى يناير ١٩٣٧ (١٦) .

Furthr Correspondence respecting Egypt and Sudan (٢٦)
Port CXXI - January to June 1937 No. 4.
Sir Miles Lampson to Mr. Eden, Cairo, January, 5, 1937,
Enclosure in No. 4.

الفصل الثانى

بوليس المدينة فى ظل الوجود البريطانى

فى الوقت الذى كان جهاز الأمن — على المستوى المركزى — يزرع تحت وطأة السيطرة البريطانية ممثلة فى « الادارة الأوروبية » . كانت مدن مصر (القاهرة — الاسكندرية — القنال — بور سعيد — الاسماعيلية — السويس) تخضع لنظام مماثل من الاشراف البريطانى .

وللحقيقة فان الوجود الأجنبى فى تنظيمات البوليس فى (المدن) المصرية لم يأت مع الاحتلال البريطانى ، بل لقد سبق هذا الاحتلال بربع قرن تقريبا .

يرجع الوجود الأجنبى فى جهاز البوليس بالمدينة المصرية الى عام ١٨٥٧ عندما أصدر (محمد سعيد باشا والى مصر ١٨٥٤ — ١٨٦٣) قراره بإصدار « اللائحة العمومية فيما يختص ترتيب وضبط الأهالى الأجنبية فى عهد سعادة ولى النعم أنفسينا سعيد باشا والى مصر حالا » التى نصت من بين ما نصت على « لحداث قلم مخصوص فى كل من ضببتي (جهازى امن) المحروسة (القاهرة) والاسكندرية لحصر كافة الأثفال المتعلقة بضبط وربط الأجانب وللتحقيق وسرعة نهوها » و « البحث بدقته فى أوراق القضايا والتقارير البنية عليها والوقوف على حقائقها وتقيدها وترتيب قوائم

الأسماء والشروعات المتمة المرسلة من جهتي القنصلاتو (القنصليات)
وقلم البسابورتات ، وتحرير المضابط (المحاضر) عن التحقيقات الابتدائية
في القضايا المختصة بالأجانب (واختصاص هذا القلم) بترتيب
الحراسات ويأمر بنفسه إجراءات تفتيش الفنادق والمنازل المعدة لاقامة
الأجانب وأماكن لهوهم والحدائق التي يديرونها — وإن جرى التحريات في
الأماكن التي يحتمل أن يحدث فيها تعدي من جانب الأهالي أو العكس
لنعم ما قد يكرر صفو الأمن » (١) .

ولم يتخلف اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) عن سلفة « متعنا انشأنا
« أوجاق البوليس الأوربى » أو « البوليس الأوربوى » عام ١٨٦٦ للعمل
في أجهزة البوليس بالقاهرة ، الإسكندرية ، بور سعيد ، السويس
والإسماعيلية (٢) .

وظل الحال على ذلك حتى جاء الاحتلال البريطانى في سبتمبر
١٨٨١ ، فسيطر على الولاية المصرية واجهزتها بما في ذلك الجيش والبوليس .

والى جانب السيطرة المركزية على جهاز البوليس بأكمله — فقد
كان للاحتلال البريطانى في السيطرة على بوليس المدن فلسفة مؤداها ضرورة
تشكيل جهاز البوليس بصورة تعيد الثقة المفقودة لدى الأوروبيين المقيمين
٤ تجاه « البوليس الوطنى » وإزالة الرعب الذى يحسه الأوروبيون تجاه هذا
الجهاز (٣) — من هنا جاء تنظيم بوليس (المدن المصرية) بحيث تكون القيادة
العليا للبوليس في كل مدينة (الحكمدار ومعاونيه) من البريطانيين — الى
جانب تطعيم الجهاز بعناصر قيسادية من الضباط والكونستابلات البريطانيين
والأوروبيين .

(١) عبد الوهاب بكر « البوليس المصرى ١٨٠٥ — ١٩٢٦ » رسالة ماجستير — كلية

الآداب — جامعة عين شمس — ١٩٧٧ — غير منشورة — ص ٦١ .

(٢) المرجع السابق — ص ١٠٠ — ١٠١ .

(٣) المرجع السابق — ص ٢١٤ — ٢١٥ .

خلال مفاوضات ١٩٢١ (عدلى - كمرزون) أميد موضوع حماية الأجانب في مصر ، وسلطة البوليس - واقترح (عدلى باشا يكن) كبير المفاوضين المصريين أن يكون (النائب العام) في مصر - وهو انجليزى بالطبع - هو المشرف والمراقب لمصالح الأجانب في البلاد بحسبانه « يعرف ما يجرى من المظالم وله الاطلاع والاشراف والسلطة على الدعاوى بالنسبة للأجانب والذي له الحق أن يذهب مباشرة الى السلطات المصرية وأن يطلب اليها ما يرى طلبه من الاجراءات والمحاکمات » (١) .

ثم ناقش (عدلى يكن) بعد ذلك مع مفاوضيه من البريطانيين اهدافهم في وجود « رقابة بريطانية » بصفة عامة ، فخطب هيئة المفاوضين البريطانيين قائلا :

« انتم لا تفكرون طبعاً في انشاء رقابة على الادارة المصرية . واضنكم لا ترمون لآكثر من تسكين روع الأجانب وتطمينهم فلنبحث اذن في الوسيلة التي تؤدي لهذه الغاية ان الذي يهم الأجنبى اذا وقعت به مظلمة ان يستطيع ان ييث شكواه لأجنبى ذى اختصاص في رد مظلمته . وأن يختلف اليه لمعرفة ما تم في امره وقد اقترح في العام الماضى أنه في المدن التي يكثر فيها العنصر الاوروبى يستبقى الحكماء الانجليزى الى حين ، واضن ان المصريين لا يجسدون في ذلك غضاضة وبصرف النظر عن استبقائه كجزء من الاتفاق بين مصر وئجلت ان الحكومة المصرية يهملها الى حد ما أن تستبقى هؤلاء الموظفين رغبة منها في مجاملة الأجانب ولتستعد لتنظيم شئون الضبط في هذه المدن على صورة تكفل راحة الأجانب وأمنهم » (٢) .

كان هذا هو الموقف الرسمى المصرى من قضية « الوجود البريطانى في البوليس المصرى » خلال مفاوضات العلاقات المصرية - البريطانية

(٤) « للفتحية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ » - ص ١٣٣ - مقرر الجلسة الخامسة

١٩٢١/٧/٢٠

(٥) المرجع السابق ص ١٦٢ - مقرر الجلسة المنعقدة ١٩٢١/٨/١٩

وهو موقف لم يتخذ من قيادة البريطانيين لبوليس المدن موقفا معاديا .
بل حبذه ولم يعترض عليه .

ومع فشل مفاوضات (عسلى - كيزون ١٩٢١) استناعت بريطانيا
ان تحتفظ لنفسها بالتخفظات الأربعة للواردة في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢
— ومن بينها التحفظ الخاص بحماية المصالح الأجنبية في بحر وحماية
الأقليات — وهو تحفظ أعطاها الحق كما رأينا في انشاء الادارة الاوروبية
بإدارة الأمن العام ، وبالاستمرار في فرضها لوجود بريطاني في أجهزة
البوليس في (المدن) المصرية (القاهرة — الاسكندرية — بور سعيد —
الاسماعيلية — السويس) .

كانت بريطانيا قد فرضت نفسها وفقا للتحفظ الخاص بحماية
الأجانب والأقليات — حاميا للمصالح الأجنبية ووكيلا عن الدول صاحبة
الامتيازات الأجنبية في تنفيذ هذه الامتيازات وعدم المساس بها (١) . ومن

(٦) الامتيازات الأجنبية Capitulations

اصطلاح اطلقه الأوروبيون
على الامتيازات التي نال بها الأجانب المقيمون في تركيا من سلاطين تركيا الأولين — حقونا
خارجة عن حقوق بلادها ، استمرارا للامتيازات الممنوحة لها التي كانت الامبراطورية
البيزنطية تمنحها للأجانب المقيمين في بلادها . وكان القصد في البداية من الامتيازات الأجنبية
للسلطة العثمانية هو « تمكين المسيحيين من التجارة والسكنى في بلاد السلطنة دون أن
يتبع عليهم ظلم او تسف نتيجة جنسيتهم او ديانتهم » ويرجع تاريخ الامتيازات التي
منحت لبريطانيا الى عام ١٦٥٧ — لما فرنسا فقدت منحت لها منذ ١٥٣٤ ثم جرت عليها
معدلات بمعاملات خلال سنوات ١٦٥٤ ، ١٦٧٣ ثم جددت عام ١٧٤٠ . وبضعت الامتيازات
للدانيمرك عام ١٦٦٢ وجددت عام ١٦٨٠ — ونالت الكثير من الدول امتيازات مماثلة من الباب
المالى على مدى الأربعمئة سنة الماضية .

وبعد انتقلت الامتيازات الى مصر بحسبها ولاية عثمانية تخضع للقوانين والمعاهدات
السارية في السلطنة العثمانية منذ خضوع مصر للسيادة العثمانية عام ١٥١٧م . بل الحرب
الظلمى كانت الدول الخليفة بالامتيازات في مصر هي : بريطانيا — الولايات المتحدة الأمريكية —
فرنسا — إيطاليا — أسبانيا — هولندا — بلجيكا — الدنمارك — السويد — النمسا —
البرتغال — روسيا — السلطنة — النمسا والمجر . وتتوقع معاهدتى فرساي وسان جرمان
انهمب امتيازات النمسا والمجر .

هذا المنطلق فسخت مسألة الأجانب في مصر من أساسها — فبريطانيا لم تحدد مسؤولياتها على وجه القطع حيال المصالح الأجنبية — وهو أمر انتج استحالة التوفيق بين هذه المسؤوليات وصورة الاستقلال الذي منحه تصريح ٢٨ فبراير . ومع ان التصريح اعطى مصر الاستقلال حسب فهم بريطانيا — الا أن تعريف بريطانيا للمسائل المتعلقة بينها وبين مصر — ومن بينها مسألة الأجانب كان يؤدي على طول الخط الى توسيع التدخل البريطاني في الشؤون المصرية (٦) .

على هذا الاساس ظلت بريطانيا تتعامل مع مصر في شأن قضية « البوليس » — الذي كانت تصر على ان تكون تقيافته في (الفن) في ايد بريطانيا الى جانب الهيئة المكولة « للادارة الأوروبية » — كضمانات لكفالة الأمن والطمأنينة على أموال الأجانب وأرواحهم .

ورغم ان البوليس « هو اخص أعمال الدولة المستقلة واتقواها دلالة وأوضحها مظهرًا لسلطانها » (٧) الا ان المفاوضات المصرية لم يتعنت على

= وقد تضمنت الحقوق التي خولتها الامتيازات للأجانب في مصر — علاوة على بعض الامتيازات التجارية :

- الاعفاء من الضرائب الشخصية وعدم تقريرها دون مصادقة الحكومة صاحبة الامتيازات .
- حصانة المنازل والاحصانة الشخصية ضد القبض .
- الحصانة ضد القضاء المصري ، ويمد انشاء المحاكم المختلطة عام ١٨٦٦ أصبح رعيا للدول صاحبة الامتيازات محصنين ضد للتشريع المصري — وتقررت ولاية المحاكم المختلطة على القضايا المدنية التي تنح بين اوروبيين ووثقيين — أو بين اوروبيين مختلتي الجنسية — اما القضايا الجنائية التي يكون الأوروبيون طرفا فيها باى صفة كانت — والقضايا المدنية التي يكون طرفاها اوروبيين من جنسية واحدة فكان الاختصاص فيها ينمق للمحاكم القضائية التي تطبق قوانين بلادها .

ولم يكن الأجانب يؤدون من الضرائب حتى الغاء الامتيازات عام ١٩٤٩ سوى شريعتي عوائد الأملاك — وأموال الاطيان . راجع القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٠٤ ص ٥٩ حاشية .

(٧) المرجع السابق — ص ٢٥٨ — ٢٥٩ .

(٨) المرجع السابق — ص ٢٩٠ (ملكه عبد الخالق ثروت ملشا عن الموظفين البدليين

في البوليس والأمن العام) في مفاوضات (ثروت — تشمبرلين ١٩٢٧ — ١٩٢٨) .

الإطلاق في هذه القضية - وسمح في كل المفاوضات السابقة على معاهدة ١٩٣٦ بأن يبتى (بالبوليس) « بعض الموظفين البريطانيين في المدن الأربع القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس » (١) - ومع أن هذه المفاوضات لم تنته الى اتفاق بين الدولتين الا أن الوجود البريطانى في بوليس المدن ظل قائما يمارس نشاطه كما لو كان قد نص على وجوده في معاهدة - ولم تحاول أى من الحكومات المصرية أن تتعرض لهذا الوجود بسوء .

فكيف كان شكل البوليس في المدينة المصرية في العشرينيات حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ عندها تولى جناب الميرالاي توماس وينتورث رسل بك Thomas wentworth Russell قيادة بوليس القاهرة في الثالث من مارس ١٩١٨ (حكي دار) (٢) كانت مساحة المدينة تبلغ مائة وتسعون كيلو مترا مربعا بما فيها بلدة حلوان - يقطعها حوالى ١٠٥٨٣٩١ ر. نغسا .

والجدول الآتى يبين النظام العام لبوليس المدينة بعد سنوات قليلة من تولى (رسل) حكي دارية البوليس بها :

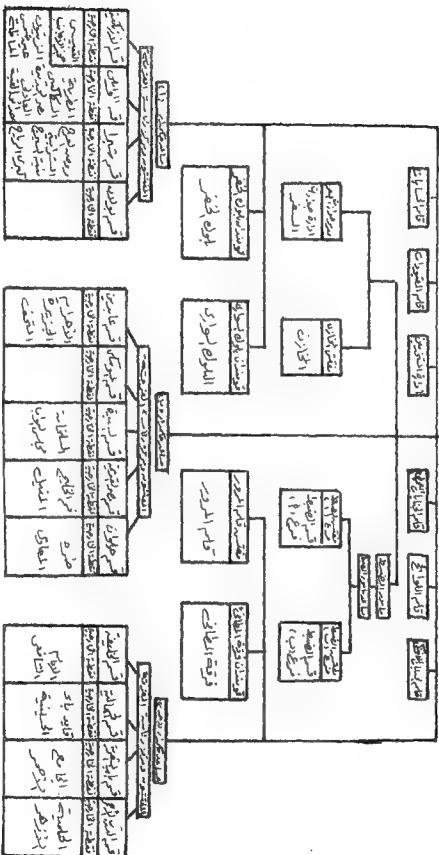
(٩) المرجع السابق - ص ٣٤٧ .

(١٠) الأوامر المعمومية لوزارة الداخلية رقم ١١٧ و ١٩١٨/٣/٣ .

۱۹۶۷

المشركين

وَقِيلَ لِمَ تَدْعُونَ
وَقِيلَ لِمَ تَدْعُونَ



احتل البريطانيون مناصب القيادة في بوليس المدينة على الشكل الأتى :

الحكمدار — وكيل الحكمدار — مساعد الحكمدار — اربعة مفتشين
درجة اولى برتبة القائمقام (عقيد) — ستة مفتشين درجة ثانية برتبة
البكباشى (مقدم) — خمسة عشر وكيل مفتش برتبة الصاغ (رائد) —
ثومندان (قائد) فرقة المطافئ (بكباشى) — مساعدين (عدد ٢)
لثومندان فرقة المطافئ برتبة الصاغ .

وتلا ذلك تشكيلة الجنسيات التى تكون منها بوليس المدينة في ذلك
الوقت فكانت كالاتى :

٤٣٦٠	مصريون
١٢٤	بريطانيون
١٠	ايطاليون
٧	يونانيون
٣	فرنسيون
١	مسويريون
٢	يوجوسلافيون
٣	سوريون
١	أتراك
١	نمساويون
١ (١١)	أرمن

وقد تعرضت الجنسيات لقليل من التفخير خلال العقد ١٩٢٦ —
١٩٣٦ ونفا للجدول الآتى :

(١١) وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير للمنى لسنة ١٩٢٦ .

وبوضح جدول النظام العام لبوليس مدينة القاهرة — ان هذا الجهاز كان يرأسه (حَكَدَار) يعاونه وكيلان للحَكَدَار — وان المدينة انقسمت لأغراض الأمن الى ثلاثة عشر قسماً لبوليس — توزع الاشراف عليها على ثلاثة قيادات فرعية تسمى كل منها فرقة — فكانت هناك فرقة ١ — فرقة ب، — وفرقة ج — فيقال مساعد حَكَدَار فرقة (١ — ب — ج) . وتبع كل مساعد حَكَدَار فرقة عدد من المفتشين الذين يشرفون على الأقسام التي تخص فرقتهم .

تبع فرقة ١ اقسام بوليس (بولاق — شبرا — الويلى — الأريكية) ، وتبع قسم شبرا نقط بوليس (روض الفرج — الشرايبة — منية السرج — كوبرى الرياح) ، وتبع قسم الويلى نقط بوليس (المطرية — السكاكينى — مصر الجديدة — المعادلى — حدائق القبة — الزيتون — عين شمس — المطلة) ، اما قسم الأريكية فقد تبعه نقطة بوليس القبيسى . وسجن الأجناب الذى كان يقع فى نطاقه الجغرافى .

وتبع فرقة ب اقسام حلوان ومصر القديمة والسيدة والموسكى وعابدين — وتبع قسم حلوان نقطة طره : المعادى — وتبع قسم مصر القديمة نقط بوليس (غم الخليج — المنيل) وتبع قسم السيدة نقطة بوليس السلخانة — ومجلس النواب الذى كان يقع فى النطاق الجغرافى للقسم — وتبع قسم عابدين نقط بوليس (الأهرام — الجزيرة) والمتحف المصرى الذى كان يقع فى نطاقه الجغرافى .

وتبع فرقة ج اقسام الدرب الأحمر — باب الشعرية — الجمالية — الخليفة وتبع قسم الدرب الأحمر نقطتى بوليس (الطمية — الأزهر) وتبع قسم باب الشعرية نقطة الجامع الأحمر ، وتبع قسم الجمالية نقطة بوليس (قايدباى — الحسينية) ، اما قسم الخليفة فقد تبعه نقطة بوليس الامام الشافعى .

وقد راس كل قسم مأمور برتبة الصاغ (رائد) يعاونه عدد من الضباط تتراوح أعدادهم ما بين ٥ و ١٤ — الى جانب للصف ضباط (الرقباء) والعساكر والخفراء .

ولا يحتاج جدول النظام العام لبوليس المدينة لتفسير تقسيماته —
للهم الا بالنسبة لقلمى الجنائيات الأفرنكى — والعربى — ومأمور الضبط
واقسام مأموريته .

انقسم نظام التعامل مع الجريمة فى بوليس المدينة الى قسمين أو قلمين
— قلم الجنائيات الأفرنكى — وهو جهاز يتولى الأعمال اللازمة للبوليس
والقنصليات ومصالح الحكومة المختلفة فيما يتعلق بالأجانب وعلاقاتهم مع
السلطات الحكومية أو الأفراد — وكذا بما يلزم من الأعمال لوزارة الخارجية
والنيابة المختلطة فيما يتعلق بالأجانب والرعايا المحليين . ويمكن القول
ان أهم أعمال هذا الجهاز كانت ضبط الحوادث الجنائية التى يكون الأجانب
طرفا فيها — وأعمال تحقيق الجنسية^(١٣) .

اما قلم الجنائيات العربى فهو الجهاز الذى كان يتولى التعامل مع
الجريمة بشقها الوطنى (جرائم الوطنيين) ومأمور الضبط فى بوليس المدينة
فى ذلك الوقت — هو المسئول الأول عن فحص الجرائم ومراقبة سير
القضايا حتى يفصل فيها — وتحرى أسباب الحفظ أو البراءة فى القضايا —
وحضور جلسات محاكم الجنائيات — وملاحظة تصرفات وسلوك رجال
البوليس فيها والإبلاغ عما يراه منها جديرا بالملاحظة — ومراقبة أعمال
الضبط الجنائى فى المدينة — وكل ما يتعلق بالجريمة — وتنقسم ادارته الى
فرعين أساسيين — قلم الضبط فرع (أ) وهو القلم المختص بالجريمة
الجنائية (قتل — سرقة — سطو — آداب ... الخ) — وقلم الضبط فرع
(ب) وهو القلم المختص بالجريمة السياسية (اغتيال سياسى — محاولات
قلب نظام الحكم ... الخ)^(١٤) .

وعلى مدى الفترة ١٩٢٦ — ١٩٣٦ كانت التعديلات التى أدخلت
على الهيكل التنظيمى لبوليس المدينة هي :

(١٣) وزارة للأدخالة — مدائن، مدينة للقاهرة — التقرير لسنوى لسنة ١٩٢٦ .

(١٤) وزارة للأدخالة — نظام البوليس والإدارة — المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٢٦ .

— انشاء قسم مصر الجديدة عام ١٩٢٨ وتبعية نقط بوليس المطرية والزيثون وعين شمس والمناظرة له . واقتصار اختصاص قسم الوابلى على نقط بوليس السكاكينى والمادلى وحدائق القبة — وضم نقطة القبيسى التى كانت تتبع قسم الأريكية اليه — وانفصال سجن الأجانب عن قسم الأريكية وانفصال مجلس النواب عن قسم السيدة . وانشاء فرقة للخدمات العامة وقسم للنقل ببلوك الخفر — وكلها تعديلات استلزمها ظروف التوسع العمرانى وتزايد الخدمات التى يقوم بها بوليس المدينة .

— فى عام ١٩٢٩ الذى تلم الجنائيات العربى وحل محله ادارة الضبط بنفس اختصاصاته السابقة .

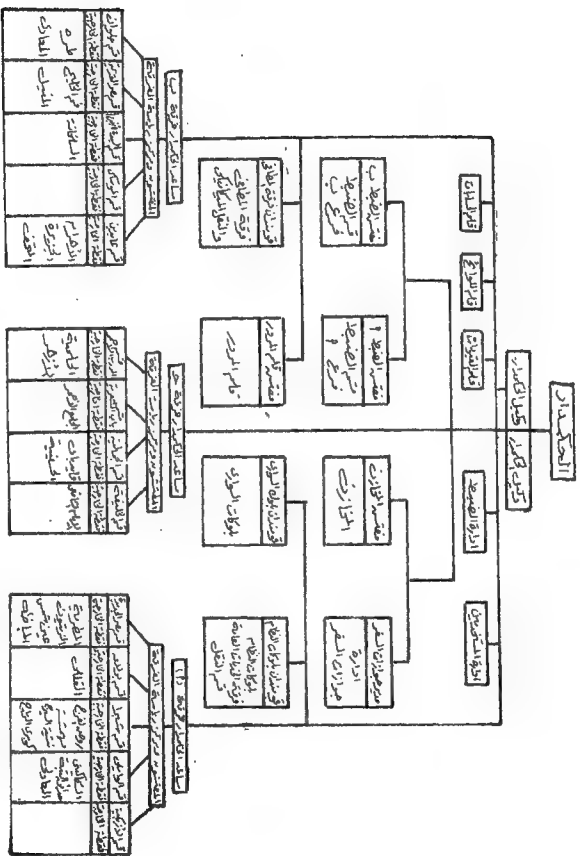
— فى عام ١٩٣٠ اضيفت نقطة بوليس القنلى الى قسم بوليس الأريكية — ونقطة بوليس مهشة الى قسم بوليس شبرا .

— فى عام ١٩٣٥ الذى تلم الجنائيات الافرنكى وتولت ادارة الضبط اختصاصاته (١٥) .

— وفى عام ١٩٣٦ تغير اسم بلوك الخفر الى بلوكات النظام — واصبح الهيكل التنظيمى لبوليس مدينة القاهرة وفق الجدول التالى :

(١٥) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقارير السنوية لمنوت ١٩٢٨ -

١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣٥ .



تولت اعمال البوليس في مدينة القاهرة خلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٣٦
 قوة بشرية وفق الجدول الآتي :

السنة	ضباط	صف ضباط	عساكر	خفراء	المجموع
١٩٢٦	١١١	٤٢٥	١٧٩٠	١٦٣٩	٣٩٦٥
١٩٢٨	١٢٠	٥٤٥	٢٢٩٠	٢٤٥	٣٧٠٠
١٩٢٩	١٢٠	٥٦٧	٢٤٨٦	٢٤٥	٣٤١٨
١٩٣٠	١٢٠	٥٥٢	٢٥٢٥	٤٢٠	٣٦١٧
١٩٣١	١٢٠	٥٨٢	٢٥٥٧	٤٥٤	٣٧١٧
١٩٣٢	١١٨	٥٨٥	٢٥٧٢	٥٦٣	٢٨٣٨
١٩٣٣	١١٨	٥٨٧	٢٥٨٢	٥٤٤	٢٨٣١
١٩٣٤	١١٨	٥٩٣	٢٦٠١	٥١٨	٢٨٣٠
١٩٣٥	١١٨	٦٠٨	٢٦٢٨	٥٢٢	٣٨٧٦
١٩٣٦	١١٨	٦١٠	٢٦٤٦	٤٧٩	٣٨٥٣ ^(١٧)

وكان نصيب الأوروبيين من هذه القوة ما يلي :

لواء واحد (حكمدار) — أميرالاي واحد (مساعد حكمدار) —
 أربعة قائممقات (مفتشون درجة أولى) — ستة بكباشية (مفتشون
 درجة ثانية) — خمسة عشر صاغا (وكلاء مفتشين) — بكباشي واحد
 (قومندان فرقة المطافىء) — صاغين (مساعدين لقومندان فرقة المطافىء)
 = ٣٠ ضابط .

ولم يطرأ أى تعديل على أعداد هؤلاء حتى عام ١٩٣٦ — نعم .

(١٧) وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقارير السنوية لسنوات ١٩٢٦ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ .

القيادة الأوروبية لبوليس المدينة . اما الرتب الأوروبية الأخرى فقد تميزت
للتعديلات التالية :

عام	هيكونستابل	كونستابل	عام	هيكونستابل	كونستابل
١٩٢٥	٢٢	١٠٥	١٩٣١	١٨	١١٢
١٩٢٦	٢٢	١٠٧	١٩٣٢	٢٢	١٠٨
١٩٢٧	٢٢	٩٩	١٩٣٣	٢٣	١١١
١٩٢٨	٢٢	١٠٤	١٩٣٤	٢٣	١١٥
١٩٢٩	٢١	١١٥	١٩٣٥	٢٣	١١٦
١٩٣٠	٢١	١١٣	١٩٣٦	٢٣	١١٦ ^(١٨)

وقد شغل الضباط من الأوروبيين — عدا الحكدار ووكيل الحكدار
ومساعد الحكدار — مناصب مساعدى الحكدار للفرق أ — ب — ج —
مفتشى الفرق — مأمورى الضبط — رؤساء أقلام المباحث الجنائية والسياسية
(الضبط فرع ب) — قادة أجهزة الاطفاء والمرور .

اما الهيكونستابلات والكونستابلات فقد شغلوا وظائف في المباحث
الجنائية — وبلوك السوارى — وقلم المرور — والمطافئ — والمكتب السرى
— وأقسام القيودات — وسكرتارية الحكدار — والأعمال الكتابية — ومكتب
الكشف على المومسات — وخدمة المصالح الامرية — وأعمال المخبرين —
ومراقبة الباعة السريشة والشحاذين — وورشة البوليس — ودار المندوب
السامى — وسجن الأجانب — كما اشتغلوا بأعمال البوليس اليومية في

(١٨) المرجع السابق — وقد اقتضت رتب الأوروبيين من غير الضباط على رتبتي
Head Constable هيكونستابل
Constable وكونستابل

— والأولى مساوية لرتبة الصول المصرى (المساعد) لكن الهيكونستابل يتقدمه في اعتبارات
الأقدمية — والثانية مساوية للجاوليش (رقيب) لكن الكونستابل يتقدم للجاوليش في
اعتبارات الأقدمية . راجع نظام لبوليس والإدارة لسنة ١٩٣٦ — ص ١٢١ .

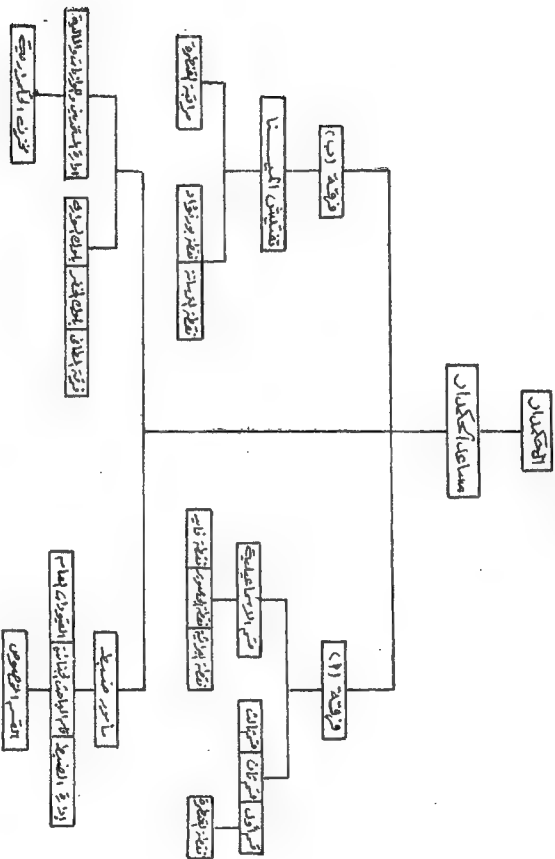
اقسام البوليس اننى كان الأجانب يقيمون فى نطاقها الجغرافى (الأزيكية —
الوايلى — مصر الجديدة — عابدين — الموسكى — الأهرام) (١٦) .

وقد خضعت منطقة (القتال) لسيطرة أوروبية مماثلة لتلك التى
خضعت لها مدينة القاهرة — فقد امتد اختصاصها على مساحة تبلغ
١٢٥١ كيلو مترا مربعا وبلغ عدد سكانها (وفقا لاحصاء عام ١٩٢٧)
١٧٩٠٠٤ نفسا منهم ٢٣٣٧١ من الأجانب — ونظم البوليس فيها على شكل
فرتين مؤلفتين من خمسة أقسام — وخضعت كل فرقة لاشراف مفتش —
واشرفت الفرقة الأولى (١) على أربعة اقسام بوليس وأربع نقط — واشرفت
الفرقة الثانية على قسم واحد ونقطتين — وترأوت قوة البوليس فيها
على مدى الفترة ١٩٣٠ — ١٩٣٥ بين ٦٧٧ — ٧٢١ ضابط وهيدكونستابل
وكونستابل وصف ضابط وخفر — والجدول التالى يوضح الهيكل التنظيمى
لبوليس القتال فى عام ١٩٣٥ :

(١٦) وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٣٢ .
ونما يتلقى بمكتب للكشف على الموصات — فقد كانت للدعارة فى ذلك الوقت مرمضا
بممارستها فى مناطق معينة من المدينة — وكانت البغايا تخضع لكشف دورى يوقع عليهن
فى نقطة بوليس (للحوض الرصود) بالقاهرة — فلذا كن خاليات من الأمراض السرية
المعدية سمح لهن بممارسة المهنة بعد للتأشير لهن فى (سركى مخصوص) يحصلنه على
الدولم — وإذا أثبت للكشف الطبى أصابتهن بتلك الأمراض جرم من الترخيص بممارسة
الدعارة حتى يشفيهن .

راجع لائحة بيوت الماهرات الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ —
المادة (١٥) — الكشف الطبى على الماهرات الملاحق رقم (١) — وقد لبيت بيوت الدعارة
للطنية بالأمر المسكرى رقم ٧٩ فى ١٩٤٩/٢/٢٠ .

قوة البوليس سنة ١٩٣٥



وكانت جنسيات للقوة البشرية التي تقوم بأعمال البوليس والأعمال
المساعدة^(٢١) خلال عام ١٩٣٥ كالآتي :

١١٥٨ مصريون	٤ يونانيون
٤٣ بريطانيون	١ أرمني
١ ايطالى	١ رومى

وقد نرى على قمة الجهاز ثمانية بريطانيين هم الحكمدار (اميرالاي
= عميد) ومساعد الحكمدار (قائمقام = عقيد) ومفتش واحد من الدرجة
الثانية (بكباشى = مقدم) وخمسة وكلاء بمفتشين (صاغ = رائد) -
وانعقدت قيادة (بلوك السوارى) و (فرقة المرور) و (تفتيش الميناء)
و (فرقة الطاقاء) للبريطانيين ايضا - أما الهيدكونستابلات والكونستابلات
الأوروبيون فقد شغلوا وظائف في (الحكمدارية) و (بلوك السوارى)
و (فرقة المرور) و (وتعلم المباحث الجنائية - وقسم اول بور سعيد وقسم
الاسماعيلية وتفتش الميناء)^(٢٢) .

هكذا كانت السيطرة البريطانية على جهاز البوليس في الفترة ١٩٢٢ -
١٩٣٦ ، وهى سيطرة كيفية وليست كمية - فلم يقلل احد أبدا ان اقوى
البشرية البريطانية كانت كبيرة الحجم في (المدن المصرية) - لكن السيطرة
كانت بأهمية المناصب الى آلت اليها . فرجس (كتوماس وينتورث رسل
باشا) ظل في منصبه حكمدارا لبوليس القاهرة ثمانية وعشرين عاما دون
ان يترك مكانه لأحد - ادار جهاز بوليس المدينة بمسدد من الضباط
البريطانيين لا يتجاوز الثلاثين . ورجس (كالكسندر جوردون انجرام)
سيطر على قلم الضبط فرع ب (الأمن السياسى) واستطاع بحفنة صغيرة

(٢١) يقصد بأعمال البوليس الأعمال المتصلة بوظيفة للجهاز الاسلمية كمنع الجريمة
وضبطها ويخجل فيها اعمال اقسام البوليس والنظ والاداريات والأطراف والمباحث الجنائية
والمباحث السياسية - أما الاعمال المساعدة فهى الأعمال المتصلة بالاطفاء والبايات والمور
وبلوك السوارى (الخيالة) وبلوك الخفر (بلوكات النظام) وخدمات المصالح الحكومية .
(٢٢) وزارة الداخلية - حكمدارية بوليس للقتال - مرجع سبق ذكره .

من الرجال أن يصرع لكبر تنظيم عصابى سياسى شهدته مصر فى تاريخها
أحدث . وثالث كالبكباشى ادوارد كارتير Quartier أمك بزمام
أعمال المباحث الجنائية لفترة طويلة — فى مدينة بها من المشاكل مالا
حصر له — على ما سنرى عند الحديث عن عوائل العمل .

ويتفق هذا الأسلوب فى السيطرة على جهاز البوليس مع مبادئ
مدرسة (اللورد كرومر Cromer) التى أرساها فى تقريره السنوى
لعام ١٨٩٥ "European head and Egyptian hands" عقل أوروبى وأيد
مصرية^(٢٣) وعلى ذلك فإن للسيطرة البريطانية على جهاز الأمن لم تتحقق
بالوفرة العددية — وإنما بالسيطرة على المراكز الهامة Key positions
والدعم الاستعمارى المتمثل فى مندوب سالى يفوق موكبه الذى يخترق
شوارع القاهرة موكب الملك مهابة — وجيش احتلال مستعد لتنفيذ تهديدات
الوجود البريطانى — وحكومة وطنية مستضعفة لا تملك من أمر نفسها
شيئا^(٢٤) .

(٢٣)

Parliamentary papers 1846, vol. XCVII " Annual report for 1895",
p. 16

(٢٤) لمل من الأمثلة الصارخة على ضعف الحكومت الوطنية خلال الفترة موضوع
البحث وامتثالها للخاضع لطلبات المتمد البريطانى ، ما كشفته وثائق مجلس الوزراء المحفوظة
بدار الوثائق القومية بالقلعة — تتحدث الوثيقة الأولى وتاريخها (أبريل ١٩٢٩) عن وفاة
الأميرال (السيد) (لكسندر جوردون انجرام) الحكمدار السابق لبوليس الاسكتلندية يوم
١٩٢٩/٢/٢٨ عن أرملة وولدين استحقوا نصف المعاش المرتب له عند اغتزاله للخدمة فى
١٩٢٥/١١/١ وتقدره ٣٩ جنيه ، لى جلتب تمويش قدره ٦٠٤٨ جنيه عند مدة خدمة
تقدرها ٣٣ سنة ، وإن آخر مرتب كان يتقاضاه هو ٥٠٠ مليم و ١٢٧ جنيه شهريا . تقول
مذكرة وزارة الداخلية (أن معاش أرملة سيكون ٧٤١ مليم و ٩ جنيه والباقى من المعاش بين
الولدين — وأنه سيتبقى للورثة من التمييز الثبات اليه بمقد تمديد الديون ٥٠٠٠ جنيه —
وأن معاش أحد الولدين سيصرف له لسنة واحدة — والآخر لأربع سنوات ، وأنه لا يمكن
والحالة هذه أن يتجاوز إيرادهم السنوى ٣٥٠ جنيه بما فيه المعاش — هذا ويتلقى النجل
الأكبر عاومه بمدرسة شلتنهام Sheltenham وكانت رغبة المرحوم والد أن يلحقه
==

بمدرسة رولويتس Woollich الحربية ليعمل يصد تحريجه منها في الجمعية او مرمره المنهضين - ويتعلم نجله الثاني بمدرسة دارتموث Dartmouth البحرية ، وأن ارمله للتقيد نظرا لقله ايرامها السابق ايضا هو سوف لا تمكن من تخنيق رعبه فقديها بدون مساعده مالية - ونظرا للمخيمات الجليله التي قام بها المرحوم انجرلم بك لصر (الايناع بمهمي مصيه اعتيال المبردار في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، وقضية الاغنيالات السياسيه ، والحكم على نسبه مدمم بالاعدام شققا) ترى للداخلية ان يمنع ورثته اعانة مدرعا ٢٠٠٠ جنيه .. وانه كان مستحقا عليه ٤٨٦ جنيه اجرة سكن عن منزل الحكومه الذي كان يسفله بمسكنه حكوميا لثبوليس الاسكندرية عن الحدة ابريل ١٩٢٥ - فبراير ١٩٢٩ . وأن الاجراء كلف موصع بحث بييمه وبين للداخلية والمالية - وقد استقر الرأي ان يدفع هو وبعض الصباط الاجانب ثبوليس اسكندرية مالا يتجاوز ١٠٪ شهريا من الماهيه بصفه ايجار وعلى ان يصوم بسداد المتاحر عليه على اقساط شهرية لكنه توفى - ونرى للداخلية محافظة الورثة من الـ ٤٨٦ جنيه .

وقد قررت اللجنة المالية المختصة عن مجلس الوزراء في ١٩٢٩/٢/٢٧ مع ارمله الخوف ١٠٠٠ جنيه مع اعانتها من الـ ٤٨٦ جنيه .

أما الوثيقة الثانية فنقول نصا : « تقنول ارمله المفقور له الشيخ محمد عبده مفي لدير المصرية سابقا ممانسا شهريا قدره جنيه واحد وخمسمائة ثلاثة وثمانون مليما ٥٨٣ مليما - ١ جنيه - ولا يخفى أن مثل هذا المعاش الضئيل أقل بكثير من أن يكافئ وما كان للتقيد من المنزل العينية والاجتماعية في الأقطار للشرقية متاطبة بل هو أقل مما يكفي هذه السيدة لسد ضروريات المعيشة - وتقدرر المالية رفع المعاش الى ١٥ جنيه شهريا .

وقد قررت اللجنة المالية المختصة عن مجلس الوزراء الموافقة على رفع المعاش الى ١٥ جنيه طوال مدة حياة هذه الأرملة بتاريخ ١٩٢٩/٤/٢٣ .

والوثيقتان صادرتان عن حكومة محمد باشا محمود الأولى (٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) والمسماة بوزارة « اليد القوية » - وهما لا تحتاجان الى تعليق .

راجع دار الوثائق القومية - محفظة مجلس الوزراء ، ابريل ١٩٢٩ ، .

لذا كان هذا هو نصيب بريطانيا من الثبوليس المصري في الفترة ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، فمادام

كان نصيب مصر ؟

الفصل الثالث

التنظيم الوصفي للبوليس

أخذ في تنظيم جهاز البوليس في مصر بنظام موغل في المركزية . ولعل هذا النوع من المركزية قد استمد جذوره من الأمر العالى الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ م الى (نوبار باشا) عند تأسيس هيئة النظارة (الوزارة) الجديدة ، اذ يقول : « تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات (أقسام البوليس) يكون بالمداولة بين الناظر (الوزير) التابعين هم لادارته وبين رئيس المجلس (مجلس الوزراء) الناظر الذى يكون المأمورون وارباب الوظائف المسالف ذكرها تحت ادارته مباشرة له الحق فى توقيفهم عند الاقتضاء من اجراء وظائفهم ... الخ » (١) .

بهذا التنظيم ارتبط جهاز البوليس في مصر بوزارة الداخلية لارتباطا لا ينقسم — فهى الوزارة التى يستمد رؤساء للجهاز وأعضاؤه وجودهم القانونى منها .

ولقد حدد « نظام البوليس والادارة » مسئولية أجهزة البوليس

(١) غيايب جلد « قاموس الادارة والقضاء » ج ٢ ص ٤٣٥ ر ٢٠٤٣٥ امر عال صادر الى دولتو نوبار باشا باللغة الفرنسية بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ (الموافق غرة رمضان سنة ١٢٩٥) المؤسس لهيئة النظارة الجديدة وظائفها .

أمام الوزارة بقوله « المحافظون والمديرون مسئولون مباشرة أمام وزير الداخلية عن (استتباب الأمن كل في دائرة اختصاصه وعليهم أن يتعهدوا دواما حسن سير الفروع المتنوعة التي تعمل لمنع وقسوع الجرائم واكتشاف مرتكبيها وان يتأكدوا من سرعة تنفيذ جميع الأوامر والتعليمات الصادرة اليهم — على المحافظين والمديرين أن يبلغوا الوزارة بكل ما يروونه ماسا بسير العدالة — على المحافظين والمديرين مولاة المرور .. والاحاطة بأحوال البلاد وان يقدموا تقريراً عن ذلك الى الوزارة وان يضمنوا تقاريرهم كل ما يعن لهم من الاقتراحات والملاحظات المؤدية الى تحسين حالة الأمن في مناطقتهم » (٢) .

على هذا الوصف جاء ربط المديرية الأربعة عشر والمحافظات الخمس التي تكون منها القطر المصري (٣) بوزارة الداخلية فيما يتصل بالبوليس والادارة — وهو ربط مباشر لا مجال فيه للحالة او التفويض بالاختصاص .

فيما يتعلق بوزارة الداخلية فانها انقسمت خلال الفترة موضوع الدراسة الى الادارات والأقسام الآتية : ادارة عموم الأمن العام — قسم المستخدمين واللوازمات — التفيتش الادارى — قسم الادارة — قسم البلديات والمجالس المحلية .

(٢) وزارة الداخلية — نظام البوليس والادارة — الباب الأول « واجبات رجال الأمن العام » — ص ١ - ٢ .

(٣) القسم القطر المصري خلال الفترة موضوع الدراسة فيما يختص بالادارة الداخلية الى خمس محافظات وأربع عشرة مديرية هي : محافظات القاهرة — الاسكندرية — القنال وتضم الاسماعيلية وبورسعيد — محافظة السويس — محافظة دمياط — ومديريات البحيرة — الغربية — الدقهلية — الشرقية — الخوفية — القليوبية — الجيزة — الفيوم — بنى سويف — المنيا — اسيوط — جرجا — قنا — اسوان — ورأس كل محافظة محافظ مسئول لدى وزارة الداخلية ، ورأس كل مديرية مدير مسئول عن مديريته لدى وزارة الداخلية كذلك . وقد انقسمت كل محافظة الى اقسام تحت رئاسة مأمورين كما انقسمت كل مديرية الى مراكز تحت رئاسة مأمورين ايضاً .

وأجج وزارة المالية — تقويم سنة ١٩٣٣ — الخطة الأميرية ببولاق ١٩٣٣ .

وقد ادار بعض هذه الأجهزة بريطانيون حتى صدر القانون رقم ٢٨ في ١٨ يوليو ١٩٢٣ بشأن (شروط خدمة الموظفين والعمال الأجانب ، وشروط احالتهم على المعاش ، او فصلهم من الخدمة) — فتخلصت (الأجهزة) من قياداتها هذه واصبحت خالصة للمصريين .

ولعل اول تنظيم يمكن رسمه في الأجهزة المركزية في اوائل العشرينيات هو ذلك الذى انشئ بمقتضاه وظيفة (وكيل) آخر لوزارة الداخلية بعد ان كان لها وكيل واحد ، فقد صدر الأمر الادارى رقم ١٠ في ٢٢/١٠/١٩٢٢ بتقسيم أجهزة الوزارة الى قطاعين يخضع كل منهما لأحد الوكيلين — فاختص اقدمهما بالاشراف على (ادارة عموم الأمن العام — قسم المستخدمين واللوازمات — أعمال التفتيش الادارى) واختص ثانيهما بالاشراف على (قسم الادارة — قسم البلديات والمجالس المحلية .

ويلاحظ أن مصلحة الصحة العمومية (وزارة الصحة فيما بعد) كانت تابعة لوزارة الداخلية منذ عام ١٨٨٤ ، وفي عام ١٩٢٠ اصبح رئيسها وكيلًا لوزارة الداخلية للشئون الصحية حتى أبريل ١٩٣٦ عندما انشئت (وزارة الصحة العمومية) .

ومثلها آل مصر مصلحة الصحة العمومية الى مكانها الطبيعى كوزارة للصحة ، فمقد آل قسم البلديات والمجالس المحلية الى مكانه الطبيعى تدريجيا — ففى فبراير ١٩٣٦ اصبحت المرافق القروية تابعة لوكيل وزارة فى وزارة الداخلية تحت مسمى وكيل وزارة الداخلية للشئون القروية — ثم اصبحت المرافق القروية تابعة لوزارة الصحة فى ١٠ أبريل ١٩٣٦ واصبح وكيل الوزارة رئيسها وكيلًا لوزارة الصحة للمرافق القروية^(٤) .

ويمكن القول ان ادارتى « عموم الأمن العام » — و « التفتيش » هما ادارتان اللتان تستحقان المتابعة والتتصى فيما يتعلق بالتسجيل لتاريخ جهاز البوليس — باعتبار المصر الذى آل اليه باقى أقسام هذه الوزارة

(٤) المقيد « ابراهيم محمد للفهام » — تطور آليات التنظيم بوزارة الداخلية — دراسة احائية تاريخية — معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ص ٣٦ — ٣٨ .

— وعلى اعتبار أنه ليس هناك ما يقال في شأن قسم المستخدمين واللوازمات سوى أنه كان القسم المختص بكل ما يتعلق بالقوى البشرية من الحاق وتعيين ومكافأة وفصل وتعليم وإمداد — وهى أمور سنأتى على تفصيلاتها في حينه .

تعرضت ادارة عموم الأمن العام لتعديلات شتى في اختصاصاتها ومسئبات اقسامها لأسباب تتعلق بتحسين مستوى الأداء ولأسباب تتعلق بالسياسة العامة للوزارة والظروف السياسية التى كانت تمر بها البلاد .

فقد ضمت على سبيل المثال ادارة المطبوعات — وهى احد اقسام ادارة عموم الأمن العام منذ عام ١٩١٣ — لادارة اللوائح والرخس في ١٩٢٣/٧/٢٢ (قلم) وتآلف من القلمين قسم واحد باسم (قسم اللوائح والمطبوعات التابع لادارة عموم الأمن العام) (٥) .

وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٣ أعيد تشكيل ادارة عموم الأمن العام بحيث أصبحت تضم :

(أ) قسم الجنائيات : وتآلف من قلم الجنائيات وقلم المباحث الجنائية وقلم جوازات السفر .

(ب) قسم اللوائح والمطبوعات : وتآلف من قلم الرخص وقلم المطبوعات والقلم الفنئ .

(ج) القسم الادارى : وتآلف من قلم السكرتارية وقلم المحفوظات والقيودات .

(د) قسم التفتيش : وتآلف من تفتيش الأمن العام وتفتيش النظام والخفر والتفتيش الادارى .

(هـ) قسم تحقيق الشخصية .

(و) حكمةدارية السكة الحديد .

(٥) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٢٨ في ٢ أغسطس ١٩٢٤ — الأمر الادارى رقم ٨ في ٢٢ يوليو ١٩٢٣ .

ويمكن الربط بين هذا التصحيل واعتزال عدد من الموظفين البريطانيين الذين كانوا يشغلون وظائف رئيسية بالإدارة العقيدية — بثل جناب وايز Wise بك مدير قسم التفتيش الإداري — ومستر يونج Lough مدير التفتيش الإداري ، والمستر بيلوتي piloty والكولونيل Ryder — كنتيجة لتنفيذ القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص باعتزال الموظفين الأجانب^(٦) .

كما يمكن الربط بينه وبين صدور مجموعة أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ في ٩ سبتمبر ١٩٢٣ الخاصة بالعقاب لمن يهجر الخدمة من الموظفين ، والاضراب عن العمل وتركه — والقضايا المالية المتصلة بالعلاقات بين أصحاب العمل والعمال — وقضايا التحريض على كراهة نظام الحكومة والدعوة لاعتناق الأنظمة الشيوعية — وكذلك صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية^(٧) . وكلها قوانين استهدفت التضييق على المواطنين واحكام قبضة جهاز البوليس في تعامله مع هذا النوع من القضايا .

وفي عهد وزارة سعد زغلول (٢٨ يناير — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) جرت بعض التعديلات الطفيفة في ادارة الأمن العام — — ضم قسم الجنائيات وقلم المباحث الجنائية من قسم الجنائيات — وتأليف قلم واحد منهما باسم قلم الجنائيات في مارس ١٩٢٤ ، وفصل قلم المطبوعات من ادارة اللوائح والمطبوعات وتحويله الى قسم قائم بذاته باسم « قسم المطبوعات » وتبعينه لمدير ادارة عموم الأمن العام مباشرة (يوليو ١٩٢٤)^(٨) .

(٦) قولى حضرة محسود زكى بك رئاسة قسم الجنائيات — وعلى فهمى بك رئاسة القسم الإداري — وحضرة محمد شيمر الفندى رئاسة قسم تحقيق الشخصية بينما بقي جناب المستر ماكوتن Macnought مديرًا لقسم اللوائح والمطبوعات . راجع الأوامر العمومية

لوزارة الداخلية رقم ٢ في ١/١/١٩٢٤ الأمر الإداري ١٤ في ٣٠/١٢/١٩٢٣ .

(٧) محمد عبد الهادى الجندي بك « التطبيقات الجديدة على قانون العقوبات الأعلى »

— ١٩٢٣ ص ٤٥٤ — ٤٦٣ و ٤٧٠ — ٤٧٤ .

(٨) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٣٣ في ١٠/٤/١٩٢٤ — الأمر الإداري رقم

٦ في ٢٣/٣/١٩٢٤ ورقم ٢٥٥ في ٨/٣/١٩٢٤ — الأمر الإداري رقم ١٤ في ٢٨/٤/١٩٢٤ .

وعن التعديل الأول فقد فسره لنا القائمقام محمد كامل الرحمانى
مفتش الداخلية في تقريره المؤرخ ١٩٢٤/٧/٢٦ عندما قال تطبيقا على دمج
قلم المباحث الجنائية في قلم الجنائيات :

« كان يوجد بوزارة الداخلية لفاية اول ابريل ١٩٢٤ الماخى اى
منذ ثلاثة شهور تقريبا قلم يسمى (المباحث الجنائية) فصار اضافة هذا
القلم على القلم الجنائى (يقصد قلم الجنائيات) ويظهر بان سبب هذه
الاضافة كان لعدم وجود عمل خاص بهذا القلم » (١) .

• اما تبعية قسم المطبوعات منفردا بذاته لمدير عموم ادارة الامن العام
— فلعله كان يتصل بانجاه عند سعد زغلول (رئيس الوزراء ووزير
الداخلية وقتئذ) مؤداه اتخاذ موقف متشدد مع صحف المعارضة الغير
وقسدية — ولو ان التقارير الرسمية تقدم تفسيرات مغايرة لما قدمناه
— فقد عللت ادارة عموم الامن العام ضم قلم المباحث الجنائية الى القلم
الجنائى (قلم الجنائيات) بمقتضيات حسن نظام العمل وارتباط اعـماله
ارتباطا وثيقا به . كذلك فعلت في شان ضم (قلم الخفر) الذى كان تابعـما
لقسم المستخدمين الى (القلم الجنائى) عام ١٩٢٦ .
اما تعليق ادارة عموم الامن العام لقرار توسيع سلطات قسم المطبوعات
في عام ١٩٢٤ فقد كان لتزايد حجم أعمال هذا القسم (١) .

ظلت ادارة عموم الامن العام تدار على هذا النسق حتى تولى
(على ماهر باشا) رئاسة وزارة المانة يوم (٣٠ يناير — ٩ مايو ١٩٣٦) .
— فأتجه تفكيره الى اصلاح وزارة الداخلية .
ففيما يتعلق بادارة عموم الامن العام جرى تفقيتها بمقتضى الأمر العمومى
رقم ١٧٩ في ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٦ .

(٩) دار الوثائق القومية - محظنة ٤ داخلية - ملف ٦ - تقرير القائمقام محمد كامل
للرحماني في ١٩٢٤/٧/٢٦ .
(١٠) وزارة الداخلية - ادارة عموم الامن العام « تقرير عن الامن العام في القطر المصرى
عام ١٩٢٨ - ص ٥٥ و ٧٧ .

١ - ادرء الجنائيات ،منى تناول اختصاصها :

- ١ - لحصاءات الجرائم بأنواعها وما يتعلق بها .
- ٢ - تقارير الحوادث الجنائية .
- ٣ - الأبحاث الجنائية بأنواعها .
- ٤ - تنفيذ الأحكام الجنائية بأنواعها .
- ٥ - المسجونون والسجون وما يتعلق بها .
- ٦ - المتشردون الأحداث .
- ٧ - ملاجئ المتسولين .
- ٨ - المراقبون والمشبوهون .
- ٩ - مكانة تزييف العملة .
- ١٠ - النشرت الادارية .
- ١١ - الأشياء الفاقدة والمعثور عليها .
- ١٢ - طلبات القبض على الأجانب .
- ١٣ - تبادل تسليم المجرمين .
- ١٤ - التبشير الدينى وأنشطته .
- ١٥ - المعتوهون المجرمون .
- ١٦ - المسائل الخاصة بالطب الشرعى .
- ١٧ - هدم العزب والمباني الخارجة عن السكن .
- ١٨ - الأماكن والأشجار الآيلة للسقوط .
- ١٩ - نقط العريان .
- ٢٠ - المكاتب المتعلقة بمكتب المخدرات .
- ٢١ - المكاتب المتعلقة بالتهريب .
- ٢٢ - نذب الضباط لأعمال النيابة والمحكم المركزية .
- ٢٣ - المكاتب المتعلقة باستعانة المصابين .
- ٢٤ - المكاتب المتعلقة بالرعى بالحيوان .
- ٢٥ - مراجعة التفتيشات .
- ٢٦ - التصوير الشمسى والزنكوغراف .
- ٢٧ - تنظيم ومحص وحفظ قبيشات تحقيق الشخصية ، والبحث من السوابق ، والمضاهاة ، ومحص قبيشات طالبي الترخيص وأرباب الحرفة

.. المختلفة التى تنص اللوائح على ضرورة حصولهم على شهادات تحقيق الشخصية .

٢ - ادارة الرخص ، وهذه اختصت :

- ١ - بملاحظة أعمال المراهقات واللواتيات (الياتيب) .
- ٢ - بتنفيذ اللوائح الخاصة باصدار الرخص فيما يتعلق بـ :
 - (ا) المحال العمومية .
 - (ب) المشروبات الروحية .
 - (ج) الحرف والصنائع .
 - (د) الأسلحة .
 - (و) السيارات واللوائح الخاصة بالمرور .
 - (و) التسليف برهن .
- ٣ - الأعمال المتعلقة بتنظيم النقابات والجمعيات والأندية ..
- ٤ - ألعاب القمار وماكينات الألعاب الأمريكية (flippers)
- ٥ - المسائل المتعلقة بالملاحه الداخلية .
- ٦ - الأعمال الخاصة بإجراءات لجنة تيارات القاهرة .

٣ - ادارة الجوازات والجنسية ، وتناول اختصاصها :

- ١ - صرف وتجديد وفاء جوازات السفر والتأشيرات الخاصة بها .
- ٢ - التصريح بالدخول للمطر المصرى والائن بالاقامة والسفر للخارج .
- ٣ - ابعاد الأجانب غير المرغوب فيهم فى الخارج .
- ٤ - ارجاع المصريين غير المرغوب فيهم فى الخارج .
- ٥ - الطائرات والطائرات .
- ٦ - إجراءات تنفيذ قانون الجنسية المصرية .

٤ - ادارة المطبوعات ، وهذه اختصت بـ :

- ١ - إجراءات تنفيذ قانون المطبوعات بصفة عامة .
- ٢ - توزيع اعلانات الحكومة والمصالح على الصحف .

- ٣ - تلقى وتوزيع البلاغات الرسمية .
- ٤ - توزيع التذاكر الشخصية للصحفيين .
- ٥ - مراقبة تنفيذ امتيازات الصحف .
- ٦ - تلخيص للصحف وعمل القصاصات (Press cuttings)
وحفظ مجموعات الصحف والمجلات .
- ٧ - الرقابة على الشبطة للسنيما .
- ٨ - اجراءات لجنة الرقابة الادبية (المصنفات الفنية) .
- ٩ - المسائل الخاصة بالازامسة للاسلكية .

٥ - ادارة النظام :

وقد تبعها حكدارية بوليس للسكة الحديد ، والهجاة ، وبلوكات
الخفر (النظام فيما بعد) والخفر ، وقد اختصت بـ :

- ١ - نظام البوليس والخفر والمورور .
- ٢ - توزيع القوات .
- ٣ - نقط البوليس الثابتة والمتنقلة .
- ٤ - اساس (مركز تدريب) هجاة مين شمس .
- ٥ - بلوكات خفر (نظام) الاقاليم .
- ٦ - المحاكمات العسكرية والمركزية .
- ٧ - زيادة وتخفيض خفراء البلاد والعزب واقتراحات نقط البوليس
الثابتة بالطرق .

- ٨ - ضريبة الخفر وربطها ورفعهما .
- ٩ - اعمال المستخدمين بالنسبة للكونستبلات والصف ضباط
والعساكر والخفراء بالديوان العام والمديريات والمحافظات وحكديات
المدن وكذلك مشايخ الأقسام والحارات في المدن وبنادر المديریات من حيث
(التعيين - التجنيد - التطوع - التثبيت - العلاوات - الترقیات -
المساهیات - المرتبات - المكافآت - الاجازات - التنقلات - الانتدابات -

المسؤوليات — الجزاءات — الرتب والنياشين والأنواط — وما يتصل
بأحوالهم الشخصية كالنفقات الشرعية وما إلى ذلك (١١) .

وقد قدم (حسن فهمي رفعت باشا) وكيل وزارة الداخلية تفسيراً
لعملية تفتيت إدارة عموم الأمن العام إلى هذه الإدارات الخمس — في
مذكرته المؤرخة ١٤ أبريل ١٩٣٦ التي أرفقت بمشروع التفتيت فقال :

« أقدر وقد توليت شئون هذه الإدارة (إدارة عموم الأمن العام)
فترة غير قصيرة ، أن وقت مديرها لا يتسع لانجاز أعمال اداراتها المختلفة
ولا مراقبة هذه الإدارات المراقبة الصحيحة الواجبة . وأكثر وقته مأخوذ
فيمما يسمونه « الأعمال السياسية » ، وكل مدير للأمن العام كان يولى هذه
الأعمال زهرة وقته ، وهى تحول بينه وبين العمل النافع المنتج ، وهو
يحول بين مديري الإدارات التابعة له ، وبين أى إنتاج نافع وعمل مفيد ،
لذ هو لو وجد في نفسه العمل والرغبة ، فإن الوقت لا يسعفه على تحقيق
الكثير من ذلك . وبهذا وصلت أعمال مراقبة الجانيات — التى هى أساس
أعمال الأمن العام — إلى حالة انحلال ، حتى ليصح القول بانها لا وجود
لها اليوم . فمضى كل ذلك إلى أن اقترح إلغاء هذه الوظيفة (مدير إدارة
عموم الأمن العام) ، وإن أترك لمديري الإدارات أن ينظمو أعمالهم ، وأن
يغضنوا فيما يرجع الفضل فيه لهم » (١٢) .

ومع أن (على ماهر باشا) وافق — بصفته وزيراً للداخلية — على
تقسيم إدارة عموم الأمن العام إلى هذا التقسيم الذى أفقدها كيانها ،
إلا أنه لم يوافق على إلغاء وظيفة (مديرها العام) التى كان (حسن فهمي
رفعت باشا) يطمح إلى إنهائها — لمصلحة الأمر في نفسه — فمضى في خاتمة
الأمر الإداري الذى أحدث التعديلات المشار إليها في الصفحات السابقة
على أن :

(١١) وزارة الداخلية — « نظام البوليس والدائرة » — الباب الثاني عشر من ٥٣٦ — ٥٣٢ .

(١٢) المتيد إبراهيم محمد الفخام « تطوّر البناء التنظيمي لوزارة الداخلية » — مرجع
سبق ذكره — ص ١١٦ — ١١٧ .

« يشرف مدير عموم الأمن العام على أعمال إدارة الجنايات ، وإدارة النظام والفروع الملحقة بهما ، ويكون عليه أن يقوم بالأعمال التي يرى وكيل الوزارة أن يستعين به فيها ، ويعرض على الوكيل الحالة العامة للجنايات والقنوات ، ويتولى تحت إشراف وكيل الوزارة الأعمال الخاصة بالمكتبات "سرية" ، وأقسام الخاص ، وأعمال المصروفات السرية ، والرحلات والتنقلات الملكية ، وتنقلات العظماء ، والحفلات العامة ، والموائد ومناسبات الجيوش » (١٣) .

ويمكن شم رائحة « السياسة » في قضية التفتيش والأجهزة على إدارة الأمن العام — وهو ما سنناقشه تفصيلا في مرحلة لاحقة .

كانت « إدارة عموم الأمن العام » رغم التعديلات التي أدخلت عليها بين الحين والآخر هي رمز (المركزية) البوليسية التي أشرنا إليها في مقدمة الفصل ، إذ ربطت كل ما يتعلق بحقل الأمن العام في مصر بالإدارة المركزية بديوان وزارة الداخلية في العاصمة ، بصورة جعلت من الهيكل المركزي في الوزارة المحرك الأساسي للسياسة الأمنية في مصر .

لكن صورة « المركزية » التي أخذ بها منظمو جهاز البوليس لا تتضح تماما — إلا إذا تناولنا الجناح الآخر لرمزها في وزارة الداخلية — واعنى به (نظام التفتيش) .

لعل أهم ما ورثته البيروقراطية المصرية من البيروقراطية العثمانية في القرن التاسع عشر — كان أعمال التفتيش على أجهزة الدولة .

ففي عهد محمد علي كانت هذه الأعمال تتبع (ديوان عموم التفتيش) بالديوان الخديوى — وفي عهد محمد سعيد (١٨٥٤ — ١٨٦٣) أطلق اسم (تلم التفتيش) على الجهاز في عام ١٨٥٦ ، وأصبح تابعا للوالى مباشرة .

(١٣) المرجع السابق — ص ١١٧ .

وفي عهد اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) انقسم (القلم) الى (تفتيش عموم الوجه البحرى) و (تفتيش عموم الوجه القبلى) — ثم انتهجا معا فى عام ١٨٦٦ فى (ديوان تفتيش عموم الأقاليم) .

وفي عهد توفيق (١٨٧٩ — ١٨٩٢) ألغى الديوان واسندل فى عام ١٨٨٠ قلم جديد فى نظارة الداخلية أطلق عليه (قلم التفتيش) ورأسه مدير يتبعه سبعة من المفتشين أطلق عليهم (مأمورى التفتيش) .

وفي عهد الاحتلال البريطانى انشئ (تفهش عموم البوليس) عام ١٨٨٣ ، وفى ذلك العهد قسمت المحافظات والمديريات الى مناطق للتفتيش على أعمال البوليس ، رأسها مفتشون معظمهم بريطانيون .

وفي عام ١٨٩٤ ألغى تفتيش عموم البوليس ، وقام محله واستوعبه (قسم الضبط والربط) وعين (مستشار للداخلية) بريطانى الجنسية ، وتبعته هيئة مفتشين ، سوا مفتشى الداخلية ، واختصوا بالتفتيش على كل أجهزة (النظارة) فى البلاد .

وفي عام ١٩٠٩ انشئ (قسم تفتيش النظام) واختص بالتفتيش على الجوانب النظامية من جهاز البوليس (أى العسكرية كالأسلحة والخيول والملبس والرتب والترقيات . . . الخ) — ورأسه بريطانى بلقب (باشمفتش النظام) — وقسمت مديريات البلاد الى مناطق أسند التفتيش على أعمال البوليس فى كل منها الى مفتش بريطانى — ويلاحظ أن هذا النظام اقتصر على البوليس فى الأقاليم (المديريات) دون المحافظات التى كان قادة البوليس فيها (الحكمدارون) من البريطانيين .

بذلك انقسم (التفتيش) فى وزارة الداخلية الى فئتين :

١ — مفتشى الداخلية (وهم المفتشون البريطانيون المدينون الذين ينتقلون الى المديريات لاراقبة أعمال الأمن العام فيها والكتابة من كل شيء فيها للمستشار البريطانى) .

٢ - مفتشو النظام (وهم ضباط بوليس بريطانيون - الى جانب بعض المصريين) ويختصون بأوجه النشاط البوليسى ذات الطابع النظامى (العسكرية) .

وعندما انشئت (ادارة للضبط) كأحد أفرع (ادارة عموم الأمن العام) عام ١٩١٣ ، أدمجت اختصاصات أولئك المفتشين في ادارة الضبط . تبلورت أعمال (التفتيش) في العشرينيات عندما أعيد تنظيم (ادارة عموم الأمن العام) في ٣٠ ديسمبر ١٩٢٣ في (قسم التفتيش) الذى شمل اختصاصه النواحى الجنائية والادارية - والنظامية^(١٤) .

حتى صدور القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ (شروط خدمة الموظفين والعمال الأجانب ، وشروط احللتهم على المعاش ، او فصلهم من الخدمة) كانت وظائف (التفتيش) بالمعنى الذى اوضحناه مقصورة على المفتشين البريطانيين - لكن مع صدور الأمر الادارى رقم ٢٦ في ٢٩/١٢/١٩٢٤ بإعادة تقسيم مناطق التفتيش كان جميع مفتشى الداخلية من المصريين لأول مرة^(١٥) .

(١٤) المرجع السابق - ص ٢٦ - ٢٧ ، ٣٣ ، ٦٣ - ٦٥ .

(١٥) الأوامر المعمومة لوزارة الداخلية رقم ٣ في ١/١/١٩٢٥ أمر ادارى ٣٦ ل ١٩٢٤/١٢/٢٩ :

يُنْتَخَب حضرات الموظفين الآتى بيانهم للتفتيش على جميع الأعمال المتعلقة بمختلف الإدارات التابعة للوزارة في الجهات المبينة أمام اسم كل منهم :

- حضرة للقائمقام محمد محمد حسين بك - المفتش بالوزارة - البحيرة - الاسكندرية ، ويكون مقره الاسكندرية .

- حضرة عبد العزيز اباطة بك - منير للوائح والرخن بالوزارة - الغربية - المنوفية ويكون مقره طنطا ويمولونه حضرة بيومى على تشار أفندى المفتش بالوزارة .

- حضرة محمود زكى بك - منير قسم التفتيش بالوزارة - الشرقية - الدقهلية - دمياط ويكون مقره المنصورة ويمولونه حضرة محمد علي أفندى المفتش بالوزارة .

- حضرة حسن فهمى رفعت أفندى المفتش بالوزارة - مصر - الجيزة - القليوبية ويكون مقره مصر .

وقد سحب لخصاص قسم التفتيش على الأعمال النظامية عند صدور الأمر الإداري رقم ٢٧ في ١٥ يناير ١٩٢٥ بإنشاء (قسم النظام والخفر) واسناد التفتيش على الأعمال النظامية اليه .

واستقر العمل بقسم التفتيش على هذه الوتيرة حتى أعاد (على ماهر باشا) تنظيمه في مارس ١٩٣٦ ، فادمج كل أعمال التفتيش بمختلف اقسام الوزارة في هيئة واحدة تبعت مكتبه كوزير للداخلية الى جانب عمله كرئيس للوزراء (٣٠ يناير — ٩ مايو ١٩٣٦) ، وقسم التفتيش الى قسمين ، رأس كل منهما موظف لقب (بالفتش العام) ، أحدهما للوجه البحري والآخر للوجه القبلي — يعاون كل منهما عدد من المفتشين الإداريين والنظاميين ومفتش الأعمال الكتابية والحسابية .

أصبح المفتش العام بمقتضى تنظيمات على ماهر مسؤولا عن توزيع الأعمال وتنظيمها بين جميع المفتشين الذين يعملون معه — وكان عليه الاطلاع على تقاريرهم ومناقشتهم فيما تضمنته من ملاحظات — وزيارة المديريات والمراكز وفروع الإدارة — الى جانب المفتشين — والوقوف على احوال الموظفين التابعين لوزارة الداخلية وكيفية قيامهم بواجباتهم . وكان عليه وعلى مساعديه من المفتشين رفع التقارير عن هؤلاء الموظفين مشفوعة بملاحظاتهم وكان يجب عليهم أن يرفعوا الى وزير الداخلية « تقارير عن جميع الأمور الهامة بالأقاليم الواقعة في اختصاصهم وما يرونها فيها من وجود الاصلاح وأن يراقبوا حالة الأمن العام ويبحثوا في الاجراءات الخاصة بمنع الجرائم وأسباب زيادتها ونقصها . . . الخ » .

=

- حضرة طاهر محمد أفندي الفتش بالوزارة - بتي سويقتا للقبوم ويكون مقوم التفتيش يوم
- حضرة محمد سعيد المزيبي بك وكيل إدارة عموم الأمن بالوزارة - الدنيا واسديوط ويكون مقره أسبيوط .
- حضرة السيد العشري أفندي الفتش بالوزارة - جرجا - قلنا - أسوان ويكون مقوم بموداج .
- يبحث حضرات المفتشين للتكويرين بتقاريرهم الى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية مباشرة .

ودخل في اختصاص هذا الجهاز الاشراف على لجان الشياخات نائباً من الوزارة ، والتحرى عن أحوال رجال الإدارة (العمدة والمشايخ) ، وأحوال المرشحين لهذه الوظائف — والاتصال بأعمال مجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية والقروية الى جانب فحص المسائل التي كان وزير الداخلية يرى تكليف الجهاز بها — وفيما يتعلق بالأعمال النظامية والكتابية والحسابية في المديريات وفروعها — فمقد استندت الى مفتشين آخرين بالجهاز ايضاً ليلاحظوا انتظامها ، وأنها تؤدي على وجه يطابق القوانين والقواعد والتعليمات ، بحيث يتم فحص كل هذه الأعمال مرة واحدة كل ستة اشهر على الأقل .

وكانت كل تقارير مفتشى الداخلية هذه تصب في النهاية في مكتب الوزير^(١٦) .

على هذه الصورة القاتمة من المركزية سار العمل في جهاز التفتيش بوزارة الداخلية — وكان يحمل بين خلاياه عدة حقائق تستوجب التسجيل .

فالجهاز استمرار لنظام الرقابة البريطانية الذي كان يعطى للمفتشين الانجليز (الأغرلر) خريجي جامعات أوكسفورد وكامبردج ، التقرير Reporting من أعمال موظفين مصريين أعلى منهم مقاماً — الى مستشار الداخلية ، فقط استبدل (المستشار) بالوزير .

كان مفتش الداخلية وهو (مدني) في غالب الأحوال يقوّل التفتيش على عسك من المديريات في القطر — وهو في تفتيشه يكتب عن كل ما يراه مستوجباً للملاحظة والمؤخذة والثناء — شاملاً ذلك كل عضو في هيئة (المديرية) — والمديرية تشمل (المدير) او (الباشا المدير) و (الباشا

(١٦) الوثائق المصرية — المجلد ٣٦ في ١٦/٣/١٩٣٦ (قرار بنظام التفتيش في وزارة الداخلية) — وقد ألفت حكومة مصطفى للتحلّس باشا (٩ مايو ١٩٣٦ — ٣١ يوليو ١٩٣٧) هذا للتنظيم في ٢ يوليو ١٩٣٦ واعادت إنشاء جهاز جديد للتفتيش بمستوى (إدارة) تحت رئاسة منير عام — رجع العقيد أبراهيم للفحam — المجمع السابق ص ٦٧ .

الحكدار (لواء أو أميرالاي) ومساعدى الحكدار والمأمورين والنسباط والموظفين المدنيين ومعاونى الادارة والبوليس ... الخ لنتهاء بالخبراء ، وفى كل الأحوال فان (الخير) و (الحكدار) كانوا أقدم ^{senior} من (مفتش الداخلية) ، وهذا الأمر فى حد ذاته كان يخلق نوعا من (التوتر) فى نواحى المديرية مع قدوم (المفتش) الذى يعمل لقدمه الف حساب باعتباره عين السلطة المركزية فى العاصمة ، والذى تتوقف على تقاريره مصائر ومستقبل عشرات الموظفين .

كان هذا الأمر لا يثير مشكلة فى ظل (نظام التفتيش البريطانى) بحسبان انه أمر واقع وخضوع مصرى للسلطة الفعلية فى البلاد — لكنه مع استمراره بعد غياب (نظام المفتشين البريطانيين) أصبح يشكل نوعا من (الارهاب المصرى) داخل جهاز البوليس — مفتش الداخلية يمثل (الوزارة) وسلطاتها القادرة .

ونظام التفتيش هذا كان يمثل (المركزية) الحكومية فى أشد صورها — ولم يقل احد أبدا حتى الآن ان المركزية تفضل اللامركزية ، واقل ما يقال فى المركزية أنها تقتل روح الابتكار والاستقلالية ، وتولد مرض الخشية من المسئولية ، وهو احد أهم أمراض جهاز البوليس على ما سنفرد .

على أن أخطر ما كان فى هذا الجهاز — هو تركيبته البشرية . فرغم ان جهاز التفتيش كان يقوم بمراقبة أعمال (البوليس) الا ان رجاله كانوا — فيما يتعلق بالتفتيش الجنائى والادارى وليس النظامى — من خارج جهاز البوليس تماما ، فكلهم من (وكلاء النائب العمومى) لدى المحاكم الأهلية — أو القضاة بالمحاكم الأهلية — أو مساعدى النيابة العمومية — ورؤساء النيابة — أو المرظفين بالبرلمان ، أو خريجي مدرسة الحقوق ، بحيث يمكن القول ان (جهاز التفتيش) بوزارة الداخلية كان مستقر رجال القانون من العاملين بالقضاء والنيابة العامة بنتيجة مؤداها الانفصال

**التأم لهذا الجهاز عن باقى أجهزة البوليس — واحتلاله موقعا فريدا داخل
وزارة الداخلية^(١٧) .**

وفوق هذا فقد كان جهاز التفتيش يعتبر (المشتل) الذى تربي
فيه البراعم حتى تنمو فتحتل المناصب القيادية فى جهاز البوليس ، وذكريات
ضباط البوليس القدامى مفعمة بالمرارة لقصر كافة المناصب الرئيسية
فى الجهاز على (منسوبى) قسم التفتيش^(١٨) — فضلا عن أن مناصب
الحافظين ومديرى المديريات كانت تملأ من خريجي (قسم التفتيش) — ومع
مضى الوقت أصبحت القبة تكاد أن تكون منفصلة تماما عن القاعدة فى
الجهاز — وكان هذا أحد أهم أمراض الجهاز . وفى هذا المقام يقول
أحد مشاهير ضباط البوليس القدامى فى مؤلف له صادر فى عام ١٩٢٨ :

« ما زلنا نرى الكثير من الوظائف الرئيسية فى الإدارة تسند الى موظفين
لم يسلكوا سلك ضباط البوليس ، مع احتياج هذه الوظائف الى الخبرة
والدرية بأعمال الأمن العام ، والتدريب على الأعمال التى يزاولونها فى
الإدارة . ولا غرو أن ضباط البوليس الذين تدرجوا فى رتبه هم البق الناس

(١٧) الأوامر للعمومية لوزارة الداخلية سنوات ١٩٢١ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٣٠ -

١٩٣٢ - ١٩٣٥ .

(١٨) على مدى الفترة موضوع الدراسة تالفت فى مناصب وزارة الداخلية الهامة وإداراتها
أسماء (عبد السلام الشاذلى - محمود عثمان غزالى - محمد شمير - محمود القيسى - محمد
زكى الأبرامى - محمود زكى - عبد العزيز أبظة - بيومى على نصار - محمد عطيه - حسن فهمى
رستم - محمد سعيد العزبى - بدوى خليفة - شمس الدين عبد الغفار - أحمد فريد رفاعى - أحمد
فهمى إبراهيم - محمد رشدى بك - الدكتور محمد عبد العزيز بدر - محمد توفيق رضوان بك -
إبراهيم جلال بك - محمد لبيبى بك - حسن صالح الجداوى - أحمد حمدي محبوب) فستظروا
مناصب (وكيل وزارة الداخلية - مدير مدرسة البوليس والإدارة - مدير عام إدارة عموم
الأمن العام - مدير قسم التفتيش - مدير إدارة تحقيق الشخصية - مدير إدارة المستخدمين
... الخ) .

راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية ١٩٢١ - ١٩٣٦ - ومقابلة مع المحرم للسواد
إبراهيم محمد الأفحام مدير الإدارة للمسلمة للتنظيم والإدارة - بوزارة الداخلية عام ١٩٨٢
(أبريل ومايو) .

لهذه الوظائف لما اكتسبوه في مدة خدمتهم من التجارب التي تجعلهم ملمين بدقائق الاعمال وعالمين بادواء الزمن في البلاد فضلا عن ان من يشغل هذه الوظائف الكبيرة - يكون بحكم وظيفته رئيسا على موظفين اداريين وعسكريين ، فحرى به ان يكون مطلقا باعمالهم وواقفا على نبلهم . وليس هذا المطلب شيئا من المغالاة ، بل ليس هو بالشئ الجديد نطلبه ، انما هو حق يرجع ثبوته لضباط البوليس الى المسادة الرابعة من الدكرينو الصادر في اول يونيو سنة ١٨٩٣ بترتيب درجات الوظائف الادارية فهي تنص على ما ياتي : « تخصص وظائف المديرين والمحافظين على وجه العموم لكبار موظفي الادارة الموجودين بالخدمة في المديريات والمحافظات) .

وفضلا عما اوضحناه من ان مصلحة العمل تقضى بان يشغل هذه الوظائف ضباط البوليس ، فان اسنادها الى غير الضباط قد ادى الى تضيق مجال الترقى في درجات البوليس الى حد كاد يبعث اليأس في نفوس الضباط ، بل قد يقضى على القوة العادلة في نفوسهم « تقرير حضرة صاحب العزة مدير النظام والخزير المرغوع للوزارة في ١١ سبتمبر ١٩٢٧ » - واسنا في هذا البحث نسد في اوجه غيرنا ابواب الترقى بل اننا نرمي الى المصلحة التي تقتضى ان يشغل غير الضباط من الموظفين وظائف تتناسب مع ما اختصوا فيه وما صرفوا فيه سنى خدماتهم الطويلة ، فهم ولا شك هناك انفسع واليق بتلك الاعمال التي هم بها عاملون وليس من المصلحة في شئ ان لا تنتفع البلاد بهم فيما اختصوا به « (١٩) .

والنص في واقعه زهرة حارة ، تزهر بالمرارة من واقع اليم غرضته اوضاع جهاز (التفتيش) في البوليس - وهو يؤكد صحة ما قلناه في السطور السابقة عن الضيق الذي كان يعتل في نفوس ضباط البوليس من (الجسم الغريب) الذي تريبع على دست السلطة فيه .

(١٩) الليوزياتى على حلى - بمدرسة البوليس والادارة ، الليوزياتى محمود على ببوليس مدينة القاهرة « ضابط البوليس - بحث في حالته الحاضرة - وفي اوجه الاصلاح المقشوة » - تقرير مرغوع لحضرة صاحب المسادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لاصلاح أنظمة البوليس والامن العام - المجلة الرحمانية بمصر - ١٩ يناير ١٩٢٨ .

ولا حاجة بنا الى الحديث عن (الازدواج) الاشرافى الذى خفقه نظام التفتيش — فالسلطة المحلية (المديرية) تمارس نشاطها الاشرافى على عملها من ضباط وموظفين وصف ضباط وجنود وخفراء — وهناك ايضا السلطة المركزية (قسم التفتيش) يمارس نشاطا اشرافيا على (المديرية) بأكملها — وله فوق هذا كله اليد العليا .

انضماما للفائدة نقول ان « الأمر العمومى نمرة ١٧٩ الصادر فى ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٦ » — اى فى عهد وزارة المسألة يوم الماسارية — قد نظم ادارات الديوان العام بوزارة الداخلية على النسق الآتى :

- ١ — ادارة المحفوظات : أعمال الأرشيف لجميع الإدارات المختلفة بالديوان — وأعمال التوريدات والطباعة .
- ٢ — ادارة الجناسيات .
- ٣ — ادارة الرخص .
- ٤ — ادارة الجوازات والجنسية .
- ٥ — ادارة المطبوعات .
- ٦ — ادارة النظام .

٧ — ادارة المستخدمين (ومعها مدرسة البوليس) ، وقد تناول اختصاص هذه الادارة جميع الأعمال التى تتعلق بشئون الموظفين والمستخدمين الكتابيين والاداريين والضباط — وكذلك الخارجين عن هيئة العمال الملكيين (المدنيين) من حيث التعيين والتثبيت والعلاوات والترقيات وصرة المساهيات والمرتبات وبذل السقر ومصاريف الانتقال والمكافآت والأجازات والانتقالات والانتدابيات والمسبوبات والجزاءات والمحاكمات التأديبية والرقرة — وما يقصل بأحوال الموظفين الشخصية كالتنقبات الشرعية وما آلى ذلك من حفظ الملفات وقئون البعثات ومسائل الاختلاسات والأجراءات الخاصة بها وأجراءات لجنة قئون الموظفين بديوان الوزارة وقراراتها وتنقذها — والرتب والنهاشين والثناءات والقضايا التى ترقم على الموظفين — والخدمة للخارجين عن هيئة العمال بديوان الوزارة — ومراقبة حضور

المستخدمين وتنظيم أعمال النوبتجية (النُوبَات) بادارة ديوان الوزارة ومواعيد العمل والعطلات الرسمية — والشؤون المتعلقة بادارة مدرسته البوليس والادارة من حيث نظام المدرسه وبرامج التعليم واجراءات لجنة المدرسه .

٨ — ادارة الميزانية واللوازم (ومعها مخازن البوليس) : وقد اقتصت بتحضير ميزانية ايرادات ومصروفات جهاز البوليس والادارة والخفر ، وتوزيع الاعتمادات على المحافظات والمديريات — ومراقبة الاعتمادات وبحث حالاتها في اواخر كل سنة وتقديم طلبات الاعتمادات الانسانية او التمديدات في بحر السنة — وفحص اقتراحات ميزانية مصلحة السجون ومراجعة ميزانية لجنة الجبانات ، وتقديم ميزانتي مجلس بلدى الاسكندرية ، ومجلس الصحة والبحرية والكورنيتين الى وزارة المالية وكل ما له علاقة بالماليات وفحصها واعتمادها ومراجعة ميزانيات الملاهي وتنفيذ لائحة المخازن وشراء مطلوبات جهاز البوليس ومسك الحسابات الخاصة به وانشاء المباني وتجهيز وسائل الاتصال .

٩ — ادارة الشياخات : وقد اقتصت بكل ما له صلة بمسائل انتخاب اعضاء الشياخات — وتعيين العهد والمشايع واحوال علمهم ، وجميع الاعمال المتعلقة بتنفيذ قانون الانتخاب لمجلسى البرلمان (النواب — الشيوخ) وقانون انتخاب اعضاء مجالس المديريات واصدار التعليمات الخاصة بهذه الاجراءات والاشراف على تنفيذها — وكل ما يتعلق بتنفيذ قانون مجالس المديريات — وقد اقتصت ادارة الشياخات ، علاوة على ذلك بالأمور الدينية بجميع انواعها (تنفيذ لائحة الطرق الصوفية — تنفيذ الأحكام المالية — المسائل الخاصة بتغيير الديانة — انشاء الكنائس) — وأعمال التعداد والاحصاء ومكافحة غلاء المعيشة — والاكتتابات الخيرية ومساعدة المنكوبين — وتنفيذ الأحكام الادارية — وما يتعلق بالاحتفالات الرسمية — والتصديق الادارى على الامضاءات والأختام. وطلبات استخراج الصور والشهادات والأوراق الرسمية والتشريفات الملكية وطلبات الرتب والنياشين للأعيان .

١٠ - وقد بقي من أعمال الإشراف على البلديات والشئون القروية في هذا التنظيم الجديد ، أعمال مجلس بلدى الاسكندرية والكورنتينات (الحجر الصحى) وشئون الحج - وهذه كلها أحلت امورها على مكتب وكيل وزارة الداخلية^(٢٠) .

كان هذا هو التنظيم المصرى لجهاز البوليس ولأعمال الادارة الداخلية للبلاد على مدى الفترة ١٩٢٢ - ١٩٣٦ . والسؤال الذى يطرح نفسه هو « كيف سارت الأمور ؟ » او « لى أى مدى نجح جهاز البوليس بنظائيه (الأوروبى والوطنى فى مهمته ؟ » هذا ما تجيب عنه الصفحات التالية .

(٢٠) وزارة لداخلية « نظام البوليس والادارة » - الباب الثانى عشر - ص ٥٢٥ - ٥٣٥ ،

الفصل الرابع

أحوال الأمن العام

إذا كان الاحصاء الجنائي هو المؤشر الأساسي لاستقرار الأمن العام أو اختلاله في بلد ما — فإن أخذ (الاحصاء الجنائي) كمؤشر على كفاءة أو فشل جهاز البوليس أمر فيه نظر . ذلك أنه لتبين حالة الأمن الحقيقية لا يصح اتخاذ زيادة عدد الجنايات أو نقصه معيارا لها يجرى عليه القياس ، ومن ثم الحكم . فالظروف الخاصة لها دخل في الزيادة أو النقص — مما يعنى أنه لا يمكن أخذ الاحصاء على إطلاقه كضابط . فالاحصاء يأخذ — على سبيل المثال — في اعتباره الجرائم التي قد تنشأ عن (الهياج الوقتي) — والزيادة أو النقص في هذا النوع من الجرائم لا ترجع بداهة الى قصور في مستوى الأداء البوليسى أو خلل في التنظيم المتبعة لمنع الجريمة ، ومن ثم لا يصح اتخاذ الزيادة أو النقص في هذا النوع من الجرائم مقياسا صحيحا لحالة الأمن وأداء جهاز البوليس .

لكن الصحيح الذى يجب التزامه وصولا الى الحقيقة هو البحث في ماهية الجرائم كافة ، وفي الأسباب الدافعة لارتكابها للوقوف على العلل الصحيحة لزيادة عدد الجنايات — الى جانب فحص ما تقدمه

الاحصائيات الجنائية على هذا الوصف فقط يتاح للباحث الحكم على جهاز البوليس من حيث النجاح او الفشل الحكم الصحيح وهذا ما ينشده هذا الفصل .

فاذا ما قبلنا بهذه المقدمة — فاننا نبدا بتقديم صورة لحالة الامن العام على مدى الفترة من بداية القرن وحتى عام ١٩٣٦ — لاعطاء القارئ فكرة عامة عن تطور الجريمة في مصر .

والجدول الآتى يبين ما ارتكب من جنایات (بصفة عامة) من عام

١٩٠١ وحتى ١٩٣٦ :

(٣)

السنة	جملة الجرائم	انسنة	جيلة الجرائم	السنة	جملة الجرائم	السنة	جملة الجرائم
١٩٠١	١٥٤٨	١٩١٢	٣٧٨٤	١٩٢٣	٧٦٩٩	١٩٣٤	٦٨٦٠
١٩٠٢	١٧٤٥	١٩١٣	٤٠٩٦	١٩٢٤	٧٠٠١	١٩٣٥	٧٤١٥
١٩٠٣	٢١٢١	١٩١٤	٣٧٦٩	١٩٢٥	٦٨٩٠	١٩٣٦	(١)٧٨٤٨
١٩٠٤	٢٨٧٧	١٩١٥	٤١٩٢	١٩٢٦	٧٠٦٢		
١٩٠٥	٣٠١١	١٩١٦	٣٩٨٠	١٩٢٧	٧٩٥٠		
١٩٠٦	٣٥٨٦	١٩١٧	٤٢٤١	١٩٢٨	٧٥٦٩		
١٩٠٧	٣٢٨٨	١٩١٨	٤٤٩٤	١٩٢٩	٦٧١٤		
١٩٠٨	٣٦٥٥	١٩١٩	٧٠٦٠	١٩٣٠	٧١٢٦		
١٩٠٩	٣٨٢٨	١٩٢٠	٧٥٠٢	١٩٣١	٧٩٩٨		
١٩١٠	٣٣٧١	١٩٢١	٨٦٨١	١٩٣٢	٦٧٢٥		
١٩١١	٣٨٧٤	١٩٢٢	٨٣٦٠	١٩٣٣	٦٩٧١		

(١) وزارة الداخلية — ادارة عموم الامن العام — تقرير عن الامن العام في القطار المصري

عام ١٩٢٧ — ١٩٢٨ — ١٩٢٩ و ١٩٣٠ الى ١٩٣٧ .

رغم تذبذب اعداد الجنايات بين ارتفاع ونقص على مدى الفترة التي سجلها الجدول السابق — الا ان النظرة العامة تشير الى ان الجريمة تزايدت تزييدا مضطردا — وصل الى سبعة اضعاف ما كانت عليه في بداية القرن . ومع هذا فان ارتفاع رقم جملة الجرائم ليس في ذاته دليلا على سوء حالة الأمن العام ، اذ لا يمكن أن يكون لجهاز البوليس اجراء سابق لبعض انواع من الحوادث كجرائم التزوير والاختلاس والرشوة والفسق وهتك العرض — وبالتالي فلا يصح أن يكون وقوع هذا النوع من الجرائم محلا لمأخذة رجال البوليس — ونفس الأمر ينطبق تماما على حوادث قتل الأطفال من سفاح ، وحوادث القتل العمد والشروع فيه التي تقوم اثر منازعات عارضة من غير سبق اصرار ولا ترصد ، وجرائم الضرب المفنى الى الموت أو الذى تنشأ عنه عاهة مستديمة .

والى جانب مبدأ « البحث فى ماهية الجرائم » و « الأسباب الدافعة لارتكابها » للوقوف على العلل الصحيحة لزيادة الجريمة — فان هناك قضية « الحفظ المؤقت » للقضايا — وهذه عند المشتغلين بحرفة الأمن العام هى المعيار الحقيقى للحكم على جهاز البوليس — والاجابة الشافية للسؤال الاساسى « هل نجح جهاز البوليس فى مهمته أم لا ؟ » .

ان (قراءة الاحصاء) تستوجب منا القول بان « الجريمة » — ظاهرة اجتماعية يتحكم فى ظهورها عدة عوامل : اقتصادية — بيولوجية — سيكولوجية .

والتعرف على الأسباب الدافعة للجرائم وصولا الى « قراءة الاحصاء » يستوجب التمرس للعوامل التى وراءها ، واهم هذه العوامل بالنسبة للاحصاء الجنائى فى مصر — والذى قدمناه ، هو العامل الاقتصادى .

كانت مصر خلال الفترة موضوع الدراسة بلدا زراعيا اكثر منه صناعيا او تجاريا — وكان السواد الأعظم من السكان يشتغلون بالزراعة وما يرتبط بها — ومن ثم فقد كان طبيعيا أن تتأثر أحوال الناس بتدهور أسعار الحاصلات للزراعية وبخاصة (القطن) .

ولقد بدأت الازمات الاقتصادية تطرق ابواب مصر منذ عام ١٩٠٧ —
ففى عام ١٩٠٦ ازداد الاقبال بشكل غير عادى على المضاربات الطائشة
فى سوق الأوراق المالية وأراضى البناء ، مما ادى الى حدوث الانتكاسة
الاقتصادية فى عام ١٩٠٧ وتطرقت بعد ذلك الى عام ١٩٠٨ فعام ١٩٠٩ —
ويلاحظ أن معدل للجرائم قد ارتبط ارتباطا والكب الاتيهار الاقتصادى
فى ذلك الوقت — فبلغ عدد الجرائم فى عام ١٩٠٧ (٣٢٨٨) ارتفع فى عام
١٩٠٨ الى (٣٦٥٥) وفى عام ١٩٠٩ الى (٣٨٢٨) .

وفى عام ١٩١١ حدثت أزمة مالية جديدة على اثر تخرج مركز البنك
الأهلى المصرى وتوقفه عن الدفع وقبض البنوك ايديها عن التسليف — وفى
ذلك العام زادت الجنائيات فى مصر الى (٣٨٧٤) .

ومع قيام الحرب العظمى ١٩١٤ — ١٩١٨ هبطت اسعار القطن وخيم
شبح الأزمة المالية على البلاد طوال خمس سنوات تباينت خلالها موازين
الاجرام ، ففى حين كان عدد الجنائيات عام ١٩١٤ (٣٧٦٩) بلغ فى عام ١٩١٥
(٤١٩٢) وفى عام ١٩١٧ ارتفع الى (٤٢٤١) ووصل فى عام ١٩١٨ الى
(٤٤٩٤) .

وقد قلز الاضطراب الذى اصاب مصر خلال عام ١٩١٩ بالجنائيات
الى (٧٠٦٠) دفعة واحدة بزيادة ٢٥٦٦ جنائية وهى زيادة لم يكن قد
سبق لها نظير فى تاريخ الاحصاء الجنائى .

وحدثت فى عام (١٩٢٠ — ١٩٢١) كارثة القطن التى هبطت بأسعاره
من ٩٩ ريال الى ١٨ ريال فى المتوسط — منتج عن ذلك أزمة شديدة ملحنت
البلاد لدى عامين ، وارتفع مد الاجرام الى (٧٥٠٢ جنائية) عام ١٩٢٠ ثم
(٨٦٨١ جنائية) فى العام الذى تلاه (٢) .

(٢) وزارة للدخلية — إدارة صوم الأمن للعلم — تقرير عن الأمن العام فى التطر المصرى
عام ١٩٢٧ .

ثم حصل عام ١٩٢٦ ، وفي خلاله ظهر عابان كان لهما اثرهما في الحياة الاقتصادية العالمية :

— وفرة محصول القطن الأمريكى .

— اضطراب عمال الفحم في إنجلترا .

كان لهذين العاملين أثر محدد في الحالة الاقتصادية المصرية — ولولا ما أدخلته البلاد في الفترة (١٩٢١ — ١٩٢٢) لما احتلت الضائقة .

وحصل المحصول الأمريكى في موسم ١٩٢٥ — ١٩٢٦ (١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ رطل) .
بالة) — وكان حجم المحصول المصرى في نفس الموسم (٧.٩٦٥.٠٠٠ قنطارا) ، وفي نفس الوقت هبط سعر القطن (السكلاريدس) من ٤٦.٥٨ ريال في ١٧/٩/١٩٢٥ الى ٣٠.١٠ ريال في نهايات ديسمبر من السنة نفسها ونزل سعر الأشمونى من ٢٢.٤٣ ريال في ١٤/٩/١٩٢٥ الى ٢٢.٥٥ ريال في نهسايات ديسمبر من السنة نفسها — ولبت سعر المحصول الأول (السكلاريدس) حتى نهاية الموسم يتراوح بين ٢٨ — ٣٠ ريال — والثانى بين ١٩ — ٢٠ ريال .

وتطرق الظن بعهد ذلك أن المحصول الجديد سيكون دون سابقة ووفرة — الأمر الذى يؤدى الى تحسن الأسعار — وبالفعل فإن الأسعار أخذت تعلو منذ النصف الأخير من أغسطس ١٩٢٦ حتى بلغت في ٦ سبتمبر التالى ٣٥.٢٥ ريالا للقطن السكلاريدس و ٢٤.٣٥ ريالا للقطن الأشمونى . لكن تزايد ووفرة المحصول الأمريكى التى بلغت ١٥٦.٦٦٠.٠٠٠ رطل في ١/٩/١٩٢٦ ثم ١٨٦.١٨٠.٠٠٠ رطل في ١/١٢/١٩٢٦ قضت على كل آمال في تحسن المحصول المصرى .

وقد توائمت مع هذه الوفرة في المحصول الأمريكى — وكذلك العالمى — تراكم نصيب مصر في لاوفرة على مدى السنوات السابقة على ١٩٢٦ ولم يتقبله في حركة الاستهلاك نشاط يتفق مع وفرة الانتاج . وهكذا أدت هذه العوامل مجتمعة الى هبوط سعر القطن (السكلاريدس) في ٤/١٢/١٩٢٦ الى ٢٣.٣٦ ريال ، والأشمونى الى ٢٥.٥ ريال .

نصبت وزارة عدلى يكن الثانية (٧ يونيو ١٩٢٦ — ٢١ أبريل ١٩٢٧) اللازمة الاقتصادية الناجمة عن الانهيار القطنى ، فأصدرت فى ١٩/١٠/١٩٢٦ قراراً بتخصيص ٤ مليون جنيه لاقتراض ازراع على اقطانهم رغبة فى تنظيم العرض ومنع تدفق الاقطان ، ووضعت شروطا روعيت فيها مصلحة الزراع — واتفقت مع عدد من البنوك الكبيرة على العمل بالشروط المذكورة — وكان اهم هذه الشروط ان تكون الفائدة على المبالغ المقرضة ٤٪ ، وان يكون الاقتراض على كميات ادناها خمسة قناطير واقصاها ٢٠٠ قنطار على اساس الفئات الآتية :

جـ	مبيع	
١ لرتبة فولى جودفـر وما فوقها	٥٠٠	من كل قنطار سكلاريدس
٤ لرتبة فولى جودفـر	—	من كل قنطار سكلاريدس
٣ لرتبة فولى جودفـر وما فوقها	—	من كل قنطار اشمونى
٢ لرتبة فولى جودفـر	٧٥٠	من كل قنطار اشمونى
٣ لرتبة فولى جودفـر وما فوقها	٥٠٠	من كل قنطار لما بينهما
٣ لرتبة فولى جودفـر	٢٥٠	من كل قنطار لما بينهما

ولما لم يتحقق الغرض المنشود عن طريق البنوك ، فوض وزير المالية فى ١٩٢٦/١١/٨ بالتسليف فى داخل المديرىات بواسطة الصيارف الحكوميين تحت اشراف لجان فى كل مديرية برئاسة (المدير) وعضوية بعض أعضاء البرلمان وآخرين .

وتبع ذلك حفز الفلاحين على الاقتراض الحكومى باصدار قرار فى ٢١/١١/١٩٢٦ باباحة التسليف على القطن من رتبة (الفولى فير) على قامدة ٣ جنيه للقنطار من السكلاريدس و ٢ جنيه من الأصناف الأخرى .

وفى ٣٠/١١/١٩٢٦ رفع الحد الأقصى للكمية التى يمكن الاقتراض عليها الى ٤٠٠ قنطار بدلا من ٢٠٠ وحتى ١٩٢٧/١/٣١ كان قد بلغ ما اقترض ١٨٤١٨٧٠ لرا جنيه على ٥٥٣٤٢٢ قنطار .

لكن مشروع الاقتراض لم يكن كافيا لحل الازمة — تدخلت الحكومة اشتريه بسعر ٢٣ر٥٠ ريال عن القطن من القطن السكلاريدس و ١٥ر٥٠ ريال عن القطن من القطن الاشجوني — ولم تهبط الأسعار في ذلك الوقت الى الحد الوارد بقرار الشراء الحكومي .

ورغم محاولات الحكومة الحد من تدهور اسعار القطن — فقد تدخلت عوامل أخرى في الأحوال الاقتصادية للبلاد لتستمر الازمة الطاحنة — فانخفضت ارقام الصادرات — وانخفض التداول من اوراق البنكوت من ٢٣٣٣ر٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٤ الى ٢٧٨١٣ر٠٠٠ في أواخر عام ١٩٢٦ — واصاب التجارة الداخلية من الكساد قسدر كبير — ففي عام ١٩٢٦ واشهرت ٣٢٩ تفليسه في مقابل ٢٠٢ في عام ١٩٢٥ — و ٢١٣ في عام ١٩٢٤ ، وبلغ عدد من اودعوا دفاترهم في محاكم القاهرة والاسكندرية والمنصورة ١٢٨ في عام ١٩٢٦ مقابل ٧٧ في عام ١٩٢٥ و ٥٥ في عام ١٩٢٤ .

اتجهت الحكومة الى تخفيض درجات الموظفين^(٣) — والحد من انشاء الوظائف — وايقاف صرف الاعانات الوقتية التي كانت تمنح للموظفين وارباب المعاشات — فصدر المرسوم بقانون ٣٧ بلائحة المعاشات الجديدة في ١٩٢٩/٥/٢٨ بجعل معدل المستقطع من المساهيات ٧/٢٪ بدلا من ٥٪ مع تحصيل ما يستحق على الموظفين والمستخدمين الذين يطلبون المعاملة باللائحة الجديدة من فرق المعدل عن مدة خدمتهم السابقة^(٤) .

نتيجة لسا فات لمان أسعار حاجيات المعيشة ارتفعت في مصر ارتفاعا فاحشا دعا (اسماعيل صدقي) وزير المالية ورئيس الوزراء (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣) الى تكليف (احمد عبد الوهاب باشا) وكيل

(٣) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء ١٩٢٧ — ١٩٢٨ « تقرير عن الأحوال الاقتصادية للبلاد » مقدم من مرقص حنا باشا وزير المالية — ومحمد يحيى الأبراشي — واحمد عبد الوهاب — و خليل محمود الفلكي لى ١٩٢٧/٢/٥ .

(٤) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء اكتوبر ١٩٢٩ « تقرير بشأن تعديلات قانونين الموظفين المصريين » .

الوزارة بإجراء بحث في وسائل تخفيض أسعار أهم مستلزمات المعيشة تخفيضاً يتفق مع اتجاه أسعار تلك المستلزمات في العشرينيات .

وقد كشف تقرير (أحمد باشا عبد الوهاب) في يناير ١٩٣١ عن أنه بينما هبطت أسعار الجبلة في السنين السابقة على تاريخ تقريره وخصوصاً في سنتي ١٩٢٩ — ١٩٣٠ هبوطاً محسوساً كان يجب أن يكون من أثره نزول أسعار التجزئة بحيث تصبح المعيشة أقل غلاءً فإن تلك الأسعار قد لبثت على حالها الأولى أو قريباً منها — وأثبت التقرير أن أسعار (الدقيق) بالجبلة قد نزلت بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٢٪ عام ١٩٣٠ — ورغم ذلك فإن أسعار الخبز لم تهبط أكثر من ٤ أو ٥٪ — فكان متوسط سعر الأتة من الخبز في عام ١٩٢٩ (٢ قرش) بينما تراوح عام ١٩٣٠ بين (٢١ — ١٩ قرش) — وكان سعر الجبلة للحم الخسان في عام ١٩٢٩ (٣٣ قرشاً للرطل في المتوسط) بينما كان في عام ١٩٣٠ (٥٠ قروش) — أما أسعار التجزئة فكانت (٩ قرشاً عام ١٩٢٩ مقابل ٦ قروش) في الشطر الأكبر من عام ١٩٢٩ .

ورغم انخفاض أسعار (الدقيق والفحم والنحاس وزيت الزيتون والصوف والنحاس والارز والحديد والجلود والبن والزبد) في الأسواق العالمية انخفاضاً كبيراً بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ — وتوقع أن يحدث هذا النزول أثره في أسعار مستلزمات المعيشة في مصر ، للارتباط الوثيق بين الأسواق المختلفة — إلا أن مستوى الغلاء في مصر لم يتغير .

وأرجع (عبد الوهاب) حالة الغلاء السائد في مصر في ذلك الوقت إلى ستة أسباب كانت على التوالي :

- عدم الرقابة على أسعار التجزئة .
- عدم عناية الشركات الكبرى برقابة أسعار عملائها .
- عدم تغير أسعار شركات الاحتكار أو شبيهه أو تغيرها تغيراً ضئيلاً .

— بقاء أجور الخدمات التي تؤديها الشركات والمهنيات الحكومية على ما كانت عليه وقت ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية (أجور السفر — أسعار الفنادق — أجور المركبات) .

— ارتفاع أجور المساكن رغم قرار الحكومة بتخفيض ٢٥٪ من إيجارات الأماكن التي تشغلها مصالح حكومية — ورغم زيادة أعداد المباني التي استجذبت بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٩ زيادة كبيرة .

— بقاء مهيا الموظفين دون تخفيض بالرغم من نزول إيرادات سائر بلديات الأمة واقتراح (عبد الوهاب) وسائل عاجلة لتخفيف وطأة الغلاء كانت :

— اعلان الأسعار التي يبيع بها تجار التجزئة .

— تحديد الأسعار .

— انشاء مطاعم عامة للفقراء لبيع الخبز والخضر المطبوخة واللحم بأسعار رخيصة .

— تنظيم أسواق الأصناف الغذائية .

— مراقبة الشركات المسيطرة على أسواق سلع معينة للأسعار التي يبيع بها وكلاؤها أو تجار القطاع .

— دراسة الأسعار التي تورد بها شركات الاحتكار (المياه والانتارة) للجمهور للعمل على تخفيضها الى المستوى الذي يتماشى مع انخفاض إيرادات الأهالي .

— علاج غلاء المساكن .

— احدث تخفيض في مرتبات الموظفين لتقليل مقدراتهم الشرائية .

اما الوسائل الآجلة فكانت :

— الركون الى سياسة الاقتصاد المنزلى والاغلاص عن حياة البذخ التي لا تتفق مع موارد الأفراد .

— تخفيض تكاليف انتاج السلع الضرورية .

— الاكثار من جميعات التعاون المنزلى .

— الاعتماد على الانتاج المحلى (٥) .

فى ظل هذه الظروف الاقتصادية الطاحنة كانت مدينة القاهرة على سبيل المثال تجمع بعشرات الالف من سكناى الاحياء الحقرة (كبلواق) التى امتلئت بجواهر غفيرة من العاطلين وغير اللائقين للعمل ، والمدمنين على تعاطى المخدرات ، والمتسولين ، ولتقطى الفضلات من مسانيد القمامة — وكل هذه الاماكن كانت معاملة تفريخ لمرتكبى الجرائم — وقس على هذا احياء (القلى) و (وعشش جركس) و (عشش الترجمان) .

كانت الاحياء الحقرة هذه تضم غلولا من (العشش) يحتوى بعضها على غرفتين والبعض الآخر على ثلاثة غرف — وهى بمثابة (زرائب) يقطن فيها مسدد من الناس يتراوح بين ١٥ — ٢٠ شخصا ليس لهم شئ من وسائل المعيشة الا ما يلتقطونه من القمامة ، فلا اجراءات صحية ولا مياه للشرب غير ما يشترونه بالصفحة بواقع ملجم عن كل واحدة .

وكانت الأغلبية الساحقة من قاطنى تلك الاحياء من (الصعايدة) الفازحين من الوجه القبلى الذين أسهموا بقدر وافر فى زيادة تيار الجريمة — فمن بين ١١٠٠٠ قضية سرقة باكره او بدونه كان ما ارتكبه الصعايدة منها ١٢٥٨ — ومن بين ٥٣٨ قضية تهديد ونصب وتهديد وتزوير كان نصيب الصعايدة ٢٢٣ ومن بين ٢١٤١ قضية تمعدى بالضرب كان ما ارتكبه الصعايدة منها ١٢٩٨ قضية .

والى جانب هؤلاء فان المدينة كانت تلفظ نهارا عشرات الالف من المجرمين الاحداث والباعة المتجولين والمتمسدين الذين يتسكمون فى المدينة بعد انتهاء عملهم « فأولئك الذين يتلکاون ينزل الواحد منهم مؤقتا

(٥) دار لوائح الترمية — مظلة مجلس الوزراء عام ١٩٢٦ « مذكرة مقدمة الى حضرة صاحب الدولة وزير المالية بشأن وسائل تخفيض اسعار حاجيات المدينة — من احسسد عبد الاحباب باشا وكيل وزارة المالية — بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣١ .

عند إمرأة لا تلبث حتى تلد طفلا ، وفي ذلك الوقت يكون الوالد قد عاد الى بلاده تاركا تلك المرأة مهجورة وغير ميسور لها التزوج بسبب طفلها — فتترك الطفل شريدا في الشوارع (١) .

وهكذا تتوالد الجريمة .

لم يكن غريبا والحالة في مصر كذلك ان ترتفع جرائم القتل والشروع فيه من ٢١٨٨ جنائية عام ١٩٢٠ الى ٢٣٧٩ في عام ١٩٢٧ .

وان ترتفع جرائم السرقات بظروف (٢) من ٧١١ في عام ١٩٢٦ الى ٨١٧ في عام ١٩٢٧ — وان تصل جنائيات سرقة الحاصلات الى ٢٤٣ في عام ١٩٢٧ مقابل ١٣٦ عام ١٩٢٦ — وجنائيات الحريق المعد من ١٨٣٦ في عام ١٩٢٥ الى ٢١٢٣ في عام ١٩٢٦ وفي سنة ١٩٢٧ الى ٢٤٢٨ (٣) .

وان ترتفع جرائم التزوير من ١٧٧ في عام ١٩٢٧ الى ٢١٨ في عام ١٩٢٨ — والخطف من ٣٢ في عام ١٩٢٧ الى ٣٣ في عام ١٩٢٨ (٤) .

وفي المحافظات زادت الجنائيات في (القاهرة) و (الاسكندرية) و (الدقهلية) في عام ١٩٢٨ عن ما كانت عليه عام ١٩٢٧ — اما في الاقاليم فقد كفت الزيادة في مديريات (البحيرة) و (الفيوم) و (وجرجا) و (اسوان) .

وفي عام ١٩٢٩ كانت الزيادة عن عام ١٩٢٨ في جنائيات (الضرب المفضي الى الموت) و (النسق) و (العرض) و (تعطيل القطارات) و (العبث بالمواد)

(٦) المملكة المصرية — وزارة الداخلية — بوليس مدنية للقاهرة — لتقرير السنوي لسنة ١٩٣٠ — الخطة الاممية ببولي ١٩٣١ .

(٧) السرقة منظومة تمتلئ السرقة المختلطة — (حمل للسلاح) و (طرف اللد) — كلها ظروفا مشددة .

(٨) وزارة الداخلية — تقرير الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٧ .

(٩) وزارة الداخلية — تقرير الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٨ .

و (التزوير) - وبلغت عدد حوادث خطف الاطفال نظير اتاوه (٢٢)
حادثه قام باريكيب واحدة منها عصابة منظمة في اسويط^(١) .

ويفيد استقراء جداول الاحصاء الجنائي الارتفاع المضطرب في عدد
الجنائيات - فقد بلغ عام ١٩٣٠ (٧١٢٦) مقابل (٦٧١٤) في عام ١٩٢٩
- وفي عام ١٩٣١ زاد عدد الجنائيات الى ما يقرب من ثمانية آلاف جنائية
(٧٩٩٨) - وكان عدد الجنائيات في هذه السنة هو اقصى ما وصل
اليه مقياس الجرائم في الفترة (١٩٢٢ - ١٩٣٧) - وقد انخفضت الجريمة
عام ١٩٣٢ قليلا فبلغت (٦٧٢٥) جنائية ، لكنها عاودت الارتفاع عام ١٩٣٣
(٦٩٧١) وتحسنت نوعا عام ١٩٣٤ (٦٨٦٠) بنقص ١١١ جنائية ثم اطردت
الزيادة بعد ذلك في سنوات ١٩٣٥ و ١٩٣٦ فبلغ عدد الجنائيات على
التوالي (٧٤١٥) و (٧٨٤٨) .

ويلاحظ اثر الازمة المالية خلال السنوات (١٩٣٠ - ١٩٣٦) على
حوادث القتل العمد والشروع فيه ، فقد اضطرت الزيادة فيها - حيث
كان من نتائج الازمة المالية ان كثرت المشاكل بين طرقات المستاجرين وبين
اصحاب الاطيان ، مع عجز الأولين عن سداد ايجار الاطيان التي يزرعونها
لانخفاض اسعار الحاصلات - كما اشتدت حاجة الآخرين (اصحاب الاطيان)
الى سداد ديونهم ودفوع الضرائب فكثر قضايا (نزاع الملكية) وتعددت
(الحجوزات الادارية) و (القضايا) على الفريقين على السواء ، وزادت
(قضايا التبيد) زيادة هائلة - الى جانب سوء احوال العمال لتلشى
البطالة وتوقف الأعمال .

كانت قضايا القتل والشروع فيه مع سبق الاصرار - وهى ذلك
النوع من الجرائم التي يطالب جهاز البوليس بالعمل على منعها - كالاتى :

١٩٣٠ (١٨١٧ - ٢) ١٩٣١ (٢٠٥٨) ١٩٣٢ (١٨٣٩) ١٩٣٣ -

(١٠) وزارة للدخلية - تقرير الأمن العام لسنة ١٩٣٩

(٢٠٣٧) - ١٩٣٤ (١٩٦٤) - ١٩٣٥ (٢٠٣٨) - ١٩٣٦ (٢٠٤٥) -
وتبدو الزيادة واضحة للأسباب التي تسببها في السطور السابقة .

ورغم ان حوادث السرقات بظروف قد انخفضت خلال السنوات
السبع السابقة على عام ١٩٣٦ (١١) انخفاضاً ملحوظاً - الا ان جرائم الخطف
- التي عمل احصاء خاص بها في سنة ١٩٢٧ تزايدت حتى عام ١٩٣٦ بصورة
تثير التساؤل حول كفاءة جهاز البوليس - بحسبان هذه الجريمة من
الجرائم التي تهدد الأمن العام بصورة مباشرة - فقد بلغت هذه
الحوادث منذ عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٣٦ كالآتي :

٣٢ و ٣٣ و ٣٢ و ٥٤ و ٤٨ و ٣٨ و ٤١ و ٢٨ و ٢٤ و ٣١ .

ومن الجرائم التي هددت أمن مالية الدولة - والتي كان لها ارتباط
وتيق بالاحوال الاقتصادية - جنابات تزوير الأوراق المسالية وجنابات تزيف
المسوككات - فقد كانت الاولى منذ ١٩٢٩ وحتى ١٩٣٦ كالآتي :

٥٢ - ٤٣ - ٤٨ - ٢٠ - ٢٦ - ٥٧ - ٧٤ - ١٢٠ .

اما الثانية فكانت في نفس الفترة :

٧ - ١٢ - ٢١ - ٣١ - ٢٣ - ٢٠ - ١٩ - ٢٨ - ١٨ .

اما جنح السرقات والشرع فيها - وهي احد المؤشرات الهامة على
نجاح جهاز البوليس أو فشله فقد تزايدت بانتظام على مدى الفترة
١٩٣٠ - ١٩٣٦ كالآتي :

٤٩٨٠٥ - ٥٥٩٢٣ - ٥٥٢٨٠ - ٥٣٠٣١ - ٦٠٠٥٨ - ٦٠٠١٣ -

٥٩٧٢٠ جنحة (١٢) .

(١١) بلغت في سنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ : ١٧٥٧ - ١٦٠٧ - ١١٧٩ -
٨٨٧ - ثم مبطت في سنوات ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥
و ١٩٣٦ الى ٦٣٩ - ٥٨٩ - ٦٣٠ - ٤٩١ - ٥١٠ - ٥١١ - ٤٩٠ - ٤٣٤ - راجع تقارير
الأمن العام للظفر المصري من ١٩٢٧ الى ١٩٣٧ .

(١٣) وزارة الداخلية - ادارة عموم الأمن العام - تقرير عن حالة الأمن العام في التطر

المصري عن الحقبة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ .

وإذا كان ما غات قد يكون كافيا — الى حد ما — لبيان اثر العامل الاقتصادي في زيادة الجريمة في مصر في الفترة موضوع الدراسة — فاننا ننقل الى العامل البيولوجي في زيادة الجريمة في مصر — واقصد به قضية المخدرات .

كانت سنة ١٩٢٥ هى السنة الأولى في تاريخ جهاز البوليس للهجوم على جريمة المخدرات في مصر — والتي كانت قد استشرت في البلاد لدرجة أصبحت تهدد للثروة البشرية والمادية .

كان الحشيش والأميون هما المادتان المعروفتان في القطر المصري لغاية ابتداء الحرب العظمى (١٩١٤ — ١٩١٨) ، وقد كانت كمية عطية من الأميون تزرع في صعيد مصر ويرسل أغلبها الى الخارج ولا يبقى منها الا جزء يسير يستعمل داخل البلاد . أما الحشيش الذى كان وقتئذ يرد من اليونان فكان آفة الأحياء الوضيعة في المدن وكان ضرره قليلا نسبيا .

عند نهاية الحرب العظمى تمكن كيميائى يونانى من رعايا الحكومة المحلية في القاهرة من ادخال الكوكايين الذى شرع في تقديمه لأبناء الطبقة العليا في مصر — وفي بضع سنوات انتشرت عادة تعاطى الكاكويين بسرعة وامتدت الى باقى طبقات الشعب . والسبب الشائع لتعاطى المخدرات هو الاعتقاد بأنها تطيل المدة التى يستغرقها الشخص عندما يباشر الاتصال الجنسي ، وهى فكرة ناشئة عما تحدثه المادة من تخدير .

حوالى عام ١٩٢٥ كان كيلو الكوكايين النقى يباع في شوارع القاهرة بـ ٧٥ جنيه — وكان الهريويين يباع بـ ١٢٠ جنيه للكيلو .

في ذلك الوقت كانت اقصى عقوبة للتجار في المخدرات بصفة غير مشروعة هى جنيه مصرى غرامة وسبعة ايام حبس — ثم صدر في مارس من عام ١٩٢٥ قانون يعاقب المتجر او المحرز للكوكايين بدون رخصة بالحبس من شهر الى ٣ سنوات ، وبغرامة عشرة جنيهات الى ٣٠٠ جنيه ، او باحدى هاتين العقوبتين بشرط الا تقل عقوبة الحبس عن ستة شهور او عن غرامة قدرها خمسون جنيها في حالة العود .

وكان من نتيجة ذلك ان بدأت جريمة جديدة تاخذ مكانها في جداول
الاحصاء - والجدول الآتى يبين التطور الذى اصاب جريمة المخدرات في
مصر منذ صدور قانون ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٢٨ .

الجهة	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨
المشاهير	٣٧٨١	٢٤٦١	٢٢٤٠	٢٨٥٢
الاسكندرية	٨٧٠	١٤٨٤	١٦١٦	٢١١٢
انتقال	٢٤٢	٢٠٢	٢٦٢	٢٤٤
السويس	٧٥	١٢٧	٨١	٢٤
دمياط	٣٦	٤٥	١٥	١٥
انفريه	١٠١٠	١٢٨١	١٥٤٥	١٥٦٧
الدقهلية	٤٣٤	٢٩٨	٢٧٢	٤٢٩
الشرقية	٥١٦	٦٤٦	٥٦٢	٤١٤
المنوفية	٢٢٠٠	٤٩٢	٤١٢	٤٥١
البحيرة	٢٥٥	٥٢٠	٤٧٧	٤٨٦
القليوبية	٢٥٧	٢٨٤	٢٧٢	٢٥٤
الجيزة	١٠٥١	٢٤٤	٢١٢	٢٢٥
بنى سويف	١٤٩	٢٠٤	٢٩٩	٢٩٢
الفيوم	١٠٨	٢٢٤	٢٠٠	٢٢٧
المنيا	٢٥٧	٤٩٤	٤٢٧	٤٨٥
اسيوط	٤٧٠	٥٧٢	٤٨٤	٦٧٥
جرجا	١٧٤	٤٠١	٤٤٠	٦١٦
قنا	١٤٢	٢٤٢	١٨١	٢٤٩
أسيوط	٨	٢٨	٢٩	٢٠
المجموع العام	٩٢١٨	١١٥٦٠	١١٢٦٢	١١٧٠٠ (١٣)

(١٣) وزارة الداخلية - ادارة عموم الأمن للعام - تقرير عن الأمن العام في القطر المصرى

عام ١٩٢٨ .

ويوضح من الجدول ان عدد قضايا المواد المخدرة التي قدمت للمحاكم كانت تتزايد عاما بعد عام — نتيجة عدم كفاية العقوبة واستخفاف المجرمين بالأحكام البسيطة التي كانت توقع عليهم .

لذلك فقد صدر القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ الذي جعل عقوبة الاتجار بالمخدرات الحبس من سنة الى خمس والغرامة من ٢٠٠ الى ١٠٠٠ جنيه — وعقوبة الاحراز يتصد التعاطي الحبس من ستة شهور الى ٣ سنوات والغرامة من ٣٠ جنيه الى ٣٠٠ جنيه على الا تقل العقوبة في حالة العود في الجائتين عن ضعف الحد الأدنى المقرر للجريمة .

تزايدت كميات المخدرات التي تجلب الى البلاد - فبلغت في عام ١٩٢٧ (١٢٧٢٦) كيلو جراما — وارتفعت في عام ١٩٢٨ الى (١٩٣٤٠) كيلو جراما^(١٤) . وفي عام ١٩٢٩ كانت (١٦٠٠٠) كيلو جراما^(١٥) .

لكن كميات المخدرات المضبوطة بدأت في التناقص منذ عام ١٩٣٠ نتيجة لانشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة عام ١٩٢٩ — فبلغت كالتالي :

١٩٣٠ = ١٠٤٥٦ كيلو جرام	١٩٣٤ = ٧٩٦ كيلو جرام
١٩٣١ = ٦٣٦٨ كيلو جرام	١٩٣٥ = ٧٧٥ كيلو جرام
١٩٣٢ = ٣٠٤٩ كيلو جرام	١٩٣٦ = ٥٧٦ كيلو جرام
١٩٣٣ = ٢٩١٠ كيلو جرام ^(١٦)	

كذلك فان اعداد الذين ضبطوا يتجرون في المخدرات تناقصت — فقد ضبط في عام ١٩٢٦ في مدينة القاهرة ٣٢٢١ شخصا في جرائم المخدرات — وفي عام ١٩٢٧ كانوا ٣٢٣٣ — وفي عام ١٩٢٨ (٢٩٢٤) وفي عام ١٩٢٩

(١٤) تقرير الأمن العام عن عام ١٩٢٨ — مرجع سبق ذكره .

(١٥) تقرير الأمن العام عن عام ١٩٢٩ — مرجع سبق ذكره .

(١٦) تقرير الأمن العام عن الحقبة من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٧ — مرجع سبق ذكره .

(٢٢٢٧) وفى عام ١٩٢٠ / ٢٧٢٢ وفى عام ١٩٢١ (٢١٠١) وفى عام ١٩٢٢
(١٢٢٤) وفى عام ١٩٢٣ (٦٧١) وفى عام ١٩٢٤ (٥٧٦) وفى عام ١٩٢٥
(٥٦٢) وفى عام ١٩٢٦ (٦٣٥) شخصا .

وقد لوحظ في الاعمال الخاصة بمكافحة المخدرات زيادة في عدد المقبوض عليهم من معتادى الاجرام طبقا لقانون المخدرات (المتجرين الذين سبق للحكم عليهم بعقوبات ،خلفية بتهمة الاتجار) — كما لوحظ ان المقاومة بالعنف مع استعمال السلاح أصبحت أكثر شيوعا — وهو ما يربط بين (المخدر) وزيادة الجرائم^(١٣) .

وبكلمات أخرى فإن جريمة المخدرات استمرت تشكل وجوداً له دلالاته — ومرضا يحتاج الى علاج وتحطيل .

لم يكن (البغاء) يشكل جريمة يعاقب عليها القانون خلال الفترة موضوع الدراسة — فقد كان مهنة مصرحاً بها قانوناً وفق تنظيمات معينة^(١٨) — لكنه (البغاء) كان أحد العوامل المساعدة على تولد الجريمة — فالبغاء كمهنة يحركها عاملان أحدهما اقتصادي (فيما يخص المشتغلين بها) والآخر بيولوجي (فيما يتعلق بمشترى السلعة) ، يتفرع عنها أنواع من الصرفات التي يمكن أن تشكل جريمة أو تساعد على إجرامها أو تسهل ارتكابها ، فحول إحياء ممارسة البغاء تروج تجارة مرتبطة به وأغنى بها (المشروبات الروحية) — ومحلات المشروبات الروحية (البارات) تنتشر بسبب المواخير — والمواخير في الغالب تعمل على البارات في الحصول على الزبائن .

ولم يختلف اثنان حتى الآن على اثر تعاطي الخمر في ارتكاب الجريمة .

(١٧) تقرير بوليس مدينة القاهرة الصهيوني عن عام ١٩٣٥ .

(١٨) لائحة بيوت العمارات الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ -

• راحم الحق (٢) •

والبغاء في حسد ذاته ينجم عنه :

١١ زيادة التحريض على الفسق في الشوارع .

(ب) زيادة الأمراض السرية .

وحول مناطق البغاء يتجمع القوادون - والبلبلجية - والمسابونون

- وتروج اقدم مهنة في التاريخ .

في القاهرة بلغت قضايا انتهاك حرمة الآداب خلال الفترة ١٩٢٣ -

١٩٢٩ كالآتى :

١٩٢٣ = ٤ - ١٩٢٤ = ٤ - ١٩٢٥ = ١ - ١٩٢٦ - ١٢ -

١٩٢٧ - ١١ - ١٩٢٨ = ١ - ١٩٢٩ = ٨ (١٩) .

وبلغت جنائيات هتك العرض خلال الفترة ١٩٢٤ - ١٩٣٠ كالآتى :

١٩٢٤ = ٩ - ١٩٢٥ - ٧٦ - ١٩٢٦ = ٧٦ - ١٩٢٧ = ٨١ -

١٩٢٨ = ٨٦ - ١٩٢٩ - ١١٧ - ١٩٣٠ = ١١٢ .

وبلغت مثيلتها من الجنع (هتك عرض صبي او صبية بلا تهديد)

عن نفس المدة كالآتى :

١٩٢٤ = ٣٣ - ١٩٢٥ - ٣٥ - ١٩٢٦ = ٥٢ - ١٩٢٧ = ٢٨ -

١٩٢٨ = ٤٢ - ١٩٢٩ - ٤٧ - ١٩٣٠ = ٤٤ .

وبلغت جنح التحريض على الفسق عن نفس المدة .

١٩٢٤ - لا يوجد - ١٩٢٥ = ٥ - ١٩٢٦ = ١١ - ١٩٢٧ = ٢ .

١٩٢٨ = ١٠ - ١٩٢٩ - ٧ - ١٩٣٠ = ٧ .

وبلغت جنح الفعل الفاضح عن نفس المدة .

(١٩) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٢٩ .

$$- ١٩٢٤ - ٥٧ - ١٩٢٥ = ٥٨ - ١٩٢٦ = ٤٥ - ١٩٢٧ = ٨١ -$$

$$١٩٢٨ = ٦٨ - ١٩٢٩ = ٨٩ - ١٩٣٠ = ٦٤ (٢٠) .$$

وعن الادة من ١٩٣١ الى ١٩٣٦ كانت هذه الجرائم كالاتى :

الجريمة	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦
جناية هتك عرض	٩٢	٧٣	٨٧	٨٠	٨٠	١١٢
جناية هتك عرض						
بلا تهديد	٣٣	٣٤	٤٦	٦٠	٥٧	٤٨
جناية تحريض على						
الفسق	٧	—	٣	٣	٢	١٨
جناية فعل فاضح	٣٦	٤٣	٤٩	١٣	١٧	٤٠ (٢١)

وقد استشرت فى القاهرة الجرائم المرتبطة بالبغاء الى حد قيام عصابة باستئجار محلات لارتكاب الفسق مع المأبوتين — فقد كشفت قضية الجناية ١٢٨١ قسم شبرا بخاريخ ١٣/٢/١٩٣٣ عن ان شخصين قد استحوذا على عدد من المأبوتين واستأجرا لهم محلات لارتكاب الفسق — وخلال تلك العمليات كانت ترتكب حوادث سرقات من الناس الذين يغشون تلك المحلات . وقد هاجم البوليس تلك (المحلات) وقبض على الشخصين بتهمة افساد اخلاق الشبان — واتهم مأبونان بارتكاب السرقة (٢٢) .

ويبين هذا النموذج ما يمكن أن يتفرع عن جريمة خلقية واحدة من جرائم أخرى تضيف بعدا جديدا للجريمة فى مصر .

(٢٠) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٠ .

(٢١) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٦ .

(٢٢) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٣ — قضية الحانة ١٢٨١ قسم شبرا

تاريخ ١٣/٢/١٩٣٣ .

وفي عام ١٩٣٦ خضعت التحريات انقضى عام بها بوليس القاهرة من حياة
وسائل معيشة ٦١٤ شخصا يشتبه في أنهم من (القوادين) او أنهم
يعيشون من كسب النسوة — أن ٦١ شخصا كان قد صدر ضدهم
احكام تتراوح بين ستة شهور وثلاث سنوات — و ٧١ شخصا ما زالوا
تحت المحاكمة وانتز منهم ٣٦ شخصا بمقتضى قانون المشبوهين والمسردين
— وكان ذلك في اعقاب الضجة التي اثارها قضيه الجنائية ١٨٥٩ قسم
الازيكية بتاريخ ١٩٣٦/٥/٢٢ والخاصة بمقتل الراقصة (امثال فوزى)
في احدى صالات الرقص بتحريض من رئيس احدى عصابات البلبلجية
التي تفرض اتاوات على (المومسات) و (الراقصات) — حيث كانت الراقصة
الذكورة قد رفضت أن تدفع لرئيس هذه العصابة (فؤاد الشامي)
الأتاوة المقررة عليها(٣) .

في معرض الحديث من الأمن العام قلنا ان (حفظ القضايا) — هو
المعيار الحقيقي للحكم على مدى كفاءة جهاز البوليس — وعلى اصدار الحكم
التاطع بنجاحه او فشله . ذلك ان (حفظ القضية) من قبل سلطات التحقيق
(النيابة العمومية) يعنى بوضوح ان (الأدلة) غير كافية أو منعقدة —
ضد مرتكب الجريمة ، ومن ثم فانه لا يقدم للمحاكمة — وما دام الدور
الأساسي والوحيد للبوليس هو جمع الأدلة ضد مرتكب الجريمة — فان
حفظ القضايا لعدم كفاية الأدلة يعنى مباشرة **عجز جهاز البوليس عن أداء**
واجبه بنتيجة مؤداها بقاء الجاني حرا طلبا يرتكب المزيد من جرائمه ما دام
قد افلت من العقاب — لذلك فانه ينظر الى نسبة الحفظ في الجرائم على انها
المعيار الحقيقي لكفاءة جهاز البوليس — والحكم الذي لا يقبل الجدل في
قضية نجاحه او فشله .

وقد اخترنا في الامتحان الذى وضعناه لجهاز البوليس المصرى في
الفترة ١٩٢٢ — ١٩٣٦ ، (الجنائيات) كمعيار — نظرا لاثنا كبرى الجرائم .

(٢٢) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٦ .

والاجابة على السؤال الذى طرحناه فى مقدمة الفصل نكن فى جدول
— والحكم يقسح فى الخاتمة الأخيرة منه — ولا يبقى بعد ذلك تعليق .

المحفوظ من الجنائيات فى القطر المصرى فى الفترة

١٩٢٢ — ١٩٣٦

السنة	جيلة الجنائيات	المحفوظ	النسبة المئوية
١٩٢٢	٨٢٦٠	٥١٢٨	٪٦١٣
١٩٢٣	٧٦٩٩	٤٦٠٤	٪٥٩٧
١٩٢٤	٧٠٠١	٤٢٤٩	٪٦٠٦
١٩٢٥	٦٨٩٠	٤١٢٥	٪٥٩٨
١٩٢٦	٧٠٦٢	٤٣٦٤	٪٦١٧
١٩٢٧	٧٦٥٠	٤٥٩٩	٪٥٧٨
١٩٢٨	٧٥٦٩	٤٣٤١	٪٥٧٣
١٩٢٩	٦٧١١	٣٦١٢	٪٥٣٨
١٩٣٠	٧١٢٦	٤٠٣٨	٪٥٧
١٩٣١	٧٩٩٨	٤٣٠١	٪٥٤
١٩٣٢	٦٧٢٥	٣٤٨٤	٪٥٢
١٩٣٣	٦٩٧١	٣٥٢٩	٪٥١
١٩٣٤	٦٨٦٠	٣٣٣٥	٪٤٩
١٩٣٥	٧٤١٥	٣٤٧٦	٪٤٧
١٩٣٦	٧٨٤٨	٣٧٢٤	٪٤٧ (٣٦)

(٢٤) تقارير الأمن للعام عن سنوات ١٩٣٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، والتقارير السنوى عن

المدة ١٩٣٠ — ١٩٣٧ .

ودون تعليق — نقول فقط ان نصف متهمى الجنايات المرتكبة تقريبا—
كثفوا طلبتى السراح يرتعون ويهرحون كيف يشاؤون .

وقد لا اتفق مع مديري عموم الأمن العام فى الفترة موضوع الدراسة
من حيث الراى فى هذه النتيجة التى تقدمها الجدول — اذ يقولون انها
تبث على الارتياح وأن الأمن العام كان فى تحسن مضطرد(٢٩) .

ولعل الاختلاف يرجع الى ائمة جهاز البوليس المزمنة ... الا وهى
مهم الاعتراف بالخطأ — ومن ثم الفشل .

(٢٥) انرجع السابق .

الفصل الخامس

أسباب الفشل

رغم كل ما كتب في تقارير الأمن العام للحكومية خلال الفترة ١٩٢٧ — ١٩٣٦^(١) عن تحسين أحوال الأمن ، والصورة الوردية أو التبريرات التي سبقت بها حالات تزايد الجريمة — فإن هذا كله لم يكن ليقتنع حتى المشتغلين بهنة البوليس في مصر بصحة ما قيل من تحسين أحوال الأمن العام في مصر — وأجمع كل من كتبوا على « فشل جهاز البوليس في مهمته » .

وعلى مستوى الدولة أثار نكث الإحصاء الجنائي عام ١٩٢٧ ضجة كبيرة — ودأرت مناقشات في مجلس النواب والكنيست حول ضرورة العناية

(١) صدر أول تقرير سنوي من إدارة عموم الأمن العام عن أحوال الأمن العام في مصر — عام ١٩٢٧ فقط ، وقبل ذلك لم يكن هناك أي تقارير سنوية — أما بالنسبة لبوليس مدينة القاهرة فقد بدأت هذه للتقرير منذ أن تولى الميرالي توماس ويتفورت رسل باشا حكمه دارية البوليس بها عام ١٩١٨ — لكننا لم نأثر على تقارير بوليس القاهرة منذ عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢٥ وكنت التقارير التي وصلت إلينا من ألقى تبدأ من عام ١٩٢٦ وحتى نهاية الفترة موضوع الدراسة .

بمؤالة البحث والاستقصاء لمعرفة الأسباب الحقيقية لفشل جهاز البوليس في مهمته وهى القضاء على الجريمة بن ناحية — وتقديم وسائل الإصلاح بن ناحية أخرى .

وقد شكلت في عام ١٩٢٧ لجنة لدراسة هاتين القضيتين تحت رئاسته .
وكيل وزارة الداخلية .

وعضوية كل من :

- النائب العمومى .
- مدير عام الادارة الأوروبية .
- المستشار الملكى المساعد لوزارة الداخلية .
- مدير الغربية .
- مدير عام ادارة عموم الأمن العام .
- مدير عام ادارة التفقيش .
- مساعد مفتش عام الجنود بوزارة الحربية .
- مدير اللوازمات والمالية بوزارة الداخلية .

ثم صدر قرار آخر بضم كل من :

- محمد صفوت باشا — محمود عبد الرازق باشا — محمود رشاد باشا
- أحمد رمزى بك — محمد يوسف بك من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب
- السابقين — ريسل باشا حكمدار بوليس القاهرة^(٢) .

وقد كشف ما عهد الى هذه اللجنة بدراسته عن اسباب — او
بعض اسباب الفشل التى خصص هذا الفصل لدراستها .

كان ما عهد الى لجنة الأمن العام بدراسته هو :

(٢) وزارة لداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام في القطر المصرى
عام ١٩٢٨ — وقد شكلت هذه اللجنة بمقتضى لأمر الوزارى الصادر في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٧ .

— مسألة عمء البلاد والنظام القائم وقنذ للمعمءة فى القرى والمدن
بها ىفق مع النظم المقمءمة من ءىء صيانة الأمن العام ، ومساءلة الأعمال
لتنفءذفة الذى ىقوم بها العمء .

— قوائن المشرءىن والمشبوهىن .

— نظام التذاكر الشءصفة (ءءقق الشءصفة) .

— وضع تشرىع ىقل المصالحاء بن الناس .

— تعمءىل نظام البولفس (الءالى) الى قضاىى ونظامى .

— تعمءىل نظام مءرسة البولفس للوصول الى ءزىج صف ضباط
وعساكر على ءرءة كاففة بن اللبافة للمقام بأعمال نظام البولفس الذى
ىقرر اءباعفه .

— تعمءىل نظام الخفر (الءالى) للاقالهم .

وفى ءراسنا لأسباب فشل جهاز البولفس المصرى فى مهمفه — نقترح
تقسفم هءذه الأسباب الى عناصر ءارءفة وأءرى ءاوءفة — أو أسباب
ءرجع الى طبفة المناخ الذى كان فعمل به الجهاز وهى مسائل ومعموقات
ءارءفة لا فء للجهاز ففها — كالمظروف الءءماعفة والسفاسفة والءلففة
والاقتصادفة للبناء الءءماعى الذى فؤءى الجهاز وظففه ففه .

أما الأسباب ءاوءفة فهى ما ءءصل بءاوءفة الجهاز كتنظام عمله ونومفة
افراءه وأسالفب الءارة والتءرفب والأءوال اللءاففة والمعنوفة والطبفة
للقوى البءرففة البعاملة به .

ونعمءق أن ءرسة أسباب الفشل من هءفن المنظورفن قء ءعطى
الصورة الكاملة أو الأسباب للءقففة لفشل جهاز البولفس المصرى فى واجبه
فى ءفظ الأمن العام فى مصر .

ونبءأ بالمظروف ءارءفة :

— كان من أءار الءءماء المسالفة للى مءت بمصر ءلال الفءرة موضوع

الدراسة — ان قلت اسباب الرزق لسكان الريف . ولم يكن امام هذه الأعداد الهائلة من الجائعين سوى الزحف الى (المدينة) طلبا للرزق . فكانت هذه الوفود غير المرغوب فيها سببا في اتساع نطاق المدينة وزيادة عدد سكانها عاما بعد عام — وسببا للاخلال بالامن العام حيث لم يجد هؤلاء الوافدين بعد قدومهم الى المدينة ذلك العمل اليسر الذي حلموا به — وحيث لم تنج المدينة ايضا من اثر الازمة المالية . فكان ان لجأ القادمون الى اتخاذ المهن الحرة (كبيع اوراق البانصيب — ومسح الأحذية — وبيع الجرائد والمجلات — والبيع الرخيصة — وبيع الفاكهة) وسيلة للعيش من ناحية — ولتوقى طائلة قانون المتشردين والمشبهين الذي يعتبر من لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش في حالة تشرد^(٢) ، وجعلوا

(٢) صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ عن التشرد والاشخاص المنسوبة اليهم بديلا عن القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض اشخاص نحب مراتبة البوليس . واعتبر القانون الجديد سبع فئات في عداد المتشردين وهم :

١ - من لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش .

٢ - من يسعى في كسب عيشه بتماطل اعمال الفلار او النجيم في الطرق او المحال المسمومة .

٣ - قواد النساء الموميات (أي المستغلات بالذمارة) .

٤ - الأصحاء للقادرون على العمل الذين يتعاملون الشحاذة في الطرق المسمومة .

٥ - من حكم عليه أكثر من مرتين بسبب تحريض الأطفال على النسل في الطرق او المحال المومية وكان قد مضى على الحكم الأخير أقل من سنة .

٦ - للعجز المتجولون الذين ليس لهم موطئا ثابتا او الذين لم يثبتوا ان لهم مهنة او صناعة مشروعة .

٧ - من يقضي الليل عادة في الطرق او الميادين المومية في الخن او البندار ولا يثبت ان له مسكنا . اما المشبهين فقد اعتبرهم القانون :

١ - المحكوم عليهم للقتل عمدا والذين حكم عليهم أكثر من مرة في جرائم أو شروح في جرائم التمهيد - خطف الأشخاص - الحريق العمد - تمطيل وسائل المواصلات - السرقة والنصب وتزييف النقود - اتلاف المزروعات - اعدام الماشي - انتهاك حرمة المساكن بقصد ارتكاب جريمة ما - بلهتتاء سقوط العقوبة بالتقادم أو اذا كان قد مضى خمس سنوات على انقضاء آخر عقوبة .

==

يقضون تهارهم وبعضا من ليلهم في تسلق عربات الزام والأتوبيس ونشل الركاب أو السرقة من المنازل . وعندما يجن الليل كان هؤلاء العاطلين يهرعون الى الحانات والمواخير فيعبثون بالأمم ، ويكونون مصابىب الاجرام . ولم يكن قانون المتشردين والمشبهوهين وسيلة فعالة للحد من شرورهم فى المدينة ، ذلك ان بلاد الوافدين الأصلية كانت تلفظهم تجنباً لشرورهم . كما أنهم كانوا وبعد أن لمسوا الفرق بين حياة القرية وحياة المدينة يفضلون العيش تحت المراقبة فى الأخيرة . ومن هذا الخليط العجيب تواجدت فى المدن المصرية فئة من أرباب العود على الاجرام الذين يشكلون خطرا جسيما على الأمن العام — يحترفون الاجرام ويعيشون على تهديد الناس والتعدي عليهم .

وقد اتخذ هؤلاء « العصبجية » — كما سماهم ت. و. رسل
حكمدار بوليس القاهرة فى الفترة موضوع الدراسة — من دائرة قسمي

-
- == (٢) من حق منه فى الجرائم السابقة وحفظت هذه المضايا أو مصدر قرار بان لا وجه لانامها أو بالبراءة فيها لأسباب عدم كفايتها الأدلة .
- (٣) المحكوم عليه مرة واحدة فى القضايا السابقة وكفوا مرة واحدة محلا لتحقيق أو لدعوى فى هذه الجرائم .
- (٤) من يوجدون أكثر من مرة بين غروب الشمس وبين شروقها يجوسون بين القرى أو للزب أو للضلوحى بلا سبب ولفضح أو بصورة تدعو الى الشبهة .
- ٥ — معتادو الاعتداء على الناس أو المال أو الاعتيد على التهديد بذلك أو المستغلين كوسطاء لإعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة .
- ٦ — معتادو الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السهلة أو المفيبات كالتبغ والافيسون والدانوره والكركاين وغير ذلك . فلذا المنطبق وصف المتشرد على شخص ما اتخذ بواسطة البوليس لجنم أحوال معيشته فى مدى عشرين يوما — والا تقدم للمحكمة حيث يعاقب بالحبس ٣ أشهر وللوضع تحت مراقبة البوليس سنة واحدة . وفى حالة العودة الى التشرد خلال ٣ سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة يعاقب بالحبس ٦ شهور ومراقبة للبوليس سنتين — واما من ينطبق عليه وصف « المشتبه فيه » فتطبق عليه اجراءات بوليسية معينة تسمى (للوضع تحت مراقبة للبوليس) ، وهى اجراءات مفيدة نسبيا لحريته فى اختيار المكان الذى يعيش فيه ، أو فى تنقلاته ، أو فى الحركة خارج مسكنه فى ساعات معينة من الليل .
- راجع الوقائع المصرية — المصد ٦٨ لسنة ١٩٢٣ .

الأريكية وباب الشعرية مأوى لهم - وكانوا اذ بعث قلق للبوليس لأنهم مجردون لا يرجى اصلاحهم ولا تؤثر فيهم الأحكام المتوقعة عليهم أما بالغرامات التي في مقدورهم دفعها بسهولة أو بالحبس لآجال قصيرة وهي أحكام ليست رادعة لأفراد هذه الطبقة (٤) .

— في محاولة لتقدير عدد المدمنين على المواد المخدرة خلال الفترة موضوع الدراسة ، ثبت أن نسبة المدمنين الى عدد السكان في اقليم الشرقية هي ٤٪ عام ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ، ونفس النسبة كانت في اقليم المنيا — وبلغ عدد مدمنى الحشيش في اقليم الشرقية عام ١٩٢٨ — ١٩٢٩ (٦٨٠٠) وفي عام ١٩٢٩ — ١٩٣٠ (٥٠٥٨) .

وكان عدد الأشخاص الذين كانوا يتجرون في المواد المخدرة في المدة من ١٦/٦/١٩٢٩ لآخر نوفمبر ١٩٢٩ (١٦١٤) شخصا (*) — أما الذين كانوا يتجرون في هذه المواد في المدة ١٢/١/١٩٢٩ — ٣٠/١١/١٩٣٠ نكانوا (٣١٢٨) شخصا .

وشملت العلاقة بالمخدرات بصفة عسالة في مصر خلال الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ :

عاطلين — فلاحين — قهوجية — بائعين متجولين — تجار — حوزية عربات نقل — خياطين — مزارعين — سائقى سيارات — كعبة — صياغ — كتاب عموميين — مفتغلين بالموسيقى — طلبة — قومسيونجية — مغاولين — ممثلين — رجال بوليس — معلمين — سماسرة — اطباء .

وضمت السجون عددا يقسح ما بين ٦٥٣١ — ٧٤٠٨ تاجرا ومدمنيا للمخدرات خلال الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ وقد توفى بسبب تعاملطى المواد

(٤) من تقرير اللواء توماس رسل حاكمدار بوليس القاهرة عام ١٩٣٦ — في التقرير السنوى لبوليس مدينة القاهرة عام ١٩٣٦ .
(٥) بدأ تسجيل قضايا المخدرات في مصر في ١٦/٦/١٩٢٩ تاريخ لنشاء مكتب المخبرات امام للواد المخدرة .

المخدرة (حشيش - دانونة - افيسون - مورين - كوكايين وهروين -
- منزول) خلال الفترة ١٩٢٥ - ١٩٣٠ الأعداد التالية :

عام ١٩٢٥ = ٥ - عام ١٩٢٦ = ٨ - عام ١٩٢٧ = ٢٥ - عام
١٩٢٨ - ٢٦ - عام ١٩٢٩ = ٤٦ - عام ١٩٣٠ = ٥٧ .

وقد اصدرت المحاكم الشرعية عام ١٩٣٠ (٢٤٦) حكما بالطلاق
بسبب تعاطي المخدرات والاتجار فيها كالآتي :

١٨٧ قضية صدر الحكم فيها بالطلاق بسبب افسار الزوج نتيجة ادبائه
على المخدرات .

٥٦ قضية صدر الحكم فيها بالطلاق لأن الزوج سجن بسبب ادبائه
على المخدرات .

٣ قضايا صدر الحكم فيها بالطلاق لأن الزوج سجن بسبب الاتجار
في المخدرات .

اما في العام السابق (١٩٢٩) فقد كان مجموع قضايا الطلاق لنفس
الاسباب الثلاثة هو (٢٠٣) كالآتي على التوالي : ١٦٨ - ٣١ - ٤ () .

وقد اصاب الجنون الأعداد التالية نتيجة تعاطي المخدرات :

١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠
الجنون من						
تعاطي						
المخدرات ٩٥	١١٣	٩٧	١١٣	١٢٠	١٤١	٧١
مجتوبون						
معتنون						
على						
المخدرات ١١٢	١٣١	١٦٨	٢٥٦	٣٢٠	٢٣٦	٢٤٦
المجموع ٢٠٧	٢٤٤	٢٦٥	٣٦٩	٤٦٠	٣٧٧	٣٢١٧

(٦) مكتب المختبرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٣٠ .

(٧) المرجع السابق .

لم يكن المستهدف من السطور السابقة عن المخدرات في مصر انبات
انها هي المسؤولة عن فشل جهاز البوليس في مهمته — اذ ليس هذا
صحيحا ، لكن أرادت أن أربط بين ثلاثة عناصر تكون معا سببا من أسباب
فشل الجهاز .

فإذا قلنا أن المذنب على المخدرات هو شطر من المسألة العميقة
الخاصة بالفئة العاطلة التي لا تصلح لشيء — والتي تناولناها في حديثنا
عن الفلاحين من القرية الى المدينة .

وإذا قلنا أن مصر كانت من بين البلاد التي يمارس فيها « البغاء
الرسمي » منذ زمن طويل — فإن الصورة التي ينفى إبرازها تكتمل باتحاد
التعطيل والمخدرات والبغاء لتشكل هذه العناصر الثلاثة أحد أسباب
فشل جهاز البوليس .

— لا يختلف اثنان على أن جو البغاء المرخص به فاسد تماما في
جميع نواحيه — ولقد كان حي الأريكية في القاهرة بجمع حبله أسوأ
عناصر المدينة ويولد الاجرام — ولا يخفى اثنان على أن البغاء الرسمي خطا
من كل جهة — وأنه بغیر الترخيص به قد نزل المتاجرة بالأعراض أو
تتعدى ، ومع ذلك ففي حالة مصر كان الأسماء في نظام « البغاء » يشكل
أجزاء خطرا في غياب رأى عام قوى (٨) .

باجتماع (التعطل) و (غرز حرق الحشيش) و (مواخير الدعارة)
... فإن عمل البوليس كان غاية في الصعوبة في ظل نقص التشريعات وعدم
كفاية العقوبة — غالباء مرخص به — وقانون النشرد والاستيلاء كان غير
كافا لايقتات تيار الهجرة العاطلة الى المدينة — وعقوبة الاتجار بالمخدرات
أو تعاطيها لا تتجاوز بضعة سنوات تصل الى عسدد أصابع اليد الواحدة —
هكذا ما قصده من الحديث عن جيوش العاطلين والمخدرات والدعارة

(٨) بوليس مدينة القاهرة — للتقرير السنوى لعام ١٩٢٦ .

... وصولا الى ان نقص التشريع المصرى كان أحد أسباب فشل جهاز البوليس فى مهمته .

— رسخت قواعد نظام المصحية فى مصر واصبح وجود العمدة واختصاصاته التى رسمها الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٦ مارس ١٨٩٥ جزءا أساسيا من النظام الإدارى فى مصر .

بمقتضى هذا الأمر ، كان (العمدة) هو الرئيس الأكبر النائب عن الحكومة والنفذ للوائح وأوامرها ومنشوراتها وهو أحد رجال الضبطية القضائية والمسئول عن حفظ الأمن فى بلده^(٩) — ويرأس قسوة الأمن العام المكونة من الخفراء فى الوحدة الادارية التى يتكون منها النظام الإدارى فى مصر ، وأمنى بها القرية .

وبفضل السلطات والامتيازات التى منحها القانون (للعمدة) باعتباره ممثل سلطة الحكومة بأبسط مظاهرها وأقربها الى الأهالى — أصبح (العمدة) هو الشخصية الرئيسية فى الريف المصرى وبكلمات أخرى — فى النظام الإدارى المصرى .

عندما وقع الخلاف بين رجال السياسة فى مصر على شروط المفاوضة للمطالبة بحقوق البلاد عام ١٩٢١ (ساعد زغلول — عدلى يكن) ، اتسع نطاق الخلاف من ميدان الزعامة والرأى الى ميدان الأنصار والأشياع — وساعد على انتشار الخلف واتساع الخرق انبثاق فجر الحياة النيابية بإجراء أول انتخابات برلمانية فى ١٢ يناير ١٩٢٤ — وما اقتضه تلك الحياة من تسابق وتنافس فى الدعاية الحزبية . وفى المدينة نزل الى المعترك الحزبى كثير من العناصر التى لم يكن لها بمثل هذا النزاع عهد من قبل (عمال — محامون — موظفون — طلاب) . وإما فى الريف فقد جرت الصراع الحزبى طوائف القرويين ورجال الحفظ وعهد البلاد ومشايخها . وساعد انتشار الخلافات

(٩) وزارة الداخلية ، نظام البوليس والإدارة — الفصل الحادى عشر — العهد ومشايخ

الحزبي بين اوساط القرويين على زعزعة الروابط الأسرية — كما ساعد على اثارة احقاد شعبية مدفونة او خلق عوامل جديدة للنزاع والخلاف بين الأسر والعائلات . ولم ينج من تيار ذلك الموظفين الاداريين وبخاصة عبد البلاد — فانغمس كثير منهم في معترك الخصومة الحزبية واضطربت أعمالهم بالمحاباة لارضاء هذا الفريق او ذلك — وساعد على انتشار ذلك تغييرات الهيئات الحاكمة واستقلاليتها المتعاقبة — فزال عن اداة الحكم طابع الاستقرار ، وطفئت روح المحسوبية والمصالح الذاتية (١٠) .

يعد (اسماعيل صدقي باشا) و (محمد حلمي عيسى باشا) و (احمد زيوار باشا) الذين تولوا وزارة الداخلية في الفترة (٩ ديسمبر ١٩٢٤ — ٧ يونيو ١٩٢٦) هم المسؤولين الأساسيين عن افساد جهاز البوليس والادارة وبالتالي انشغال مهمته في حفظ الأمن على الصورة التي انتهت اليها الصفحات السابقة .

مقد كان غرض احمد زيوار باشا من تعيين (صدقي) في منصب وزير الداخلية في ٩ ديسمبر ١٩٢٤ ، الاستعانة به في تسخير الاداة الحكومية للعبث بالانتخابات وتزويرها لصالح نظامه الوزاري الموالي للسر (٢١ نوفمبر ١٩٢٤ — ١٣ مارس ١٩٢٥ ، ١٣ مارس ١٩٢٥ ، ٧ يونيو ١٩٢٦) — وبالفعل فإن (صدقي) استخدم اجهزة وزارة الداخلية في تزيف انتخابات ١٩٢٥ (١٢ مارس) — ثم أعقبه (حلمي عيسى باشا) في الوزارة في ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ اثر استقالته تضامنا مع الوزراء الأحرار الدستوريين الذين استقالوا من الوزارة بعد اقالة عبد العزيز باشا فمهي وزير الحقتاية في أعقاب حادث (الشيخ على عبد الرازق مؤلف كتاب الاسلام واصول الحكم) — وهذا وجه العهد ورجال الادارة للدعاية لحزب الاتحاد الذي انشئ في يناير ١٩٢٥ على قاعدته (الولاء للعرش) — ولما كان هذا الحزب الحكومي في حقيقته هيئة من الوصوليين الذين أرادوا الامادة

(١٠) محمد البيلبي بك في الاجرام في مصر — اسبابه وطرق علاجه — القاهرة — مطبعة دار للكتب المصرية ١٩٤١ — ص ٣٣٥ — ٢٥٦ .

من صلته بالسرأى لينالوا ما يبتغون من الرتب والالقب ، فقد كان (حلمي عيسى) هو المحرك الأساسى لعملية انضمام العهد ورجال الإدارة فى الريف الى هذا الحزب .

اما (زيوار) - فعلاوة على اشتراكه كرئيس للوزارة طيلة هذه المدة ، فى أعمال وزيرية (صدقى وعيسى) ، فانه ساهم بمرسوم ٨ ديسمبر ١٩٢٥ الخاص بتعديل نظام الانتخاب بتضييق نطاقه وتخويل الإدارة سلطة واسعة لتتمكن من انتاج مرشحين فى الانتخابات المقبلة - ساهم فى تدمير الجهاز الإدارى فى الريف تدمرا تاما عندما امتنع عهد البلاد من تنفيذ الاجراءات المصاحبة للمرسوم (تحرير جداول الانتخابات الجديدة) .

فقد شرع زيوار فى رفت وعزل العهد المعارضين لاجراءاته ، واستقال بعض العهد تضامنا مع زملائهم - وقدم عهد الى محاكم اللجن لعقابهم بموجب المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات التى تقضى بمعاقبة الموظفين او المستخدمين اذا اتفق ثلاثة منهم على ترك عملهم بدون مسوغ شرعى^(١) .

ولتترك تقارير الأمن العام لتكمل القصة .

« فى سنق ١٩٢٥ و ١٩٢٦ فصل عدد كبير من العهد عن مناصبهم على وجه لم يعهد من قبل فكان من نتائج عزلهم وتسميهم فيما بعد أن تولدت الحزازات وثارَت الأحقاد فى نفوس الأهلىن فاقتمسوا فرقا متخالفة فى الرأى وناسب كل منهم العداء للآخر فتمعددت الحوادث فى بلاد لا عهد لها بارتكابها وزادت زيادة محسوسة فى غيرها .

كذلك كان من اثر المناقسات الانتخابية الشديدة فى سنة ١٩٢٦ أن افضت الى مثل ما افضى اليه السبب السابق من تولد الأحقاد والضغائن فى

(١١) عبد الرحمن لارلقى « فى اعقاب الثورة المصرية » الجزء الأول - الطبعة الثانية -

نفوس الناجين فازدادت نسبة الاجرام في بعض البلاد هذا العام» (١١) .
واذا كان لفساد الاداة الحكومية وما لنتجه من خلع عمد من مناصبيهم
وتثبيت غيرهم بكتنهم — قد افرز قضية (المنافسة على العمدة) — وتلك
ارغزت الحوادث الجنائية التي نشأت عن قيام الضفان بين العائلات
— فقد ادان تقرير (حسن فهمى رفعت بك) مدير الامن العام عام ١٩٢٩
نظام العمدة كله عندما كشف عن مساوئه بقوله .

« ان علاقة العمدة القرية بأهالى بلادهم وما تجر اليه تلك العلاقة من
صلات الصداقة فالمحابة والتستر — او العداء فالتقصير
والتظيق عند البعض ، قد يكون له اثره السيء في حالة الأمن» (١٢) .

وتؤكد احصائيات أسباب ارتكاب الجرائم عن الفترة ١٩٣٠ — ١٩٣٦
صحة ما ذكره (رفعت) في شأن نظام العمدة — فقد كان هذا النظام هو
المسئول الأول عن فساد الأمن في الريف المصرى — ويكفى ان يقال فيه
أن عمد القرى والبلاد تركوا واجبه الاساسى في حفظ الأمن وانصرفوا الى
الصراعات الحزبية والمنافسات الوظيفية والمنازعات الشخصية ، وكونوا
حولهم العمصيات التي حولت الريف المصرى الى شطلة من الحوادث الجنائية
ذات الطابع الانتقامى (القتل العمدة والشروع فيه — الحريق العمدة — اتلاف
المزروعات — تسخير المواشى) — كما أن تناول الاحصاءات لسنوات ١٩٣٠
— ١٩٣٧ يبين أن ما اتاه نظام (زيوار) (١٩٢٤ — ١٩٢٦) لم يتخلف
عنه من تعاقبوا على الوزارات المصرية على مدى الفترة موضوع الدراسة .

(١٢) وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام في القطر المصرى

عام ١٩٢٧ .

(١٣) وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام في القطر المصرى

عام ١٩٢٩ .

كشف ببيان الاسباب التي دفعت على ارتكاب جرائم القتل

العمد والشروع فيه من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن عائلية	بسبب نزاع على عمدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	٩٣٦	١٣	٨
١٩٣١	٩٣٠	١١	٢٤
١٩٣٢	٨٢٢	١١	١٩
١٩٣٣	٧٦٥	١١	١٩
١٩٣٤	٦٧٩	٦	١٨
١٩٣٥	٦٤٢	١٨	١٩
١٩٣٦	٦٣٦	٤	١٤٢٥

كشف ببيان الاسباب التي دفعت على ارتكاب حوادث الحريق العمد

من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن عائلية	بسبب نزاع على عمدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	١٠٣٦	٢٤	١٢
١٩٣١	٩٤٥	١٧	٢٧
١٩٣٢	٦٣٨	٤	١٨
١٩٣٣	٤٣٥	٣	٨
١٩٣٤	٣٦٣	٢	١١
١٩٣٥	٣٤٦	٩	١٤
١٩٣٦	٣٦١	١٠	١٩٢٤

(٩٤) وزارة الداخلية - ادارة صوم الأمن العام - تقرير عن حالة الأمن العام في القصر

المصري عن الحق من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٧ .

(١٥) المرجع السابق .

كشف ببيان الأسباب الدافعة على ارتكاب حوادث ائتلاف المزروعات
من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضفائن عائلية	بسبب نزاع على عمدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	١٤٢	١	٣
١٩٣١	١٦١	٣	٥
١٩٣٢	٧١	—	٢
١٩٣٣	٦٧	—	٣
١٩٣٤	٦٢	—	٢
١٩٣٥	٥١	٤	٣
١٩٣٦	٦١	١	٥ ^(١٦)

كشف ببيان الأسباب الدافعة على ارتكاب جرائم تسميم المواشى
من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضفائن عائلية	بسبب نزاع على عمدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	٥٥	—	١
١٩٣١	٦٠	٥	١
١٩٣٢	٥٢	—	١
١٩٣٣	٣٠	—	—
١٩٣٤	٢٧	—	—
١٩٣٥	٢٨	—	—
١٩٣٦	٢٤	—	— ^(١٧)

(١٦) نفس المصدر .

(١٧) نفس المصدر .

وقد كانت حصيلة هذه الجرائم الانتقامية على مدى سنوات
الاحساء كالآتى :

٢٣٣١ علم ١٩٣٠ - ٢١٨٩ علم ١٩٣١ - ١٦٣٨ علم ١٩٣٢ - ١٣٤١
علم ١٩٣٣ - ١١٧٠ علم ١٩٣٤ - ١١٣٤ فى علم ١٩٣٥ - ١١٥١ علم
١٩٣٦ .

— لم يتأثر جهاز من أجهزة الدولة بالخلافات الحزبية والتغييرات
الوزارية والانتخابات البرلمانية مثل تأثر جهاز البوليس المصرى على مدى
الفترة موضوع الدراسة .

وترجع قصة انغماس جهاز البوليس المصرى فى السياسة الى عهد
الاستقلال الذى بدأ بتشكيل أول وزارة دستورية فى البلاد بعد انتخابات
برلمانية فاز فيها حزب الوفد — فمقد اتخذ رؤساء الوزارات المتعاقبة
حتى ٣١ يوليو ١٩٣٧ (وزارة الداخلية) منصبا لهم الى جانب رئاسة الوزارة
— باستثناء وزارة زيوار الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ — ٧ يونيو ١٩٢٦) التى
عين فيها اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية — ووزارة عبد الفتاح باشا
يحيى (سبتمبر ١٩٣٣ — ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) التى عين فيها محمود فهمى
القيسى باشا وزيرا للداخلية . ولقد كان الهدف من تمسك رؤساء
الوزارات المصرية بمنصب (وزير الداخلية) — هو بالطبع القبض على
زمام جهاز البوليس والادارة فى البلاد — ومن ثم توجيهه الوجهة التى تتفق
ومصالحهم — ويكلمت أخرى (استخدام البوليس لحماية الحكومة من
معارضيه) — أما اساليب البوليس لتنفيذ المصالح التى يتطلبها القبض على
ناصرية الحكم فقد كانت تتراوح بين تزيف الارادات وتزوير الانتخابات
واستخدام العنف والتفكيك بالمعارضين ... الخ هذه السلسلة التى لا تنتهى
من الاحداث التى زخر بها تاريخ البلاد على مدى نصف القرن العشرين وحتى
يوليو ١٩٥٢ .

فرق جهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة حتى اذنيه فى العمل
السياسى — وكان هو نفسه فى النهاية — ضحية الانغماس فى لعبة
السياسة المصرية .

يسجل لسعد زغلول بإشارة رئيس للوزراء المصريه (٢٨ يناير - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) انه اول من أدخل (لعبة تغيير المناصب) في تاريخ البوليس والاداره في مصر - ولعل هذا كان جزءا من السياسه التي استتبها في وزارته الاولى والأخيره ، والتي كان من مقتضاها (زغللة) الاداره بوضع أقرابه ومحاسبيه في المناصب الحساسه - ولقد أكد (رحمه الله) ذلك عندما قال لمدوب جريدة الليبرتيه *Liberte* « انى لأسف كل الاسف لأن أقرابى غير اكفاء والا لكنت عينت منهم في كل مكان وكان عندنا حينئذ إدارة زغوليه بكل معنى الكلمه : اسما ومعنى ودما انى عازم عند تعادل الكفايات والمقدرة أن اوثر دائما قريبا لى لأثى حتا اكبر ثقة به لانتفاذ سياستى والعمل في الاداره حسب آرائى » (١٨) .

وبذلك ارصى سعد زغلول قواعد لعبة العبث بالمناصب في جهاز البوليس مرتبا نتيجتين غاية في السوء :

(ا) قيام العهد الذى يخلفه باعادة من كانوا ضحايا عمليات التعيير وإزالة من عينهم سعد وحكومته وهكذا تدور اجهزة الوزارة في حلقة مفرغة من التغييرات والازاحة والاحالة الى الأعاش - تمسك مع مقدم كل وزارة .

(ب) لجوء من مستهم عملية التغيير الزغلولية او (الوفسدية) الى الطرف الآخر او الحكومة الأخرى التى تعيدهم الى مناصبهم - فيصبحون بعد ذلك من رجالها - عونا لها وأداة طيعة في التنكيل بأعدائها - وهذا أخطر ما في الأمر ، إذ بهذه الطريقة فقط - تفلطت الحزبية البقيضة بكل مفاسدها وتحيزها وأهوائها الى داخل جهاز البوليس - فمزقته وأطلته وكثت احد أهم الأسباب الخارجية لنفشه .

(١٨) عبد الرحمن للافى - المرجع السابق ص ١٦١

لم يكن قد مضى أكثر من نصف شهر على تولي (سعد) مهام منصبه كرئيس للحكومة حتى أصدر مجلس وزرائه في جلسة خاصة عقدت في ١٤ فبراير ١٩٢٤ قرارات باحالة الميرالي (العميد) حسين وهبي بك باسمه في النظام بوزارة الداخلية — وحسين مظهر الطوبجي أفندي مأمور مركز ميت غمر الى المعاش — وتعيين محمود يوسف رشاد باشا مدير أسبوا مديرًا للفرية بدلا من محمد حلمي عيسى باشا الذي أحيل الى المعاش — وتعيين عبد القادر مختار أفندي مأمور مركز الدلتجات وكيلًا لديرية الفرية بدلا من (عبد السلام الشاذلي بك) الذي أحيل الى المعاش (١٩) — وفي العاشر من أكتوبر ١٩٢٤ عين محمود فهمي النقراشي أفندي (رئيس الوزارة فيما بعد ٢٤ فبراير ١٩٤٥ — ١٥ فبراير ١٩٤٦ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٦ — ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) وكيلًا لوزارة الداخلية — ثم جاءت حادثة مقتل السردار (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) لتتضم على المحاولة الوليدة لقيام حياة ديموقراطية — وتعمد بالخدمة الوطنية التي الراء في انتكاسة من أخطر الانتكاسات التي أصابت الحياة السياسية في مصر .

انتت وزارة زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ — ١٣ مارس ١٩٢٥ ، ١٣ مارس ١٩٢٥ — ٧ يونيو ١٩٢٦) — (توجيه ضربة مسلحة الى الزغلولية) — وعلى مستوى (البوليس) كان الاجراء كالآتي :

- ١ — احالة محمود فهمي النقراشي أفندي وكيل وزارة الداخلية الى المعاش في اليوم التالي لتولي (زيوار) الوزارة — اي يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ وتعيين على باشا جمال الدين مكانه .
- ٢ — اعادة محمد حلمي عيسى باشا مدير الفرية الذي احاله زغلول الى المعاش للخدمة وتعيينه وكيلًا لوزارة الداخلية في ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ .
- ٣ — احالة محمود يوسف رشاد باشا مدير الفرية الذي عينه زغلول بدلا من محمد حلمي عيسى باشا — الى المعاش في ١٨ ديسمبر ١٩٢٤ .

(١٩) دار الوثائق القومية — مخططة مجلس الوزراء (فبراير ١٩٢٤) .

٤ — احالة عبد القادر مختار افندى وكيل مديرية الغربية الذى عينه زغلول بدلا من عبد السلام الشاذلى الى المعاش فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٤ .

٥ — اعادة عبد السلام الشاذلى بك من المعاش الى الخدمة وتعيينه وكيلاً لمديرية أسيوط فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٤ (٢٠) .

أما (حسين مظهر الطوبجى) مأمور مركز ميت غير الذى احاله زغلول الى المعاش فى ١٤ فبراير ١٩٢٤ ، فقد رفع (اسماعيل صدقى باشا) وزير الداخلية مذكرة بشأنه الى مجلس الوزراء فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ قال فيها :

« سبق ان صدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤ باحالة حضرة حسين مظهر الطوبجى افندى مأمور مركز ميت غير على المعاش . وحيث ان اعمال هذا المأمور فى الماضى دلت على انه من خيرة المأمورين كفاءة ونشاطا واستقامة ، وحيث انه لم يعزل من وظيفته الا لأسباب لا علاقة لها بالعمل ، وحيث ان الحكومة فى حاجة ماسة الى خدماته النافعة — لذلك رأينا اعادته للخدمة بوظيفة مأمور مركز كما كان بدون حاجة الى الكشف الطبى... وزير الداخلية اسماعيل صدقى » (٢١) .

وتكشف وثيقة صادرة فى يناير ١٩٢٥ عن مسلك حكومة سعد زغلول ازاء ضباط البوليس الذين كان لهم موقف معكس أثناء انتخابات (أبريل ١٩٢٣ — يناير ١٩٢٤) — فقد حوكم القائمقام المحلى (عقيد) محمود نجيب مساعد حكام مديرية الغربية امام مجلس تأديب فى عهد وزارة سعد زغلول (مارس ١٩٢٤) لتهم اسفدت اليه يرجع تاريخها الى عام ١٩٢٠ — موضوعها (استعمال نفوذه فى الحصول على صلح بطريق الاكراه فى حادثة وقعت من بعض اقاربه وآخرين) — وقد حقت هذه التهمة فى ذلك

(٢٠) دار الوثائق القومية — مخططة مجلس الوزراء (نوفمبر ١٩٢٤ — يناير ١٩٢٥) .

(٢١) المرجع السابق — مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء — وزارة الداخلية — قسم المستعجمين واللوائح — نمرة ١٨ — من وزير الداخلية اسماعيل صدقى باشا لى ٢٥ ديسمبر ١٩٢٤ .

الوقت ولم تر الحكومة موجبا لمؤلفته ، واستمر في عمله — ونال ترقينه بعد الحادثة الى رتبة (القائمقام المحلية) — ثم جرت انتخابات ١٩٢٤ — ونسب الى الضابط اتهامات قالت فيها الوثيقة الصادرة في عهد وزارة زيوار الاولى انها « تتعلق بحوادث الانتخابات للمساوية وما نسب الى هذا الضابط فيها لم يكن في الحقيقة الا قيامه بتنفيذ الأوامر المنسادة اليه من المدير وهي تقضى بالمحافظة على النظام والأمن العام حيث اتخذ من الاحتياطات ، ما لم يسمح بالمعيب بهما وقد كان عمله هذا داخلا في دائرة القانون ، (٣١) .

بعثت هنا حكومة (مسعد زغلول) تهما قديمة من مرقدها رغم سابقة صدور حكم فيها بعدم الادانة — واتهمت الضابط بالخروج عن دائرة القانون ، وقدمته للمحاكمة التأديبية عن تهم قالت فيها الوزارة الزبورية اللاحقة انها أعمال (تدخل في دائرة القانون) — وهكذا فسرت الحكومات في مصر (القانون) وفقا لما تراه — وتكشف حكومة زيوار عن أسباب التناقض في تفسير قانونية أعمال ضابط البوليس فتقول الوثيقة « لم ترق هذه الاجراءات أمام القائمين بالأمر في ذلك الوقت (وزارة مسعد زغلول) لانها كانت موجهة ضدهم قبل أن يتولوا الحكم — فلما تبرعوا مناصبهم بعثوا التهمة الأولى من مرقدها وضموها اليها التهم الأخرى وقدموه للمحاكمة فحكم عليه تحت تأثير سياسة خاصة بالعزل من الوظيفة .

ولما نعهده في هذا الضابط من الكفاءة والقدره والنشاط في مدة خدمته الطويلة نرجسو من المجلس موافقتنا على اعادته للخدمة مع معاناته من الكشف الطبى وتعيينه مفتشا بقسم النظام والخفر بالوزارة براتب قدره ٦٠٠ جنيه سنويا محتسبا هذا الراتب من وفورات الوزارة — وزير الداخلية اسماعيل صدقى ، (٣٢) .

(٣٢) دار الوثائق القومية — محظفة مجلس الوزراء ، (نوفمبر ١٩٢٤ — يناير ١٩٢٥)
— وزارة الداخلية — قسم المستخدمين واللوازم — أجرة القيد ٧٦ سرى مستخدمين — مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء — من وزير الداخلية (اسماعيل صدقى) ٧ يناير ١٩٢٥ .
(٣٣) المرجع السابق .

كان ما فات نماذج للجولة الأولى من الانسداد — وكانت بين (وزاره
مسعد زغلول) ووزارة زيوار .

فلما استقحش الانسداد بالدخول في الجولة الثانية من الانتخابات
على اثر استصدار زيوار مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤
لمدة شهر — ثم مرسوم حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ — وتحديد
يوم ٦ مارس ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد — شرعت الحكومة الزيورية
في اعطاء الضوء الأخضر لجهاز البوليس لمطاردة الخصوم ، ومناصرة
المرشحين — بعد ما اتضح شكل الصراع الحزبي — واقدام اصحاب
النفوس الضعيفة على الانضمام لمن بيده السلطة . في ظل هذا الجو
الذي اطلقت فيه يد البوليس للتفكيك بخصوم الحكومة الزيورية وقعت
(حادثة اخطاب) للشهرة في مايو ١٩٢٥ . كان (محمود الأتري باشا) من
انصار (الوفد) ومن خصوم الحكومة بالتالي — فبعد ضابط بوليس
النقطة (غريد التهامي) الى التفكيك باهل البلدة وما جاورها لاكمالهم على
التخلي عن (الأتري باشا) ومارس نوعا من البلطجة تجاه اهل البلدة .
فسلح رجاله بالمعصى ، وسار بهم في شوارع البلدة يخلق المحال ويعتقل
من يوجد من الأهالي خارج منزله — واوسع رجاله الأهالي خربا ،
وساقوهم الى السجن واعتقلوهم بدون وجه حق — وامتد نشاط
الضابط الاجرامى الى (ميت فضاله) و (ميت مسعود) و (الفراقية)
و (السنيطة) و (منشية عبد النبي) ليؤكد لرجلى حزب الوفد في المنطقة
(الأتري باشا) و (محمود بك عبد النبي) — وتعقب رجال الضابط رجال
الأتري يربطونهم بالحبال ويسوقونهم سوق الأنعام ويضربونهم بالمعصى
والسياط ويتفننون في الأدلال والتعذيب ... الخ . اثبتت للنياحة هذه
الجرائم — وقدمت الضابط وأعموانه الى محكمة جنائيات المنصورة — رغم
مسامي الحكومة المعادية للوفد لمنع نظر القضية — لكنها نظرت يوم ١٥
يناير ١٩٢٥ في عهد حكومة مصطفى النحاس باشا الثانية (اول يناير ١٩٢٥
— ١٩ يونيو ١٩٢٥) وحكم على الضابط بالسجن مع الأشغال الشاقة خمس
سنوات ، وعلى رجاله من رجال البوليس بعقوبات اخف ، وبإلزام الحكومة
مع المحكوم عليهم بتعويض الضحايا بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه (٢٤) .

(٢٤) عبد الرحمن الرافعي — المرجع السابق ص ٢٢٤ — ٢٢٥ .

ثم تاتي الوثائق لتكشف عن تعقب وزارة النحاس باشا (يناير ١٩٣٠ — ١٩ يونيو ١٩٣٠) لكل من ساءم في الجريمة — فتناولت مدير المديرية (محمود زكى بك) في ذلك الوقت .

« بعد الاطلاع على ملف قضية اخطاب والتحقيقات التي جرت فيها وحكم محكمة الجنايات الذى صدر فيها اخرا بتاريخ ١٥/١/١٩٣٠ والتقرير المرافق لهذه المذكرة المقدم من حضرة وكيل التفتيش العام .

حيث ان السلوك الذى سلكه مدير المديرية في ذلك العهد وهو (محمود بك زكى) مدير قسم مستخدمى وزارة الداخلية الان يتناقى مع واجب الوظيفة الذى يقضى عليه ان يلتزم بين الناس على اختلاف نزعاتهم جادة المعدل وان يبتعد عن وسائل الاضطهاد للأفراد ، وهو ما لم يفعله محمود بك زكى — فقد اتخذ وظيفته منذ كان مديرا للتعليية سنة ١٩٢٥ وسيلة للعبث بالحريات فأرهب الأهالى بناحيى اخطاب وكوم النور بواسطة رؤوسيه وسكت عن أعمالهم الجائرة مع علمه بها .

وحيث ان مثل هذا الموظف أصبح لا يؤمن على وظيفته ومن المصلحة العامة فصله من الخدمة فالرجسو موافقة المجلس على ذلك (النحاس) ١٩٣٠/٣/٦ ، (٢٩) .

ونظرة على ما تعرض له (عبد القادر مختار أندى) الذى ورد لسمه في الصفحات السابقة — تكفى للدلالة على مدى العبث والامساد الذى كان يمر به جهاز البوليس بعد تغفل الحزبية فيه .

فقد قلنا ان الرجل عين في ظل وزارة سمعد زغلون من مأمور لمركز الدلنجات الى وكيل لمخبرية الغربية — فلما جاءت وزارة زيوار احالته الى المعاش — وخلال السنوات التالية الحق بوظيفة مفتش بوزارة المالية — فلما جاءت وزارة النحاس (يناير ١٩٣٠ — يونيو ١٩٣٠) اعادته الى

(٢٥٢) دار الوثائق القومية — محطة مجلس الوزراء ١٩٣٠ .

— ١٤٥ —

(م ١٠ — البوليس المصرى ؟)

وزاره للدخلية كمدير لمحيرة الشرقية^(٦٦) - غير ان ارجل لم يهنا بمنصبه هذا طويلا ، فقد استقال النحاس باشا في ١٩ يونيو ١٩٣٠ بعد ما تبين له استحالة التعاون مع الملك الذي تعمد تعطيل صدور المراسيم الخاصة بتعيين الشيوخ الجدد - وقانون محاكمة الوزراء - واتى صدقى باشا (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) ليصدر قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٠/٧/٢٣ بفصل « حضرة عبد القادر مختار أفندى مدير الشرقية من خدمة الوزارة اعتبارا من ١٩٣٠/٦/٢٥ نقلا الى مصلحة الاملاك الاميرية »^(٦٧) .

هذا ما كان يتعرض له جهاز البوليس على مدى الفترة موضوع الدراسة - بل ان مديرى المديرية والمحافظين كانوا يعزلون فى منازلهم مع تغيير الوزارة التى ينتمون اليها لعلهم بان الوزارة الجديدة ستحيلهم الى المعاش - ومع مقدم وزارتهم ، فلتمهم يجهزون انفسهم لاستلام مواقعهم التى كانوا يحتونها قبل احالتهم للمعاش .

وهذه قائمة برجال الوفد من كبار رجال البوليس الذين كانوا قد احيلوا للمعاش فى الوزارة السابقة على وزارة النحاس باشا الثانية (واعنى بها وزارة محمد محمود باشا الاولى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ اكتوبر ١٩٢٩) - فلما عاد الوفد الى الحكم فى اول يناير ١٩٣٠ ، كان اول اجراء قام به هو اعاده رجاله الى مواقع السلطة - واحالة رجال الوزارة السابقة الى المعاش :

(٦٦) المرجع السابق .

(٦٧) وزارة للدخلية - الاوامر العمومية رقم ٤٧١ فى ١٩٣٠/٨/٤ .

المسجد	رجال حزب الأحرار الدستوريين	الوظيفة	رجال الوفاء
احالة على الملائن	محمود صادق يونس باشا	مديرا للفرقية	محمود يوسف رشاد باشا
احالة على الملائن	طارون سليم أبو سحلى بك	مديرا للفرقية	احمد مختار حجازى بك
احالة على الملائن	محمد نيازى احمد بك	مديرا للفرقية	عبد القادر مختار افندى
احالة على الملائن	محمد سميد كسالى بك	مديرا للفرقية	عمر وهبى بك
احالة على الملائن	ميد السلام القسالى بك	مديرا للفرقية	اسماعيل همد بك
احالة على الملائن	احمد فهمى حسين بك	مديرا للفرقية	محمد محمد حسين بك
احالة على الملائن	ابراهيم رشدى قوجة بك	مديرا للفرقية	ابراهيم امين بك
احالة على الملائن ^(٢٧)	محمد سميد طلى افندى	مديرا للفرقية	محمد لبيب موسى بك

وفي ١٩٣٠/١/٢٠ فصل الأمير الای (عمید) محمد حيدر بك مدير قسم النظام والخفر بالوزارة من الخدمة بالاحالة ايضا على المعاش^(٢٩) .

ثم جاءت وزارة اسماعيل صدقي (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) - ويمكن بسهولة التعرف على ما فعلته هذه الوزارة بمجرد نقل الذين في يسار القائمة الى يمين القائمة - ونقل الذين في اليمين الى اليسار .

رجال حزب الاحرار الدستوريين تاريخ العودة الى الخدمة

١٩٣٠/٦/٢٥	سعادة محمود صادق يونس باشا
١٩٣٠/٧/ ٣	هارون سليم أبو سحلى بك
١٩٣٠/٦/٢٥	أحمد مهدي حسين بك
١٩٣٠/٦/٢٥	عبد السلام الشاذلي بك
١٩٣٠/٧/ ٣	محمد ثياري أحمد بك
١٩٣٠/٨/١٩	إبراهيم رشدي قهجة بك
١٩٣٠/٩/٢٣	محمد حيدر بك

هكذا أعيد كل من أحالتهم حكومة الوفد الى المعاش الى وظائفهم الأصلية - أما (الأمير الای محمد حيدر بك) فقد عين وكيلا لحافظة القاهرة . كذلك فإن (محمود زكي بك) الذي فصل في ١٩٣٠/٣/٦ لانتهامه بالمشاركة في حادث (الخطاب) - فقد أعيد للخدمة مديرا لإدارة المستخدمين واللوازمات بالوزارة في ١٩٣٠/٨/١٨^(٣٠) .

وقد ترتب على الزج بجهاز البوليس في قضية الصراع الحزبي على الشكل الذي تسببته السطور السابقة - أن أنغمس أفرادها في العمل

(٢٩) وزارة الداخلية - الأوامر العمومية رقم ٣٦ في ١٩٣٠/١/٢٠ د احالة على المعاش

بقرار مجلس الوزراء * .

٣٠٥ دار الوثائق القومية - محفظة مجلس الوزراء ! ١٠ نوفمبر ١٩٣٠ .

السياسي - وزادت بالتالي عمليات استئجار بهم من جانب الوزارات التي لا يعملون اليها - بل ان عمليات التكوين كانت تلاحقهم وهم خارج الخدمة أيضا - فقد نسب الى الملازم اول « محمد كامل ابراهيم الحديدي » الضابط بالاستيداع^(٣١) أنه « نرد وهو في الاستيداع على لنفاذ السمدى يومى ٢٣ و ٢٤ مارس ١٩٣١ مخالفا قرار مجلس الوزراء فى ١٩٢٩/١/٣٠ باضافه فقرة اخرى الى المادة ١٤٤ من ائقانون المالى بتحظر الموظفين والمستخدمين من ان يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو ان يبدوا علانية آراء أو نزعلت سياسية »^(٣٢).

واذا كان سمد زغلول قد حبذ ان يكون اقاربه - وبالتالى مناصرو الوند - هم للشاغلين لوظائف الادارة - الامر الذى عد فى عام ١٩٢٤ ارساء لواعيد المحسوبة والميل ، فان (محمد محمود باشا) خرج على الناس خلال عهد وزارته الأولى (٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ اكتوبر ١٩٢٩) ببذعة جديدة مؤداها ضرورة ولاء الموظف نحو الحكومة القائمة - مذكيا بذلك نار الحزبية ونتاجا بابا جديدا للفساد السياسى - فقد قالت حكومته بمناسبة محاكمة (عبد العزيز عز العرب) الذى ضبط فى مساء ١٨/١١/١٩٢٨

(٣١) الاستيداع هو منح الصابط من مباشرة واجبات وظيفته وحرمانه من ثلثى راتبه لفترة من الزمن لا تزيد على سنة - فلذا أعيد الى عمله بعد سنة - وضح امامه فى الأقدمية عدد مساو لن يلبه فى الأعمية - ولذا مضت سنتان على لحاقه الى الاستيداع احيى الى المباش

(٣٢) دار الوثائق القومية - محظية مجلس الوزراء (مايو ١٩٣١) - وقد صدرت هذه الوثيقة فى عهد وزارة اسماعيل صدقى الأولى (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) - وأحيل الضابط الى المباش فى ٦ مايو ١٩٣١ - أما قرار مجلس الوزراء فى ١٩٢٩/١/٣٠ المنار اليه فى الوثيقة فقد صدر فى عهد حكومة ليد القومية (محمد محمود باشا ٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ اكتوبر ١٩٢٩) وفيه اضافت الوزارة الى لائقون المالى الخاص بموظفى الحكومة فقرة جديدة للمادة ١٤٤ منه تقضى بمنع الموظفين والمستخدمين من ان يعضروا اجتماعات سياسية أو ان يجروا اعلانية آراء أو نزعلت سياسية ، وجعلت الموظف المخالف عرضة للفصل - وكان للفسد من حدة الاضافة منع الموظفين أو المستخدمين من الانضمام الى حزب الوند - وجعل الفصل عقوبة لهم اذا ما انضموا الى ذلك الحزب - راجع عبد الرحمن الرافعى ، فى اعقاب الثورة المصرية - ثورة ١٩١٩ : - الجزء الثانى - الصفحة الثمانية ص ٨٢ .

بشارع النصر العيني وهو يحمل نشرات مطبوعة تتضمن الحض على كراهية الحكومة لتوزيعها على الجمهور — وهو ما اعتبرته مخلا بواجب الولاء للحكومة :

« للموظف باعتباره فردا — مطلق الحرية في أن يكون بنفسه عقيدة سياسية . وليس ما يمنع أن تخالف عقيدته عقيدة الحكومة القائمة بالامر . ولا مؤاخضة على الموظف بسبب ذلك طالما أنه لا يتأثر بهذه العقيدة في عمله فلا يكيل للناس بكيالين فيحابى شركاءه في العقيدة السياسية ويظلم خصومه السياسيين وطالما أن لا أساس لهذه العقيدة بواجب ولاء الموظف نحو الحكومة القائمة فلا يعمل على مناهضتها ولا يحض الناس على كراهيتها لأنه بحكم وظيفته مقيد الحرية مرتبط بالولاء لرؤسائه إذ بغير هذا الولاء لا تستطيع الحكومة الاحتفاظ بالهيبة والسلطة اللتين لا غنى لهما عنها للقيام بالأعمال المنوطة بها — وإذا كان هذا الولاء لا ينفذ الى عقيدة الموظف فلا يؤثر فيها فهو لا شك يسيطر على الأعمال الخارجية التي يأتينا الموظف مدفوعا بهذه العقيدة فتصبح هذه الأعمال محل التقدير والحكمة » (٣) .

طالب (محمد محمود) إذن الموظفين بالولاء للنظام القائم — لكنه لم يبين في حثياته المار ذكرها ما الذي يفعله الموظف اذا ما تغير النظام القائم وحل محله نظام آخر — هل يستمر على ولائه للنظام السابق — أم يصبح مواليا للنظام الجديد ؟

ومع هذا فإن (محمد محمود باشا) وغيره من رؤساء الوزارات والأحزاب المصرية كانوا يتركون أنصارهم من رجال البوليس عرضة لتفكيك الأنظمة التالية دون أن يملكو دفع الأذى عنهم .

(٣٣) وزارة الداخلية — الأوامر العمومية رقم ٤٧٦ في ١٩٢٩/٧/٣٠ — حكم تائيبى ضد عبد العزيز عز العرب قضى بتنزيله الى الدرجة السادسة — وقد أعلنته وزارة للجنس باشا (أول يناير ١٩٣٠ — ١٩ يونيو ١٩٣٠) الى حلقته التي كان عليها قبل محاكمته تائيبيا — وثبوتيه ترقية فعلية الى الدرجة الخامسة مع حساب إتحصيله فيها من ١٩٢٥/١/١ — ثم ترفيته في ١٩٣٠/١/١ الى الدرجة الرابعة — راجع الأوامر العمومية رقم ٢٠٤ في ١٩٣٠/٤/١٠ .

كان البكباشى (أبو المجد محمد لنانظر) أحد صباط «بوبيس اسين حوكمو» عام ١٩١٦ لاتهامه بمساعدة الوار - وحكم عليه بالمرت من الخدمة فى ٢ مايو ١٩١٩ وكان فى رتبة البيوزباشى (انقيب) فى ذلك الوقت - وفى عهد وزارة محمد محمود باشا (٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) أعيد الرجل الى الخدمة برتبته السابقة ثم منح رتبة الصاغ (الرائد) المحلية^(٢) وعين مأمورا لأحد المراكز - وأصبح من رجال عهد محمد محمود باشا - باعتباره قد وصل ما انقطع من عيشه . وسقط (محمد محمود باشا) فى أكتوبر ١٩٢٩ - وجاء (صدقى) فى يونيو ١٩٣٠ بعد استقالة النحاس باشا فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ - فأجل انعقاد البرلمان شهرا فى ٢١ يونيو ١٩٣٠ ، وقام الوفد حكومته وأنفذ أسلوبا دعائيا ضدها فى أنحاء البلاد رد عليها صدقى بقوات البوليس والجيش لقهر الشعب - ثم استصدرت الحكومة الصديقة مرسوما بفض الدورة البرلمانية فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ قبل اقرار الميزانية بالمخالفة لنص المادة ١٤٠ من الدستور التى تقضى بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية - وبالمخالفة للمادة ٩٦ التى تقضى بدولم دور الانعقاد العادى ستة أشهر على الأقل ، واحتلت قوات الحكومة دار البرلمان لمنع اعضاءه من عقده - وكان ذلك فى ٢١ يوليو ١٩٣٠ . ثم ما لبث صدقى ان ألغى دستور ١٩٢٣ ووضع دستورا آخر يضيق من سلطات الأمة - وأصدر قانونا للانتخاب حصر فيه هذا الحق فى أضيق الحدود ، وجعل الانتخابا على درجتين ، وبدأ يعد لانتخابات جديدة على هدى قواعد دستوره وقانونه الانتخابى الجديد .

ما يعنينا من هذا كله هو اتفاق حزبى الوفد والأحرار الدستوريين على مقاطعة الانتخابات الجديدة وعدم الاعتراف بدستور ١٩٣٠ -

(٣٤) الرتبة المحلية ترقية ىرى فيها الضابط الى رتبة أعلى دون الحصول على راتبها - وبعد فترة من الوقت يتم تربيته ترقية لمالية فى الرتبة التى رقى اليها مطايا فيحصل على راتبها - فيقال « يرقى الصاغ » (الرائد) الملى ٠٠٠٠ الى رتبة الصاغ اعتبارا من تاريخ ٠٠٠٠ ويمنح راتب الرتبة - فالرتبة المحلية الآن لا تمد ترقية حقيقية ولكنها تمنح صاحبها وغما أدبيا فقط .

واشترلكهما في تأليف لجنة اتصال بينهما لتنفيذ قرار مقاطعه الانتخابات واصدرا بعد ذلك في مارس ١٩٣١ (عهد الله والوطن) الذى قررا فيه بمقاطعة الانتخابات ، وتأليف جبهة لاعادة الدستور المفقى — زيارة الاقاليم وعقد المؤتمرات الوطنية ... الخ .

كان من جراء اتفاق الوفد والاحرار للدستوريين ان اتخذ (صدقى) قراره بمواجهتهما بقوات البوليس ومنعهما من زيارة الاقاليم او الاتصال بالآله . وهنا تأتى قصة رجلنا (ابو المجد الناظر) . ولتى تقودنا الى ما تهدف اليه الدراسة من كشف آثار الصراع الحزبى والحياة السياسية المصرية على جهاز البوليس .

ولندع (البكاشى أبو المجد الناظر) يروى لنا القصة :

د في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٠ قصد حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا زيارة بعض الاسدقاء بمديرية الدقهلية (كان البكاشى أبو المجد يشغل وظيفة مساعد حاكم الدقهلية) — فأمرنى بعض الرؤساء بان اذهب الى جهة معينة كان يقصد زيارتها دولته **ومعى فوة لاهول دون وصوله ذلك المكان** — واوامر أخرى شفوية من هذا النوع لا تتفق مع القانون . فرجوت أولى الشأن فى معافاتى من هذه المماورية على ان يفرضوا على ماشاؤا من اشق الأعمال حتى ارضى ضميرى فصمموا الا التنفيذ واعتبروا طلبى هذا ترذدا فى اطاعة الأوامر وتبلغ الأمر الى وزارة الداخلية فأوقفتنى عن العمل وكان تحقيقا انتهى بقطع خبطة عشر يوما من راتبى ونقل الى مديرية البحيرة وتلخسر تنبئى . وقد جرت الانتخابات لجلس النواب فى سنة ١٩٣٠ أثناء وجودى بالبحيرة فابعدت عنها وبعد انتهائها اغدقت الوزارة العلوات والترقيات والتثبيت بغير حساب لكل من ساهم فيها وكاف له القدرح الملقى وأخيرا وبعد مضى سنتين كلبتين واكثر صدر قرار الوزارة بتثبيتى فى رتبة الصاغ اعتبارا من ١٥ سبتمبر ١٩٣٠ وهو تاريخ تعيينى مساعدا لحاكم الدقهلية مع انى منحت هذه الرتبة فى يونيو ١٩٣٩ واضاعوا على سنة وأربعة شهور قضيتها فى هذه الرتبة مؤديا أعمال مأمور مركز البدارى وقويسنا ووضعونى

في كشف الاستبدادية في آخر من ترقىوا معى في هذا الدور وكانوا نحو
العشرة ضباط « (٢٩) » .

وتكشف الوثيقة دون ما حاجة لشرح عن :

— انتباهات ضباط البوليس السياسية خلال الفترة موضوع الدراسة ،
وتوجههم بولائهم لمن احسنوا معاملتهم أو اكرمهم — ورفض تنفيذ أوامر
الانظمة اللاحقة وهو ما يكشف عن تردى روح الانضباط بين صفوف
جهاز البوليس ، خاصة اذا علمنا أن الثابت رسميا في ملف خدمة الضباط
هو « ١٥ يوم قطع ماهية في ١٩٣٠/١٢/٨ لأنه رفض اطاعة امر حضرة
وكيل المديرية القاضي بقيامه لناحية بدارى لحفظ للنظام بها لمناسبة زيارة
دولة محمد محمود بانثا لها في يوم ١٩٣٠/١١/٢٩ ، ثم تفوهه بكلام لا يسمح
صدوره من موظف مرسوم الى رئيسه أثناء قيامه بما تفرضه عليه
واجباته » (٣٠) .

— أسلوب استخدام الحكومات الحزبية لجهاز البوليس في صراعاتها
أسياسية مع الأحزاب السياسية الأخرى التي كانت تقف من الحكومة موقف
المعارضة .

— مدى الانسداد الذي كان جهاز البوليس يتعرض له أثناء ممارسته
هذه السياسة الحزبية .

وقد جرت الحكومات على مدى الفترة موضوع الدراسة — وبلا
استثناء على اللزج بجهاز البوليس في لعبة السياسة المصرية بكل مساوئها
وسادها الأمر الذي أدى إلى تغفل الحزبية والمحسوبية وبالتالي (التناق)
بين أوساط الضباط ، وساعد على ذلك سرعة تغير الوزارات وانتقال سدة

(٣٥) دار المطبوعات العمومية — ملف خدمة البكباشى أبو المجد لنافر — مسلسل
٥١٢٨٢ — محظفة ٥٤٥٢ — رف ٢ — دولا ب ١٨٩ « شكوى البكباشى أبو المجد محمد لنافر
الى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٤ » .
(٣٦) المرجع السابق .

الحكم الى تسوى متنافرة وهو ما ساعد على سرعة تغير الولاء من حكومة الى حكومة أخرى .

ولذا كان من المسلم به انه لا قيام لحكم صالح مسنهر ومستقر الا بابعاد الموظفين وفي طليعتهم رجال العدائنه وحفظة الامن عن كائنه المؤثرات الحزبية والسياسية — فان من المتفق عليه بديهيا ان انشغال جهاز البوليس بمثل هذه القضايا السياسية — يصرفه حتما عن التفرغ لواجبه الاساسى وهو مقاومة الجريمة وتاكيد استقرار الامن ، بنتيجة مؤداها الفشل في مهمته .

— في ظل الامتيازات الأجنبية وما تضمنته من حصانات لأصحابها ، نمت وترعرعت جرائم الأجانب في مصر . فقد كفلت هذه الامتيازات لهم حصانة مساكنهم ضد حق البوليس في دخولها — وحققهم في حسابه الجناة اذا التجاؤا الى مساكنهم ، وحصلتهم ضد التنفيذ . وبكلمات أخرى كان الأجانب في مصر يتمتعون بحقوق وحصانات ليست للمواطنين في مواجهة اجراءات البوليس — ناهيك عن حصانتهم ضد القوانين المصرية والقضاء المصرى ، بمعنى ان المحاكم المصرية لم تكن تملك حق محاكمتهم — وكانت محاكمتهم تتم وفق قوانين بلادهم في المحاكم القنصلية .

ويمتضى هذه الامتيازات — التي جعلت من مصر موئلا وملادا لعشرات الآلاف من الأجانب من مختلف الجنسيات منذ منتصف القرن التاسع عشر — نمت التجمعات الأوروبية في البلاد (٣٧) . واشتغل الأجانب بوظائف ومهن وحرف عديدة — فكان من بينهم المهندس والطبيب والحرفى والموظف — وكان من بينهم عديم الضمير والخلق الذى وجد في البلاد مرتعا خصبيا ليبارس الجريمة بأحط أشكالها ، متخذًا من الامتيازات الأجنبية الدرع الذى يحتوى

(٣٧) بلغ عدد الأجانب في مصر وفق احصاءات التعداد كالاتى : عام ١٨٨٢ = ٩٠٨٨٦

— عام ١٨٩٧ = ١٠٩٧٢٥ — عام ١٩٠٧ = ٢٤٨٧٩٥ — عام ١٩١٧ = ٢٠٦٢٥٥ — عام

١٩٢٧ = ٢٢٥٦٠٠ — عام ١٩٣٧ = ١٨٦٥١٥ راجع قوائم الاحصاءات — مصلحة الإحصاء

والتعداد ١٩٣٧ .

به عندها يقنع تحت طائلة القانون . وقد ارتبط البقاء وتجارة المخدرات في مصر - بالأجانب - كذلك فقد ارتبط نشاط الأجانب الإجرامى في مصر بالامتيازات الأجنبية .

يعود أصل حى (وش البركة) إلى الوقت الذى كانت فيه حديقته الأزيكية الحالية (التى تلخذا اسمها من اسم الأمير المملوكى ازبك) بركه . في ذلك الوقت كانت قصور المالك تدور حول حافة البركة الدائرية التى كانت تجف في الشتاء وتجري زراعتها بأنواع مختلفة من النباتات والزهور . مع بدايات القرن التاسع عشر شكل حى وش البركة ، وشارع كلوت بك والمنطقة التى تمتد حتى بداية شارع الموسكى (حى الأفرنج) في القاهرة وتميز بفنادقه وقنصلياته الأجنبية . وكان الزوار القادمون من الاسكندرية بواسطة المراكب النيلية يرسون في ميناء بولاق ثم يركبون مخرتين الحدايق وحقول الفسول حتى يصلوا إلى فندق شبرد والفنادق الأخرى في حى الأزيكية والتي كانت تسمى Caravanseria (خانات) . وفيها بعد فقد (وش البركة) سمعته الطيبة هذه وأصبح حى العاهرات الأوروبيات واستمر كذلك حتى الفترة موضوع الدراسة . وخلال الربع الأول من القرن الحالى كان (وش البركة) قد أصبح امتدادا طبيعيا لحى (الوسعة) وشكل الآن منطقة الدعارة في القاهرة . شغل (وش البركة) المومسات الأوروبيات من كل الأجناس والعناصر لممارسة هذه التجارة المرخصة في مصر . وكانت اغلب المومسات من نساء الطبقة الثالثة اللاتى لفظتهن (مرسيليا) لعدم الحاجة اليهن وأصبح مجال عملهن هو أسواق (بومباى) و (الشرق الأقصى) ، لكنهن مع ذلك كن أوروبيات ولم يتحدثن بعد إلى مستوى كوخ الغرفة الواحدة الذى كان (بالوسعة) منطقة البغايا الوطنيات اللاتى كن ييمن المتعة في مقابل خمسة قروش .

ومثل (الوسعة) بمومساتها وقواديتها ، امتلئت (وش البركة) بالمومسات الأجنبية وقواديهن ^{٢٠}mp's الأجانب المتمتعين بصحابة الابتيازات الأجنبية . كان (حامى المومس الوطنى) Native bully خضع للقانون الجنائى المصرى ، وكان من السهل تجريم أعماله اذا تجاوزت

الحسد المسحوق به وفقا للأنحة بيوت الماهرات لسنة ١٩٠٥ - لكن حامى المومس الاجنبى European Soueneur لم يكن يخشى شيئا من البوليس - كما ان قضاءه القصوى كان اضعف من ان يوقف نشاطه . وقد تغفلت تجارة الرقيق الابيض فى مصر بفضل هؤلاء القوادين الاجانب الذين ادروا تجارة جيدة التنظيم لها قيادتها فى كثير من الموانىء والمدن الأوروبية - ولكن نسب الكثير من القوادين الأجانب ثروات طائلة من الدعارة الأجنبية فى مصر (٢٨) .

Prostitution الدعارة (٢٨) فى تقديم للخدمات الجنسية للبيع .
Prostitute والمغلب المومسات
male prostitute والدعارة .
Pimp فيها نقدا . يمكن للمومس ان تمارس هذا العمل مستقلة ، او عن خلال تنظيمه بواسطة قواد
Bordellos or brothels بيئ التمارع - او غرف الفنادق او بيوت الدعارة المعروفة بالخروج
- كما ان هناك دعارة يحصل عليها عن طريق النيايولون او ما يسمى (Call Girls)
وفقا لطلب العميل . والدعارة كمهنة معترف بها فى بعض البلاد الغير اوروبية ، ومهنة بشدة
فى بلاد اخرى . وفى اغلب البلاد الغربية يتم تنظيمها بواسطة البوليس او تحتبر عملا غير
قانونى - لكنها تمارس رغم ذلك نظرا لصعوبة تطبيق القانون . وفى الولايات المتحدة تمارس
الدعارة قانونا فى ولاية نيفادا Nevada ، والدعارة أنواع - فهناك (دعارة كل الوقت)
Full time وهى التى تحمل فيها المومس تحت رقابة (مدلم)
الاصل مومس سابقة تدبير مؤسستها الخاصة . وهناك كل انواع المزاخير التى تتراوح بين
Sium uras فخامة للفنادق الكبيرة والزرائب للرخصة التى تقع فى المناطق الحرة
ومع ان الدعارة منتشرة فى البلاد الشرقية التى تصرح بهذا العمل ، فقد تناقصت المزاخير فى
اغلب البلاد الغربية . نظرا لصعوبة تشغيلها بطريقة سرية فى الوقت الذى أصبحت المهنة فيه
غير مسحوق بها . والمومس الأكثر انتشارا الآن فى المدن الأمريكية والأوروبية هى مومس الطريق
Street Walker . والمطلب على خدمات هذا النوع كبير ، ولا يستطيع البوليس ان
يتخذ شيئا حيالهن باستثناء عمليات التجسس بمناسباتها . وليس كل المومسات تشتغلن لكل
الوقت . فهناك مومسات بعض الوقت Parttime (السريات) اللاتى تمارسن
انشطين جانبيا الى جانب وظائف محترمة يمارسها أو أعمال « ادارة البيوت » وعسجد
هؤلاء المومسات يتزايد بشكل كبير فى كثير من البلاد الغربية . ويمكن للرجال ان يكونوا مومس
prostitute مومس الشوؤذ الجنس الذكر Homo sexual male prostitute

كان الأجانب يغيرون (المواخير) الغير مرخصة تحت سمع البوليس
ومصره دون أن يملك أن يفعل حيالها شيئا . ويحكى لنا اللواء توماس ، رسلا

يقدم خدمته لرجال آخرين - ويكون أفعال هذا المومس في المدن الكبيرة . وهذا النوع
من المومس يخطر في السوارع أو يغنى الليارات والأماكن الأخرى التي ينجع فيها مسايو
الشفوذ الجنسي . والمومس الذكر الذي يقدم أنواع التسليه أو يقوم بخدمة زبائن المومسات
يعرف باسماء بزيئة في المجتمع الترنى - لكنه في الغرب يسمى Gigo.o ، ولطالب على
هذا النوع من المومس قابل على كل حال .

و في كثير من الحضارات القديمة والحديثة ، اعتبرت المومسات ذليقة متفيدة بزي معين . ولله
معينه . وإمكان إقامة معينة ، كما كانت تتميز من ملابس وقصات شعر خاصة . ففي روما القديمة
كانت المومسات يصبن بشعرهن باللون الأحمر أو الأصفر . وفي المدن اليابانية خلال القرن
الثامن عشر وباروكي القرن التاسع عشر حدثت أماكن مزيئة خاصة كمواقع للمومسات . وكانت
الحظيات اليابانيات يمرضن في الكواخ في السوارع . وفي المومسات الراقصة كانت أسماء
المومسات تعرض في ما يشابه الضجة عند الدخول . وخلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر
اختلفت أعداد كبيرة من النساء في اللبقة المملوءة الحصرية الإنجليزية بالدعارة ، بما في ذلك
المهاجرات من أيرلندا والمدن الريفية . وكان مرجع ذلك إلى الانضطراب الاقتصادي والاجتماعي ،
ووفاة الأزواج والآباء ، ومظالمة نظام المصانع . ولقد كانت ظروف الحياة المهنية والمالية
لنساء الطبقة الدنيا في إنجلترا مروعة إلى درجة أن باحثا طبيا في الدعارة قرر أن ظروف عمل
المومس بدت أفضل قليلا لثلاثا للجسم عن العمل في المصانع أو الاستهلاك البسطنى الذي يسببه
الانجذاب . وقد ظهرت تجارة موازية للدعارة في ذلك الوقت - هي خطف أو شراء الفتيات
الصغيرات للعمل في بواخر القارة الأوروبية . وفي القرن التاسع عشر وباروكي القرن العشرين
عندما كانت المومسات يتجهن فيما كان يسمى (بمناطق الضوء الأحمر) Red light districts
كان يمكن تمييزهن بملابسهن للزاعة ، وضائتهن المختصرة ، وشعرهن المقوصة ووجوههن
المصوغة بالأحمر . وتدينهن للسجائر وشربهن للمشروبات الروحية ، ولضيقهن الموقية .
وسلوكنهن الوقح . وبكلمات أخرى ، لم تكن التفرقة الاجتماعية بين المرأة (الجيدة) والمرأة
(السيئة) حاسمة فقط - ولكن كان يمكن تحديدها بسهولة عن طريق التمايزات الثقافية
(Cultural Insignia) . ولا تقضى أغلب المومسات حياتهن كلها في المهنة . فالظهور المتدهور
والصحة غالبا ما تظلم باستمرار مهنتهن . وأعراض التقدم في العمر تعمل إلى التزايد عند
المومس نتيجة للنوم غير المنتظم وعلوات الأكل . وتقوى ذلك فإن الإصابة بالأمراض التناسلية
والآثار التالية للجهاز قد تسبب اضطرابات حوضية وتدهور جسماني سريع . وبالإضافة

بأشأ حكمدار العاصمة أسلوب تفادي الاجانب قوانين البلاد و-وانح

==

الى ذلك فان كثيرا من المومسات يشربن بالمقارط ويستخدمن المخدرات ، وى بعض الاحيان يصيبح مدمنات .

وقد تتزوج بعض المومسات . وقد يجد البعض عملا فى وظائف الخدمة ، غالبا على حافة المجتمع . وقد تحس بعض النساء اللاتى لهن اصول حقيرة من المشتغلات بمهنة مومس للتليفون .
اما الآن - اوضاعهن الاجتماعية ، لكن هذا ليس علما . وقد تبقى اخريات مقيدات بالهنة نظرا لسوابقهن او لاممتهن المخدرات .

ولا يعلم كثيرا عن كيفية تطلب المومس السابقة على ماضيها . فلاظروف فى الولايات المتحدة على سبيل المثال تجعل هروب المومس من حياة الدعارة أكثر صعوبة من نظيرتها فى للدنمارك حيث لا يرجد تشريع يحظر أخذ نقود فى مقابل عمل جنسى اذا ما كان المرأة لها وظيفة اخرى تحصل فيها على مال . وترى السلطات للدنماركية انه من خلال نظام كهذا فان الدعارة تحتفظ على الأقل بالحد الأدنى من الروابط مع المجتمع للتقليدى ، وان المرأة التى تختار أن تترك الدعارة سوف تجد لها مكانا - ولو جزئيا - فى العمل المشروع . فى بعض البلاد يخصص بالدعارة كمهنة لتنظيمها للدولة . وبعض البلاد تمنع اقامة المواخير ولكنها لا تمنع فعل الدعارة لنفسه . وفى الولايات المتحدة يحظر اقامة المولخير فى اغلب الولايات . واغلبية الولايات تجرم القوادة ، والتعريض على الفسق - لكن زبائن المومسات نادرا ما يكونوا عرضة للمتاب . واكثر المحاولات شدة لتقظيل الدعارة هى تلك التى تمارسها جمهورية اللصين الشعبية واتحاد الجمهوريات السوفيتية ، حيث يعاد تعليم المومسات وتوجيههن الى وظائف اجتماعية مفيدة . لكن الدعارة مع ذلك لم تنته تماما . وتنشأ الحملات ضد الدعارة غالبا كنتيجة للاستمزاز الذى يشعر به الناس عندما يرون المومسات يحرضن الزبائن فى الأماكن العامة . ويجد المسؤولون انفسهم مضطرين لاتخاذ اجراء ما كالتقبض على المومسات لاثبات انهم ليسوا مكتسبين . ويدعى انصار اجازة الدعارة ان الدعارة (جريمة دون ضحية) Victimless crime ، وأن للقوانين ضد الدعارة تفضى الى جعلها سرية ، وتعرضها للسيطرة عليها من قبل نقابات اجرامية ، مثلما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية .

راجع

- Wilson, Buffy " A new Look at the oldest profession (1978) pp. 320-330.
- Gill, Derek G., " Illegitimacy, Sexuality and the status of women (1977) pp. 337-351.
- Jones, Thomas E., " Prostitution and the Law (1951) pp. 201-207.

البوليس في هذا الشأن فيقول : « أوقفنا الامتيازات الاجنبية عاجزين تماما وبلا اجل مسمى في التعامل مع المواخر الغير مرخصة التي كان يديرها الاجانب . وقد تحدى منزل معين ذو شهرة كبيرة واتساع هائل للبكباشى كارتير Bimbashi Guartier (المقدم) رئيس المباحث الجنائية ، وتحدى لاثـمـهـر عديدة عن طريق التغيير في جنسية البـادرونا Padrona (٢٩) - لم يكن البوليس يستطيع ان يدخل منزل الاجنبى دون موافقة وحضور القنصل او من يمثله . وعندما كنا نصل الى المنزل مع القواص القنصلى الفرنسى لطلب السماح لنا بالدخول من البادرونا الفرنسية ، فان الشراعة الصغيرة للباب الاملى تفتح ويطن صوت قشرى اجش مجوح ان (مدام (يفون) قد باعت المحل (لدام جنيتلى) الايطالية التابعة - التى بدون ممثلها القنصلى لا نستطيع ان ندخل . وفى الاسبوع التالى نصل مع القواص الايطالى للتعامل بتغيير آخر في جنسية البادرونا - ومع تزايد حدة غضب البكباشى كارتير ، جمع في ليلة سبعة قواصين قنصليين امام الباب السريع الفلق - وتم هزيمة المديرات الزائفات واحدة بعد الاخرى ، وامكن الدخول الى المنزل وتطبيق القانون(٤٠) .

وفى ظل هذا المعجز من جانب جهاز البوليس امام الامتيازات الاجنبية تزايدت اعداد المومسات الاوروبيات ومارسن تجارتهن فى حماية القواصين . الايطاليين واليونانيين وغيرهم .

وتوضح الجداول الخاصة بالدعارة فى القاهرة خلال الفترة موضوع الدراسة اعداد المومسات الاوروبيات - الى جانب ايضاحات اخرى :

(٣٩) للبادرونا Padrona هى مديرية المل السكنى العام الايطالية التى

تقدم مساعدات لازلـاء مطها الذين هم من جنسيتها *
" Egyptian Service " op. cit, pp. 178-182.
(٤٠)

عدد المطالعات الاثرية	عدد المطالعات الحديثة	عدد المطالعات القديمة	عدد المطالعات الاثرية	عدد المطالعات الحديثة	عدد المطالعات القديمة
مقالات بالجمهورية في ايلول	مقالات بالجمهورية في ايلول	مقالات بالجمهورية في ايلول	مقالات بالجمهورية في ايلول	مقالات بالجمهورية في ايلول	مقالات بالجمهورية في ايلول
١٩٢٦ سنة	١٩٢٦ سنة	١٩٢٦ سنة	١٩٢٦ سنة	١٩٢٦ سنة	١٩٢٦ سنة
١٠٥١	٧١٧	٣٣٤	١٠٥١	٧١٧	٣٣٤

١٩٢٧ سنة

١١٩	٥٠٤٦	٨٠٩	٦١٠	١٩٩	٤٢١	١٤٢	٧٩	١٩٣	١٤٧	٤٦	٨٣٧	٦٠٥	٢٣٢
-----	------	-----	-----	-----	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	-----	-----

١٩٢٨ سنة

١٨٩	٤٨٧٥	٨٣٩	٦٢٠	٢١٩	٤٠٦	١٤٦	٦٠	٢٣٦	١٥٦	٨٠	٨٠٩	٦١٠	١٩٩
-----	------	-----	-----	-----	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	-----	-----

١٩٢٩ سنة

٢٦٧	١٧٢٣	٨٥٦	٦٢٨	٢٢٨	١١٧	٨٣	٣٤	١٣٤	٩١	٤٣	٨٣٩	٦٢٠	٢١٩
-----	------	-----	-----	-----	-----	----	----	-----	----	----	-----	-----	-----

١٩٣٠ سنة

٢١٤	١٦٨٥	٨٦٥	٦٥٣	٢١٢	١٣٦	٧٨	٥٨	١٦٢	١٢٥	٣٧	٨٣٩	٦٠٦	٢٣٣
-----	------	-----	-----	-----	-----	----	----	-----	-----	----	-----	-----	-----

وقف سنه ١٩٣١

رقم الحساب	اسم الحساب	عند المصارف والمصارف			عند المصارف والمدفوعات			عند المصارف والمدفوعات			عند المصارف والمدفوعات			عند المصارف والمدفوعات		
		العملة	العملة	العملة	العملة	العملة	العملة	العملة	العملة	العملة	العملة	العملة	العملة	العملة	العملة	العملة
٤٠٥	١٥٨٦	٤٠٤	٣٧٨	٦٦	٤٢٥	١٥٧	٦٨	٣٠٣	٤٥٤	٤٩	٧٣٦	٧٥	١٩٩			

وقف سنه ١٩٣٢

٤٠٦	١٥٨٦	٤٠٤	٣٧٨	٦٦	٤٢٥	١٥٧	٦٨	٣٠٣	٤٥٤	٤٩	٧٣٦	٧٥	١٩٩			
-----	------	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	----	-----	--	--	--

وقف سنه ١٩٣٣

٤٠٧	١٥٨٦	٤٠٤	٣٧٨	٦٦	٤٢٥	١٥٧	٦٨	٣٠٣	٤٥٤	٤٩	٧٣٦	٧٥	١٩٩			
-----	------	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	----	-----	--	--	--

وقف سنه ١٩٣٤

٤٠٨	١٥٨٦	٤٠٤	٣٧٨	٦٦	٤٢٥	١٥٧	٦٨	٣٠٣	٤٥٤	٤٩	٧٣٦	٧٥	١٩٩			
-----	------	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	----	-----	--	--	--

وقف سنه ١٩٣٥

٤٠٩	١٥٨٦	٤٠٤	٣٧٨	٦٦	٤٢٥	١٥٧	٦٨	٣٠٣	٤٥٤	٤٩	٧٣٦	٧٥	١٩٩			
-----	------	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	----	-----	--	--	--

وقف سنه ١٩٣٦

٤١٠	١٥٨٦	٤٠٤	٣٧٨	٦٦	٤٢٥	١٥٧	٦٨	٣٠٣	٤٥٤	٤٩	٧٣٦	٧٥	١٩٩			
-----	------	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	----	-----	--	--	--

ولا يتبادرن الى الذهن أن أعداد المومسات الأوروبيات كانت في تناقص كما تشير الإحصائيات في بعض السنوات — فعسدد المآزل السرية (أي منازل الدعارة التي لم تقيد في سجلات البوليس) كانت تتزايد طرديا مع انخفاض عدد المومسات المقيدات بالسجلات^(٤٢) مما يعنى أن انخفاض عدد المقيدات في السجلات كان يرجع الى اتجاه الدعارة الى (السرية) بحسبانها أكثر راحة للمشتغلات بها من مضايقة للبوليس والالتزام بالنظم واللوائح (كل مومس مصابة تكون تابعة لدولة أجنبية يبلغ عنها القنصلاتو التابعة لها — النساء التابعات للحكومة المحلية يرسلن للمستشفى مع شهادة الطبيب . أما الأجنبيات فترسل شهادة الطبيب المختصة بهن لورا للقنصلات التابعة اليها بواسطة المحافظة أو المديرية وعلى البوليس التحقق من عدم بقاء المريضات في بيوت الماهرات . . . م ١٧ من لائحة بيوت الماهرات) — كذلك فإن حالات ضبط المومسات من جنسيات مختلفة في الشوارع وهن يحرضن المارة على الفسق Street Walkers كانت تتزايد على مدى سنوات الدراسة مما يعنى تزايد أعداد المومسات بصفة عامة — ومن يبينهن الأجنبيات .

وهكذا — وفي ظل وجود نظام الامتيازات الأجنبية الذي استغله القوادون والبلطجية والمومسات الأجانب — فمثل جهاز البوليس في أداء مهمته الأمنية في مواجهة جريمة تدمير الخلق القويم والفضيلة .

ومثلما فعلت الامتيازات الأجنبية بالدعارة — كذلك فعلت بالمخدرات ، فمثلت كانت هذه التجارة حكرًا على الأجانب تقريبا لدرجة ينطبق عليهم فيها طاق التسمية التي اسماها اياهم (اللواء توماس رسل) حكمدار بوليس العاصمة وأولاً مقبر لمكتب المخابرات العمام للمواد المخدرة في مصر :

(٤٢) كانت مناطق البناء اللئلي المصر به خلال الفترة موضوع الدراسة هي : وش البركة — الوسعة — حي زيقهم — حي باب للشرية) وفي عام ١٩٣٦ إلى البناء الرسمي فن حي زينهم وانتقلت النساء منه الى البناء الرسمي بجانب للشرية .
راجع للتقرير السنوي لبوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٦ .

Drug Barons بارونات المخدرات — فمن مصانع الهرويين والكوكايين في سويسرا وفرنسا وأستانبول خرجت آلاف الأطنان من المخدرات البيضاء (تمييزا لها عن المخدرات السوداء وهي الحشيش والأفيون) لتفمر الأسواق المصرية — ولتدمر الأجساد والأرواح .

ولست في مجال الحديث عن التدمير الذي تحدثه هذه السموم التي غزت مصر بدءا من عام ١٩١٦ — ويكفى أن أقول أنها تقتل في مدى شهور قليلة من الادمان .

بدأ الكوكايين يأخذ طريقه الى مصر في عام ١٩١٦ ، وتبعه الهرويين — ولم يكن من السهل مواجهة هذا الخطر — فقد كانت الحيازة أو التهريب مجرد مخالفة عقوبتها القصوى (١ جنيه) أو حبسا لمدة أسبوع . وكان الرائد الأول للهرويين في مصر هو صيدلي يوناني تخصص في بيع المخدر في صيدليته التي أصبحت طوابير الشماليين تقف أمام بابها . وجاء أول تحذير بالخطر المدمر من (بولاق) — فبعد أن كانت تضم الجماعات المسعوبة القوية البنية ، اذا بها تتحول الى مباءة تضم البقايا الاديبة للذين أصابهم مرض الانمان .

بدأ واضحا بعد عام ١٩٢٠ أن المخدر الأبيض قد أحكم قبضته على مصر — ثم شرع في الانتشار خاصة في المدن ، وكانت العقوبة في ذلك لا تتف حائلا دون تفشي الوباء .

في عام ١٩٢٥ صدر أول قانون للمخدرات — الذي جعل من الحيازة والاتجار جريمة يعاقب عليها بالحبس سنة وغرامة ١٠٠ جنيه . لكن سعر كيلو الهرويين تسليم المصنع في أوروبا والبالغ قدره سبعة عشر جنيها ، وسعر الكيلو في سوق الجملة والبالغ قدره ١٢٠ جنيه — قلل من قيمة العقوبة . ومع نهائيات ١٩٢٥ كان السعر في القاهرة قد ارتفع الى ٣٠٠ جنيه بينما واصل الادمان انتشاره في البلاد . وفي ذلك الوقت عدل القانون ليصل بالعقوبة الى خمسة سنوات سجن وثلث جنيته غرامة .

بدا واضحا — رغم القبض على الكثير من تجار المخدرات المحليين — أن العدو الأول للبلاد هو المهرب الأجنبي المقيم في مصر والذي كان عرضة لمعقوبة (مخالفة) تانبة من المحاكم المختلطة — بفضل الامتيازات الأجنبية ، منها كان زميله المواطن المحلى عرضة لمعقوبة تصل الى خمس سنوات سجن وألف جنيه غرامة .
وفي هذا المقام يقول اللواء توماس رسل حرفيا :

« It is hardly possible for anyone who has not had actual experience of them to appreciate the enormous difficulties that the Capitulations put in the way of the Police generally, and particularly in the fight against the drug trade had it not been for the protection that the foreign trafficker derived from them, the narcotic problem in Egypt would never have reached the magnitude it did and the ninety percent, improvement today could have been achieved a quarter of the time with a quarter of the expenditure of police time, funds and energy.

من الصعب لأى شخص ليس له خبرة فعلية أن يقدر الصعوبات الضخمة التى وضعتها الامتيازات الأجنبية في طريق البوليس بصفة عامة ، وفى طريق محاربة تجارة المخدرات بصفة خاصة ولولا الحماية التى كان يحصل عليها المهرب الأجنبى من هذه الامتيازات — ما كان يمكن لمشكلة المخدرات في مصر أن تصل إلى هذا القدر الذى وصلته ، ولكن لتحسن بمقدار ٩٠ ٪ الذى حدث في الأربعينيات قد أمكن تحقيقه في ربع الوقت بربع التكاليف التى تحملها البوليس — في المصروفات ، والطاقة » (٤٣) .

تدفقت — في ظل هذه الحماية الدولية — أطنان المخدرات — من طريق الموانئ المصرية وبواسطة السفن الأجنبية — فابتلع السوق المصرى

في عام ١٩٢٩ (١٣٦٨٥ كيلو جرام) من الكوكايين والهرويين والأميون
والحشيش والمنزول والمواد الأخرى — وفي عام ١٩٣٠ بلغت الكمية (٢٠٧٧١
كيلو جرام) — عام ١٩٣١ (٦٨٤٤) — عام ١٩٣٢ (٥٨٨٦) — عام ١٩٣٣
(٢٢١٢) — عام ١٩٣٤ (١١٨٥) — عام ١٩٣٥ (٧٥٢) — عام ١٩٣٦
(١٠١٦) كيلو جراماً^(٤٤) .

وتقد قسم المشتغلون بتجارة المواد المخدرة في مصر عام ١٩٢٩
وعندهم ١٦١٤ تاجرا الى فئات حسب خطورتهم وحجم معاملاتهم — فكانوا
كالآتي حسب جنسيتاتهم :

(٤٤) المنزول هو عبارة عن معجون مركب من الحشيش والجذور والداتورة وبعض
عطارة أخرى — والمواد الأخرى هي (شوكولاته مخلوطة بحشيش) او (مخلوط من الكوكايين
او الهرويين مع بعض سلفات) أو (مورفين) — راجع للتقرير السنوي الصادر عن مكتب
المخابرات العام للمواد المخدرة عن عام ١٩٣٠ — و' ر' للمنوى لذلك المكتب عن عام ١٩٤٠ .

[illegible]

رقم	تاریخ	موضوع	مبلغ	ملاحظات
۱	۱۳۳۰	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۲	۱۳۳۱	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۳	۱۳۳۲	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۴	۱۳۳۳	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۵	۱۳۳۴	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۶	۱۳۳۵	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۷	۱۳۳۶	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۸	۱۳۳۷	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۹	۱۳۳۸	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۱۰	۱۳۳۹	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۱۱	۱۳۴۰	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۱۲	۱۳۴۱	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۱۳	۱۳۴۲	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۱۴	۱۳۴۳	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۱۵	۱۳۴۴	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۱۶	۱۳۴۵	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۱۷	۱۳۴۶	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۱۸	۱۳۴۷	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۱۹	۱۳۴۸	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۲۰	۱۳۴۹	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۲۱	۱۳۵۰	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۲۲	۱۳۵۱	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۲۳	۱۳۵۲	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۲۴	۱۳۵۳	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۲۵	۱۳۵۴	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۲۶	۱۳۵۵	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۲۷	۱۳۵۶	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۲۸	۱۳۵۷	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۲۹	۱۳۵۸	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۳۰	۱۳۵۹	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۳۱	۱۳۶۰	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۳۲	۱۳۶۱	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۳۳	۱۳۶۲	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۳۴	۱۳۶۳	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۳۵	۱۳۶۴	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۳۶	۱۳۶۵	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۳۷	۱۳۶۶	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۳۸	۱۳۶۷	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۳۹	۱۳۶۸	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۴۰	۱۳۶۹	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۴۱	۱۳۷۰	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۴۲	۱۳۷۱	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۴۳	۱۳۷۲	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۴۴	۱۳۷۳	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۴۵	۱۳۷۴	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۴۶	۱۳۷۵	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۴۷	۱۳۷۶	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۴۸	۱۳۷۷	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۴۹	۱۳۷۸	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۵۰	۱۳۷۹	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۵۱	۱۳۸۰	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۵۲	۱۳۸۱	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۵۳	۱۳۸۲	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۵۴	۱۳۸۳	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۵۵	۱۳۸۴	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۵۶	۱۳۸۵	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۵۷	۱۳۸۶	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۵۸	۱۳۸۷	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۵۹	۱۳۸۸	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۶۰	۱۳۸۹	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۶۱	۱۳۹۰	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۶۲	۱۳۹۱	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۶۳	۱۳۹۲	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۶۴	۱۳۹۳	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۶۵	۱۳۹۴	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۶۶	۱۳۹۵	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۶۷	۱۳۹۶	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۶۸	۱۳۹۷	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۶۹	۱۳۹۸	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۷۰	۱۳۹۹	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۷۱	۱۴۰۰	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۷۲	۱۴۰۱	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۷۳	۱۴۰۲	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۷۴	۱۴۰۳	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۷۵	۱۴۰۴	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۷۶	۱۴۰۵	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۷۷	۱۴۰۶	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۷۸	۱۴۰۷	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۷۹	۱۴۰۸	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۸۰	۱۴۰۹	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۸۱	۱۴۱۰	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۸۲	۱۴۱۱	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۸۳	۱۴۱۲	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۸۴	۱۴۱۳	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۸۵	۱۴۱۴	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۸۶	۱۴۱۵	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۸۷	۱۴۱۶	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۸۸	۱۴۱۷	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۸۹	۱۴۱۸	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۹۰	۱۴۱۹	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۹۱	۱۴۲۰	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۹۲	۱۴۲۱	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۹۳	۱۴۲۲	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۹۴	۱۴۲۳	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۹۵	۱۴۲۴	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۹۶	۱۴۲۵	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۹۷	۱۴۲۶	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۹۸	۱۴۲۷	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۹۹	۱۴۲۸	مبلغ	۱۰۰	مبلغ
۱۰۰	۱۴۲۹	مبلغ	۱۰۰	مبلغ

وتكشف الاحصائيات عن سيطرة الأجانب من اليونانيين والبريطانيين والاطاليين والفرنسيين على تجارة المخدرات في مصر ، سيطرة بلا منافسة بينما تكشف الاحصائيات عن الدور التافه للمصريين فيها — فهم يشكلون فقط صغار التجار الذين يبيعون بالتجزئة للمتعاطين ومن البديهي ان التجارة — أى تجارة ، تكون دائما بيد التجار الكبار .

من بين ١٦٩ تاجرا كبيرا للمخدرات في مصر عام ١٩٢٩ ، كان ١٥٠ منهم من الأوروبيين — وشكل اليونانيون الأغلبية العظمى من هؤلاء التجار .

وفي عام ١٩٣٠ كان التجار الكبار الأجانب (٤٠١) تاجرا من بين المجموع العام وقدره (٤٦١) — وحاز الأغلبية في هذا العدد اليونانيون والبريطانيون والاطاليون والفرنسيون — وهم من بين الجنسيات المتمتعة بالامتيازات الأجنبية .

وتكشف الاحصائيات ان اعداد التجار الكبار الأجانب كانت في تزايد — مما يعنى ثقفتهم في مناعة موقفهم وقصور أجهزة البوليس المصرى من الوقوف في وجه نشاطهم المخبر — بل انهم عندما انتعشت تجارتهم في ظل الامتيازات الأجنبية تحولوا ايضا الى مهنة الوساطة في تجارة المخدرات التي كانوا قد تركوها في السابق للمصريين — فبلغ عدد الوسطاء الكبار الأجانب عام ١٩٣٠ (١٨٧) من مجموع الوسطاء الكبار البالغ (٣٢٢) (١٩) .

ولتأكيد حقيقة مناخ الحرية الذي كان ينعم به اصحاب الامتيازات الأجنبية في تجارتهم التي دمرت البسلاد — نقول أنه من بين ١٥ قضية اتجار في المخدرات نظرتها المحكمة القصلية البريطانية عام ١٩٢٩ كانته الاحكام في ١٤ منها بالسجن لمد تخطف ما بين شهر واحد وستة شهور — اما الحكم بالسجن لمد تخطف ما بين سبعة شهور واثني عشر شهرا فكان في قضية واحدة فقط — ومن ١٩ قضية نظرت عام ١٩٣٠ كان الحكم في واحدة بغرامة بقدرها عشرة جنيهات — و ١٦ بالسجن من شهر

(٤٦) المرجع السابق .

وأُعيد إلى سجنه أشهر وإثباتي بالمدانة. بقي في السجن بين ١٩٠٤ و١٩٠٥ هـ. و ١٩٠٦ هـ. وكذلك كان الأمر مع المحاكم استثنائية الفرنسية واليونانية والإيطالية والرومانية — والخلاصة أن اعتبار أحكام هذه المحاكم كانت السجن لمدة لا تزيد عن سنتين وهي عقوبات لا تردع العصابات الأوروبية التي نسجت شبكاتها بين مصر وألمانيا وسويسرا وفرنسا وفينا وغيره (١٠٠)

(٤٧) المرجع السابق : وتوضح القائمة التالية جنسيات بعض تجار المخدرات في

مصر في الفترة موضوع الدراسة :

- Jean Syrianos — من اليونان : يني ميريانوس
Alexander Xeroutsikos — كوستي كالويس
Cosus Tsitouris — الشندر زيرونسيكوس
Georges Yanas — جورج ياناس
Nicolas Tsitouris — نيقولاس تسيتوريس
Georges Catsanis — ستافرو أيواناتوس
Dimitri Dikitas — ديميتري ديكتاس
Theodore Katrellos — تيودور كاتارييلوس
Constantine Paidousis — قنستانتين بايدوسيس
— من إيطاليا : حسين محمد أبو حجار (طرابلس) — عمران عريبي عمران (طرابلس) — علي
أبراهيم حسن الجبرتي (طرابلس) — عبد الرازق عمر البوري (طرابلس) — جوزيبي
كاسترو Michel Mezzacapo — ميشيل ميلاكابو
Giovanni Castello — علي سليمان محمد اللينوري (طرابلس) — جيوفاني كاستيلا
Savas sotriou — ياقوب شالوم لوزون (طرابلس) — عطية رويانو — من بريطانيا : ستافس سوتريو
Pantayios Contantinis — بنطايوني قنستانتينو
Demetrios Argyrou — ديميتريوس أرجيرو
Kiriacos — كيرياكوس قنستانتينو
Georgios Savas Koutouzou — جورججوس سافاكوروزو
Constantinou — بريكليز بريكيوس
Kyriacos — (كيرياكوس أندريو حاجي يوانو)
Andreou Hadjiyoannou — قاسم محمد الهندي — ديموثينيس نيقولا وكاتاكس
Philip le Feuvre — فليب ليففر
Demosenis Nicolau Kanakas — من فرنسا : اسماعيل عبد الحميد السيد الوزيري (تونس) — محمد السيد أحمد المنزلي
— وشهرته رمضان (تونس) — صلاح عبد السلام علي الحداد (تونس) — محمد محمد الزاغيني
(تونس) — شعبان أحمد عباس حلفظ (تونس) — محمد صالح اللواتي (جزائري) — مراد
محمود بن حمودة الجوراني (تونس) — إسرائيل زجحدون (جزائري) — جاك سكابا
Antoine Scherrer — أنطوان شيرر (سويسري)
Jocques Scoba — ايلينا جلينمان
Ella Glickman — إيلي شامسكس
Elle Chaskes — توماس زكاريان
Thomas Zakarian — جشوا فريدمان
Josua Friedmann

تحتسابة، (زيلنجر) في فرنسا، وديكتور فولبي، ويني بالياني وجورج كيتسافس
ريجيوري خرونو بولو وديشيل فالانغاني ويناويوتي ريفو بولوس وجورج
اسطباتري بولو ريماري لويتمبولو وديميتري موراكس في مصر — ومصانع
(هنتي) بزيورخ — (وروسلر) بهولهاوس^(٢٨) .

هكذا استشرت المخدرات في مصر دون ضابط — وأثبتت الحقائق
سبل جهاز البوليس في إيقاف تيارها — بفضل الامتيازات الأجنبية .

ويبدو ان هذه (الامتيازات) لم تكن عاملا مساعدا على استثمار
البناء والمخدرات فقط — كان للأجانب دور غير قليل في مجال الجرائم
الأخرى كالقتل والشروع فيه والخرب وما الى ذلك .

يلفت النظر عند استقراء الاحصائيات أن عدد جنائات القتل
والشروع فيه الواقعة من أجانب على وطنيين في عام ١٩٣٤ كانت سبعة في
مقابل ثمانية من وطنيين على أجانب — وفي عام ١٩٣٥ ارتفعت الجنائيات
من أجانب على وطنيين الى عشرة في مقابل سبعة من وطنيين على أجانب —
وانخفضت في عام ١٩٣٦ الى ثمانية في مقابل ثلاثة عشر من وطنيين على
أجانب — ووجه لفت النظر يرجع الى اقتراب الجنائيات الواقعة من
الطرفين على بعضها عددا رغم الفارق العددي الهائل بين الطرفين —
وحقيقة أن الأجانب كانوا يمثلون اقلية أيا كان صدهم — مما يعنى أن
الأجانب كانوا يتفوقون في هذا النوع من الجريمة على المصريين — وأن
تفوقهم هذا كان بالطبع يرجع الى الحماية التي كفلتها الامتيازات لهم .

أما جنح الضرب فقد تفوق فيها الأجانب على المصريين خلال السنوات
١٩٣٤ — ١٩٣٥ — و ١٩٣٦ .

ففى عام ١٩٣٤ كانت جنح الضرب الواقعة من أجانب على وطنيين
(٣٨١) في مقابل (٨٨) من وطنيين على أجانب .

(٢٨) المرجع السابق .

وفي عام ١٩٣٥ كانت هذه الجنح (٣١٥) في مقابل (٨٨) من وطنيين على اجانب — اما في عام ١٩٣٦ فقد كانت (٣٩٠) جنحة من اجانب على وطنيين في مقابل (١٢٢) من وطنيين على اجانب^(٤٩) .

وبصرف النظر عن الزيادة الواضحة في جرائم الاعتداء على النفس من جانب الأوروبيين على الوطنيين — والراجع الى الامتيازات الأجنبية — فان النتيجة المترتبة على هذا الوضع كانت تحطيم جسور الثقة بين البوليس والجمهور الذي اعتقد الحماية والعدالة من الجهاز الذي يفترض فيه أن يوفرها له — وهو سبب جديد من اسباب الفشل يضاف الى الاسباب الأخرى :

أما وقد وفينا الظروف الخارجية التي تعالج اسباب فشل جهاز البوليس في أداء مهمته حقها — فائنا ننقل الآن الى الظروف الداخلية للجهاز لعمل بحثها يكشف لنا اسباب أخرى للفشل .

— لأحوال القوى البشرية المعاملة في أى مرفق دور كبير في حسن قيام هذا المرفق بعمله أو فشله في هذا العمل . وأحوال القوى البشرية عديدة — منها ما هو اجتماعي — ومنها ما هو ثقافي — ومنها ما هو وطني . . . الخ .

وجهاز البوليس بحسبانه جهازا يعتمد على القوى البشرية ، لا بد وأن يكون لهذه القوى دور في أسلوب أدائه .

اعتمد جهاز البوليس في مجال الاعداد بالرجال على مستوى القاعدة ، على فئتين هما : المساكين — والخبراء .

كان مساكين البوليس من انفاس القرمة أو الرديف (المسرحين) الذين عجزوا عن دفع البذل النقدي الذي كان معمولاً به اثناء الفترة موضوع

(٤٩) تقرير ادارة عموم الأمن للعام عن حالة الأمن للعام في انتظار المصير عن المسدة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ - مرجع سبق ذكره .

الدراسة للاعفاء من الخدمة العسكرية^(٥٠) . وكان هذا يعنى أن يكون عسكري البوليس من أفقر طبقات الشعب من ناحية ، والمالجز في نظري الجيهور عن أن يفتدى نفسه بعشرين جنيتها من ناحية أخرى — وهما اعتباران لهما وزنها عند تقييم شكل العلاقة بين البوليس والجيهور .

وفوق ذلك فقد كان السواد الأعظم من عساكر البوليس يجهلون القراءة والكتابة — وفي عام ١٩٢٧ كان عدد عساكر البوليس الاميين ١٠٣١٢ من مجموع العساكر في الجهاز البالغ ١٣٦٢٣ — أى أن نسبة الأمية في الجهاز كانت ٧٥٪ بصفة عامة — لكنها كانت تزيد عن ذلك في بعض المديریات — فكانت ٩١٪ في بعضها^(٥١) ، و٩١٪ في بعضها^(٥٢) .

وفي القاهرة عاصمة البلاد كان ١٠٪ فقط من افراد البوليس عام ١٩٢٦ لهم الملم بالقراءة والكتابة — و ٩٠٪ لا دراية لهم بها . ويمكن استنتاج ما يترتب على ذلك خلال الممارسة من تعقيد الأمور واضطراب العمل وافلات المجرمين من العقاب وإثارة شكوى الجيهور من سوء التصرف .

كانت رواتب رجال البوليس (العساكر والصف ضباط) خلال الفترة موضوع الدراسة كالآتي :

(٥٠) كان يحق لكل شخص أن يعفى من أداء الخدمة العسكرية في نظير دفعه بدلا نقديا كالآتي :

(أ) عشرون جنيتها مصرياً في أى وقت قبل الاقتراع أو إذا كان يملك وزال مسبب اعفائه — وذلك في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ زوال الاعفاء .

(ب) أربعون جنيتها مصرياً إن لم يحضر أو يندب عنه أحدا للحضور أيام مجلس الاقتراع وذلك في أى وقت بعد إدراج اسمه في كشوف الاقتراع وقبل مئززه طبيياً .

(ج) مائة جنيتها إن اكتشف عليه طبيياً وذلك في أى وقت بعد الكشف الطبى وقبل التجنيد . راجع قانون القواعد العسكرية الصادر بالأمر الملكي في ٤ نوفمبر ١٩٠٢ .

(٥١) تقرير إدارة عيود الأمن العام عن الأمن العام في القفر المصري لسنة ١٩٢٧ — مرجع مسبق ذكره .

عسكرى (نقر) بالمدن	٣٦ جنيه سنويا
عسكرى (نقر) بالمديریات	٣٣ جنيه سنويا
أونباشى (عريف)	٥٠ جنيه سنويا
جاويش (رقيب)	٤٨ جنيه سنويا
باشجاويش (رقيب أول)	٥٤ جنيه سنويا
صول (مساعد)	٦٠ جنيه سنويا ^(٥٢)

وكانت مدة الخدمة خمس سنوات تتجدد تطوعا — تنتهى بلوغه سن الستين التى يمنح عند بلوغها مكافأة قدرها مرتب سنة واحدة — دون معاش^{١٠٠}

ولعمري أن راتبيا كهذا ومكافأة لا تتجاوز الخمسين جنيها عند نهاية الخدمة يقذف به معها الى الخارج بعد قضاء خمس عشرة أو عشرين سنة ، لهى خير معرض لرجل البوليس على أن يمد يده ليتمكن من تحصيل الثروة دون التعرض الا للقليل من انكشاف أمره — ولا عجب اذا وطد نفسه على الحصول على ما تصل اليه يده فى الوقت الذى يستطيع فيه عمل ذلك .

أما الخفير — وهو قوام الأمن فى المديریات ، فقد كان حاله اتعس — كان راتب الخفير الشهرى خلال الفترة موضوع الدراسة ١٥٠ قرشا وهو راتب لا يقبل به الا العاقل الذى ينس من الحصول على عمل ذى قيمة أو الطامع فى ابتغاء الخفارة سقارا لاتفاننا مقاصد شريفة .

وقد كُتبت تقارير الأمن العام السنوية عن أن أغلب الخفراء من الأشرار مرتكبى الجرائم المخلة بالأمن من قتل وسرقة وبالكراه

— Milner papers - Bodleian Library - Oxford - Box 32^(٥٢)
Personal and Equipment Department

— Ministry of the interior - from G. S. Howal Stuart to Dada
dated November 23, 1919.

وشروع فيها أو المتفقيين مع اللصوص على ارتكاب الجرائم ومساعدتهم في الاملات من اللتتاب وهؤلاء في الواقع من أخطر العوامل في زيادة للجرائم، (٢٢) .

ومن مجموع قسوة الخفراء في مديرية القليوبية عام ١٩٢٧ — والبالغ ٣٥١٢ فردا ائهم ١١٠ خفيرا في حوادث قتل وشروع فيه وسرقات بالكراه وشروع فيها وتعطيل قطارات وسرقات بسيطة واحراز مواد مخدرة واتلاف مزروعات على الوجه الآتى :

٨ خفراء	قتل
٤	شروع في قتل
٢	سرقة بالاكراه
١	تعطيل قطارات
١	اتلاف مزروعات
١	جنايات اخرى
٢٠	جناح سرقات وشروع فيها
٣	احراز مواد مخدرة
٧٠	جناح اخرى
١١٠	

ويبلغ عدد من حوكم منهم بمجالس عسكرية بسبب اهمالهم في الخدمة أو تسترهم على المجرمين ٥٨ خفيرا — وعدد من رفقوا بسبب سوء سلوكهم ١٠٩ خفيرا (٢٣) .

اذن فقد تجمع في القاعدة العريضة لجهاز البوليس أسوأ آفتين (الفقر والجهل) — ولا يمكن للمرض أن يكون بمنأى عن امثال هؤلاء الأفراد (العساكر والخفر) — فأي أمن هذا الذى يرجى من جهاز قوامه هؤلاء ؟

(٢٤) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام في القنطر المصرى لسنة ١٩٢٧

— مرجع سبق ذكره .

(٢٥) المرجع السابق .

— يؤخذ من إحصائيات التعداد السكاني خلال الفترة موضوع الدراسة ١٩٢٢ — ١٩٣٦ أن متوسط تعداد السكان في مصر كان حوالي ١٤ مليون نفس تقريبا^(٥٥) .

ويؤخذ من إحصائيات أعداد القوات المشتغلة بالأمن العام في نفس الفترة أن المتوسط كان يدور حول ١٥٠٠٠ رجل بوليس . بنتيجة مؤداها أنه كان يوجد عسكري بوليس واحد لكل ٩٣٣ مواطن^(٥٦) — وبعبارة أخرى مناقشة صلاحية هذه النسبة لحفظ الأمن أو عدم صلاحيتها فإن الانتباه لابد أن يلفت إلى أنه قبل إصدار حكم في هذا الأمر ينبغي معرفة أن أساس تحديد قوات البوليس لابد أن يبنى على اعتبارات خمسة هي :

- ١ — مساحة المنطقة التي يجب على البوليس حفظ الأمن فيها .
 - ٢ — عدد السكان الذين يقيمون في هذه المنطقة .
 - ٣ — عدد الجنايات التي تقع عادة في المنطقة وعدد المشبوهين والمراقبين فيها .
 - ٤ — سهولة المواصلات والانتقال في المنطقة أو صعوبة .
 - ٥ — نوع الأعمال التي يطلب من البوليس أدائها في منطقة معينة .
- فإذا أمكن النظر في هذه الاعتبارات بحسب أحوال كل جهة من الجهات فإنه يكون من السهل تحديد قوة البوليس الملائمة لمثل هذه الجهة تحديداً كافياً^(٥٧) .

(٥٥) كان تعداد ١٩١٧ هو ١٢٧١٨٢٥٥ - وتعداد ١٩٢٧ هو ١٢٧١٩٥٠ -
وتعداد ١٩٣٧ هو ١٥٩٢٠١٣٠ .

(٥٦) تقارير إدارة عموم الأمن للعام عن حالة الأمن للعام بالقطر المصري عن الفترة ١٩٣٧ - ١٩٣٦ . - مراجع سبق ذكرها .

(٥٧) تقرير إدارة عموم الأمن للعام عن حالة الأمن للعام بالقطر المصري عام ١٩٣٧ .

لكن واقع الحال يفيد أن قوات البوليس بصفة عامة كانت قليلة بالمقارنة باتساع العمران وزيادة عدد السكان — وخاصة عندما بلغ تعداد سكان القطر المصري ١٥٩٠٤٥٢٥ في تعداد ١٩٣٧^(٨) — وأن الاعتبارات الخمسة التي سقناها في السطور السابقة كانت بعيدة عن تقدير المخططين لجهاز البوليس .

— تفاوتت مستويات ضبط البوليس الثقافية تبعاً للتغيرات التي أتت بأسلوب الحاقهم بالجهاز .

فقد كان مصدر اعداد جهاز البوليس بالضباط أكثر من واحد — كان هناك مصدر (مدرسة البوليس والادارة) ومصدر (ضبط الجيش الملحقين بالبوليس) ومصدر (الضباط من تحت السلاح Rankers) .

يرجع عهد انشاء مدرسة البوليس الى عام ١٨٩٦ — وقد تراوحت شروط القبول فيها حتى عام ١٩١١ بين توافر شروط اللياقة فقط والحصول على الشهادة الابتدائية — حتى كان عام ١٩١١ عندما صدر الأمر العالي بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩١١ الذي لشرط في الطالب ان يكون حائزاً لشهادة الدراسة الابتدائية من نظارة المعارف العمومية — مع جعل مدة الدراسة بالمدرسة (أربع سنوات منها سنتان للتحضير وسنتان للدراسة القضائية والادارية ، كما قضت المسادة الحادية عشرة بقبول الحائزين على شهادة الدراسة للثانوية من نظارة المعارف العمومية بالسنة الثالثة مباشرة — (أما الناجحون في القسم الأول من امتحان الشهادة المذكورة فيقبلون بالسنة الثانية)^(٩) .

كانت المواد التي تدرس للطلبة في ذلك الوقت هي :

(٥٨) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصري عن الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ .

(٥٩) نظارة الداخلية - قانون تمرة ٩ لسنة ١٩١١ (القانون للنظامي لفرنسنة البوليس والادارة) .

اللغة العربية — اللغة الإنجليزية — اللغة الفرنسية — أخلاق وديانة
 — قانون الصحة — الكيمياء والطبيعة — التاريخ والجغرافيا — الرياضة —
 الرسم — نظم القضاء — مقدمة القوانين — الشريعة الإسلامية (الأحوال
 الشخصية) — قانون العقوبات العام والخاص — قانون تحقيق الجنايات —
 قانون البوليس بما فيه القسم المالي — اللوائح والقوانين الخاصة بتحصيل
 الضرائب — القانون الإداري — انشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية
 والمباحث — مبادئ القانون المدني — الاسعافات الطبية ومبادئ الطب
 الشرعي .

ولم يك عمل بهذا القانون حتى صدر قانون جديد في العام
 التالي اشترط في الطالب أن يكون حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية من
 نظارة المعارف العمومية — فإذا لم يتقدم للمدرسة العدد الكافي من
 حملة هذه الشهادة يؤخذ الطلبة من ساقطها « بشرط أن يكونوا قد أمضوا
 امتحان الشهادة الثانوية قسم أول » — فإذا لم يتوافر العدد الكافي من
 هؤلاء أيضاً (يؤخذ من الذين أمضوا امتحان الشهادة الثانوية قسم أول)
 — كما جعلت مدة الدراسة سنتين فقط ، وأجيز لناظر الداخلية أن يلحق
 بطريق الاستثناء — وفي أول سنة من العمل بالقانون الجديد (الناجحين
 في امتحان آخر السنة من تلاميذ السنة الأولى والثانية بحسب النظام القديم
 بالفرقة التي تعتبر سنة أولى بحسب النظام الجديد دون مراعاة شروط
 المادة الثامنة) التي اشترطت الحصول على شهادة الدراسة الثانوية أو
 ساقطها أو الذين أمضوا امتحان الشهادة الثانوية قسم أول — بمعنى أن
 الطلبة الذين التحقوا بالمدرسة وفقاً لنظام عام ١٩١١ (أي الحاصلين على
 الشهادة الابتدائية) كان يمكنهم أن يلتحقوا بالسنة الأولى بالنظام الجديد
 لينتخرجوا بعد سنتين فقط — بدلا من أربعة سنوات حسبما كان يقضى
 بالنظام القديم (١) .

وقد جعل منهج التدريس كالآتي :

(٦٠) نظارة الداخلية — قانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٢ > القانون النظامي لمدرسة ٢

البوليس والإدارة) .

اللغة العربية — لغة أجنبية — للشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية ونظام المجالس الحسينية) — قانون العقوبات (عام وخاص) — قانون تحقيق الجنايات — قانون البوليس بما فيه القسم المالى — اللوائح والقوانين الخاصة بتحصيل الضرائب — القانون الادارى — انشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث — الاسعافات الطبية وقانون الصحة — محاضرات فى الأخلاق والآداب الدينية .

ويلاحظ أنه قد استبعد من مواد الدراسة فى القانون الجديد إحدى اللغتين الأجنبية فصارت لغة أجنبية واحدة يبدو أن أمر اختيارها ترك للطلاب — كما استبعد تدريس الكيمياء والطبيعة — والتاريخ والجغرافيا — والرياضة — والرسم — ونظام القضاء — ومقدمة القوانين — ومبادئ القانون المدنى — الأمر الذى يعد رجعة الى الخلف فى مجال تعليم الضباط فى العقد الثانى من القرن العشرين .

وقد استمر التعليم فى مدرسة البوليس والادارة وفقا لهذا المنهج حوالى ثلاثة عشر عاما — وهى مدة تكفى لتخريج ما لا يقل عن عشرة دفعات من الضباط^(١) ، حتى جاء عام ١٩٢٥ وفيه صدر مرسوم جديد بنظام مدرسة البوليس والادارة اشترط لقبول الطالب ان يكون حائزا على

(٦١) التحقت الدفعة الأولى وفقا للنظام الجديد عام ١٩١٣ وتخرج البعض منها فى يوليو ١٩١٤ والبعض الآخر فى يوليو ١٩١٥ وكان عددهم ٣٦ طالبا اثنيهم حاصل على شهادة الدراسة الثانوية (قسم أول) — وكان بينهم واحد فقط حاصل على شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) — وواحد فقط حاصل على شهادة للدراسة الابتدائية — وتخرجت الدفعة الثانية عام ١٩١٦ . وكان عددها ٢٧ طالبا — والثالثة عام ١٩١٧ وكان عددها ٢٩ طالبا — والرابعة عام ١٩١٨ وكان عددها ٢٩ طالبا — والخامسة عام ١٩١٩ وكان عددها ٣٠ طالبا — والسادسة عام ١٩٢٠ وكان عددها ٣٩ طالبا — والسابعة عام ١٩٢١ وكان عددها ٤٥ طالبا — والثامنة عام ١٩٢٢ وكان عددها ٤٠ طالبا — والتاسعة عام ١٩٢٣ وكان عددها ٥٩ طالبا — والعاشر عام ١٩٢٤ وكان عددها ٦١ طالبا والحادية عشرة وكان عام ١٩٢٨ طالبا تخرج منهم ٥٣ طالبا عام ١٩٢٥ و ٥٤ طالبا عام ١٩٢٦ — وكان مجموع خريجي هذا النظام ٤٩٢ ضابطا — راجع كلية البوليس الملكية — الكتاب الذهبى ١٨٩٦ — ١٩٤٦ — اسماء حضرات الضباط خريجي الكلية ابتداء من ١٨٩٦ الى ١٩٤٦ .

شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) من وزارة المعارف العمومية — وجعلت مدة الدراسة ثلاث سنوات . وقد كانت مواد الدراسة في هذا النظام هي :

اللغة العربية — اللغة الانجليزية والفرنسية — مقدمة القوانين مع مبادئ القانون — الشريعة الاسلامية (الاحوال الشخصية ونظام المجالس الحسبية) — قانون العقوبات العام وانخاص — قانون تحقيق الجنايات — قانون البوليس بما فيه القسم المسالى — القانون الادارى بما فيه لوائح الضرائب — تحقيق الجنايات العملى (انشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث — مبادئ التشريع والفسيولوجيا ومبادئ الطب الشرعى والاسعافات الطبية وقانون الصحة — محاضرات في تهذيب الأخلاق وفى الادب الدينية) (٦٢) .

ويلاحظ ان مقررات الدراسة فى عام ١٩٢٥ لم تتطور كثيرا عن تلك التى كانت فى عام ١٩١١ ، كما يلاحظ تميز مقررات الدراسة بالطابع النظرى والميل الى حشو عقلية الطالب فقل دون تزويده بالتدريب العملى اللازم لوظائفه المستقبلية .

خلت الدراسة فى مدرسة البوليس والادارة بعد مضى ربع قرن من القرن العشرين من تعليم اللغات اللازمة الأخرى كالإيطالية واليونانية والألمانية — وخلت من تعليم أساليب وطرق وحيل المجرمين — وكيفية تعقبهم — والطرق العملية — والنقط الدقيقة التى يكون من شأنها اثبات الجريمة والتعرف على المجرمين — وخلت من تعليم كيفية البحث والتحري واختيار الأشخاص لمعرفة مبلغ صدقهم فى رواياتهم لامكان تقدير قيمة الاعتماد عليهم — وخلت من تعليم كيفية المراقبة وكيفية اخفاء وتهريب المواد المخدرة وكيفية الفكر وكيفية استدراج الأشخاص وعدم الدخول فى مناقشات مباشرة فى المواضيع المطلوبة حتى لا يفهمون الغرض المقصود من

(٦٢) مرسوم خاص بنظام مدرسة البوليس والادارة — للوائح آمرية المسدد ٢٥

فى ٢٩ يونيو ١٩٢٥ .

الحوار — وخلت الدراسة من تعليم السياحة والمهارات البدنية والقفز والتسلق
وكيفية ضبط الأشخاص وإنفاذ القرصى والمختنقين وغير ذلك من المهارات
والخبرات التي كان يفتقر إليها البوليس في الفترة موضوع الدراسة^(٣٢) .

في عام ١٩٣١ أنشئ بهدرسة البوليس والادارة قسم يلحق به حاملو
ليسانس الحقوق ليدرسوا به أربعة أشهر فقط — وقصد تخرج منهم في يونيو
١٩٣١ (٢٢) ثم أوقف العمل به حتى أكتوبر ١٩٣٧ — لما لوحظ من خلال
التقارير عن خريجه شعورهم بالفارق بين ثقافتهم وثقافة زملائهم ورؤسائهم
وعدم مساواتهم في المرتب بزملائهم الذين عينوا في وظائف النيابة والوظائف
الفنية الأخرى — كما لوحظ أن المدة التي قضوها بهدرسة البوليس (أربعة
أشهر) لم تلعبهم بالطابع العسكري الواجب لعدم كفايتها^(٣٣) .

وهكذا غلب على أسلوب التعليم في جهاز البوليس طابع التقلب —
وهو ما سئرى أثره في الجهاز نفسه فيما بعد .

للجيش صلة لم تنقطع بجهاز البوليس من قديم ، فهو (البوليس)
منذ تاريخ مصر الحديثة عسكري النشأة ، سداه ولحمته من عساكر
الآليات العسكرية وضباطها . بل أن نقل الضباط من الجيش الى البوليس
وعودتهم كان يتم وفق أوامر نظارة الحربية حتى لتكاد تحسب (البوليس)
أحدى وحدات الجيش . وفي عام ١٨٩٦ فقط صدرت أول تعليمات من

(٣٢) للقائم مقام مرتضى فهمي « لتقارحات للقائم مقام مرتضى فهمي المختش ببوليس مصرية
مصر في تحسين حالة الأمن العام واتساع المباحث الجنائية بالجن والأقاليم وإصلاح حال ضباط
ورجال لبوليس — مايو ١٩٣٧ .

(٣٤) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالخطر المصري عن المسدة
١٩٣٠ — ١٩٣٧ — مرجع سبق ذكره وقد كان هؤلاء قبل التحاقهم بقسم الليسانس : ٧ كتبة
درجة ثامنة ببوليس مصر والاسكندرية — ٢ كتبة درجة ثامنة بوزارة الحفانية — ٤ كتبة
درجة ثامنة بإدارات وزارة الداخلية — كاتب واحد درجة ثامنة بمحافظة دمياط — كاتب واحد
بقسم البلديات — كاتب واحد بوزارة المالية — كاتب واحد بمصلحة الجمارك — ٥ كتبة
بوزارة الأوقاف — وقد منح هؤلاء اللطوب رتبة ألام لازم شأن المحلية عند تخرجهم — راجع الأوامر
العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٧٤ في ١٩٣١/٧/٩ .

وفي عام ١٩٢٥ كان مسدد ضباط الجيش المصرى العاملين بالبوليس كالتى :

١	اميرالاي (مهيد)	٤	صاغ (راند)
٢	قاتمقام (عقيد)	٩٢	يوزباشى (نقيب)
١٠	يكباشى (مقدم)	٥٢	ملازم أول
		٤٨	ملازم ثانى

بمجموع عام ٢٠٦ ضابطا^(٧٧) - ويمكن تحليل الزيادة فى اعداد الضباط المنقولين من الجيش الى البوليس عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦^(٧٨) بتسليم وزارة احمد زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥) بالمطالب

=
١٩٠٧-٢-١٤ - ٣٧٩ فى ١٩٠٧-٢-٢٢ - ٥٠١ فى ١٩٠٩-٦-١٤ - ٢٠٢ فى ١٩١٠-٥-٢١ -
٣٧٦ فى ١٩١٠-٦-٢٨ - ٤٠٥ فى ١٩١٠-٧-١٢ - ٤٣١ فى ١٩١٠-٧-٢٧ - ٤٤٤ فى ١-٨-
١٩١٠ - ٤٩٠ فى ١٩١٠-٨-٢٠ - ٢١٢ فى ١-٦-١٩١١ - ٢٥٣ فى ١٦-٤-١٩١١ - ٢٨٢ فى ١-
١٩١١ - ٣٠٨ فى ١٦-١-١٩١١ - ٣٦٩ فى ١٣-٦-١٩١١ - ٣٧١ فى ١٣-٦-١٩١١ - ٣٨٤ فى
٢٢-٦-١٩١١ - ٤٠٤ فى ٢٩-٦-١٩١١ -

٤٢٧ فى ١١-٧-١٩١١ (وفى هذا الامر وزع اربعة واربعون ضابطا من الجيش على وحدات
البوليس) - ٤٣٠ فى ١٥-٧-١٩١١ - ٤٦٨ فى ٢٦-٧-١٩١١ - ٤٩٨ فى ٦-٨-١٩١١ -
٥٧٥ - فى ٢٧-٩-١٩١١ - ٥٩٩ فى ١٠-٥-١٩١١ - ٧٤٧ فى ١٢-١-١٩١١ - ٢ فى ١-٨-
١٩١٢ - ٣٧٠ فى ٢٥-٢-١٩١٢ - ٣١ فى ١٦-١-١٩١٣ - ٤٧ فى ٢٣-١-١٩١٣ - ٢٢٢ فى ١٥-٤-
١٩١٣ - ٤٣٦ فى ٢٢-٧-١٩١٣ - ١٣ فى ١٨-١-١٩٢٠ وفى هذا الامر عين للصول (المساعد)
محمد عفيفى مصطفى من الجيش المصرى ملاحظ للبوليس بالاسكندرية ومنح رتبة الملازم ثانى
الخلية براتب ٧٢ جنيتها سنويا - ٩٨ فى ١٦-٣-١٩٢٢ - ١٠٧ فى ٢٣-٣-١٩٢٢ - ٢١١ فى
١١-٦-١٩٢٢ - ٥١ فى ٢٥-١-١٩٢٣ - ٩٧ فى ٦-٢-١٩٢٣ - ٥٩٣ فى ٢٩-١٢-١٩٢٥ -
١٦١ فى ٢١-٣-١٩٣٦ وفى هذا الامر كان مسدد للضباط المنقولين الى الداخلية خمسة وخمسون
ضابطا منهم ٣ برتبة للقاتمقام (عقيد) و ٢ برتبة اليكباشى (مقدم) و ١٧ برتبة الصاغ
(راند) و ١٦ برتبة اليوزباشى (نقيب) - و ١٧ برتبة الملازم أول - ٣٣٦ فى ٢٤-٨-١٩٣٧ .

(٧٧) دار الوثائق القومية - مكتبة مجلس الوزراء ٦ مايو ١٩٢٥ .

(٧٨) انظر للحاشية ٦٦ - الامر المسمى ١٦١ فى ٢١-٣-١٩٢٦ .

البريطانية الواردة في ائذار ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ الخاصة بـرجاع « جـيسع الضباط المصريين ووحسدتات الجيش المصرى البحتة من السودان » - في أعقاب حادث مقتل السردار في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ - وتزايد اعداد ضباط الجيش - كنتيجة لسحبهم من الأورط (الكتائب) السودانية التى كانت تابعة للجيش المصرى ثم سلخت عنه بمعد تشكيل قوة دفاع السودان في ١٧ يناير ١٩٢٥ التى اقتصرت الخدمة فيها على الضباط السودانيين .

فقد كان من بين مشروعات الحكومة لحل هذه المشكلة ، توليف هؤلاء الضباط بجهاز البوليس الذى كانت عملية تطوير نظام الخفراء فيه تجرى على قدم وساق - وبالفعل فان الجهاز استوعب اعدادا كبيرة من ضباط الجيش المصرى المعاندين من السودان والزائدين عن حاجسة الجيش^(٦٩) .

كذلك فان رفض كثير من الضباط السودانيين الخدمة في « قوة دفاع السودان » الجديدة - التى كانت شروط الخدمة فيها تقضى بأداء يمين الولاء لحاكم السودان العام - أدى الى تدفق اعداد منهم الى مصر - تسكا بوحدة ولدى النيل - واستوعب جهاز البوليس أيضا هذه الأعداد خلال عام ١٩٢٧^(٧٠) .

(٦٩) عن تفاصيل موضوع ضباط للجيش المعاندين من السودان وخدمتهم بالبوليس عام ١٩٢٥ راجع الدكتور « جاد طه » - بريطانيا والجيش المصرى ١٩٢٤ - ١٩٢٧ في ضوء الوثائق البريطانية - العالمية للطبع والفنر - ١٩٨٠ ص ٦٢ - ٦٣ .

(٧٠) الأولو للمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٦٦ في ٢٤-٨-١٩٢٧ (ضباط للجيش المستوعبون المذكورون بمعد ينقلون لوزارة الداخلية ويلحقون بالجهات الموصحة تترين اسم كل منهم اعتبارا من ٢٤-٨-١٩٢٧ : يوزباشى خضر على - يوزباشى ابراهيم عبد الرحمن - يوزباشى محمد صالح جبريل - يوزباشى فرج الله محمد - يوزباشى عبد الله النجومى - ملازم أول زين العابدين عبد التام - ملازم أول عبد الدايم محمد - ملازم أول ابراهيم فرج علام - ملازم أول سيف عبد الكريم - ملازم ثنائى عبد العزيز عبد الله - ملازم ثنائى عبد الحميد فرج الله) .

راجع أيضا لثانئة لثانى أودها عبد الرحمن الرافى في كتابه (في أعقاب الثورة المصرية - الجزء الأول) ص ٢٠٧ - وفيها بعض الاختلاف في الأسماء عن القائمة التى تقدمناها .

والجدول الآتى يوضح اعداد ضباط الجيش المصرى الذى احتوا
بوزارة الداخلية على مدى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٨ :

السنة	اميرالاي	قائمقام	بكباشى	صاغ	يوزباشى	ملازمون	المجموع
١٩٣٠	١	٥	١٨	٢٧	٤٤	٢٠	١١٥
١٩٣١	٣	٣	٤١	٨	٤١	١٤	١١٠
١٩٣٢	١	٢	٤٠	٨	٤٠	١٤	١٠٥
١٩٣٣	—	٢	٤٠	٨	٤٠	١٤	١٠٤
١٩٣٤	—	٢	٤٠	٨	٣٧	١٣	١٠٠
١٩٣٥	—	٢	٤٠	٨	٣٦	١٣	٩٩
١٩٣٦	—	—	٣٠	٨	١٥	٣	٥٦
١٩٣٧	—	—	٢٩	٨	٨	٣	٤٨
١٩٣٨	—	—	٢٨	٨	٥	٣	٤٤ ^(٧)

وقد شغل ضباط الجيش العاملين بجهاز البوليس وظائف عديدة
به — منها ما كانوا يشتركون فيه مع ضباط البوليس خريجي مدرسة
البوليس والادارة كوظائف ملاحظى البوليس ومعاونى البوليس ومأمورى
المراكز والأقسام ومساعدى الحكمدارين وضباط الباسبورتات
(الجوازات) — واعمال المباحث الجنائية — ومنها ما انفردوا به كوظائف
الملاحظين ببلوكات الخفر — ومعلمى قوات الخفر الجديدة بالمديريات —
وضباط الخفر بالمراكز — وداوريات الأمن العام وداوريات الهجاة — واعمال
مخازن البوليس .

ودون الخوض فى تفاصيل المناهج الدراسية بالمدرسة الحربية — فان
الحد الأدنى الذى لا جدال فيه — هو أن خبرات ضباط الجيش كانت

(٧١) تقرير ادارة علوم الأمن العام عن حالة الأمن العام فى مصر عام ١٩٣٨ — مرجع

سابق ذكره .

خبرات عسكرية بحتة لا صلة لها على الإطلاق بمسائل البوليس الجنائية المتعلقة بالنشل والسرقة وتجارة المخدرات والدعارة وتسييم المواشى وتقليع المزروعات .

ولم يعدم الجهاز على مدى تاريخه ارتقاء الصفوف Rank and file الى مراتب الضباط - وقيامهم بالتالى بنفس المهام المستدة الى ضباط البوليس (٣) - صحيح انه لم تكن هناك ثمة قواعد لترقية الضباط من الصفوف Rankers ، لكن هذه القواعد وضعت فيها بعد وأقرت ترقية هؤلاء الى مراتب الضباط وفق نسب معينة من المجموع العام .

من هذا الخليط المتنافر تكوئت اللجنة الرئيسية في جهاز البوليس - وهو تكوين لا يساعد على قيام أى جهاز يواجه على الوجه الأمثل - فما بالك بجهاز في أهمية جهاز البوليس . فالتدورات ترتبط بنوع الثقافة التى حصلها الفرد ، والثقافة المتخصصة عماد العمل في جهاز البوليس ولا أعقد أنه في ظل خليط كهذا يمكن أن يتولف الانسجام الثقافى الذى يحتاجه الجهاز - ناهيك عن الانسجام النفسى بين الأفراد - والذى ستعرض له فيما بعد .

وما دمننا في صدد الحديث عن تفاوت المستويات الثقافية وما ينبثق عنها ، فإن استكمال البحث يقتضينا التعرض لشريحة كان لها دور مؤثر في زيادة التنافر العضوى في جهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة - وأعنى بها « المدنيين في جهاز البوليس » .

ظهرت الى جانب وظائف ضباط البوليس (ملاحظى البوليس - معاونى البوليس ... الخ) وظيفة أخرى هى وظيفة معاونى الإدارة . وقد ورد أول ذكر لهذه الوظيفة في قوانين البوليس - في قانون البوليس الصادر.

(٧٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية أرقم ١١ في ١٩٠١-١-١٠ - ١٢٢ في ٢٠-٣-١٩٠١ - ٤٦٣ في ١٩٠١-٩-٢٣ - ٥١٦ في ١٩٠١-١٠-٢١ - ٣٨ في ١٧-١-١٩٠٥ - ١٣٨ في ٢٠-٤-١٩٢٣ .

عام ١٨٩٧ — لكن أول وصف لطبيعة عملهم ورد في (نظام البوليس الصادر عام ١٩٣٦) الذي جاء به (على معاون الادارة وملاحظ البوليس تنفيذ كل ما يصدر اليهما من المسامور او نائيه من الاوامر وعليهما فيما يختص بضبط الحوادث اتباع الاجراءات المبينة في باب التحقيق ... الخ) مما يعنى ان معاون الادارة كان مساويا في المرتبة لملاحظ البوليس (ملازم أول وثان) — يؤكد ذلك ما جاء في (نظام البوليس) المشار اليه من ان (معاون البوليس هو الموظف التالى للمامور في القسم او المركز المعين به) (٧٣) .

حتى عام ١٩٢٣ كان معاونو الادارة يعينون من : كتيسة المصالح الحكومية وكتبة الظهورات — والمبتدئين في العمل الحكومى الذين لا تعرف مؤهلاتهم — ومستخدمى وزارة الحربية — ومستودعى الحربية — وضباط البوليس — وامورى المراكز — ومعاونى انساخانات — ومدرسى مدارس معلمى الكتاتيب التابعة لمجلس المديرات — ومستخدمى مصلحة عموم البوستة — وامناء التوريذلت في المدارس — وكتبة المراكز — وكتبة تفتيش السجون — وكتبة محاكم المراكز (٧٤) .

وفي عام ١٩٢٣ قررت وزارة الداخلية جعل شهادة الليسانس في الحقوق هى المؤهل الأساسى لوظيفة معاون ادلة — وفي عام ١٩٣٠ قررت ان لايعين في هذه الوظيفة الا من كان حاصلا على شهادة الليسانس في

(٧٣) وزارة الداخلية — « نظام للبوليس والادارة » — مرجع سبق ذكره .

(٧٤) الاوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١ في ١٩٠١-١-١٥ - ٧ في ١٩٠١-١-١٦ - ٨٢٢ في ١٩٠١-٣-٢٠ - ١٢٧ في ١٩٠١-٤-٢٥ - ٣٢٠ في ١٩٠٢-٦-٣٠ - ٣٤٥ في ١٩٠٢-٧-١٤ - ٥٠٥ في ١٩٠٢-١٠-٢ في ١٩٠٢-١٠-٩ في ١٩٠٢-١٠-٢٢ في ١٩٠٢-١٠-٢٧ في ١٩٠٢-١٠-٣٦ في ١٩٠٥-١-١٥ في ٦٧ في ١٩٠٥-١-٢٥ في ٥٠٦ في ١٩٠٥-١-٢٤ في ٥٣٦ في ١٩٠٥-١-٣٦ في ٢٢٧ في ١٩٠٥-١-١٤ في ٣٨٤ في ١٩٠٥-١-٢٤ في ٧٧٦ في ١٩١١-١٢-٣٦ في ٢٧٧ في ١٩١٢-١-١٨ في ٢٨٦ في ١٩١٢-٤-٢٣ في ٣١٨ في ١٩١٢-٤-٢٦ في ٣١٨ في ١٩١٢-٥-٦ في ٣٤٣ في ١٩١٢-٥-١٥ في ١٩١٣ في ١٠٣ في ١٩١٣-٢-١٦ في ١٠٨ في ١٩١٣-٢-٢٠ في ١٩٦ في ١٩١٣-٤-١٣ في ٣٨٠ في ١٩١٤-٧-٢١ في ٣٩٩ في ١٩١٤-٩-٢٨ في ٩٨ في ١٩٢٢-٣-١٦ في ٥١٩ في ١٩٢٣-١-٢٠

الحقوق ، ويكون قد تمرن تمرينا كافيا على الأعمال الكتابية بالوزارة أو
فرعها وحسنت الشهادة في حقها « (٧٦) » .

أصبحت مدرسة البوليس منذ عام ١٩٠٦ مدرسة لتخريج ضباط
ومعاونى إدارة — وتعدل اسمها لهذا السبب بدءا من عام ١٩١٠
الى مدرسة البوليس والإدارة ، ونص في قانون البوليس عام ١٩٠٦ على
ان « التلاميذ الضباط الذين يتمون الدراسة المدرسية وينجحون في الامتحان
النهائى يعينون بصفة ملاحظى بوليس او معاونى إدارة (حسب اختيارهم)
وكذلك قسائونها الصادر عام ١٩١١ — وذلك الصادر عام ١٩١٢ وعام
١٩٢٥ (٧٧) — ومع هذا فلم يعين أحد من خريجي المدرسة بوظيفة معاون
إدارة على الإطلاق خلال الفترة موضوع الدراسة .

حتى عام ١٩٢٧ كانت مدرسة البوليس والإدارة قد خرجت ١٠٣٥
طالبا ، منهم ٢٢٥ من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية قسم
ثان (البكالوريا) ، و ٨٣ من ساقطيه ، و ٢٨٥ بشهادة الكفاءة ، و ٣٥٤
من ساقطيه ومن حملة الابتدائية ، و ٨٨ من ساقطى الابتدائية — ومن عام
١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٦ خرجت المدرسة ٢٩٤ طالبا منهم ٢٢ من حملة
الليسانس في القانون و ٢٧٢ من حملة شهادة اتمام الدراسة الثانوية
قسم ثان .

ويستخلص من ذلك ان الشريحة الرئيسية في جهاز البوليس خلال
الفترة موضوع الدراسة كانت تضم من لا مؤهلات لديهم (الضباط من
الصفوف) — أصحاب خبرات حربية (ضباط الجيش) — أصحاب مؤهلات
أقل من الابتدائية — أصحاب مؤهلات أعلى من الابتدائية وأقل من

(٧٥) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٠٨ في ٦-٢-١٩٣٠ - القرار الوزارى رقم
١٦٩ في ٢٧-٥-١٩٣٠ - وقد أنشئ في كلية البوليس قسم دعى (قسم الإدارة) في عام
١٩٤٦ ليحل به حملة ليسانس الحقوق لتخريج معاونى الإدارة .
(٧٦) نظارة الداخلية - قانون البوليس سنة ١٩٠٦ - وقانون نمرة ٩ لسنة ١٩١١
والقانون للنظامي لحرسه للبوليس والإدارة - وموسوم خاص بنظام مدرسة البوليس والإدارة
في ٢٣ يونيو ١٩٢٥ .

الكفاءة — أصحاب مؤهلات أعلى من الكفاءة وأقل من شهادة انتماء
الدراسة الثانوية (قسم ثان) — أصحاب مؤهل الابتدائية — أصحاب مؤهل
شهادة انتماء الدراسة الثانوية (قسم ثان) — أصحاب مؤهل الليسانس
في القانون — موضوعا في الاعتبار أن العبرة في تسلسلهم الرئاسي لم يكن
المؤهل وإنما كان تاريخ الالتحاق بالخدمة سبباً في أنه كان يمكن والحالة
هذه أن يخدم ضابط حاصل على الليسانس تحت رئاسة ضابط لا يحمل
مؤهلا أو مؤهلاته حربية — أو تحت رئاسة مدني ... وهكذا .

فإذا أضفنا الى ذلك أن الجهاز كان يطعم فيما يتعلق بالشرطة العليا
منه (المديرين والمحافظون ووكلاؤهم ، ومفتشو الوزارة) برجال من السلك
القضائي أو النيابة العامة ثقافتهم قانونية .

وإذا تذكرنا أن المدن كانت تستوعب عناصر أوروبية من الضباط
(ما بين ٥٨ الى ٥٤ ضابطا خلال الفترة ١٩٢٦ — ١٩٣٧) (٣٧) — إذا كان
ذلك كذلك فهل يمكن تصور أن جهاز البوليس كان يستطيع أن يؤدي واجبه
بفعالية ؟

عاش ضباط البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة (ظروف خدمة)
غاية في الصعوبة .

كانت الأعمال التي يقوم بها ضباط البوليس تنقسم الى ثلاثة انواع —
الأعمال الادارية : كتنفيذ الأحكام ، ومنع التبعديات ، وأعمال ابداء دودة
القطن والآفات الزراعية الأخرى ، والمساعدة في تحصيل الأموال الأميرية ،
وملاحظة جسور النيل أيام الفيضان ... الخ .

والأعمال النظامية : كتدريب الصف ضباط Non Commissioned Officers

(٣٧) دار الوثائق الترمية — مخظة مجلس الوزراء — يوليو ١٩٢٦ — وتقرير إدارة
عوام الأمن العام عن حالة الأمن العام ل القطر المصري عن المدة ١٩٣٠ — ١٩٣٧ — مرجع
سبق ذكره .

والمساكر ، وتنقد نظامهم ، وحالة الخيول وما يلزمها من مؤونة ، وترتيب جميع الخدمات — والتفتيش على الأسلحة والمهمات من وقت لآخر — وملاحظة ملابس الأفراد — وإداء الدوريات الليلية والنهارية وأعمال التشریفات والاحتفالات . . . الخ .

والأعمال القضائية : كضبط جميع الوثائق الجنائية وما تستتبعه من إجراءات كالاتقال لحل الحادث — وإجراء التحقيق وضبط المتهمين وتفتيش المنازل واستحضار الشهود ، والمحافظة على ما يوجد من آثار . . . الخ تلك الواجبات المتعددة . . . ثم يسلم كل إجراءاته لعضو النيابة عند وصوله لمباشرة التحقيق باعتباره رجل (الضبطية القضائية) الأول — ويتبع ذلك احضار الشهود وضبط المتهمين وإجراء التفتيش الذى تستلزمه مراحل التحقيق الجديدة . وبعد انتهاء التحقيق وانصراف السلطات — يبقى الضابط بحل الحادث — يواصل البحث ، وينفذ طلبات النيابة ، ويستوفى التحقيقات — ثم قد ينتدب لتحقيق واقعة أخرى فينتقل إليها دون راحة .

مع عودة الضابط لمقر عمله يجد أمامه القضايا الأخرى تنتظره — والشكاوى التى عليه فحصها فى فترة زمنية معينة والا تعرض للمعاقب .

أمام كل هذه الأعمال يجد الضابط نفسه أمام عاملين :

(أ) أما أن ينجز الأعمال بأية كيفية تدفع عنه المسؤولية . . . وفى ذلك ما فيه من ضرر للصالح العام — ومع ذلك فإنه يوصف أمام رؤسائه بأنه أكثر كفاءة من غيره .

(ب) ولما أن يرضى ضميره فى عمله فينجزه على الوجه الأكمل فيقع فى مسؤولية تأخير الأعمال — ويتعرض بالتالى للجزاء ونقمة رؤسائه عليه

وبدیهى أن ضابط البوليس يتبع الطريقة الأولى لدفع المسؤولية عن نفسه .

وبينما الضابط منشغل بالأعمال المتنوعة طوال يومه — يكلف بالقيام

بالدوريات التي تستغرق منه الليل بنطوله — فيقوم بها دون أن يحسنها —
ويهر مروراً غير جاد بقصد التوصل لأداء الواجب بصورة شكلية — وعند
عودته مكتوناً — ينتظره بلاغ جديد يضطره للمبادرة بضبطه وهو على
هذا الحال وهكذا دواليك .

في ظل هذا المناخ المرهق — يقنع الضابط تحت رئاسة رئيس
لا يقدر متاعبه ولا الظروف القاسية التي يعيشها — فيضعف ذلك من
عزيمته ، ويحبس طاقاته ومواهبه ، ويضطره الى تأدية عمله بالشكل
الذي يدفع عنه المسؤولية فقط دون الوصول الى نتيجة — ولهذا ما له
من أثر سوى على علاقات العمل .

ونسوق هذا فقد كان ضباط البوليس عرضة لأن يؤدي في مستقبله
نتيجة للنظام الذي كان يضبط عمله — كالتقارير السرية — أو شهادة رئيسه
— أو المجازاة باقتطاع جزء من الراتب — أو النقل الى جهة ثانية — أو
عدم التثبيت في الوظيفة التي يرقى اليها .

وقد يكون الرئيس المباشر للضابط فاسداً — لا يمنعه خلفه من
استخدام هذه السلطات للاضرار بضابط ربما كان كل ذنبه انه أمسك من
مجازاة رئيسه في ميولة الشريعة .

هنا يأتي الانحراف الخلقي — فقد يضطر ضابط ضعيف النفس الى
سلوك الطريق الذي يرضى به رئيسه — ولعل هذا يفسر لنا تفشي مظاهر
التفاق بين أعضاء جهاز البوليس .

ويلاحظ أن « التأثير الرئاسي » في جهاز البوليس أكثر تأثيراً وأشد
فعلاً منه في أجهزة أخرى كثيرة — ذلك ان ضباط البوليس بحكم خضوعهم
للنظام العسكري وما يستلزمه ذلك من الطاعة والانقياد يجعل من سلطات
رؤسائهم سلاحاً رهيباً في مواجعتهم ، خاصة اذا كان مستقبل الضباط
رهناً بأيدي رؤسائهم .

كان مستقبل الضباط البوليس رهنا بأيدي رؤسائهم نتيجة لاعتماد نظام الخدمة في الجهاز على قاعدتين أساسيتين لضمان انضباطه :

١ - التقارير السرية : قضى النظام الإداري بأن يحرر الرؤساء تقارير سرية سنوية عن الضباط تعدد بمثابة أحكام تصدر في الخفاء نظرا لأنه لم يكن يتاح للضباط الاطلاع عليها ومن ثم الدفاع عن انفسهم -- فتمنعت بلغاتهم ويرجع اليها عندما يحصل الدور على الضباط في الترقى -- فيكون الفيصل هو التقرير السرى .

وقد شاب هذه للتقارير عيب جسيم ، ذلك انها كانت تحوى تهما خطيرة مذكورة بصفة عامة غير مؤيدة بوقائع معينة -- مما يفسح المجال أمام هوى النفس والغرض لأن يفعلها (٢٨) .

٢ - وضع الضباط تحت الاختبار عند الترقية لرتبة اعلى : كذلك قضى النظام الإداري الذى كان يخضع له الضباط خلال الفترة موضوع الدراسة بوضع الضباط كلها رقى الى رتبة اعلى -- تحت الاختبار ، فلا ثبتت فى وظيفته الا اذا قرر رئيسه انه أمضى مدة الاختبار على ما يرام .

اتخذ بعض الرؤساء هاتين القاعدتين اسلحة يستخدمونها ضد مرؤوسيهـم -- وغنى عن الذكر أن ضباط البوليس كانوا فى ظل نظام كذلك -- أضعف من أن يقاوموا ، ومضطرين للخضوع وتحمل انواع المعاملات التى قد يتعرضون لها -- خشية أن يحرر رؤساؤهم تقارير سرية ضارة بهم ، أو يقرروا تقارير سلبية عن مدة الاختبار التى يخضعون لها فيحرمون من الوظائف التى رقبوا اليها بغير ذنب جنوه .

(٧٨) د على المحافظين والمحيرين أن يمثوا قبل اول مارس من كل سنة الى وزارة لاداخلية بتقرير سرى (اورتيك رقم ٧٥) عن حالة كل موظف ما عدا المستخدمين من الدرجة الثامنة على أن تعتبر هذه للتقارير اوثقا سرية لا يثبتى فى اى حال اذاعة ما تضمنته .
د على المحكماء أن يقدموا تقارير سرية للمحافظ أو الخير سنويا عن معلوماته الخاصة بسير وسلوك الضباط اللذين تحت ادراته وعن كمائهم فى العمل ولبائتهم للترقية ، - نظام البوليس والادارة - الباب الأول ولجيات رجال الأمن العام - الفصل الأول - الفصل الثانى ، .

كان هذا الوضع يدفع ضعاف النفوس الى ارتكاب ما يخالف
الواجب وينافي المفروض — فيضطرون غالبا الى المداينة والنفاق واتخاذ
للبسائل المفقوتة لارضاء الرؤساء وكان هذا هو الداء العضال
في جهاز البوليس ..

والى جانب ذلك فقد كان الضباط يجازون بالخصم من الراتب حتى
١٥ يوما — وينقلون الى جهات القطر دون نظام يحقق العدالة في شأن
العدد التي يقضيها هؤلاء الضباط في الأماكن النائية أو التي لا تتوافر فيها
سبل المعيشة المريحة — فضلا عن صدور قرارات للنقل عفوية — مع
ما تحويه من عنصر المفاجأة .

وكانت مجالس التأديب تشكل من المدير الذي يتبعه الضابط رئيسا
— والحكمدار — ومفتش ادارة التفتيش (مفتش الداخلية) أعضاء — فكانت
تجتمع في هذه الحالة سلطنا الاتهام والحكم في يد واحدة . (فالدير)
هو الذي كان يطلب الى الوزارة محاكمة الضابط — فهو اذن متشبع
بفكرة الادانة — والحكمدار (أعلى رتبة عسكرية في المديرية) لا يمكنه في
الغالب ان يخرج عن رأى المدير للأسباب التي سقناها عند الحديث عن
التقارير السرية والوضع تحت الاختبار ، اذ هو خاضع لهذا النظام
رغم علو رتبته (٧٩) — ومفتش الداخلية غالبا ما يكون قد تولى تحقيق التهمة
واقنع بثبوتها فأى عدالة كانت تنتظر من مجالس تأديب كهذه ؟

(٧٩) خلال الفترة موضوع الدراسة كان (الحكمدار) هو الرجل الثاني في المديرية
التي يرأسها (الخير) أو (المحافظ) — والحكمدار هو رئيس القوة للظلمة بالمديرية أو
المحافظة (ضباط — صف ضباط — عسكري — وخبراء) ، وهو مسئول عن تدريب القوات
وتوزيعها — ومن واجباته العمل على منع الجرائم وتبتيح ضبط الحوادث — ومراقبة أعمال
العسكريين في دلتة عمله . والحكمدار كضابط كان في غالب الأحوال في رتبة للقائمقام
(عقيد) أو الأميرالاي (عمود) — وإن كان عددهم في الثانية قليل — وكان الضابط في رتبة
القائمقام بيكا من الدرجة الثانية (صاحب للعة) — وفي رتبة الأميرالاي بيكا من الدرجة الأولى
(حضرة صاحب للعة) — وفي رتبة اللواء بيكا من الدرجة الأولى أو (باشا) . ومع ذلك

وفى ظل هذه الظروف الغير مواتية كانت مرتبات ضباط البوليس

كالآتى :

٧٢ جنيه سنويا	— ملازم ثان
٨٤ جنيه سنويا	— ملازم اول
١٢٠ جنيه سنويا	— بوزيائى
٢١٦ جنيه سنويا	— صباغ
٣٣٦ جنيه سنويا	— بكباشى
٤٢٠ جنيه سنويا	— قائمقام
٥٦٤ جنيه سنويا (٨٠)	— آمر الاى

==

فانه كان يخضع لنظام الخصم من الراتب - وتمضية فترة الاضبار التى يكتب بعدها (المدير او المحافظ) رايه فى صلاحيته من عدمه - كما أنه كان يخضع لنظام للتاثير السرية السنوية - وهذه السلطات التى كان يملكها المدير او المحافظ فى مواجهة الحكماء كانت تفقد الأخير الكثير من ميته وكرامته - فقد كان بعض المديرين يتهمون الاساءة اليهم وتوبيخهم فى حضور لعمد والاعيان او الرؤوسين من لضباط - وكانوا يكلفونهم بمهام فى جهات نائية للتقيام بأعمال ثاقبة يمكن أن يؤديها احد رؤوسهم ، أو يرسلونهم للبحث عن فاعل فى حادثة ما ويأمرونهم بالبقاء فى المهمة أياما دون أن يكون من وراء ذلك فائدة ما - أو يأمرؤن بمحم إحالة أى أعمال اليهم - فيبتغون كميات مهمة مزددين بين رؤوسهم ، وقد انتج ذلك موقف الضعف الذى كان للحكماء يجدد نفسه فيه أمام المدير الذى كان دائما معنيا من رجال القضاء أو النيابة) - ورتب ذلك الضعف تخلف الحكماء عن حسن إدارة عمله - واضطراره للخضوع للمدير - والتفانى فى كثير من الأحيان فى أرضائه لا فى إرضاء الواجب - ولسو بوسائل تتناقض مع كرامته وأهميته وتليفته .

رابع البوليزيائى على حذى بمدرسة للبوليس والإدارة - والبوليزيائى محمود على ببوليس مدينة القاهرة « ضابط للبوليس - بحث فى حالته للحضرة - وفى أوجه الإصلاح المنشود » - تقرير مرغوع لحضرة صاحب السعادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لاصلاح انظمة البوليس والأمن للامام - مرجع سبق ذكره .

Milner papers, Bodlean Library, Oxford-Box 32

(٨٠)

Personal and equipment Dept., op. cit.,

وفي عام ١٩٢٤ رفعت المرتبات الى :

١٤٤ جنيه سنويا	— ملازم ثان
١٦٨ — ١٩٢ جنيه سنويا	— ملازم اول
٢٤٠ — ٣٠٠ جنيه سنويا	— يوزباشى
٣٧٢ — ٤٢٠ جنيه سنويا	— صاغ
٤٨٠ — ٦٠٠ جنيه سنويا	— بكباشى
٦٠٠ — ٧٨٠ جنيه سنويا	— قائمقام
٧٨٠ — ٩٠٠ جنيه سنويا ^(٨١)	— اميرالاي

اما المدد التى كانت تقضى بين الرتبة والرتبة التى تليها فكانت سبعة أعوام بين رتبة الملازم ثانى والملازم اول — وأكثر من ثمانى سنوات بين رتبة الملازم اول واليوزباشى — أكثر من اثنى عشرة سنة بين رتبة اليوزباشى والصاغ — بمعنى انه بعد مضى ٢٧ عاما فى الخدمة وبلوغ سن الخمسين يكون راتب ضابط البوليس فى رتبة الصاغ (٣١ جنيا فى الشهر) — أما رتب البكباشى والقائمقام فان المدد فيها كانت أكثر من ست سنوات^(٨٢) .

من كل ما تقدم يظهر جليا ظلام الحياة الوظيفية لضباط البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة .

ولقد كان هذا لضباط المطحون فى عجلة الادارة ، المخبون برواتبها وامتيازاتها هو المطالب بتنفيذ القانون والتعامل مع المواطن — ولا يمكن الحال كذلك الا ان يكون ضابط البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة — بحكم الحرمان المادي الذى يعانته والاحساس بالظلم الذى يستشعره — مستبدا بمواطنيه ، متمجرا معهم ، سهل الانزلاق الى مهالوى الفساد — وهو ما سنعالجه فى موضعه من هذه الدراسة .

(٨١) الاوامر للمعمية لوزارة للدلتية رقم ٩٦ فى ٤ مارس ١٩٢٤ — وحتى نهاية الفترة موضوع الدراسة لم يكن هناك مصرى حائز لرتبة اللواء .
(٨٢) لليوزباشى على حصى واليوزباشى محمود على — مرجع سبق ذكره .

الفصل السادس

محاولات الإصلاح

لم يكن تاريخ البوليس المصرى كله قاتما تماما ، فالانصاف يقتضينا تقرير ان محاولات اصلاح الجهاز كانت تسير بخطى حثيثة بهسدف التغلب على الجريمة او التقليل منها على الأتمل - ومع ذلك فان من هذه المحاولات ما تسدر له النجاح ومنها ما تسدر له الفشل .

يذكر لسلطات البوليس المصرى محاولة رفيع مستوى القاعدة فى الجهاز عن طريق إنشاء قوة بوليس مثقفة ، تحل محل العساكر الأميين الذين كانوا يشكلون ٩٠% من قوة الجهاز .

بدأت هذه المحاولة مبكرا عام ١٩٠٣ فى عهد السيطرة البريطانية الكالة على وزارة الداخلية - عندما انشئ قسم فى مدرسة البوليس لتدريب العساكر الملمين بالقراءة والكتابة تدريبا ثقافيا وعسكريا - والحاصلهم بالبوليس بعد ذلك . كان هؤلاء الرجال يتلقون برنامجا مكثفا مدته ستة أشهر يحتوى تدريبات بدنية ، وركوب خيل ، وتعليم مشاة ، ودراسة للوائح

البوليس ، وقانون العقوبات ، والاجراءات الجنائية^(١) : لكن العمل بهذا القسم لم يقيض له الاستمرار طويلا — فقد توقف في عام ١٩٠٩ .

وفي عام ١٩٢٥ انشأت وزارة الداخلية قسمين في مدرسة البوليس والادارة للعساكر البيادة (المشاة) — والعساكر السوارى (الخيالة) ، الحقت بهما بعض (المجندين) الذين يقضون مدة الخدمة العسكرية بالبوليس حيث يمضون المدة الالزامية .

استخدم هؤلاء المجندين كقوات يتدرب الطلبة الضباط والكونستابلات عليهم في تدريبات التشكيلات العسكرية والنداءات . فضلا عن الخدمات التى تتطلبها المدرسة من خفارة ودوريات . كما خصص قسم عساكر السوارى للقيام بخدمات الاسطبل والخيول المخصصة لتدريب الطلبة على الركوب .

خلال فترة عملهم بالمدرسة — كان العساكر يعلمون القراءة والكتابة ومبادئ الحساب وواجبات البوليس وتمارين ضرب النار والتعليمات العسكرية وتقرر أن يلحق من تتوفر فيه الكفاءة والنشاط والاستقامة وحسن الخلق بخدمة البوليس بعد انتهاء مدة خدمته (الالزامية)^(٢) .

ظل الحال على ذلك دون أن ينتج تغييرا يذكر في الحالة العامة لعساكر البوليس .

في ٣٠ يوليو ١٩٣٦ أعيد انشاء قسم بمدرسة البوليس والادارة تحت مسمى « قسم عساكر الرديف » — لتدريب (انفار) على أعمال البوليس . انتخب أفراد هذا انقسم من رديف (ممرحى) الجيش الذين يجيدون

(١)

Egypt No. 1 (1904) Reports by His Majesty's Agent and Consul General on the finances, administration, and Condition of Egypt and the Soudan in 1903.

(٢) نظام البوليس والادارة — الباب الثانى (شروط الخدمة) .

القراءة والكتابة والحائزين لدرجة (قدوة حسنة) أو (جيد جداً) في الأخلاق .

. كان هؤلاء الأنفار يلحقون بالمدرسة لمدة خمسة أشهر يدربون خلالها على أعمال البوليس ويدرسون :

- ١ — اللغة العربية بما في ذلك الأخلاق وآداب المحادثة .
- ٢ — قانون البوليس .
- ٣ — اللوائح والمخالفات .
- ٤ — مبادئ أرقام اللغتين الانجليزية والفرنسية ليتسكنوا من تمييز الأرقام والسمانين بالحروف اللاتينية .
- ٥ — مبادئ الاسعافات الطبية .
- ٦ — التدريب العسكري الببادة .
- ٧ — اشارات المرور بالطريق العام .
- ٨ — التدريب على أعمال الاطفاء .

وفي نهاية الدورة الدراسية كان هؤلاء العساكر يؤدون اختبارا يلحق بسبده الناجحون ببوليس المدن والمديريات في رتبة (عسكري درجة أولى) (٦) .

والمشروع في حقيقته جيد ، ويخدم الهدف الذي انشئ من اجله وهو تحسين المستوى الثقافي لرجال البوليس — لكن المشكلة كانت تكمن في السؤال الآتي : ما هي أعداد انفار الرديف الذين كانوا يجيدون القراءة والكتابة ؟ — وبالتالي ما هي الأعداد التي كان يمكن أن يخرجها هذا القسم لسد الحاجة الثقافية في جهاز البوليس على مستوى القطر ؟

في نفس الوقت الذي كانت تجرى فيه المحاولات لرفع مستوى العساكر ، كانت هناك محاولات أخرى تجرى لاجاد طبقة من رجال البوليس تقس

(٣) المرجع السابق .

بين العساكر وبين الضباط ، لكنها ليست طبقة الصف ضباط — وأعنى بها طبقة الكونستابلات .

كان البوليس المصرى لا يعرف من الكونستابلات سوى الكونستابلات الاجانب الذين كانوا يشغلون وظائف البوليس فى المدن المصرية (القاهرة — الاسكندرية — بور سعيد — السويس) .

فى عام ١٩٠٣ أنشئ فى مدرسة البوليس والادارة قسم لتفريخ كونستابلات وطنيين .

كانت شروط قبول هؤلاء الكونستابلات هى حسن السلوك واداء امتحان فى اللغة العربية (القراءة والكتابة) والحساب — وشهادة الدراسة الابتدائية اذا كان الطالب حاصلًا عليها — أى أن الشهادة لم تكن ملزمة .

وكانت مدة الدراسة ستة اشهر ونصف يحصل الطالب خلالها على ماهية شهرية قدرها خمسمائة مليم — ويعين الخريج فى البوليس بوظيفة كونستابل وطنى بمهية تتراوح بين ٢٧ و ٣٠ جنيهًا فى العام . وقد فتح مجال الترقى لهؤلاء الكونستابلات الى رتب الضباط اذا ادوا أعمالهم (بذمة ونشاط) (٤) .

ويبدو أن الخريجين من هذا القسم لم يعملوا بوظائف كونستابلات فى البوليس بعد تخرجهم — فقد خلت الأوامر العمومية من أى ذكر لوظيفة كونستابل وطنى — كما يبدو أن القسم الغى فى الفترة ما بين عام ١٩٠٩ و ١٩١٢ — فقد ذكر فى قانون البوليس عام ١٩٠٦ فيما يتعلق بمدرسة البوليس أنها أنشئت (لتفريخ ضباط وكونستابلات البوليس ومعاونى ادارة) (٥) — أما القانون ٢٢ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمدرسة فقد ذكر فيه أن المدرسة أنشئت (لتفريخ ضباط ومعاونى ادارة) (٦) ، ومع ذلك فإن

(٤) قانون البوليس عام ١٩٠٦ — الفصل الثالث — مدرسة البوليس .

(٥) المرجع السابق .

(٦) القانون ٢٢ الصادر فى ١٨ يوليو ١٩١٢ بشأن مدرسة البوليس والادارة .

الأمر العمومي ٨٤٦ في ١٩ أكتوبر ١٩٠٧ يفيد أن ثلاثمائة تلميذا قد قبلوا بمدرسة البوليس (بصفة تلامذة بتسم الكونستابلات) (٣) ، كذلك كان قانون البوليس لسنة ١٩١٤ يشير إلى علامات الكونستابلات الوطنيين بتوله « يلبس الكونستابلات الوطنيون شريطاً واحداً مع علامة الهلال والنجمة كالكونستابلات الأوروبيين من الدرجة الثالثة وإنما يكون من نحاس احمر ، دلا من قصب » (٤) .

على أي حال فإن قراراً جديداً مسدور في عام ١٩٢٥ الحق بمقتضاه قسم خاص بمدرسة البوليس والإدارة لتخريج كونستابلات .

اشترط في النظام الجديد أن يكون الطالب المتقدم للالتحاق بهذا القسم حائزاً لشهادة الدراسة الثانوية (قسم أول) من وزارة المعارف . فإذا لم يتقدم العدد الكافي من حملة هذه الشهادة أخذ العدد المطلوب من الراسمين فيها . وكانت مدة الدراسة سنتان يدرس فيهما الطلبة : اللغة العربية (محاضرات في الأخلاق والآداب الدينية . - اللغة الانجليزية - اللغة الفرنسية - قانون العقوبات بوجه مختصر - قانون تحقيق الجنايات بوجه مختصر - قانون البوليس - القانون الإداري بوجه مختصر الى جانب اللوائح الادارية - قانون تحقيق الجنايات العملي والفني بوجه مختصر مع كيفية انشاء المحاضر واخذ بصمات الأصابع - الاسعافات الطبية الأولية - ومبادئ الطب البشري .

أما مواد الدراسة العملية فكانت : للتعليمات العسكرية بأنواعها (قيادة و (سوازي) - اشارات المرور بالطريق العام - التدريب على أعمال لطفاء الحرائق - ركوب الدراجات والموتوسيكلات وقيادة العربات والسيارات - الملاكمة - استعمال سلاح الشيش - حركات الهبجوم والدفاع .

(٧) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٨٤٦ في ١٩/١٠/١٩٠٧ .
(٨) قانون بوليس سنة ١٩١٤ - كتاب الثاني عشر - الفصل الأول (مسميات)
الرتب العسكرية ()

وتقرر في هذا النظام أن يعين الخريجون بوظيفة « كونستابل درجة ثانية خارج عن هيئة العمال » (٩) .

ولم يكد يمضى عامان على أعمال هذا النظام الجديد حتى صدر في ١٦ أكتوبر ١٩٢٧ قرار وزارى اشترط فيه لقبول طلبية قسم الكونستابلات أن يكونوا من راسبى شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) فإذا لم يتيسر العدد المطلوب فمن الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول (الكفاءة) - ولم يحدث أى تعديل في باقى شروط الالتحاق .

ولما كان نظام الكونستابلات جديد على جهاز البوليس - فقد شكلت لجنة بوزارة الداخلية للنظر في الوضع الذى نشأ عن وجود هذه الفئة الجديدة من رجال البوليس - واقترح النظام الذى تعامل به بحسباتها ليست من فئة صف الضباط ، وأخيراً انتهت اللجنة الى اقتراح انشاء كادر جديد مقتضاه وضع خريجي هذا القسم عند بدء تعيينهم في وظائف بوليس تقابل وظائف الأومباشية (العرفاء ومفردها عريف) . وان يعطوا رتبا مقابلة لرتب صف ضباط البوليس مع اضافة كلمة كونستابل - على أن تميز هذه الفئات عما يماثلها من رتب صف ضباط البوليس العاديين بمنحها ما هيأت تزيد جنيتها واحدا . وشرع في تطبيق هذا الكادر اعتبارا من ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ كالآتى :

الدرجة	المهية الشهرية	ملاحظات
كونستابل أومباشى	٧٥٠	ج
كونستابل جاويش	٥٠٠	٥ كونستابل درجة ثالثة
كونستابل باشجاويش	٥٠٠	٦ كونستابل درجة ثانية
كونستابل درجة أولى	من ٨ الى ١١ جنيه	٧ كونستابل درجة أولى ممتازة

(٩) وزارة الداخلية - قرار بشأن انشاء قسم خاص بمدرسة البوليس والادارة - ٢١ - ١٩٢٥ .
كونستابلات - ١ - المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٢٥ .

ومثلما حدث في تجربة ١٩٠٣ فقد تقرر أن تهيأ الفرصة
لكونستابلات الدرجة الأولى الممتازين الذين يبرهنون على التفوق في الخدمة
ويضربون المثل الأعلى في السلوك والتصرفات لدخول امتحان الترقية إلى
رتب الضباط « توطئة للنظر في ترقية عدد محدود منهم في كل سنة
إلى رتبة الملازم حتى لا يسد في وجوههم باب الأمل في المستقبل ولكي يكون
حافزا لهم على التفاني في أداء الواجب » على ألا يزيد عدد من يرقى بهذه
الصفة عن اثنين كل سنة « (١) » .

وقد رقى بالفعل بعض خريجي هذا القسم إلى رتبة ضابط من
حسنست فيهم الشهادة وعرف عنهم الجِد والاستقامة وجاوزا امتحانا معادلا
لامتحان التخرج من قسم الضباط (١) .

كان هذا النظام (الكونستابلات) نوع من المواجهة للتطور الذي
حدث في عالم النقل ، حيث تدفقت السيارات بأنواعها على البلاد وتزايدت
حوادث المرور وأعبائه (١٢) ، واستدعت الحاجة إيجاد خدمة مرورية
في الشوارع والطرق .

(١٠) نظام للبوليس والإدارة - الباب الثاني - للفصل الثالث « مدرسة البوليس
والإدارة » - قسم الكونستابلات .

(١١) تقرير إدارة عموم الأمن لعام عن حالة الأمن العام بالنظر المصري ١٩٣٠ - ١٩٣٧
- مرجع سبق ذكره .

(١٢) بلغ عدد للسيارات في القاهرة عام ١٩١٤ (٩٣٥) سيارة - وفي عام ١٩٢٠
أصبحت (٢٩٥٦) سيارة - زادت في عام ١٩٢٩ إلى (١٢٥٣٤) «سيارة» - وفي عام ١٩٣٠
أصبحت (١٩٢٧٦) سيارة - وبلغ مجموع المحضر المتقيدة بمحكمة مخالفت المرور عام ١٩٣٦
(٣٧٧٠٠) مضرا حصل فيها ٤٣٨٨ جنيتها كغرامات - تقارير بوليس «جينة القاهرة السنوية
اعوام ١٩٢٦ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣٦ - أما على مستوى القطار فقد كان عدد السيارات
والمتروسيكلات والعربات بمحافظة مصر والاسكندرية (١٩٥٠٧) عام ١٩١٤ - زاد عام ١٩٢٨
إلى (٥٥٩٩٥) - وفي عام ١٩٢٤ كان عدد للسيارات في مصر كلها (٤٣٦٥٥) - زاد في عام
١٩٢٨ إلى (٦٧٦٦٦) وبلغت حوادث القتل الخطأ في عام ١٩٢٦ (٢٩٢) وفي عام ١٩٢٧
(٣٦٥) وفي عام ١٩٢٨ (٤١٣) - وحوادث الإصابة للخطأ في نفس السنوات على التوالي
==

حتى ما قبل نهاية الربع الأول من هذا القرن لم يكن لجهاز البوليس المصرى اى معرفة او خبرة بما يسمى فى الوقت الحالى « بالمباحث الجنائية » — وكان كل ما وضع من تنظيمات تتصل بأعمال (البحث السرى) هو ما جاء بشأن واجبات موظفى الأمن العام فى قوانين البوليس « المحافظسون والمديرون مسئولون عن الأعمال السرية فى دائرة اختصاصهم . ولهذا الغرض قد تخصص لهم مبلغ من النقود للمصاريف السرية يتصرفون به كما يرون موافقا سواء بتعيين رجال مستديمين من البوليس بملابس ملكية — أو بدفع أجره لأشخاص يؤدون خدمات مخصوصة وقتية ، ولهم عند الاقتضاء أن يجعلوا جزءا من هذا المبلغ تحت تصرف المأهولين » (١٢) .

« على المحافظين والمديرين أن ينظموا أعمال التحريات السرية فى دائرتهم سواء أكان بتعيين بوليس ملكى دائم أو ندب أشخاص لخدمات معينة مقابل مرتبات تقرر للأولين ومكافآت تصرف للآخرين مما أئرد للمحافظات والمديريات من المصاريف السرية ، وعليهم أن يخصصوا المراكز بجزء منها على حسب ما تستلزمه حالة الأمن فى كل منها ويجب قصر هذه المصروفات على شئون الأمن العام ويمنع بثانها التصرف فى شئ منها فى غير تلك الشئون وان يكون الصرف دائما تحت اشراف المدير أو المحافظ » (١٣) .

ويستنتج من ذلك أن أعمال المباحث السرية كانت تعتمد على اساليب اجتهادية يقوم بها مدير المديرية ، سواء بتعيين بعض رجال البوليس بملابس ملكية (مدنية) لجمع للتحريات — أو استخدام نظام المرشدين الذين يقدمون المعلومات (لمن يدفع) .

(٣٥٨٧) (٤٨٩٣) (٥٨١٢) — وكان عدد الكونستابلات الوطنيين الذين تخرجوا من قسم الكونستابلات (٣٣) فردا الحقوا جميعا بنظام مرور للوجه البحرى (طنطا) وللوجه القبلى (اسبوط) — تقرير ادارة عموم الأمن العام عن الأمن العام بالقطر المصرى عام ١٩٢٨ .
(١٣) تَقَاتُونَ للبوليس سنة ١٩١٤ « واجبات موظفى الأمن العام » .
(١٤) نظام للبوليس والادارة — الباب الأول — واجبات رجال الأمن العام .

ويبدو ان بوليس القاهرة كان اسبق من غيره في ادخال نظام (المباحث) في عمله — فالأمر العمومي رقم ٥ في ١٩٢٠/١/٢٩ يشير الى اللوزياشي سليم زكي أفندي (رئيس القسم السرى الخصوصى ببوليس محافظة القاهرة^(١٥)) ، كذلك اللواء توماس ريسل باشا حاكمدار بوليس القاهرة (١٩١٨ — ١٩٤٦) يشير في كتابه Egyptian service الى الـبـكـيـاشـي Quartier كرئيس للمباحث chief detective officer (١٦) .

وتكشف كراسة مطبوعة في المطبعة الأميرية خلال العقد لسنين من هذا القرن — وتوضح واجبات المخبرين في بوليس القاهرة — عن البداية السانحة لعمل المباحث الجنائية في مصر . تقول الكراسة :

١ — ان اختصاص المخبرين السريين هو اكتشاف الجرائم بعد وقوعها . لكن مع هذا عليهم أن يعلموا تمام العلم بأن منع ارتكاب الجرائم هو أول واجب تقوم به قوة البوليس كمجبهة واحدة وأن منع ارتكاب جريمة يؤدي الى تقليل العمل الملقى على عاتق كل واحد .

٢ — على حضرات مساعدى حاكمدار الفرق أن يوجهوا عناية خاصة للاكثار من سؤال المخبرين مراراً عن بائى الكوكابين وتجار الحشيش والمخدرات والعقائر المنوعة ، والمنازل والشقق الخالية ، والأسواق ، والمراقبين وتحركاتهم ، ومكاتب الحكومة والمصارف والشركات ويوجهون بنوع خاص أسئلة في تلك المواضيع لأفراد البوليس النظامى الذين يطلبون الالتحاق كمخبرين سريين .

٣ — لا يجوز للمخبر مطلقاً ان يفتش أى مكان أو يلتقى القبض على أى شخص في دخل منزل خصوصى الا اذا كان معه ضابط بوليس وهذه القاعدة يجب اتباعها بكل دقة اذ كثيراً ما يحصل أن يدعى المتهم بأن

(١٥) راجع الأمر العمومي رقم ٥ في ١٩٢٠/١/٢٩ من الأوامر العمومية لوزارة الداخلية .

" Egyptian Service " op. cit., pp. 182.

(١٦)

المخبر السرى نفسه هو الذى وضع الأشياء المسروقة أو المنوعة أو نحوها فى محل سكته أو دكانه .

٤ - لا يجوز للمخبر مطلقا أن يكشف شخصيته بقول أو فعل أو إشارة أو إيماء أمام الجمهور أو فى عربات الترام أو عربات الركوب أو القهوات أو المطاعم أو أماكن اللهو وغير ذلك . وعليه أن لا يؤدى التعظيم العسكرى لآى شخص مطلقا وأن لا يلبس الحذاء العسكرى . وكثير من المخبرين السريين عندما يرون ضابطا من ضباط البوليس يؤدون له التحية بواسطة وضع يدهم على بطونهم أو صدورهم فهذا لا ضرورة له مطلقا وهو خطأ عظيم ولا يجوز عمله أبدا .

وإذا دعت الضرورة أن يظهر المخبر صفته فلا يصيح أو يوح أو يفترخ بذلك بل يبرز شهادته الشخصية . أما المخبر الذى يحاول أن يظهر أمام الجمهور بأنه شخص مهم ويقول « أنا مخبر » فيجب عليه فى الوقت نفسه أن يقول أيضا « وأنا حمار » (١٧) .

كان عام ١٩٢١ هو البداية الرسمية لإنشاء جهاز البحث الجنائى فى مصر عندما أنشئ قلم للمباحث الجنائية بإدارة عموم الأمن العام ووزع اختصاصه على عدد من الضباط ، فاختص كل منهم بمنطقة جغرافية معينة ، إلا أن ذلك النظام تعثر مع بداية عمله نظرا للأسلوب المركزى الذى طبق فيه والمتعارض مع بديهيات عمل البحث الجنائى وأعنى بها (سرعة الانتقال الى مسرح الحادث) .

فى ٣ مايو ١٩٢٣ صدر أمر إدارى بإنشاء قلم جديد للمباحث الجنائية - وفى التاسع من نفس الشهر صدر منشور وزارى بتشكيل أقلام تابعة لهذا القلم فى المديريات ، استندت رياستها (لساورى الضبط) علاوة على اختصاصاتهم الأخرى ، وأجازت الوزارة انتداب (مساعد

(١٧) أحمد قواد نجاد المجيد وآخرون « المبحث السرى فى فن وظيفة البوليس السرى »

دار للطباعة المصرية - القاهرة - ١٩٣٦ ص ٣١٩ - ٢٢٠ .

الحكمدار (لمعاونة مأمور الضبط . اما المديرية الخالية من مأموري الضبط ، فتستند رئاسة اقسام المباحث فيها للحكمدارين ويخصص أحد الضباط الأكفاء لمساعدته^(١٨) .

ويلاحظ ان مخططي البوليس لم يعوا للدرس — فاستمروا في تطبيق النظام المركزى في المرحلة التالية — وتبين بمضى الوقت أن اقسام المباحث الجنائية في المديرية لا تكفى للقيام بكل ما يطلب منها في جميع أنحاء المديرية لترامى أطرافها وتبين احوالها وكثرة عدد الجنائيات فيها وعدم توفر الاتصال بين ضباط المباحث وبين الظروف المحلية^(١٩) .

لذلك فان الوزارة عينت في منتصف عام ١٩٢٦ نظام المباحث بحيث تواجد ضابط للمباحث في كل مركز — يعمل تحت اشراف المأمور^(٢٠) .

لكن قلة عدد ضباط البوليس في ذلك الوقت — وتردد المخططين في جهاز البوليس عن الأخذ بهيكل « التخصص الجنائي » ، والاضطرار الى استكمال أعداد ضباط المباحث من ضباط الجيش أصحاب الخبرات الحربية ، والذين برغم الحاقهم بمدرسة البوليس للتدريب على أعمال المباحث — كانوا بحاجة الى كثير من التجارب والمعلومات — كل هذا أدى الى الأخذ من قوة الضباط الأصلية بالمديرية للعمل في المباحث — الأمر الذى أدى الى نقص القوات اللازمة لأعمال البوليس . وكانت النتيجة في النهاية هى تكليف المأمورين لضباطهم المشتغلين بأعمال المباحث بترك

(١٨) العقيد ابراهيم محمد النحام « تطور البناء التنظيمي بوزارة الداخلية » ص ٩٧ — مرجع سبق ذكره — وقد جاء بتقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٢٧ انه عين ضابط في عاصمة كل مديرية ليقوم بأعمال المباحث فيها .

(١٩) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٢٧ .

(٢٠) المرجع السابق — واللصاغ حسين كابل « الاجرام في الريف المصرى مع نبذة تاريخية عن ادارة المباحث الاجنائية في مصر — ص ٩٥ — ٩٧ .

هذا العمل والاشتغال بمهام البوليس ، وهو ما قضى على التجربة
الوليّدة^(٢١) .

لهذا لم يكن غريبا أن نجد أمرا عموميا في عام ١٩٢٨ بتعيين أحد
معاونى الادارة درجة (ب) رئيسا للمباحث الجنائية بإحدى المديريات^(٢٢) .

ويبدو أن النية لتطبيق نظام المباحث في مصر لم تكن جادة — فقد صدر
في ٢٣ مارس ١٩٢٤ الأمر الادارى رقم ٦ بإدماج قلم المباحث الجنائية الناسىء
(بادارة عموم الأمن العام) فى قلم الجنائيات (أحد فروع ادارة عموم الامن
العام) والتابع لقسم الجنائيات ليصبحا معا (قلم الجنائيات) بادارة عموم
الأمن العام^(٢٣) .

ولقد كان ذلك الإدماج « فى الحقيقة اعتزانا بفشل ذلك النظام
والغاء جهاز المباحث المركزى بالوزارة ، من الوجهة العملية ، ثم اضمحلال
الأجهزة التابعة له بفروع الوزارة الجغرافية بالتدريج »^(٢٤) .

هكذا سقطت التجربة الأولى لانشاء نظام للمباحث الجنائية فى مصر
— لكنها كانت محاولة للأصلاح على أى حال .

كانت مشكلة المشاكل فى مجال الجريمة فى مصر هى محاولة إيجاد
(الصلة) بين المجرم وجريمته — تلك الصلة التى اذا اثبتت وقع المجرم
فى يد القساون .

وللحقيقة فإن مصر لم تكن تتفرد بهذه المشكلة — فأغلب أجهزة

-
- (٢١) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى اعوام ١٩٢٧ -
١٩٢٨ و ١٩٢٩ والصاغ حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى » - مراجع سبق ذكرها .
(٢٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٩٧ فى ١٩٢٨/٥/٩ بتعيين عبد الله حسنى
انتدى معاون الادارة درجة (ب) بمديرية للجيزة رئيسا للمباحث الجنائية بها .
(٢٣) الأوامر العمومية بوزارة الداخلية رقم ١٣٣ فى ١٩٢٤/٣/٢٣ (الأمر الادارى رقم ٦) .
(٢٤) الشيخيد/ابراهيم محمد الفحام - مرجع سبق ذكره - ص ٩٨ .

البوليس في العالم كانت تحاول خلال السنوات الأولى من القرن العشرين أن
تبتكر وسيلة للربط بين المجرم وجريمته .

وقد أدخل اللواء جورج هارفى George Harvey
باشا حكمدار بوليس القاهرة حتى عام ١٩١٨ نظام تحقيق الشخصية في
البوليس المصرى منذ ان كان حكدارا لبوليس الاسكندرية عام ١٨٩٦ . لكن
هذا النظام كان لا يصلح للتطبيق الا في حالات العثور على بصمات للجاني
ومضاهاتها ببصماته عند ضبطه — اما ما عدا ذلك فقد كان المجرم يبقى
طليق السراح طالما لم تتوغل حلقة الاتصال بينه وبين جرائمه — وهر
الحلقة المتممة لسلسلة البحث الجنائى .

كان يعيب نظام البحث الجنائى فى مصر :

١ — عدم تنظيم طرق النشر عن الحوادث واوصاف مرتكبها بشكل
واضح دقيق عقب ارتكاب الجريمة وتبليغها لجميع رجال البوليس فى انحاء
البلاد .

٢ — عدم وجود العناية الكافية من المحققين بايضاح كيفية وقوع
الحوادث واساليب ارتكابها واوصاف المجرمين والمسرقات ايضا كما كافي
اكتفاء منهم بعمل قائمة بالمسرقات لتسليمها لرجال البوليس السرى .

٣ — عدم انشاء جريدة بوليسية منظمة يرجع اليها رجال البوليس
فى مباحثهم .

٤ — عدم اعطاء معلومات تفصيلية للجهات المختصة عن يضبط
من المجرمين والمسرقات لكن البحث عنهم — مما يضيع وقت وجهد
البوليس فيما لا طائل ولا لزوم له .

٥ — عدم الامام بما يقع من الحوادث بين جهة وأخرى مما
يساعد على تعقب اللصوص المتجولين Travelling thieves

٦ - عدم وجود سجل عام ترصد فيه جميع حوادث الاستيلاء على مال الغير Larceny بأنواعها المختلفة - في مكتب رئيسي للاسترشاد به - والاكتفاء بنقتر عام (كشكول) للحوادث بأنواعها .

٧ - عدم انشاء مكتب رئيسي للمباحث الجنائية Clearing House تبلغ اليه حوادث الاستيلاء على مال الغير في أقرب وقت - لينسولي تصنيفها وترتيبها وتسجيلها ومقارنته بعضها ببعض والنشر عنها .

٨ - تحرير صحف الحالة الجنائية بطريقة مقتضبة دون توضيح طريقة ارتكاب الجريمة مما يؤدي الى ضياع القرائن التي تؤيد الاعتقاد بارتكاب المجرم نفس الجريمة التي يحاكم من أجلها اذا كانت على نفس اسلوب الجريمة السابقة .

٩ - عدم انشاء نشرة دورية. ببيان المفرج عنهم من السجون لامكان ملاحظتهم .

وتبعاً لهذا للنظام الأعرج ، الذى قام على تنفيذه مخبرون لا يعرفون من العمل السرى سوى ارتداء المعطف التيل الأصفر ، والحذاء الثقيل الأسود ، والطربوش الطويل الأحمر (وكلها ملبوسات اميرية واضحة) - والوقوف على محطات الترام ينظرون الى الناس شذرا ويلوحون بخيزراتهم الاميرية فى حركات عسكرية تتم عن شخصياتهم المفترض انها غير معروفة - تبعاً لهذا كله تعثرت أعمال البحث الجنائى فى مصر .

حتى كان عام ١٩٢٣ فاونستت وزارة الداخلية بعثة من ضباط البوليس مكونة من خمسة أفراد الى انجلترا لدراسة طرق البحث الحديثة وتطبيق ما يمكن تطبيقه منها فى مصر^(٢٥) - اتبعتها ببعثة اخرى مؤلفة من

(٢٥) القائمقام دوجلاس بيكر بيك مامور ضبط محافظة مصر - الليكياتى مرقص فهمى أفندى مفتش للضبط بمحافظه مصر - للمصاغ حسين كامل أفندى مامور قسم حلوان - الليوزباتى حسن لطفى قيسايه أفندى بادرلة الضبط بمحافظه مصر « المباحث الجنائية على الطريقة الانجليزية M. O. » الطبعة الاولى يناير ١٩٢٦ - طبع فى مطبعة المدرسة الصناعية الانشائية - ص ج - ٣٠ - ٣٤ .

ثلاثة ضباط الى انجلترا لدراسة نظم البوليس والمباحث الجنائية وطرق تعقب المجرمين في عام ١٩٢٨ (٣٦) .

وقد سجلت عودة هؤلاء الضباط من انجلترا وتطبيق ما عاودوا به - أول خطوة على الطريق الصحيح في تاريخ المباحث الجنائية في مصر . فقد عاد هؤلاء الضباط بالـ **Modus Operandi** - وهى الطريقة الشهيرة في الربط بين المجرم والجريمة والتي ابتكرها الماجور أتشرلى Major Atcherley أحد ضباط البوليس البريطانيين عام ١٩١٣ لرصد طرق المجرمين واساليبهم معتمدا على القاعدة التى تقول أن « الانسان أسير عاداته » .

كان لب الـ **Modus operandi** (طريقة العمل) هى أن اللص انمسا يتبع طريقة واحدة في حياته الجنائية غالبا ويعتمد عليها دائما في ارتكاب جرائمه - وتبعا لذلك فان دراسة طريقة ارتكاب المجرم لجريته تمكن من الوصول الى معرفة شخصيته - وهذه هى حلقة الاتصال المفقودة .

وكان الوصول الى معرفة الجاني بواسطة أسلوب ارتكاب جريمته يعتمد على استيفاء نقاط عشرة :

١ - هدف الجريمة **Classword** .

٢ - طريقة الدخول **Entry** .

٣ - الآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة **Means** .

٤ - المبررات **object** .

(٣٦) تقرير ادارة عموم الأمن الامم عن الأمن العالم بالقطر العربى لعام ١٩٢٨ - مرجع سبق ذكره .

- ٢٠٩ -

(م ١٤ - البوليس المصرى)

- ٥ - الوقت Time .
- ٦ - الانتحال Style .
- ٧ - الرواية Tale .
- ٨ - الشركاء Pal .
- ٩ - الذهب والاياب Transport .
- ١٠ - الأثر Trade-Mark .

ودون الدخول في تفاصيل فنية — فإن الحكمة المنظوية في لبحث الجنائي على درجته **M Q** كانت تبدل في سهولة العثور على الجناة من مقارنة الحوادث السابقة بالحوادث اللاحقة — وتلافى خطر ضياع معلومات رجال البوليس (بالنقل أو العزل أو الوفاة) عن طريق تسجيل المعلومات عن المجرمين بالوسائل الفنية .

وليبيان مقدار الأثر الذي كان يحدثه التتخاف العلمى في أسلوب البحث الجنائى في مصر — في ضبط المجرمين ، وإفلات الجناة من العقاب ، وبالتالي زيادة (نسبة المحفوظ) من الحوادث لعدم توافر الأدلة — يكفى ذكر قضية أحمد حلى أبو الذهب (خائف النساء) عام ١٩٢٣ .

فقد ارتكب هذا نلجائى أربعة حوادث قتل متتابعة في الفترة (يناير — سبتمبر ١٩٢٣) — وتلخصت طريقته في أنه يرتكب جرائمه :

- ١ — ليلا .
- ٢ — على النساء المومسات .
- ٣ — المتعطيات بالحلى والمجوهرات .
- ٤ — تعاطيه الخمر قبل ارتكاب الجريمة .
- ٥ — مداعبة النساء حتى تنحط قواههن .
- ٦ — خنقهن بواسطة الضغط باليد على القصبة الهوائية .
- ٧ — استعاقته على إتمام الخنق بحبل دقيق .

فلو كان رجال البحث السرى فى القاهرة — قد تأملوا طريقة ارتكاب هذا الجانى لهذه الجرائم — لتبين لهم أنه ارتكبها وفق نموذج واحد لا يتغير . ولو كانت طريقة البحث الحديثة M. O. متبعة فى ذلك الوقت لأمكن عند تكرار حوادثه الربط بينها جميعا ونسبتها اليه حتى ولو كان مجهولا — ولأمكن حقن دماء بعض المجنى عليهم اذا نشرت التفاصيل والأوصاف ... الخ وتنبيه الضحايا فى الوقت المناسب^(١٧) .

وقد شرع فى تطبيق النظام الجديد فى مصر بعد عودة ضباط البعثة من انجلترا — وظهر أثر ذلك فى نماذج بوليس القاهرة الخاصة بالمباحث الجنائية — فاشتمل الأورنيك رقم ١ (مباحث جنائية) على نظم البحث الجنائى السالف شرحها — وصدرت فى عام ١٩٢٥ الفازيتيه (النشرة) البوليسية لبوليس القاهرة — وملحق الفازيتيه عن بيان المجرمين الخطرين المزمع الإمراج عنهم — وملحق للفازيتيه عن بيان المحكوم عليهم غايبيا والهاربين المطلوب ضبطهم — ونماذج الحفظ وبطاقات الأسماء والانتحال والرواية — والخرائط الجنائية Criminal Route Maps ... الخ^(١٨) . وعلى مستوى النتائج أمكن « لكتب اكتشاف الجانى بواسطة طريقة ارتكابه للجريمة » ببوليس القاهرة — أن يحقق شخصيات ويعرف محلات إقامة ويضبط ٨٦٥ مجرما فى عام ١٩٢٧ — و ٩٣٠ فى عام ١٩٢٨ — و ١٦٠٢ فى عام ١٩٢٩ — و ١٢٠٠ فى عام ١٩٣٠ — و ١٥٠٢ فى عام ١٩٣١ — و ١٣٣١ فى عام ١٩٣٢ و ١٠٢٤ فى عام ١٩٣٣ — و ١١٩٢ فى عام ١٩٣٤ — و ١٠١٥ فى عام ١٩٣٥ — و ٨٤٧ فى عام ١٩٣٦^(١٩) .

من الأقوال الماثورة عند المشتغلين بهمة البوليس ذلك الذى يقول :
 " It is essential that Police improvement should precede that of the Criminal and not follow it " .

(٢٧) للقائىم دوجلاس بيكر وآخرون — المرجع السابق — ص ٥٠ - ٥٢ .

(٢٨) المرجع السابق ص ١١٣ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ، ١٨١ .

(٢٩) تقارير بوليس مدينة القاهرة عن أعمال ١٩٢٨ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ -

١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ و ١٩٣٦ - مرجع سبق ذكرها .

من المهم أن يسبق تطور البوليس تطور المجرم — لا أن يتبعه « (٢٠) .

وكقاعدة لا تقبل الجدل — فإن تطور البوليس رهين « بالتخصص »
— والمقصود بالتخصص هنا ما يسمى في الوقت الحاضر « بالشرطة
المخصصة » . ومعنى هذا على المستوى المهني أن هناك أنواعا من الجرائم
أو العمليات البوليسية تحتاج إلى جهاز متخصص يتولى القيام بها ومواجهتها .
وبالنسبة للبوليس المجرى فإن التخصص فيه اتخذ اتجاهين —
الأول هو ذلك الذى فصل — بحق — بين الجريمة الجنائية ، والجريمة
السياسية . وحسنا فعل المتخصصون في البوليس في مصر عندما أقبلوا
أجهزة بوليسية تعنى بالأمن السياسى (قلم الضبط فرع ب) — وأخرى
تعنى بالأمن الجنائى (قلم الضبط فرع أ) — ويمكن ملاحظة ذلك في الهياكل
النظمية لأجهزة البوليس في المحافظات (القاهرة — الاسكندرية —
بور سعيد — السويس) على وجه التحديد على اعتبار أن الجريمة السياسية
تنمو وتزدهر في المدينة أكثر منها في القرية .

ومع ذلك فإن جهاز البوليس كان يحوى أفكارا متناقضة بشأن
التخصص — بمعنى أنه رغم قيامه مبكرا بتطبيق مبدأ التخصص على النحو
الذى سبقناه ، بل وتعمق بتقدير الإمكان فيه بالنسبة للأمن السياسى على
ما سنرى — إلا أنه فيما يتعلق بالأمن الجنائى — أو الجريمة الجنائية كان
يسير بخطى مترددة ، سرعان ما يعدل عنها ليعود إلى نظام العمل العام
الذى يجعل السرقات بأنواعها مثلا في بطاقات التسجيل (سرقة — سرقة —
سرقة — سرقة) رغم أنه يمكن أن تكون الأولى ذات طبيعة أو ظروف تختلف
عن الثانية والثالثة والرابعة وهكذا . ولعل هذا كان واضحا عند الحديث
عن تطبيق نظام البحث الجنائى في الربع الأول من القرن الحالى . وحتى عندما
أخذ الجهاز مبدأ التخصص في نهاية الخمسة الثلاث من القرن ثمانية عشر
به مجرد الحاجة للملاحقة تطوّر الجريمة وليس الترتيب المسبق لها —

بالمخالفة للقاعدة التي فكرناها في السطور السابقة . ومع ذلك فائنا نذكر
أخذ البوليس المصرى بببدا للتخصص المحدود كنوع من الاصلاح يحسب له .

خلال الربع الأول من القرن انتشرت المخدرات في البلاد انتشارا
رهيبا — هدد كيان المجتمع المصرى وارتفعت الأصوات في الجرائد والمجلس
النيابى بوجوب اتخاذ اجراءات مشددة لوقف هذا التيار السام الوارد من
الخارج — وكنا قد اشرنا في أكثر من موضع من هذه الدراسة الى كميات
المخدرات — وخاصة الكوكايين والهرويين — التى كانت تجد طريقها
الى داخل البلاد عن طريق مهربى المخدرات الأجانب — وأشرنا الى الآثار
المدهرة لذلك السم على المصلحة العامة في البلاد . وقد اكتظت السجون
بالمحكوم عليهم للاتجار او التعاطى — وزادت الجريمة باعتبار ان المخدرات
من بين الأسباب الهامة التى تهيبء لارتكاب الجرائم وتسهيل سبلها .

تبعا لذلك كانت المخدرات عنصرا هاما في العناصر التى يجب ان
يعنى رجال الأمن العام بمقاومتها .

كان أول من تحرك لتفصيل فرع من البوليس متخصص في مكافحة
المخدرات في مصر — هو اللواء توماس رسل باشا حكدار بوليس
العاصمة الذى بادر بتوضيح المخاطر التى تحيط بالبلاد لرئيس الوزراء وقتئذ
(فبراير ١٩٢٩) محمد محمود باشا — الذى وافق على انشاء مكتب خاص
لمكافحة المواد المخدرة .

تم انشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة في نفس العام
(١٩٢٩) — وتحدد اختصاصه في :

١ — البحث عن النظم الجارى عليها تجارة المواد المخدرة في القطر
المصرى حتى يمكن مساعدة السلطات الأوروبية المختصة في المناطق
الرئيسية لتحضير المواد المخدرة وذلك بهرابعة الصادر من المعامل واطار
الحكومات المختصة باسماء التجار الكبار الذين يشتغلون بتهريب المواد
المخدرة .

٢ - إيجاد الصعاب في طريق مهربي المواد المخدرة إلى القطر المصري حتى يعملوا الذين علوا نجاحها لا يمكن معه للناشئة الصغرى وطبقتات العمال أن تحصل عليه .

٣ - الاتصال بالسلطات التنفيذية والسلطات الواتية (الجمارك) والعمل على مهاجمة كل الهيئات المنظمة المعروفة باشتغالها بادخال المواد المخدرة الى مصر والحصول على المعلومات عن الهيئات الأخرى الغير معروفة ومهاجمتها واتخاذ الوسائل القانونية للتأكد من تطبيق القانون على التجار الذين تثبت ادانتهم سواء اكانوا من الوطنيين او الأجانب - واحكام الرقابة على التجارة في المخدرات .

٤ - عمل الدراسات اللازمة لمنع انتشار تعاطى المواد المخدرة ، ومساعدة المتعاطين الراغبين في التوبة .

وقد اسندت رئاسة المكتب الى اللواء توماس رسل باشا حكمدار بوليس العاصمة الى جانب وظيفته الأصلية ، وعاونه مساعد - وضابط برتبة القائمقام وضابطان برتبة البكباشى ومساعد مفتش اجنبى - ومنع (رسل باشا) عشرة آلاف جنيه كمصاريف سرية لأعمال المكتب لا يحاسبه عليها أحد - وسيارة فورد طراز ١٩٢٩ (٣١) .

وقد تمكن الجهاز المنخصص الجديد من جمع معلومات كثيرة وأتم تنسيقها في محفوظاته - وأضاف معلومات قيمة على الجداول الشامل لأسماء كبار مهربي الحشيش - وكان يعد في عام ١٩٣٠ جدولاً آخر عن أسماء كبار مهربي المواد المخدرة .

وكان الجهاز الجديد على صلة وثيقة بسلطات الأقاليم والسلطات القضائية وغيرها مما سهل له الحصول على معلومات ثينة من الاتجار

(٣١) دار الوثائق القومية - مخططة مجلس الوزراء ، عام ١٩٢٩ - ملكة مرفوعة الى مجلس الوزراء - من وزارة المالية - للجنة المالية - رقم ف ١٦٨ - ٥/٢ في ١٧ مارس ١٩٢٩ .

بالمخدرات في البلاد . وقد انشأ المكتب ١٧٦٩٠ (بطاقة) لتجارية
المخدرات والمشتغلين بهذه التجارة والمتعاملين للمخدرات عام ١٩٢٩
— و ١٧٠٠٠ بطاقة عام ١٩٣٠ . و تلقى المكتب ٦٣٨ بلاغا ضد تجار
ومهربين في عام ١٩٢٩ و ٧٢٨ بلاغا في عام ١٩٣٠ — و ٢٨ بلاغا ضد مدغني
الحشيش عام ١٩٢٩ في مقابل ٢٣ بلاغا عام ١٩٣٠ — و ٢٥ بلاغا ضد
متعاطي المواد المخدرة عام ١٩٢٩ مقابل ١٠ عام ١٩٣٠ — وثلاثة بلاغات
ضد عساكر بوليس لهم ضلع في تجارة المواد المخدرة عام ١٩٢٩ — مقابل
٤٠ بلاغا عام ١٩٣٠ — وتمكن مكتب المخابرات العلم للمواد المخدرة من
تحقيق صحة ٢٩٧ بلاغا من ٥٤٥ بلاغا — أى ٢٤٨ بلاغا كان كاذبا (٣٢) .

وقد بلغ عدد القضايا المضبوطة عام ١٩٣٥ (٢٤٩٣) قضية خدمة
٣٧٢٤ متهم — وبلغت في عام ١٩٣٦ (٢٤٦٦) قضية شملت ٣٨٤٠ متهم
— وكان عدد المتجرين في المخدرات عام ١٩٣٦ (١٩٢٤) بتجرا — اما
المتعاطين : فكانوا ٣٤٧٧ متعاطيا (٣٣) .

ومثلما تأخر انشاء جهاز متخصص لمكافحة نشاط اجرام معين
(المخدرات) حتى أصبح الخطر ينذر بكارثة قومية — فقد حدث
نفس الشيء بالنسبة لنشاط اجرام آخر .

مع نهايات العقد الثالث من القرن ظهر سرعان من الاجرام يهددان
الأمن المالي لدولة — وأعطى بهما جرائم تزوير الأوراق المالية ، وتزيف
المسكوكات — بلغ جملة النوع الأول منه بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٧ (٤٤٩)
جريمة — وبلغ جملة النوع الثاني ١٧٢ جريمة الأمر الذي أزعج السلطات .
وكعادة الحكومة وجهاز البوليس — وهو احد فروعها — فان التحرك
تم تابعا للنشاط الاجرامى ، فانشئ في عام ١٩٣٣ مكتب لمكافحة التزيف
والتزوير — الحق بادارة عموم الأمن العام ، عنى بالتوقيف بين جهود

(٣٢) تقرير مكتب المخابرات العلم للمواد المخدرة عن عام ١٩٣٠ — مرجع سبق ذكره .

(٣٣) تقرير مكتب المخابرات العلم للمواد المخدرة عن عام ١٩٤٠ — مرجع سبق ذكره .

سلطات البوليس وسلطات انقضاء وتقريب بعضها الى بعض يعمل الأبحاث المتعلقة بالعملة الزائفة . وفي سبيل قبليه بولجيه اتصل المكتب اتصـالـا وثيقا بالجهات المختصة بإصدار (البنكـوت) و (العملة المعدنية) — وبسلطات البوليس والنيابة — وبالمكاتب المركزية لمكافحة تزيف العملة في الدول الأخرى . وانشئ لمعاونة المكتب لجنة استشارية للمعاونة في اتجاه مهمته تكونت من مدير عام ادارة الأمن العام — وكبير مفتشى النيابات مندوبا عن وزارة الحقتانية (العدل) — ومندوب عن وزارة المالية — ومندوب عن البنك الأهلى — وخير اخصائى فى تزيف العملة (من مصلحة المساحة) وخبر كيميائى (من مصلحة الطب الشرعى) .

وقد اثبتت الاحصائيات المتأخرة هبوطا فى عدد حوادث تزوير الأوراق المالية عزاها تقرير الأمن العام لسنة ١٩٣٨ للنشاط الذى أبداه رجال الادارة وجهاز البوليس فى السنوات الأخيرة . فقد كان احصاء ١٩٣٦ يشير الى ١٢٠ حادث تزوير أوراق مالية — هبطت فى عام ١٩٣٧ الى ٦١ وفى عام ١٩٣٨ انخفضت الى ٤٦ .

كذلك الأمر بالنسبة لتزيف المسكوكات — فقد كانت فى عام ١٩٣٦ (٢٨) حادثة — هبطت فى عام ١٩٣٧ الى ١٨ ثم الى ١٥ فى عام ١٩٣٨ (٢٤) .

وقد ضبطت فى القاهرة أربعة جنيات لتزيف النقود الفضية فئة القرشين — والخمسة قروش — والعشرة قروش — والعشرين قرشا :

١٤١٣ جنيات السيدة زينب فى ٢ / ٥ / ١٩٣٣

١٧٦٣ جنيات شببرا فى ٧ / ٦ / ١٩٣٣

٢٤٣٥ جنيات شببرا فى ٨ / ٢٨ / ١٩٣٣

١٣١٣ جنيات بلب الشعرية فى ١٨ / ١٠ / ١٩٣٣ (٣٥)

(٣٤) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى لعام ١٩٣٨ .

(٣٥) تقرير بوليس دحيثة للقاهرة للسنوات لعام ١٩٣٣ .

وفي عام ١٩٣٤ ضبطت الجنائيات ٤٩٠ عابدين في ١٩٣٤/١/٢ تزيف نقود فئة العشرة قروش .

٥٢ السيدة زينب في ١٩٣٤/٩/١٢ تزيف اوراق بنكوت فئة العشرة جنيهات — وقد ثبت أن هناك عصابة للتزيف بنلحية (طصفا) مركز ميت غمر — وقبض على ٢٥ شخصا بتهمة تزيف وترويج النقود المزيفة (٣٦) .

وفي عام ١٩٣٥ ضبطت الجنائيات ١٤٨٧ شبيرا و ٢٠٩٩ شبيرا و ٢٧٣٥ الأزيكية و ٢٠٩٣ الوايلي و ١٧٦١ بندر الجيزة وفيها ضبط ستة أشخاص يزيفون الأوراق المالية فئة الخمسين قرشا (٣٧) .

وفي عام ١٩٣٦ ضبطت الجنائيات ١٦٠ المومسكى و ١٨٩٤ شبيرا و ١٤٠٣ بولاق و ١٦٤٦ بولاق و ٨٤٧ الجمالية و ٣٠٧٤ شبيرا و ٩٢٢ الخليفة و ١٥٥١ باب الشعريّة (٣٨) .

ومع أن التخصّص الجنائى أثبت نجاحا في مجال الجريمة التى خصص لها — الا انه لم يتقدم حتى عام ١٩٣٦ أبعد من ذلك الذى قدّمنا له وكان يمكن لو اخذ بالمبدأ في أنشطة إجرامية أخرى — أن تتحسن حالة الأمن العام — لكن الثابت أن المخططين لجهاز البوليس كانوا — كما قلنا في صفحات سابقة — مترددين في تطبيق هذا المبدأ الناجح .

وعلى العكس من نصيب الاجرام الجنائى في التخصّص ، فقد كان للجريمة السياسية حظ كبير في هذا المقام فمجرد فصل الجريمة السياسية من الجريمة الجنائية في التعامل والمواجهة ، كان يعنى أن هناك فهما صحيحا عند المخططين لجهاز البوليس لما يسمى بالتصنيف الإجرامى .

(٣٦) تقرير بوليس مدينة القاهرة للسوى لعام ١٩٣٤ .

(٣٧) تقرير بوليس مدينة القاهرة للسوى لعام ١٩٣٥ .

(٣٨) تقرير بوليس مدينة القاهرة للسوى لعام ١٩٣٦ .

على أن الدقة تقتضى القول أيضا انه يمكن أن يكون مسوز الاجرام
السياسى بهذا المصدر من الاعناية . واختصاصه وحده بشعبة مستقلة
من جهاز البحث — لا يعنى الفهم الصحيح للتصنيف الاجرامى والتخصص
بقدر ما يعنى تغطية احتياجات أمنية تمس النظام الحاكم فى كيانه — وتبل
رغبته الملحة فى البقاء Survival وضرب للخطر الذى يتهدهده ،
والمتمثل فى الجريمة السياسية .

ونحن نميل الى التفسير الثالثى — والوثائق تؤيد ما نميل اليه .

فى اعتصاب مقتل للبردار وكشف الجماعات السياسية اتى ارتكبت
مجموعة الجرائم التى وجهت ضد الوجود البريطانى (١٩١٩ — ١٩٢٤) ،
هذا الشارع السياسى همدوا تماما — ثم لم يلبث ان انفجر فى اعتصاب
تولى (اسماعيل صدقى باشا) الوزارة (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ يناير
١٩٣٣) — فوقعت محاولة اغتيال اسماعيل صدقى باشا فى ٢٥/٨/١٩٣٠
— وأطلق النار على محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب فى يوليو
١٩٣١ — واكتشف البوليس جماعة تعتزم ارتكاب جرائم سياسية فى
١٩/١٠/١٩٣١ (مكونة من حافظ على حسين وسلامة سيد أحمد سليم
وسيد عبد الخالق ومحمود محمد ابراهيم وعبد القادر مختار وحسداد شافلى
ومحرم راشد) — والتقت عدة قنابل فى اوقات مختلفة فى فناء وزارة
الحقانية ودار محمد علام باشا وكيل مجلس النواب — وعثر فى فبراير ١٩٣٢
على قنبلة مشتعلة فى دار صدقى باشا لكن مفعولها ابطل قبل ان تنفجر
— ووضعت فى مايو ١٩٣٢ قنبلة فى (طما) بين قضبان السكة الحديدية
بههدف نفس القطار الذى كان يستقله صدقى باشا فى طريقه الى جرجا
— وعثر على قنبلة على سور مدرسة الهندسة صباح أحد أيام شهر
ديسمبر ١٩٣٢ — وفى الشهر نفسه انفجرت قنبلة فى شارع لاظ أوغلى قرب
دار المنسوب السامى — وفى يناير ١٩٣٣ عثر البوليس على قنبلة أخرى أمام
دار مركز القيادة العامة للجيش البريطانى بميدان الخازندار — وفى مارس
من نفس العام انفجرت قنبلة على سور نككة قصر النيل وقنبلة أخرى على
سور مدرسة انجليزية بشارع الملك الصالح بالمنيل — وفى أبريل انفجرت

قتله بجوار المحكمة المختلطة بالقاهرة — وفي مايو ١٩٣٣ حاول محمد على
الغزال اغتيال اسماعيل صدقي باشا في محطة العاصمة — وفي يونيو
انفجرت قنبلة عند نهاية شارع غمرة وقنبلة أخرى على مقربة من سور
وزارة الحربية — وقيدت كل هذه الحوادث ضد مجهولين (٣٧) .

كان هذا معنى عند الذين يأخذون ببدا التخصص ان تيارا جديدا
من جرائم العنف السياسى قد وجد مسيله مرة أخرى الى الشارع
السياسى — وأن الأمريقتى تخصص فريق للعمل فى مواجهة هذا التيار .

لكن لأن التخصص لم يكن هو القضية المطروحة كما ذكرنا — وكان
أهن الدولة فقط هو الوارد — فإن اهتمامات (قلم الضبط فرع ب) تركزت
فى التيار الذى كان قد بدأ يظهر خطره منذ العشرينيات ، باعتباره هو
الخطر الذى يهدد النظام الاجتماعى فى المملكة المصرية — واعنى به الشيوعية .

ومؤدى هذا أنه لو كان جهاز البوليس يعنى بالتخصص وفق المبادئ
التي تضمنتها الصفحات السابقة ، لكان فرع الأمن السياسى منه قد شمل
شعبة لجرائم الاغتيال السياسى — وشعبة للمعارضة السياسية — وشعبة
للأحزاب ، وشعبة للشيوعية — لكن نظرا لأن الاهتمام كان كما قلنا **بأهن**
الدولة — وكان **أهن الدولة** يتعرض للخطر من جانب التيار الشيوعى فقط —
وكانت باقى الأنشطة المعادية التي سقناها فى السطور السابقة من
انفجارات ومحاولات اغتيال لا تمثل خطرا داهيا بالمقارنة بالشيوعية — فقد
انصرف اهتمام جهاز الأمن السياسى لمحاربة الشيوعية فقط :

ومن المفارقات العجيبة — والتي تؤكد صحة التفسير الذى مستقناه
فى شأن التصنيف الاجرامى — أن جهاز الأمن السياسى ربط خلال معالجته
لالنشاط الشيوعى بين هذا النشاط — والعمال — والطلبة ، وسمى هذا
كله **بالنشاط الهدام** — وهو ربط عزيزنا فى مؤلفنا عن النشاط الشيوعى

Russel's private papers a list about the political crimes (٣٩)
which took place between the years 1910 and 1946, op. cit.,

وعبد الرحمن للرنسى د فى اعتاب الثورة المصرية — الجزء الثانى — ص ١٧٦ — ١٧٧ .

(أضواء على النشاط الشيوعي في مصر ١٩٢١ - ١٩٥٠) الى الفهم المجرد عن الرؤية الحقيقية لمعنى تبنى اليسار لقضية الطبقات العاملة - نتيجة (للآلية السياسية) عند المشتغلين بالأمن السياسي في مصر في الفترة موضوع الدراسة^(٤٠) .

غنى فبراير ١٩٢٥ كتيب (يوسف قطاوى باشا) وزير المالية في وزارة زيوار الاولى (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٢ مارس ١٩٢٥) مذكرة الى مجلس الوزراء قال فيها :

« كان المساجورسات جورج آنسون الموظف بالادارة السرية بعموم الأمن العام يقوم باسناد خاصه بهراقبه الضريبة الخشبية في الميناء المصريه ومسائل العمال - وكان ينقاضي مرتبا قدره ٩٠٠ جنيه في اسنائه من ربط المصاريف السرية بميزانية وزارة الداخلية . وقد انشئت في ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ بادرة الامن العام وظيفة مؤقتة من الدرجة الثالثة براتب قدره ٩٦٠ جنيه تقترح وزارة الداخلية اسنادها الى المستر آنسون وتعيينه فيها بالراتب المذكور بمعد لمدة سنة ابتداء من اول ابريل ١٩٢٤ . والسبب في اسناد تلك الوظيفة الى جنابه هو ما تحتاج اليه مقاومة الحركة الشيوعية في البلاد المصرية وكذا تسوية مسائل العمال من الخبرة التامة والدراية بالأعمال السرية الأخرى المتعلقة بالأمن العام والتي اخذت في الازدياد بالنسبة للحالة السياسية الحاضرة ، وقد وقع اختيار وزارة الداخلية على المساجور آنسون لأنه مارسها في زمن السلطة العسكرية وأصبح ملها بها »^(٤١) .

(٤٠) عبد الوهاب بكر : أضواء على النشاط الشيوعي في مصر ١٩٢١ - ١٩٥٠ ، - دار المعارف ١٩٨٣ . - الطبعة الأولى ص ٣٨ - ٣٩ .

(٤١) دار الوثائق القومية - محطة مجلس الوزراء فبراير ١٩٢٥ مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء بشأن المساجورسات جورج آنسون . - وقد جاء بنهاية الوثيقة تائسيرة نصها : « يمين بمقتد الموظفين الأجانب - ولئن يتجدد هذا المقعد بعد ٣١ مارس ١٩٢٥ - راجع أيضا الأوامر الصورية لوزارة الداخلية رقم ١٢٣ في ١٩ ابريل ١٩٢٥ الخاصة بتعيين آنسون بمقتد لمدة من ١٩٢٤/٤/١ » .

وفي مارس ١٩٢٥ أعادت وزارة الداخلية « أن الحاجة لا تزال ماسة إلى استقرار وجود الموظف المثار إليه في الخدمة بعد التاريخ المذكور لما لمشكلة العمال من الأهمية الكبرى واحتياج الوزارة الشديدة لخدماته لأقصى مدة ممكنة نظرا لمعلوماته التقنية في المسائل المتعلقة بمقاومة نشر (الدموى) الشيوعية في البلاد» (٤٢) .

على ضوء هذا الفهم المحدود لأمن الدولة السياسى تحرك جهاز الأمن السياسى لضرب الحركة الشيوعية والعمال والطلبة فقط .

فى عام ١٩٢٦ أنشغل (القسم المخصوص) ببوليس القاهرة بمراقبة التطورات السياسية . وقامت جماعته الخاصة بالشيوعية والعمال بالمراقبة فيما يتعلق بالعمال والدوائر الشيوعية(٤٣) .

ورغم أن عام ١٩٢٨ حفل بالاضطرابات السياسية الناتجة عن تولى محمد محمود باشا الوزارة (٢٥ يونيو ١٩٢٨ — ٢ أكتوبر ١٩٢٩) . وقيامه بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا — وحل مجلسى النواب والشيوخ وتأجيل الانتخابات فى يوليو ١٩٢٨ لمدة ثلاث سنوات — ومقاومة الأحزاب لقرار الحكومة وما صاحب ذلك من اضطرابات وعنف — فإن القسم المخصوص (الضبط فرع ب) لم ينشغل بأكثر من « فحص جسابات التهديد المألوفة وبلاغاً المزامرات وغيرها وقدم تقارير عنها كما تتبع الحالة السياسية وقدم عنها تقارير مفصلة يوميا » (٤٤) .

أما بالنسبة للشيوعية فقد ظلت تقاريره أن شعبية الشيوعيين الموجودة بالقاهرة — والتي كان أعضاؤها من اليونانيين واليهود والمصريين ،

(٤٢) دلو الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء — ١٩٢٥ — وقد استمر جساب المجر اكسون بإدارة عموم الأمن المام حتى فصل فى ١/٦/١٩٢٧ لانتهاؤه مدة عقد استدلاله — راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٧٤ فى ١٥/٤/١٩٢٧ .

(٤٣) تقرير بوليس القاهرة السنوى لعام ١٩٢٦ — مرجع سبق ذكره .

(٤٤) تقرير بوليس القاهرة السنوى لعام ١٩٢٨ — مرجع سبق ذكره .

عقدت اجتماعات في أوائل عام ١٩٢٨ وتبادلّت الزيارات مع الحزب الشيوعي بفلسطين — وفي ٧ مايو عام ١٩٢٨ القى القبض على ٢١ شيوعيا في القاهرة — أفرج عن خمسة منهم فيها بعد — بينما استبعد الستة عشر الباقون ومن بينهم زوجتان الى بلاد اليونان وإيطاليا وفرنسا وقبرص .

وفي ذلك الوقت وصلت الى القسم معلومات مفيدة عن شعبة الشيوعيين بالاسكندرية .

وفي يوليو ١٩٢٨ وصل الى مصر مندوب سوفيتي لبث اندعسية الشيوعية — فوضعه رجال الضبط فرع (ب) تحت المراقبة المتواصلة حتى قبض عليه وعلى ثلاثة من زملائه في ديسمبر وأبعدوا الى روسيا في باخرة سوفيتية .

وحصل القسم على اخبار خاصة بعودة بعض الطلبة الذين كانوا قد سافروا الى موسكو لدراسة أنظمة السوفييت ، وأبلغها الى الجهات المختصة كما ارسل الى تلك الجهات أسماء وأوصاف سبعة عشر طالبا آخرين كانوا قد سافروا الى موسكو — وتم للقسم الكشف عن أعمال الشيوعيين وتنظيماتهم في طنطا والزقازيق والاسكندرية .

وتابع القسم تدهر العمال من الأجور وساعات العمل في شركتي انترام وإنسكة الحديد المصرية وشركتي الغاز والنور ومصلحة التنظيم و (غابريقات) السجائر — وفحص **الصلة بين التدهر والنفوذ الشيوعي** (٤٥) .

وقد اطلق (القسم المخصوص) أو (علم الضبط فرع ب) تسمية (شعبة الشيوعيين المصريين) على المشتغلين بالنشاط الشيوعي في مصر . ويبدو ان الصلة بين **الشعبة والخارج** قد تزايدت خلال عام ١٩٢٩ ، ففي ذلك العام رويت شعبة للشيوعيين المصريين مراقبة دقيقة — واشترك في المراقبة (قسم المباحث الجنائية) واتصل بحركاتهم بهدف شلها — ثم

(٤٥) المرجع السابق .

راقب القسم حركات الشيوعيين الأجانب حتى اكتشف وصول (مندوب شيوعي) في يوليو لبث الدعوة للشيوعية — وعندما شرع في العمل بالتعاون مع مندوب سوفيتي آخر قام (الضبط فرع ب) بانقبض عليهما ونفاهما إلى خارج البلاد — وخلال السنة ذاتها حصل القسم المخصوص على ثمانية بأسماء ستة عشر شخصا في فلسطين وقبرص واليونان والماسانيا وفرنسا ومصر — كانت تبودلت رسائل بينهم وبين بعض أعضاء العصبة انشيعوية^(٤٦) — ويفهم من ذلك ان اعترلض المراسلات البريدية قبل وصولها لأصحابها (الرقابة) كان من بين أساليب جهاز الأمن السياسي في مصر في ذلك الوقت — كذلك فان (المباحث الجنائية) كانت تشارك في أعمال الأمن السياسي ، ويحتل ان هذه المشاركة تمت لتخفيف الضغط على جهاز الأمن السياسي — كما يمكن تفسيرها أيضا بتشابك الاختصاصات بين جهاز الأمن السياسي والأمن الجنائي في ذلك الوقت .

وقد راقب القسم المخصوص تضرع عمال المسكة الحديد والعنابر ببولاق خلال شهرى نوفمبر وديسمبر بسبب ضائقة المكافآت التى تصرف لهم — وبسبب فصل ٢٣ نجارا منهم بسبب الاستغناء — وراقب أيضا اضطرابات حوثية عربيات الركوب بسبب لائحة دراجات العربيات التى قام بتنفيذها (قام المرور) — كما سجل اضراب عمال الحرير بقسم الجبالية عن العمل خلال شهرى مايو ويونيو^(٤٧) .

(٤٦) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٢٩ — مرجع سبق ذكره .
(٤٧) المرجع للسابق . وقد بدأ اهتمام الدولة بالمشكلات العمالية في بولايير عام ١٩١٩ عندما شكات لجنة للتوفيق بين العمال واصحاب العمل — وقد ألغيت هذه اللجنة عام ١٩٢٤ وتحول اختصاصها الى لجان مطية بالمحافظات والخيريات برئاسة المحافظين والخيريين . في يوليو ١٩٢٧ ومع تزايد نشاط الحركة العمالية شكلت لجنة لبحث نظم العمل والعمال في مصر — برئاسة (عبد الرحمن رضا باشا) وكيل وزارة الحثائية (المصل) — وقد اقترحت اللجنة من بين ما اقترحت انشاء مكتب للعمل في عام ١٩٢٨ — وفي ١٩٢٩/١١/١٣ صدر القرار الوزارى ٤٠ بإنشاء مكتب للعمل يلحق بإدارة عموم الأمن للامم واختص بكل ما يتعلق بالعمل والعمال — وعندما انشئت وزارة للتجارة والصناعة في ديسمبر ١٩٣٤ صدر قرار مجلس الوزراء في عام ١٩٣٥ يضم مكتب العمل إليها — ثم الحق بوزارة للشؤون الاجتماعية في ١٩٣٩/٨/٢٠ .
ثمجد من المعلومات عن مكتب العمل واختصاصاته راجع د. عبد الوهاب بكر د. انيسوا على النشاط الشيوعي في مصر ١٩٢١ - ١٩٥٠ ص ١٢١ ملحق ٢ .

وسجل جهاز الأمن السياسى فى عام ١٩٣٠ ازدياد التفراب الشيوعى المصرى مع انتشار الشيوعى الأجنبى . ونظر فى أمر شعبتين شيوعيتين احدهما مؤلفة من بعض الأرمن الذين أبعدوا فيما بعد إلى خارج القطر ، أما الثانية فكان يرأسها شخص اجتبى أوفسده الى البلاد هيئة شيوعية قوامها أجنبى ومصريون ؛ وقد قبض للتسم المخصوص على ذلك الأجنبى وقبض على زعماء تلك الهيئة وأبعدوا عن القطر المصرى . وكان تقرير القسم المخصوص عن نشاط الشيوعيين المصريين فى تلك السنة متفائلا ولفته لغة الوثائق من عدم اقترام الشيوعيين المصريين على محاولة ابداء أى نشاط آخر — وربما كان هذا اشارة الى الدور البوليسى الباطش الذى قامت به حكومة (صدقى) فى ذلك الوقت — والذى شمل كافة روافد الحركة الوطنية .

وحفلت تقارير القسم المخصوص فى ذلك العام بأخبار اضرابات عمال غابر السكة الحديد بمناسبة تعديل أجورهم ونجاح البوليس السياسى فى انهاءها — واضراب عمال ورش عربات السكك الحديدية لعدم منحهم راحات ولعدم كفاية أجورهم — واضراب عمال النسيج وعمال تلوين قماش المسلمين وعمال شركة سيارات الأتوبيس المتحدة وعمال فابريكة الأسمنت بطوان وعمال مصنع بركات لصنع الطوب فى بولاق — واضراب سياسى عام فى ١٥ فبراير تجاوب معه الصناع وأرباب المهن الأخرى .

وبلاحظ أن كل هذه الاضرابات الاقتصادية والسياسية قد حدثت فى فبراير ١٩٣٠ — وهو تاريخ كانت تتولى الحكم فيه وزارة مصطفى النحاس باشا الثانية (أول يناير ١٩٣٠ — ١٩ يونيو ١٩٣٠) . وقد كان الاعتقاد السائد عند الكثير من المؤرخين أن اضطرابات الثلاثينيات كانت من نصيب حكومة صدقى (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣) حتى كشفت وثائق جهاز الأمن السياسى عن الاضطرابات العمالية الاقتصادية وغير الاقتصادية والاضرابات السياسية (العمالة) فى عهد حكومة الوفد الثانية أيضا ، وليس حكومة صدقى فقط .

ومع ذلك فليس من المحتم أن تعنى هذه الاضطرابات أن عهد حكومة

الوفد الثانية كان غير حائز على رضا طبقات الشعب — ومن المحتمل أن تكون هذه الاضطرابات :

١ — جزءا من خطة وفدية لتعبئة الجماهير ضد خصوم الحزب الذين يسعون الى إسقاط الحكومة^(٢٨) .

٢ — حملة من جانب حزب الأحرار الدستوريين الذى كان يسمى لاستبعاد الوفد من الحكم باعتباره عدوا يجب إزالته — ومن المحتمل كثيرا أن يكون حزب الأحرار الدستوريين قد نجح فى اسقطاب عناصر عمالية الى صفة وحركها فى مظاهرات عدائية لاضعافت موقف الوفد وحكومته .

٣ — لأسياب اقتصادية حقيقية تمثل المعاناة من ارتفاع الأسعار والضيق المالى الذى جلبته الأزمة الاقتصادية العالمية التى كانت تطرق أبواب البلاد فى تلك الوقت .

وقد غطت تقارير الأمن السياسى لعام ١٩٣٠ اضراب طلاب المدارس فى نوفمبر والإجراءات للحازمة التى اتخذتها السلطة الادارية لاحتواء الموقف^(٢٩) .

وكالمعتاد فان جهاز الأمن السياسى انشغل طوال عام ١٩٣١ بتشديد الرقابة على « جماعة الشيوعيين المصريين » والأجانب — وقبض على عشرة من الشيوعيين الأرمن وابعدوا خارج القطر — كما تابع (شعبان حافظ) الشيوعى المعروف حتى سفره الى روسيا للانضمام الى

(٢٨) تحدث الدكتور يونان لبيب رزق عن خطة وفدية قوامها تعبئة الجماهير الولدية والمساندة للوفد لتحذير خصومه فيما لو أقدموا على إسقاط الحكومة الوفدية — كذلك فان من بين أساليب الوفد فى ذلك الوقت المظاهرات الشعبية للضغط على القصر . وقد دبر الوفد مظاهرة شعبية كبيرة يوم ١٩ مايو ١٩٣٠ للضغط على الملك فؤاد حتى لا يعزل الاستقالة التى كان قد قدمها النحاس باشا احتجاجا الى الملك للتدخل الذى كان الملك قد اتخذه من الحكومة الوفدية فى ذلك الوقت — راجع د. يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية » ص ٣٤٧ .

(٢٩) تقرير بوليس مدينة القاهرة لأستوى لعام ١٩٣٠ — مرجع سبق ذكره .

— ٢٢٥ —

[م ١٥ — البوليس المصرى]

الجامعة الشرقية بموسكو ، وأكد تقرير البوليس في ذلك ايعام أن « كل نشاط بدأ من جانب شعبة الشيوعيين في خلال السنة قعى عليه وهو في المهد^(٥٠) » .

وباعتبار النشاط العمالي مرتبط بالشيوعية عند منظمات الأمن السياسى فى مصر ، فقد تابع القسم المخصوص تأليف (عباس أفندى حليم) عدة نقابات خلال العام ، وتنظيمه نقابة للعمال — وانحلال هذه النقابات — ومجل القسم تسع حوادث اضراب من عمال شركات (السيارات المتحدة — ائقر للسيارات — مصنع ليون جوجاتيان بشبرا — شل — فاكوم اويل — الغاز (مقناشوف) — البيرة (سان جورج) بمصر القديمة — يارن — ومطبعة اميرنان بشبرا .

وباعتبار النشاط الطلابى مرتبط ايضا بالشيوعية عندهم فقد سجل اضراب طلبة مدارس : مصر الصناعية — الأقباط ببولاق — الفنون والصنائع ، واضراب بعض العمال بالوروش الأميرية والمعابر^(٥١) .

وقد كثف القسم المخصوص عن نشاط (الأرمن) فى الحركة الشيوعية فى مصر — ولم تخل عملية مضادة من جانبه من وقوع بعض الشيوعيين الأرمن — ومن ذلك ما قام به عام ١٩٣٢ من القبض على تسعة ارمن فى شهر يناير كانت لهم صلة بمنشورين شيوعيين وجسدا مكتوبين باللغة الأرمنية وملصقين على البناء الخارجى لمصلحة التلغرافات والتليفونات بشوارع

(٥٠) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣١ — روجع سبق ذكره ، اما شعبان حافظ فهو من أوائل المصريين الذين اسهموا فى الحركة الاشتراكية فى مصر — وقدم للمحاكمة فى قضية الشيوعية الأولى ٣٣٣ جنائيات محرم بك لسنة ١٩٢٤ وعوقب بالحبس لمدة ستة أشهر — وفى القضية الثانية (يناير ١٩٣٦) عوقب بالحبس لمدة سنة ، واستمر نشاطه الاشتراكى بعد ذلك — راجع ملفات القضية ٣٣٣ جنائيات محرم بك لسنة ١٩٢٤ — و د . عبد الوهاب بكر ، اعضاء على للنشاط الشيوعى ، روجع سبق ذكره — ص ٣ .

(٥١) تقرير بوليس القاهرة لسنة ١٩٣٦ — روجع سبق ذكره — وعباس أفندى حليم هو للتبيل (لقب ملكى) عباس حليم أحمد أفراد الأسرة المالكة وقتئذ — وكان على خلاف مع للنصر الملكى — وترش لاجريده من لجه الملكى أكثر من مرة — .

الملكة نازلى (رمسيس الآن) . وقد نفى ثلاثة منهم الى روسيا في يوليو ١٩٣٢ - أما السبعة الباقون فقد حكم عليهم في شهر ديسمبر ١٩٣٢ .

وتفيد تقارير القسم المخصوص في نفس العام أن منشورات شيوعية باللغة اليونانية وزعت في أبريل خارج كنيسة القديسين هيلانة وقنسطنطين اليونانية - ولم يستطع القسم أن يقم الدليل على ادانة احد . لكن القسم نجح في منع دخول اى شيوعيين الى القطر من الخارج . ولم يفت القسم أن يسجل لضراب طلبة الجامعة المصرية وكلية الطب والآداب في مارس ١٩٣٢ احتجاجا على نقل الدكتور طه حسين من الجامعة لوزارة المعارف .

أما العمال فقد انحصر نشاطهم في اضراب عمال مصلحة التنظيم بسبب تخفيض مرتباتهم - واضراب سائقي سيارات الأجرة احتجاجا على فرض الضرائب الجديدة على السيارات - واضراب عمال الحرير لنزاع بينهم وبين أصحاب المحال بسبب انقاص رواتبهم . وقد استطاع قسم الضبط فرع (ب) أن يمنع اضرابا كان سيقع في نوفمبر من جانب سائقي شركة الأمتبوس المصرية - نتيجة لقيامه بالذعية بين البائعين (٥٢) .

وسجل قسم الضبط في عام ١٩٣٣ نشاطا غير عادي للعمال ، فذكرت تقارير البوليس حوادث اضراب عمال النحاس - وعمال الحرير - وعمال مطبعة شندلر - وذكر أن أسباب الاضرابات كانت تتعلق بالأجور .

وذكرت للتقارير اضراب عمال شركة السيارات المصرية (ثورنيكروفت) لمدة ثلاثة أسابيع - وتحديث التقارير عن حوادث التحريض على الاضراب خلال ذلك من جانب العمال القدامى الذين هاجموا السيارات التي كان يقودها العمال الجدد الذين عينتهم الشركة تحت حماية البوليس (٥٣) .

(٥٢) تقرير بوليس مدينة القاهرة للسنة ١٩٣٢ - مرجع سبق ذكره .

(٥٣) تقرير بوليس مدينة القاهرة للسنة ١٩٣٣ . ويلاحظ أن شركة ثورنيكروفت

كانت هي الشركة التي تدير سيارات الأتوبيس في أنحاء القاهرة - وأن اضرابا لمدة ثلاثة أسابيع كان يعنى التأثير في حركة المواصلات داخل المدينة .

ويسجل (لتسم الضبط ب) نجاح كبير في عام ١٩٣٤ عندما اهتدى الى شخصين من شعبة الشيوعية كان قد دخلا الى القطار المصرى خلسة (محمد وهيب المسالك وشهرته سليم يوسف — وعلى حسين حسنين الذى كان قد غادر مصر الى روسيا عام ١٩٣٠ وهرم من الجنسية المصرية) .
ويفيد تقرير البوليس أن (المسالك) تمكن من الهروب من مصر بينما قبض على الثانى في يونيو مع فريق من افراد شعبته البالغ عددهم ٢١ شخصا — وكان عشرة منهم في انتظار المحاكمة .

كذلك نجح لتسم في الوصول الى مقر الشيوعى شعبان حافظ الذى كان قد غادر مصر الى روسيا للسوفييتية في عام ١٩٣٠ — ودخل خلصة الى مصر في سبتمبر ١٩٣٤ ، فقبض عليه وسلم لثيابة الاسكندرية فحكم عليه بالحبس مع الأشغال لمدة ثلاث سنوات لانهاءه في قضية الشيوعية (١٩٣٠) — كما أبعد في نوفمبر ثلاثة ارهن الى روسيا بعد قضائهم مدة العقوبة المحكوم بها عليهم في قضية المنشورات الشيوعية التى اتهموا فيها عام ١٩٣٣ (٥٩) .

ورصد (قسم الضبط ب) تسلل ثلاثة مندوبين من شعبة الشيوعيين الأجانب في عام ١٩٣٥ ، وتكثلت جهود القسم بالنجاح في النهاية بمسدور الأحكام في قضية الشيوعية الكبرى (٥٩) .

كان عام ١٩٣٥ عاما سعيدا (لتسم الضبط ب) فيما يتعلق بمواجهة النشاط الشيوعى والعمالى ، لكنه لم يكن كذلك في عام ١٩٣٦ فيما يتعلق

(٥٤) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٤ .

(٥٥) تقرير بوليس القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٥ — وقد كانت الأحكام الصادرة في هذه القضية كالتالى : شعبان حافظ السجن ثلاث سنوات — محمد وهيب ملك السجن ٥ سنوات و ٢٠٠ جنيه غرامة — على حسين حسنين ٤ سنوات سجن و ١٠٠ جنيه غرامة — محمود السيد على ثلاث سنوات سجن و ٥٠ جنيه غرامة — أحمد محمد طي الخشب ثلاث سنوات سجن و ٥٠ جنيه غرامة — محمد محبوب عبد الرحمن ثلاث سنوات سجن — وعصمت الحكمة بدراة عبد الفتاح رزق أبو زر — درويش مصطفى محمد — سيد السيد أحمد — كامل السيد .

بالنشاط العمالي — فرغم أن الموقف يختلف للشيوعية كان هادئا ، ونم
يغد إلى القطر من الخارج أحد من الشيوعيين وكان أنشيط في اندلخل
قد توقف بعد اللزج بأعضاء النشاط الشيوعي في السجنون ، فسان
الاضرابات انفجرت بين عمال البنظيم ، وحمالي محطة بصر ، وعمال
الطوبوب ، والكواثين ، والخبازين ، وعمال الحرير ، وعمال السجائر ،
ونساجي الحرير والقطن ، وعمال النحاس — وكانت أكثر الاضرابات خطورة
هي تلك التي قام بها عمال القطن والحرير والنحاس حيث اضرىوا مرات
عدة طنوال العام — وعانى قسم الضبط خلال العام من تهديدات طوائف
عصالية أخرى بالاضراب(*) .

لم يكن المستهدف من عرض ما يتعلق بالأمن السياسي تقديم صورة
للعمل السياسي في الفترة موضوع الدراسة فالغرض كان مواصلة العرض
لمحاولات اصلاح جهاز البوليس — ومن بينها التخصص . وقد جاء العرض
للعمل السياسي بتناسبة الحديث عن محاولات الاصلاح .

وقد يلاحظ أن حظ جهاد البوليس فيما يتعلق بنتائج مواجهة النشاط
السياسي كان أوفر من حظه فيما يتعلق بالنشاط الاجرامى . وما ينبغى
التنبية اليه هو أن هذا الحظ لم يكن راجعا الى أخذ باساليب علمية
أو تطور تقنى أو تخصصى — بقدر ما كان راجعا الى (طبيعة النشاط)
الذى كان البوليس السياسي يواجهه . فصاحب النشاط السياسي سهل
الوقوع بين أيدي البوليس نظرا لأنه صاحب عقيدة ، وقيم ، ومبادئ —
فهو لا يقدم على ما يشوه صورته أمام المجتمع الذى يسعى الى تطهيره —
وصورة البطل هي الصورة التى يحرص السياسي على بقائها نقية
لا يشوهها هروب أو خضوع أو استجداء أو تفلل أو خوف — صحيح
هو يعمل في سرية ، ويحرص على ألا يقع في أيدي البوليس — ليس حرصا
منه على حياته أو حريته ، ولكن حرصا على الاستمرار في أداء الرسالة
المهمة التى كلفته عقيدته بتنفيذها . وهو أثناء ذلك لا يلجأ الى اساليب

(٥٦) تقرير بوليس مدينة القاهرة للسفوى لعام ١٩٣٦ .

وحيل المجرم الجنائي لهذا كله فان السياسى يقع بسرعة فى
أيدى البوليس ليس لمهارة البوليس ولكن بسبب المبادئ السامية
والعقيدة والقيم — فلا فضل للبوليس اذن فى تفوقه فى القضاء على النشاط
السياسى ، وانما الفضل لطبيعة النشاط السياسى نفسه .

كانت هذه هى المحاولات الستة للإصلاح على مدى الفترة موضوع
الدراسة (رفع المستوى الثقافى للقاعدة — ايجاد طبقة وسطى بين
الضباط والجنود (الكونستابلات) — استخدام نظام المباحث الجنائية —
ادخال نظم البحث الجنائى الحديثة M. O. ، — التخصص — الأمن
السياسى .

واذا كان هناك ثمة جدل قد يثور حول مدى فعالية هذه المحاولات
— او مدى جديتها ، فان الذى لا جدال فيه هو انها (الإصلاحات)
قد أغفلت الجانب الانسانى من الإصلاح ، اصلاح الفرد ذاته عن طريق
اشباع حاجاته الشخصية والاجتماعية والنفسية والمعيشية ، وهو اهم
نقد يمكن ان يوجه الى محاولات اصلاح البوليس .

الفصل السابع

ملء الفراغ

في الوقت الذي كان الشارع المصرى فيه يلتهب غضبا من أجل الدستور عام ١٩٣٥ كانت المتغيرات الدولية تفرض نفسها على الأوضاع لتحدث تطورات سياسية تشمل الداخل والخارج .

كانت ايطاليا قد غزت الحبشة في ٢ أكتوبر ١٩٣٥ ، وتحرج الموقف الدولى — وازداد الخطر قريبا من مصر . وكانت مصر في ذلك الوقت بلا دستور — فمستور ١٩٣٠ الذى في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ — لكن دستور ١٩٢٣ لم يعد ، وكان معنى ذلك عند السياسيين المصريين هو ان مصر لا تتمتع بهركز دولى محدد — فماذا يحدث لو ان البلاد اصبحت كره يتقاذفها الانجليز والايطاليون ؟

كانت انجلترا قد شرعت في حشد أسطولها في المياه المصرية — وزادت قواتها البرية في البلاد زيادة ضخمة — وجعلت المنطقة الغربية منطقة عسكرية محظورة — وعززت أسطولها الجوى في مصر . وعلى الجانب الآخر عززت ايطاليا حايبتها العسكرية في ليبيا . واصبحت مصر نتيجة للوجود البريطانى معسكرا معاديا لايطاليا .

من ناحية أخرى كانت عواطف المصريين في الداخل تتجه نحو الحبشة
— الدولة المعتدى عليها ، لهذا فانهم كانوا يؤيدون كل ما من شأنه
تخفيف الضغط عن الأقباش . وكان استيلاء إيطاليا على الحبشة يهدد
مصر من ناحية الصحراء الغربية ، ومن ناحية السودان . لهذا كله فان
مصر — الدولة الضعيفة — وضعت مصيرها في عربة بريطانيا — فسايرتها
في سياستها ازاء إيطاليا — واشتركت في الاستعدادات الحربية ، وقبلت
قرار العصبة ضد إيطاليا في ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ رغم انها لم تكن عضوا
فيها (عصبة الأمم) معرضة نفسها لمداوة دولة كبرى .

لهذا كله أحست مصر أن الظروف تقتضى تقنين علاقتها ببريطانيا
قبل قيام حرب سيزج بها فيها — وتحرك (الوفد) في أكتوبر ١٩٣٥ متفقا
مع توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ — ٣٠ يناير
١٩٣٦) في تقديم مذكرة الى المندوب السامي البريطانى مقتضاها تحريك
القضية المصرية ومقد معاهدة بين البلدين .

وفي الشهر التالى (نوفمبر ١٩٣٥) وقعت « أزمة تصريح هور »
التي مست قضيتي « الاتفاق بين مصر وبريطانيا » و « الدستور » بشكل
لا يتفق والأمانى الوطنية — وترتب على ذلك صدمة عنيفة للشارع المصرى
الذى راحت قواه تتور في مظاهرات أشبه بثورة ١٩١٩ ، وصاحب ذلك
دعوة الوفد لمقاطعة التجليز واستقالة الوزارة النسيمية .

ومع عودة الدستور في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ تشكلت الجبهة الوطنية
(الوفد — الأحرار الدستوريين) مطالبة بالدخول مع بريطانيا في مفاوضات
على فرار مفاوضات (النحاس — هندرسون ١٩٣٥)^(١) .

ويلاحظ أن من بين الأمثلة التي تجسدت الجبهة الوطنية كاسباب
الاحتكاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين — ويستمدى بالتالى

(١) عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة
١٩٣٦ » المؤسسة المصرية العلمية للتأليف والنشر ص ٧٧٦ — ٧٨٨ .

التفاوض لانتهائه على اسس سليمة - « قضية الأمن الأوروبي » المتمثل في « الادارة الأوروبية » .

ودارت المفاوضات التى انتهت في ٢٦ اغسطس ١٩٣٦ بتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا .

جاء في المذكرة الثانية الموجهة من مصطفى النحاس باشا الى مستر ايدن وزير الخارجية للبريطانية ما يأتى :

« بالاشارة الى المادة الثانية عشرة من المعاهدة التى وقعناها اليوم . اتشرف بابلغكم أن الحكومة المصرية تنوى الغاء ادارة الأمن العام الأوروبية مسورا ولكنها ستستبقى لمدة خمس سنوات من نفاذ المعاهدة عنصرا أوروبيا معنا في بوليس المدن . ويبقى هذا البوليس في المدة المذكورة تحت امرة ضباط بريطانيين . وتسهلا لاحتلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبي المذكور مما يضمن انسجام العمل في هيئة البوليس تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى كل عام من خدمة خمسة من موظفى البوليس الأوروبي . وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف التى وقعناها اليوم الرعايا البريطانيين الحائزين للمؤهلات المطلوبة عندما تستخدم خبراء من الأجانب » (٢) .

وكان هذا يعنى بداية استقلال جهاز البوليس المصرى عن شعبية لبريطانيا دامت أربعة وخمسين عاما - وهو استقلال لا ينبغى أن ينظر اليه على أنه مجرد التخلص من عدد من رجال البوليس الأجانب . لقد كان معنى هذا الاستقلال هو الاعتراف لأول مرة للبوليس المصرى بالمسئولية الكاملة عن ارواح وممتلكات الأجانب - وهى السبب الأساسى في وجود الادارة الأوروبية و « البوليس الأجنبى » .

كان استقلال البوليس في العهد الجديد يعنى على المستوى الوطنى :

(٢) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ - ص ٤٧٧ .

(أ) لحراز أكبر قدر ممكن من الكفاءة البوليسية .

(ب) تجنب الاضطراب السياسى .

(ج) صيانة خدمة الأمن السياسى فى البوليس .

وعلى المستوى البريطانى فان الغاء الادارة الأوروبية وتغيير حسالة الممثل البريطانى من (مندوب سام) الى (سفير) ، سبب حرمان الحكومة البريطانية من الوسيلة (Medium) المؤثرة فى السياسة البوليسية فى المدن . كذلك فان هذا الوضع بدوره اضعف موقف ضباط البوليس البريطانيين انفسهم . وهؤلاء بدوره — مدركين لهذا الوضع الجديد ، طالبوا باعفائهم من السلطات التنفيذية وتولى سلطات استشارية فقط . لكنهم مع ضعف موقفهم هذا ظلوا يمارسون سلطات تنفيذية فى البوليس — لكن المسئولية عن (الأمن) انتقلت من هؤلاء (الحكدارين) الى المحافظين ، واصبحت العلاقة بين البوليس والمحافظ تماثل العلاقة بين الأول والمدير فى الاقاليم .

ولقد كانت قضية محاولة احياء النفوذ البريطانى فى البوليس بعد المعاهدة ، قضية حيوية للغاية عند البريطانيين الذين لم ينسأل منهم الياس ، فابتدعوا وسائل اخرى لتحقيق هذا المطلب ونجحوا فيه — وهو ما سنناقشه فى موضعه — غير أنهم فى البداية كانوا يحاولون وضع (حكداريهم) كمستشارين فى لجان التعمين والترقية بوزارة الداخلية — لكن الحكومة المصرية رفضت ذلك — ومع ذلك فقد وافقت على تشكيل لجان لتعمين وتحديد واجبات الأعضاء الأوروبيين ، واختيار الذين سيحاولون الى المعاش ، والتعاقد مع الذين سيحتفظ بهم — وهو نظام كان سينتهى أمره الى المصريين فى النهاية على كل حال (٣) .

F.O. 371-73659-J 7168 File 1645-ME 66/49 " European (٣)
elements in the Egyptian police after the declaration of
independence, 1922. Research Dept. Foreign office.
7th October, 1949.

=

انتهى امر الإدارة الأوروبية باعتزال « جناب السير الكسندر كين بويد »
في ١٦/٣/١٩٣٧ وبإلغاء الإدارة نفسها في ١/٤/١٩٣٧ وإضافة أعمالها
لى إدارة عموم الأمن العام - وتسريح موظفيها الأجانب والمصريين أما بالأحالة
لى المعاش أو الإلحاق بأعمال أخرى .

شهد النصف الاول من عام ١٩٣٧ حركة تطهير ضخمة للعناصر الأوروبية
بالجهاز شملت انتهاء خدمة ١١٣ كونستابل (١ - ب - ج) لانتهاء أجل
عقود استغلالهم ، وإحالة ثلاثة من كبار الضباط البريطانيين ببوليس
القاهرة لى المعاش ، وفصل حكمدارى بوليس الاسكندرية والسويس
للاستغناء ومجموعة أخرى من كبار الضباط - لكن النصف الثانى من العام
شهد قرارات تعين جديدة لأجانب كحكمدارين للاسكندرية والسويس
ووكيل حكمدار للاسكندرية - وإلغاء رقت كونستابلات أوروبيين ومنح ملوات
لمائة وتسعة عشر منهم - وترقية بعض الذين فى درجة (ب) منهم
الى رتبة هيدكونستابل .

ومن مراجعة أسماء الضباط والكونستابلات الأجانب فى الأوامر
العمومية يتضح أن البعض منهم كان يذكر اسمه فى قوائم الذين استغنى عن
خدماتهم بالتطبيق للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الخاص بعقد معاهدة
التحالف بين مصر وبريطانيا - ثم يتضح انه با زال فى الخدمة فى قرارات
لاحقة - مما يعنى أن عقود هؤلاء كانت تجدد بالنظر لظروف الحرب
واستمرار خدمة هؤلاء الأجانب فى البوليس المصرى لذلك السبب - كذلك
يلاحظ أن بعضا من الكونستابلات الأجانب ، وخاصة الأرمن واليهود -

ويلاحظ أنه نظرا لتكليف الحرب المالية للثانية (سبتمبر ١٩٣٩) فإن برنامج انتهاء
الوجود الأجنبى لى البوليس المصرى لم ينفذ فى الموعد المحدد (١٩٤١) - وتم مد عقود
بعض الكونستابلات والضباط حتى انتهاء للحرب . ولم يقرر مجلس الوزراء إحلال رجال
البوليس المصريين محل رجال لبوليس الأجانب الا فى ٢٠/٨/١٩٤٥ على أن يتم ذلك فى موعد
غايته أول سبتمبر ١٩٤٦ . وبالنسبة للواء ت ، و . رسل بلنسا حكمدار العاصمة فقد تقرر
اعتزاله الخجمة اعتبارا من ٢٣/١٢/١٩٤١ - لكنه لم يحال لى المعاش الا فى ٣١/٨/١٩٤٦ .
راجع ملف خدمته بدار المحفوظات العمومية مسلسل ٥٥٤٤٧ - دولا ب ١٠٦ - رف ٢
محظية ٥٣٤٥ .

كانوا يعودون للعمل بوظائفهم السابقة تحت مسمى جديد (كونستابل وطنى) - وهو أمر يحتمل معه أن يكون هؤلاء الأرمن قد حصلوا على الجنسية المصرية ، أو أن اليهود من الكونستابلات الأجانب قد عوملوا بعد عام ١٩٣٦ كيهود مصريين^(٤) - وعلى أى حال فقد انتهت خدمة جميع الضباط الأجانب من البوليس المصرى خلال شهر أغسطس عام ١٩٤٦ ، وأصبح البوليس المصرى منذ ذلك الوقت خاليا من أى عناصر أجنبية .

بدأت إجراءات ملء الفراغ الناشئ عن ترك العناصر الأجنبية للبوليس المصرى - مبكرة فى النصف الثانى من عام ١٩٣٦ ، عندما صدر قرار وزير الداخلية فى ٣٠ يوليو ١٩٣٦ (الوزارة النحاسية الثالثة ٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يوليو ١٩٣٧) بتعديل نظام قسم الكونستابلات بمدرسة البوليس ، والإدارة ورفع مستوى مساكِر البوليس بصفة عامة .

ومقا لقرار وزير الداخلية مسدل نظام قسم الكونستابلات بحيث يتسبّل لقبول عدد أكبر من التلاميذ الذين يلتحقون بعد تخرجهم بصفة مساكِر درجة أولى يرقى الممتازون منهم إلى وظائف الكونستابلات .

وقد اشترط فى الطلاب المتقدم أن يكون حائزا على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية على الأهل ، وأن يجتاز امتحانا للدخول يمتد فى أول السنة الدراسية فى المواد التى يعينها مجلس إدارة المدرسة من بين المواد التى تدرس فى السنتين الأولى من الدراسة الثانوية .

ونص على أن تكون مدة الدراسة فى القسم سفتان يدرس الطلبة فيها اللغة العربية وتشتمل لنشاء المحاضّر والتقارير ومحاضرات فى الأخلاق

(٤) الأوامر العمومية لوزارة لداخلية رقم ٢٥٢ فى ١٩/٥/١٩٣٨ : يعين الكونستابل الأجنبى ملجوب كانسوكيان فى وظيفة كونستابل وطنى درجة متارة ببوليس محافظة مصر بمهامية ٩٦ جنيه سنويا اعتبارا من ١/٦/١٩٣٨ للتاريخ التالى لانتهاء عقد استخدامه - يعين الكونستابل الأجنبى حاييم حاييم ملكس فى وظيفة كونستابل وطنى درجة متارة ببوليس محافظة الاسكندرية بمهامية ٩٦ جنيه سنويا اعتبارا من ١/٦/١٩٣٨ للتاريخ التالى لانتهاء اجل عقد استخدامه .

والآداب — قانون البوليس واللوائح الادارية — قانون العقوبات بايجاز تام
والخلاصات تفصيلا — قانون تحقيق الجنايات (الاجراءات الجنائية) بايجاز
تام — التربية الوطنية وتشمل نظام الحكم في المملكة المصرية — ابواب مختارة
من التحقيق الجنائي العملي والفني والمباحث الجنائية وتدريب الطلبة على
كتابة التقارير عن الحوادث الشائع وقوعها وعن الاجراءات التي تتبع فيها
وواجباته لدى تادية الشهادة فيها — مبادئ الاسعافات الطبية — اللغة
الانجليزية واللغة الفرنسية (بهيئة محادثات في الشؤون الضرورية التي تخص
وظيفة البوليس بصفة عامة — جغرافية القطر المصري لتزويد الطالسب
بمعلومات عملية عامة عن المدن وعواصم المديرية وما بها من مؤسسات هامة
وأثار تاريخية وطرق المواصلات، الرئيسية .

أما التدريب العسكري والرياضة البدنية فقد شملت : التدريب
العسكري المشاة والخيالة — اشارات المرور في الطرق العامة — التنزيين
على اطفاء الحرائق — ركوب الدراجات النارية وقيادة العربات والسيارات
— الرياضة البدنية (كرة قدم — لياقة بدنية — مصارعة يابانية — ملاكمة) .

وتقرر ان يلحق خريجو قسم الكونستابلات بوظيفة (عسكري درجة
اولى) براتبها مضافا اليه جميع العلاوات المقررة لعساكر المدن ثم يتدرج
الخريج في الراتب كلما رقى الى درجة اعلى (عسكري — أونباشى —
جاويش — باشجاويش — صول) .

وأجاز القرار ترقية خريجي القسم (المتنازين) بعد الوصول الى
درجة (أونباشى) الى سلك الكونستابلات بدرجته المقررة .

ويبدو أن وزارة الداخلية تبينت بعد فترة أن النظام الجديد هوده
الى نظام العساكر المطور — فاجرت تعديلا على النظام الجديد مقتضاه
تفريخ الطلبة الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (بكالوريا)
بوظائف أونباشية كونستابلات بماهية ٤ جنهيات و ٧٥٠ مليا شهريا ويتدرجون
في درجات الصف ضباط العليا بالمرتبات المقررة — مع جواز ادخال المتنازين
من هؤلاء بعد مضي ستة قشهور على الأقل على تاريخ تخرجهم في سلك

"كونستابلات بترقيتهم الى وظيفة كونستابل درجة ثالثة بماهية ٥ جنيهات و ٧٥٠ ملياً شهريا (اذا حسنت الشهادة في حقهم) .

اما الطلبة الحائزون على مؤهلات دراسية اخرى فيعاملون عند التخرج وفقا للنظام الاصلى (اى يلحقون بالبوليس بوظيفة عسكرى درجة اولى وبمرتباته مضاف اليها جميع العلاوات المقررة لعساكر المدن) .

وتقرر تطبيق هذا النظام على الطلبة الذين تقرر قبولهم بقسم الكونستابلات فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ لم يلق النظام الجديد استحسانا ، نظرا لتشابهه مع نظم العساكر والصف ضباط — ويبدو أن القسم لم ياق اقبالا من الشباب للانخراط فى سلك الكونستابلات ، فادخل تعديل جديد فيما يتعلق بمستقبل الخريجين تقرر بمقتضاه وضع نظام جديد لدرجاتهم وماهياتهم وملابسهم والعلامات المميزة واقديمتهم بالنسبة لوظائف مسف ضباط الاوليس :

الدرجة	الماهية الشهرية	الاقدمية
الثالثة	٧٥٠ مليم	٥ جنيه يكون مساويا للأونباشى ولكن يعتبر يعتبر أقدم منه
الثانية	٥٠٠	٦ يكون مساويا للجوايش ولكن يعتبر أقدم منه
الأولى	٥٠٠	٧ يكون مساويا للباشاجاويش ولكن ولكن يعتبر أقدم منه
الممتازة	من ٨ الى ١١ جنيه العلاوة الدورية نصف جنيه كل سنتين	يكون مساويا للصول

وفى لذلك النظام فان الكونستابلات الذين كانوا بالخدمة وقت تطبيق النظام الجديد (١٩٣٧) وكاتوا يستولون على ماهية من ثمانية جنيهات وأكثر فى الشهر اعتبروا كونستابلات فى الدرجة الممتازة — واجاز التعديل

ترقية عدد محدود من هؤلاء الكونستابلات الممتازين^(٥) ويتوفر فيهم حسن السلوك والخلق الحميد والكفاءة في العمل الى رتبة الملازم ثان بعد النجاح في امتحان الترقية لرتب الضباط الذي كانت موادها مماثلة للمواد التي يؤدي الاتحان فيها طلبة السنة النهائية بقسم الضباط بمدرسة البوليس والادارة — مع اعفائهم مطلق من الامتحان في مواد اللغات الأجنبية — وبشرط ألا يزيد عدد من يرقى بهذه الصفة في كل سنة عن اثنين^(٦) .

وقد لحق شروط الانتحاق بقسم الكونستابلات تعديل جديد في سبتمبر ١٩٤٣ اشترط فيه أن يكون الطئب حاصلا على شهادة لدراسة الثانوية القسم العام أو من راسبيها — وكان انخريج من الاولين يعين بوظيفة كونستابل درجة ثلاثة (أول درجات الكونستابلات) — أما راسبي شهادة الدراسة الثانوية القسم العام (الثقافة) فكانوا يعينون بوظيفة أونباشي كونستابل^(٧) . يلاحظ أن وزارة الداخلية قد أحدثت بنظماها الجديد خلا كبيرا في المستوى الثقافي لنظام الكونستابلات . فعلاوة على تعدد درجات الخريجين (شهادة الابتدائية — شهادة اتمام الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) — شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم العام (الثقافة) — راسبي شهادة الثقافة) ، فإن الثغرة التي كان ينفذ منها حملة الشهادة الابتدائية وفق تعديل ١٩٤٣ كانت هي امكانية تقديم اوراقهم الى امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم العام مباشرة — ورسوبهم بالطبع وحيازتهم بالتالي على شهادة الرسوب في هذه الشهادة باعتبارها مؤهل الالتحاق بقسم الكونستابلات (أو من راسبيها) .

هكذا كان نظام الكونستابلات بعد المعاهدة — وهو نظام قصد به احلال الكونستابلات الوطنيين محل الكونستابلات الأجانب الذين كان يتم التخلص منهم مرحليا . ومع أن برامج الدراسة كانت متناسبة مع المهام

(٥) نظام لابلوس والادارة لسنة ١٩٣٦ - الفصل الثالث - مدرسة للبوليس والادارة .

(٦) كنية لابلوس الملكية - الكتاب الذمعي ١٨٩٦ - ١٩٤٦ - مرجع سبق ذكره .

الموكله لهؤلاء — الا ان المأخذ كان في تعدد المستوى الثقافي وتنوعه — وهو أمر لا شك أحدث أثره في مستوى الأداء^(٦) .

كان ملء الفراغ على مستوى الضباط يقتضى التوسع في سياسة القبول بـمدرسة البوليس والإدارة لتخريج أعداد أكثر من الضباط — بالإضافة الى رفع الضباط الوطنيين الى الرتب الأعلى (لواء وأميرالاي) التي كان البعض منها مقصورا على البريطانيين .

ويسجل لـجهاز البوليس في هذا الصدد انه لجأ الى رفع المستوى الثقافي للضباط عندما صدر مرسوم ملكي في ١١ أكتوبر ١٩٣٧ بإنشاء « قسم الليسانس » بمدرسة البوليس والإدارة ليقبل حملة أجازة الليسانس في القانون ، حيث يقضون سنة دراسية بالمدرسة يتلقون فيها الأنظمة البوليسية — وعلوم الطب الشرعي — والطب البيطري — والتحقيق الجنائي العملي والعلمي — والتدريب العسكري .

والواقع ان الحاجة كانت ملحة الى أعداد من الضباط بمستواهم المعتاد — وليس الى رفع المستوى ، فطبيعة عمل ضابط البوليس — حتى في الوقت الحالي — لا تحتاج الى دراسات قانونية على مستوى عال بحسبان ان دوره في مجال ضبط الوقائع هو مجرد ضبط الواقعة ، وتحرير محضر جمع الاستدلالات فقط — اما الاختصاص الاصيل بالتحقيق والتكييف القانوني للحوادث والتصرف فيها قانونا لم يجد كان ولا يزال معهودا لسلطات « النيابة العامة » — . وقد استمر معدل القبول بمدرسة البوليس والإدارة منخفضا طسوال سنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ فكان على التوالي (٤٤) منهم ٢٣ من حاملي شهادة الدراسة الثانوية و ٢١ من حملة ليسانس الحقوق (و) ٥٣ منهم ٤٦ شهادة الدراسة الثانوية و ٧ ليسانس (و) ٥١ منهم ٣٥ شهادة الدراسة الثانوية و ١٦ ليسانس ٢ .

(٧) بلغ عدد الكونستبلات الوطنيين بالبوليس ٧٢٨ في عام ١٩٤٢ و ٨٣٧ في عام ١٩٤٣ — راجع « تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ » .

ولم تشرع المدرسة في قبول أعداد كبيرة نسبيا الا بدءا من عام ١٩٤٠
عندما قبلت ٩٣ طالبا (٧٢ شهادة الدراسة الثانوية و ٢١ ليسانس) وفي
١٩٤١ قبلت ٧٠ طالبا (٥٤ شهادة الدراسة الثانوية و ١٦ ليسانس) . ولم
يتجاوز العدد حد المائة الا عام ١٩٤٢ عندما قبلت الكلية (٨) مائة وأربعة
وثلاثون طالبا (١١٦ شهادة الدراسة الثانوية و ١٨ ليسانس) — ثم ارتفعت
الأعداد في أعوام ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ لتصبح على التوالي ١٧٢
و ٢٢٣ و ١٣٨ — ثم انخفضت الى ٦٩ في عام ١٩٤٦ (٩) . ويمكن وفقا
لتزايد أعداد المقبولين في سنوات الأربعينيات ، القول بأن تزايد معدل
قبول الطلبة في كلية البوليس كان لمواجهة ظروف الحرب ، وليس للملاءمة الفراغ
الناشئ عن ذهاب العنصر الأجنبي من البوليس .

على مستوى الوظائف القيادية كان المطلوب هو توفير عناصر صالحة
من الرتب الوطنية الكبرى للحلول محل الرتب الأوروبية الكبرى التي كانت
بسبيل التخلي عن مواقعها وفقا لشروط المعاهدة . ومن المعروف أن
الأوروبيين استأثروا بالرتب العليا في البوليس — بل حجبوا رتبة (اللواء)
تماما عن المصريين لدرجة أن التسلسل العسكري في البوليس حتى
الأربعينيات كان ينتهي عند رتبة الأميرالاي (عميد) .

كان أول إجراء يتصل بالعناصر المصرية وكفاءتها لتولى الرتب العليا
هو ذلك الذي أصدره (محمود فهمى النقراشي) وزير الداخلية في وزارة
محمود باشا الرابعة (٢٤ يونيو ١٩٣٨ — ١٨ أغسطس ١٩٣٩) باتباع
قاعدة جديدة في ترقية الضباط الى رتبتي القائمقام (العميد) والأميرالاي
(عميد) — مقتضاها مراعاة « درجة كفاءة المرشحين لهذه الرتب
واستعدادهم لأداء الأعمال المطلوبة منهم في وظائفهم الجديدة وما تتطلبه
هذه الوظائف من مقدرة وصفات خاصة — وليس الأقدمية

(٨) صدر مرسوم ملكي في ١٢/٤/١٩٤١ بإطلاق اسم « كلية البوليس الملكية » على
مدرسة البوليس والإدارة — راجع الأوامر الصورية لوزارة الداخلية رقم ١٣١ في ١٧/٤/١٩٤١ .
(٩) كلية البوليس الملكية — بيان عدد المتحقين والمتخرجين في الكلية كل عام ١٨٩٦ -
١٩٤٦ « اليوميل الذمعي » .

Seniority فقط ، (١٠) - وإقرار بملابسات وتوقيت إصداره يرتبط تماماً بتفضية نولى الضباط المصريين المناصب القيادية في إنوبيس بدلا من لعناصر الأوروبية في المدن (١١) .

حتى منتصف عام ١٩٤١ لم يكن هناك مصري واحد حاصل على رتبة نلواء في البوليس - وفي ١٩٤١/٧/٢١ منح للواء (شرف) السيد رمزي باشا مدير إدارة النظام رتبة للواء (شرف) - ثم أصبحت الرتبة فعلية في ١٩٤٢/٢/٨ وتغير لقب وظيفته لأول مرة في تاريخ البوليس الى « مدير البوليس » في ١٩٤٢/٢/١٩ ، وعندما أحيل الى المعاش في ١٩٤٢/٤/١٩ عين بدلا منه محمد نديم بك في ١٩٤٢/٤/٢٣ وأنعم عليه برتبة للواء (١٢) . أما نولى المناصب القيادية في البوليس بدلا من الأجانب فلم يتم الا في عام ١٩٤٦ عندما عين اللواء حسين يسرى قمحة باشا حكامدارا لبوليس الاسكندرية ، والأمر الاى الحلى عبد الغنى بركات بك حكامدارا لبوليس السويس ، واللواء سليم زكى باشا حكامدارا لبوليس القاهرة (١٣) .

(١٠) الأوامر المعمية لوزارة الداخلية رقم ٤٦١ في ١٩٣٨/٩/٢٢ .
(١١) في أعوام ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ كان عدد ضباط البوليس من رتبة الأميرالى ٧ فقط - ارتفع عددهم عام ١٩٣٦ الى ٨ و عام ١٩٣٧ الى ١١ - وظلوا كذلك حتى عام ١٩٤٣ عندما أصبح عددهم ١٤ - أما الضباط من رتبة للقائمقام فقد كان عددهم عام ١٩٣٠ ك ١٧ ، ومن عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٣٥ (١٨) وفي عام ١٩٣٦ (١٩) وفي عام ١٩٣٧ (١٨) وفي عام ١٩٣٨ (١٩) ، وفي عام ١٩٤٠ (٢٢) وفي عام ١٩٤٢ (٢٩) وفي عام ١٩٤٣ (٣٠) - أى أن كل الرتب التنفيذية في جهاز البوليس حتى عام ١٩٤٣ كانت لا تزيد عن (٤٤) ضابط - راجع تقارير الأمن العام سنوات (١٩٣٠ - ١٩٣٧) ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ .

(١٢) الأوامر المعمية لوزارة الداخلية رقم ٣٦٣ في ١٩٤١/٧/٣١ و ٥١ في ١٩٤٢/٢/١٩ و ٣٦ في ١٩٤٢/١/٢٩ و ١٥٣ في ١٩٤٢/٥/١٤ - ويلاحظ أنه اعتبارا من ١٩٤٢/٦/١٥ أطلق اسم « إدارة البوليس » على إدارة للنظام والخفر بديون الوزارة - وقلم البوليس (على أنسلاام النظام والخفر بالحريات والمخلفات - راجع لأوامر المعمية لوزارة الداخلية رقم ١٩٨ في ١٩٤٢/٦/١٨ .
(١٣) الأوامر المعمية لوزارة الداخلية رقم ٣٦١ في ١٩٤٦/٦/٦ و ٢٧٠ في ١٩٤٦/٦/١٣ و ٢٩٣ في ١٩٤٦/٦/٢٧ .

لكن القضية لم تكن في حقيقتها مجرد استبدال انجليزي بمصرى — بهذا
امر في غاية البساطة . لقد كانت القضية هي قضية التأثير الانجليزي في
القيادة المصرية — ذلك التأثير الذي يمكن أن يخدم أهداف بريطانيا في
المستقبل .

لدينا فقط حالة أول حكمدار مصرى لبوليس القاهرة « اللواء سليم
زكى باشا » .

تخرج سليم زكى ملازما في البوليس في ١٩١٣/٧/١ — في عام ١٩١٥
انتدب للخدمة بالجيش وقتها كان ضابطا بقسم (الميناء) ببوليس القتال
— في ١٥ يناير ١٩١٥ وقسع أسيرا في يد (القوات العثمانية) بينما كان
بالخدمة بالبر الشرقي لمدينة بور سعيد — في ١٩١٧/٦/١ منح رتبة الملازم
أول وهو في الأسر — أرسلت اليه مصر خمسة جنهات شهريا في تركيا
عن طريق معتمد دولة هولندا — حضر من الأسر في ٢٧ نوفمبر ١٩١٨
والحق ببوليس القاهرة في ٣٠ نوفمبر ١٩١٨ ، وكان (رسل باشا) قد
أصبح حكمدارا لبوليس المدينة في ١٩١٨/٣/١ — في ١٩٢٠/١/٢٩ كان قد
أصبح رئيسا للقسم للسرى الخصوصى ببوليس القاهرة ومنح نيشان النيل
من الطبقة الخامسة . أدى دورا فريدا في قضية مقتل السردا في ١٩ نوفمبر
١٩٢٤ . وفي تقريره الى المنسوب السامى بعد القبض على الجناة — يقول
اللواء توماس رسل باشا بعد الثناء على (إلهابوى) الشاهد الأساسى
ومرئس البوليس في القضية :

“ Next to him the most important figure in the plot has
been Selim Zaki. Zaki was a unimportant police subaltern at
port Said who was captured by Arabs while on Patrol during
the Turkish advance on the Canal. The Turks thought they
had got a soft thing in Zaki, but they soon found they had caught
a young tiger, Zaki refused to vert, and went through three
years'imprisonment in Turkey with the British officers.

In their attempts to break his spirit the turks marched him
up in the snows to “ Sivas ”, but it did not break Zaki. At the

armistice Zaki returned to Egypt in summer 1919 and was posted to Cairo Police. The murder gang have often been after him, but have Luckily failed to get him. Various Ministries have tried to break him, but I have Luckily been able to save him. I know of no Egyptian with Zaki's Courage, pertinacity and Loyalty to the English; he knows his own people and realises that England is their only hope.....

One Lesson stands out clearly to my mind, and that is that Helbawi would never have come forward with his information to anyone except British officials, among whom I have the honour of including Selim Zaki.

كان سليم زكى هو أهم شخصية في المؤامرة بعد (الهلباوى) .
كان سليم زكى ملازماً صغيراً غير ذى اهلية في بوليس بور سعيد عندما أَسِرَ بمعرفة الأعراب عندما كان في دائرية خلال التقدم التركي على القنال . اعتقد الأتراك أنهم قد عثروا على شيء لين في (زكى) ، لكنهم وجدوا على الفور أنهم قد قبضوا على نهر صفر . رفض (زكى) أن يستسلم وظل سجيناً في تركيا مع الضباط البريطانيين . وفي محاسلاتهم لكسر معنوياته قاده الأتراك سراً على الثلج إلى (سيواس) لكن هذا لم يؤثر فيه . ثم أعادته في الهدنة إلى مصر في صيف ١٩١٩ وعين في بوليس القاهرة . كانت عصابة القتل ورائه دائماً ، لكنها فشلت في الوصول إليه . حاولت وزارات كثيرة أن تحطبه ، لكنني نجحت لحسن الحظ في إنقاذه . لا أعرف أحداً من المصريين في شجاعة (زكى) ، عناده ، وولائه للإنجليز ، أنه يعرف أهل بلده جيداً ، وهو يدرك أن إنجلترا هي أمهم الوحيد .
..... يتبقى درس واحد راسخ في عقلي ، وهو أن (الهلباوى) ما كان يمكن على الإطلاق أن يقدم معلوماته إلى أى مخلوق سوى الموظفين البريطانيين — الذين يشرفنى أن أضف (سليم زكى) إليهم (١٤) .

Russel's private papers, Dt. 107.2.SB - Cairo City Police (١٤)

في اعقاب الحكم على متهمى قضية انسردار رقى سليم زكى الى رتبة
النصاغ (١٩٢٥/٦/١) - وفي ١٩٢٥/١٠/٨ منح نوط الواجب الفضى وكان
ما يزال مفتشا لفرقة البوليس السرى ببوليس القاهرة - في ١٩٢٩/٦/١٦
منح رتبة البكباشى (مقدم) وفي ١٩٣١/٨/١٥ منح رتبة القائىم
(عقيد) - وفي ١٩٣٩/٣/١ منح رتبة الامرالاي - وفي ١٩٤٠/٢/١
عين وكيلًا لحكمدار القاهرة - وفي ١٩٤٤/٦/١٥ منح نيشان النيل من الطبقة
الثالثة - وفي ١٩٤٥/٧/٥ اصبح مفتشا عاما لبوليس الوجه البحرى وظل
محتفظا بوظيفته كوكيل لحكمدار القاهرة - وفي ١٩٤٥/٨/١ منح رتبة
اللواء - وفي ١٩٤٦/٦/١٢ اصبح حكمدار لبوليس - وفي ١٩٤٨/١٢/٤
لقى حتفه بقتلة القيت عليه اثناء مظاهرات الجامعة (١٥) .

كان الحكمدار الانجليزى لم يرحل - ليس ذلك فقط ، فالمدرسة
الانجليزية اثرت رجالا آخرين في مواقع عديدة - وهؤلاء الرجال الآخرون
دربوا اتباعا لهم على الولاء للانجليز - وسنناقش هذه القضية في موضع
آخر من الدراسة .

= Special Branch, office of the Commandant. His excellenc
the High Commissioner. The Residency - Cairo 21st,
February, 1925, op. cit.

ودار المحفوظات المعموية - ملف خدمة اللواء سليم زكى باشا - محطة ٥٨٨ -
مسلسل ٥٩٠٢٧ - مخزن ٣٧ - رف - أوراق ٢٧٦ .
(١٥) ملف خدمة سليم زكى باشا - مرجع سبق ذكره .

الفصل الثامن

التحديث وإعادة التنظيم

التطور سنة للحياة — وليس من المنصور أن يظل الانسان اسم فكر ثابت واحد اللهم الا اذا كان محكوما عليه بالتخلف والبلادة . والانسان مجبول على السعى نحو الأفضل — والأمور تعرف باضدادها ، والتطبيق يسهل اذا عرفت القاعدة ، والحل يعرف اذا وجد القانون .

وتبعا لهذه المعطيات ، فقد كان من المحتم أن يحدث نوع من التحديث والتنظيم في البوليس — بعضه لدوافع سياسية — وبعضه من باب مواكبة العصر وترك التخلف ، وبعضه من باب الملاحقة وسد الثغور الذي تكشفه الممارسة — وكلا الأخيرين جيد — وكلاهما ينتهيان الى الهدف المنشود وأعنى به « احراز أكبر قدر ممكن من الكفاءة البوليسية » وخاصة في عهد ما بعد عام ١٩٣٦ الذي تحرر فيه جهاز البوليس — ولو نظريا — من قيود التبعية التي أمرزها وجود « الادارة الأوروبية » في البوليس .

كانت تجربة انشاء جهاز للمباحث الجنائية قد توقفت عند عام ١٩٢٤

وتعثرت خطوات التنفيذ مع التعقيدات الادارية حيناً ، ونقص الامكانيات حيناً آخر .

خلال مناقشة ميزانية الدولة ١٩٣٧/١٩٣٨ تقدم أحد أعضاء مجلس النواب من الذين كانوا يعملون بالبوليس في السابق (الأميرالى أحمد سرور الشريف بك وكيل مديرية البحيرة سابقاً) باقتراح مفاده « انشاء قسم خاص بالبوليس للمباحث الجنائية في الأرياف ، يتبع ادارة الأمن العام ، لتعقب المجرمين المعتادى الإجرام ، وجمع التحريات عنهم » (١) .

وفي ١٧ يوليو ١٩٣٧ صدر قرار مجلس الوزراء بإنشاء مكتب رئيسى للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية (. وفي سبتمبر من نفس العام صدر القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٣٧ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء - وتقرر إنشاء مكتب رئيسى للمباحث الجنائية يتبع ادارة عموم الأمن العام ويكون له اشراف مباشر على (أقلام) المباحث الجنائية . ونص قرار وزير الداخلية على تأليف لجنة من :

مدير عموم ادارة الأمن العام - مدير ادارة النظام - وثلاثة موظفين من وزارة الداخلية لبحث ووضع نظام العمل في هذا المكتب ومكتب المباحث الجنائية (٢) .

في يناير ١٩٣٨ انتهت اللجنة من وضع تقريرها ، واعتمدت وزارة الداخلية النظام الذى وضعتها اللجنة في ١٩٣٨/٦/٥ وشرعت في اتخاذ الخطوات التنفيذية لتحقيق ايجاد نظام المباحث الجنائية .

وفي المدة التى بقيت من عام ١٩٣٨ انتفعت الوزارة بضباط (المكتب

(١) العقيد/ابراهيم محمد الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » مرجع سبق ذكره - ص ٩٩ .

(٢) الصاغ حسين كامل « الاجرام في لاديف المصرى مع نبذة تاريخية عن ادارة المباحث الجنائية في مصر » ص ٩٧ - ٩٨ مرجع سبق ذكره .

الرئيسي) ومديره « فكثفوا ينتقلون في الحوادث الهامة ما أدى الى الوصول لنتائج مرضية فيها(٣) .

كان معنى هذا أن غرور المكتب المركزي للمباحث الجنائية لم تنشأ بعد - وغنى عن البيان أن عمل « البحث الجنائي » لا يمكن أن يدار بصورة مركزية - اذ لابد من وجود رجال البحث الجنائي بالقرب من موقع الحادث - وفي أسرع وقت ممكن .

كما أن الوزارة أقرت في تقاريرها بتأخر إنشاء غرور الجهاز عندما قالت « وتتمنى الوزارة الآن بتعميم المباحث الجنائية بالمحافظات والمديريات تدريجياً كلها سمحت ميزانية الوزارة بذلك »(٤) .

وعلى مدى عقد كامل لم تنجح الوزارة في اصفاء الجدية على مشروع إنشاء نظام للمباحث الجنائية في مصر ، واستمرت أعمال المباحث في المديريات تسير بصورة مرتجلة نتيجة مؤداها أن ٩٠٪ من مكاتب المباحث في المراكز كان يرأسها (كونستابلات) حذيثى المعهد بالخدمة - ليس هذا فقط ، بل أن اختصاص هؤلاء الكونستابلات لم يكن قاصراً على (أعمال المباحث) « بل كان يعهد إليهم بأعمال البوليس العادية كتحرير المحاضر ، والداوريات البوليسية وما الى ذلك من الأعمال الأخرى النظامية »(٥) .

وخلال هذه الفترة تعرض المكتب الرئيسي للمباحث الجنائية لتعديلين من حيث التبعية - ففي ١٩٤٠/٤/٣ صدر القرار الوزاري رقم ٣ بأن ينبع ذلك المكتب (إدارة الجنائيات) بإدارة عموم الأمن العام - وفي ٢ أغسطس ١٩٤٤ فصل المكتب عن تبعيته لإدارة الجنائيات وسمى (إدارة

(٣) تخيير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالملك المصرية عام ١٩٣٨ - مرجع سبق ذكره .

(٤) المرجع السابق .

(٥) الداعخ حسين كامل « الاجرام في اللربف المصرى » - مرجع سبق ذكره - ص ٩٩ .

المباحث الجنائية) ، وتبع ادارته عموم الامن العام مباشرة ، بمعنى انه اصبح من مكونات هذه الادارة الرئيسية (١) .
ومع ذلك فقد كان بكل مديرية (قلم مباحث جنائية) يرأسه بوزياني (نقيب) او صاغ (رائد) (٢) .
ظلت اجهزة المباحث الفرعية تعاني من التدهور ، حتى جرت محاولة للاحياء في عام ١٩٤٨ قسمت بمقتضاها مديريات القطر — لاغراض المباحث الجنائية — الى خمس مناطق :
المنطقة الاولى : وتشمل مديريات الغربية ، البحرية ، المنوفية — ويكون مقرها (طنطا) .
المنطقة الثانية : وتشمل مديريات الشرقية ، الدقهلية ، محافظة دمياط — ويكون مقرها (الزقازيق) .
المنطقة الثالثة — وتشمل مديريات القليوبية ، الجيزة ، الفيوم — ويكون مقرها (الجيزة) .
المنطقة الرابعة : وتشمل مديريات بنى سويف ، المنيا ، اسيوط — ويكون مقرها (المنيا) .
المنطقة الخامسة : وشملت مديريات جرجا — قنسا — اسوان وكان مقرها (سوهاج) .
عين لكل منطقة ضابط (مفتش للمباحث) يكون من اختصاصه الاشراف على اعمال المباحث في منطقته — والتفتيش على اقلام المباحث بالمديريات — وضباط المباحث بالراكز والبنادر ، وارسال تقارير التفتيش وملاحظاته (لادارة المباحث الجنائية بالوزارة) .
بمقتضى هذه الخطوة أصبح للهيكل التنظيمى لجهاز المباحث الجنائية في البوليس على الشكل الآتى :

(١) للعقيد/ابراهيم الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » مرجع سبق ذكره - ص ١٠٠ .
(٢) الاوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣١٦ في ٢٧/٦/١٩٤٠ و ١٥٢ في ١٤/٣/١٩٤٥ و ١٩٣ في ٢٩/٣/١٩٤٥ و ٢٨٢ في ٢١/٦/١٩٤٥ .

وشرعت مكاتب المباحث بالمديريات والمراكز في تنظيم أعمالها فحسبت سجلات الأمن العام لحصر الهاربين من الجندية — والمتهمين الهاربين المظلوم القبض عليهم — الأشخاص الهاربين من الليانات والسجون ومراقبة البوئيس — حصر الأحكام الباقية تحت التنفيذ — وبطاقات تسجيل المتهمين — ودفاتر لقيد المشبوهين ... الخ كل ما يهـىء لمكتب المباحث المضى قدما في مهمته^(٨) .

ويلاحظ أن أجهزة المباحث الجنائية في (المدن) لم تخضع لذلك التقسيم ، حيث كان (قلم الضبط فرع ١) يقوم بأعمالها برياسة (مأمور الضبط)^(٩) .

من هذا العرض يمكن القول أن نشأة المباحث الجنائية في جهاز البوليس المصرى ، كانت في عام ١٩٤٨ .

في تقريره عن حالة الأمن العام لعام ١٩٣٨ قال مدير إدارة عموم الأمن العام « إذا كان عصرنا الحاضر معروفا بأنه عصر التخصص ، فقد أصبحت الحاجة ماسة جدا الى تخصيص بوليس للأعمال الادارية ، وآخر للأعمال القضائية وقسم للمباحث وآخر للأدب وثالث لمكافحة المخدرات والممنوعات »^(١٠) .

ورغم إيمان المخططين للبوليس بأهمية التخصص — كما أوضح مدير الأمن العام في تقريره ، فإن خطوات التخصص — وهو أرفع مظاهر التطور — مع ذلك كانت تسير بخطى خفيفة — وعلى سبيل المثال فإن التخصص في البوليس حتى ذلك الوقت كان قد مـس (مكافحة المخدرات) و (تزيف وتزوير الأوراق المالية والمسكوكات) .

(٨) الصاغ/حسين كليل « الاجرام في الريف المصرى » مرجع سبق ذكره — ص ١٠٦ .

(٩) المتقيد/ابراهيم الفحام « تطور البناء التنظيمى لوزارة الداخلية » مرجع سبق ذكره — ص ١٠٠ .

(١٠) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بـالقـطر المصرى لعام ١٩٣٨ .

كانت أعمال حملة الآداب دلخلة في اختصاص البونيس العام حتى
تقرر في ١٩٣٧/١٢/١٥ إنشاء مكتب لحياتها — واقتصرت أعماله على
النطاق الجغرافي لمحافظة القاهرة ؛ لكن التوسع في النشاط ما لبث ان شل
بعد قليل محافظات الاسكندرية والقناطر ومديرية الغربية .

وعندما انشئت وزارة الشؤون الاجتماعية في ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ نص
على أن يتبعها بوليس الآداب . ولما كان المفهوم لدى وزارتي الداخلية
والشؤون الاجتماعية من هذا النص أن تشتغل وزارة الشؤون الاجتماعية
بالنظام العام لحماية الآداب وتوجيهه توجيهًا صالحًا منتجًا ، وأن قوة
بوليس الآداب المكلفة بحماية الآداب سعيًا لتحقيق هذه الغايات نفسها
كانت ولا تزال تابعة لوزارة الداخلية تديرها وتشرف عليها في كل ما يتصل
بعملها ورجالها . فقد رأى ضمنا لحسن سير العمل وتوحيدًا للإجراءات
في جميع مكاتب الآداب إنشاء مكتب رئيسي لحماية الآداب يكون تابعًا لإدارة
الجنسيات التابعة لإدارة عموم الأمن العام (القرار الوزاري ١١ في
١٩٤٠/٥/٣٠) .

وقد اختص المكتب بمراقبة الآداب العلمية والمساهمة في رعاية الحالة
الخلقية في البلاد واقتراح مشروعات الإصلاح الخاصة بهذا الشأن والقيام
على تنفيذ القوانين واللوائح المعمول بها عملاً والتي تصدر في المستقبل
وخاصة في :

— مراقبة البيوت والمحال التي تدار للدعارة غير العلنية واتخاذ
الإجراءات نصوها تطبيقاتاً للقوانين واللوائح (لائحة بيوت العاهرات الصادرة
في ١٩٠٥/١١/١٦) .

— ضبط الذين يتجولون في الطرق والمحال العامة رجالاً ونساء يخرشون
المسارعة على الفسق والفجور — وكذا الذين يتعقبون السيدات والفتيات لهذا
الفرض ، وجرائم الفعل الفاضح .

— حماية القصر ذكورا وإناثاً الذين يضبطون في المحال المشار إليها
بعلاليه ، والاتصال بالجمعيات الخيرية والملاجئ وإيواء من يمكن إيواءه
منهم فيها .

- منع تجارة الرقيق الأبيض .
- ضبط الصور والكتب والمطبوعات المخلة بالأداب .
- ضبط البلطجية الذين يعولون في معيشتهم — كلها أو بعضها — على ما تكسبه المرأة من الدعارة ، وكذا القسوديين .
- مراقبة محال لعب القمار والمراهنات الخفية .
- مراقبة مكاتب التخفيتم .

— الإشراف على الصالات والبارات ونوادي الرقص والأماكن المعدة للنوم (البنسيونات والفنادق) — وكذلك المسارح ودور السينما .

— حماية الأطفال المشردين وتطبيق القوانين التى تتعرض لقضايا التسول والأحداث المشردين وجمع أعقاب السجائر^(١١) .

وعلى مستوى التخصص الفردى شهد جهاز البوليس — ولأول مرة فى تاريخه — أول محاولة لرفع مستوى (الكفاءة التقنية) بين أفرادها عندما انتخبت وزارة الداخلية بعضا من حملة (دبلوم الهندسة التطبيقية) قسم الميكانيكا والكهرباء والخفقتهم بمدرسة البوليس (قسم المطافئ) فى عام ١٩٣٨ للتدريب على الأعمال النظامية ثم الحاقهم بعد ذلك بفرق المطافئ بالمحافظات للتدريب على أعمالها تمهيدا لتعيينهم فى وظائف (كونستابلات وطنيين) من الدرجة الممتازة^(١٢) — لكن هذا القسم الغى بعد أن تخرج فيه أربعة عشر كونستابلًا ممتازًا^(١٣) .

(١١) تقرير وكيل وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام ١٩٤٠ - وقد أصبح هذا المكتب إدارة مستقلة تتبع إدارة عموم الأمن العام مباشرة فى ١٩٤٤/٨/٢ بالقرار الوزارى ٥٤ - وأصبح اسمها (إدارة بوليس الأدب العامة) .

(١٢) المرجع السابق .

(١٣) الصاغ خليل رضوان الديب - تصانغ محمود على عبد الرحيم - الفيوزباشى على شهاب - الفيوزباشى عبد المنعم اسماعيل - تانزون البوليس ونظمه وفق مناهج الدراسة بكلية ألبوليس الملكية - القاهرة ١٩٤٨ ص ٢٥ - ٢٦ والأولر للمعموية لوزارة الداخلية رقم ١١٢ فى ١٩٤١/٤/٣ .

أما بالنسبة للضباط — فقد زيدت جرعة الدراسات القانونية والإدارية والبوليسية لهم في عام ١٩٤٣ ، عندما صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٧ في الخامس من سبتمبر بوضع نظام مؤقت لكلية البوليس الملكية جعلت مدة الدراسة بمقتضاه أربع سنوات ، وقصر الالتحاق فيها على حملة الشهادة التوجيهية بعد إلغاء شهادة البكالوريا . ويلاحظ على منهج الدراسة الجديد أنه اشتمل على الدراسات العلمية في :

اللغة العربية — اللغة الانجليزية — اللغة الفرنسية — نظام الدولة الدستوري والإداري — مقدمة القوانين — النظم البوليسية — مبادئ القانون المدني والشريعة الإسلامية — مبادئ الصحة والإسعاف — مبادئ الطب الشرعي — قانون العقوبات — قانون تحقيق الجنايات — المباحث الجنائية — الطب البليطري — القانون المسالي — المساحة — قراءة الخرائط — اللوائح — الثقافة العامة .

واحتوى التدريب العسكري على :

تدريب المشاة والخيالة — قيادة الدراجات البخارية — استخدام الأسلحة الصغيرة — التربية البدنية — أعمال الوقاية ومكافحة الحريق — الميكانيكا والمرو — المفرقعات — التصوير الشمسي — الطبوغرافيا .

لم تستطع كلية البوليس الملكية في الأربعينيات أن تتخلص من اسر (الدراسات النظرية) التي ميزت مناهجها على مدى مراحل تطورها (١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩٢٥) — ورغم أن التدريب العملي انخلل عليه بعض التطوير بتدريس المفرقعات والتصوير الشمسي وقيادة الدراجات البخارية ، إلا أن عدد الساعات المقررة لثل هذا النوع من التدريب كان يقل كثيرا عن الساعات المقررة للدراسات القانونية والإدارية — كما أن الاهتمام في الإبتحانات كان ينصب على المواد القانونية والتحريرية — ولم يحدث في تاريخ دراسة البوليس (كلية البوليس فيما بعد) أن رسب طالب أو أعاد الدراسة في سنة من السنوات لرسوب في إحدى مواد التدريب العلم والعمل . مما يؤكد حقيقة أن الكلية كانت تزيد طلبتها ، وبالتالي ، خريجها بدراسات

نظرية فقط . ولعل الشيء الذى ينكر لوزارة الداخلية في مجال تطوير الدراسة البوليسية في الأربعينيات أنها قضت بالحاق طلبة كلية البوليس بهراكر وأقسام البوليس لمدة شهر ونصف خلال العطلة الصيفية للتدريب على أعمال البوليس^(١٤) .

وفىما يخص التجهيز فقد كان المطلب الملح بالنسبة لجهاز البوليس هو سرعة تزويده بالمعدات التى تمكنه من مجاراة التطور الإجرامى الذى كثرت خطاه تسبق خطى الجهاز .

وبعيدا عن المعدات والتجهيزات التى كان يلزم ادخالها في الجهاز تحقيقا لهذا الهدف - وهى عديدة وهامة للغاية - فإن المطلب الأساسى فيها كان هو (التسليح) .

كان التسليح في جهاز البوليس خلال الفترة ١٩٣٦ - ١٩٤٥ يقتصر على الريفولفر Revolver والضباط - والقربينه (البندقيه القصيرة) Carabine ذات الطلقة الواحدة للقوات الراكبة - والبندقية مارينى ذات الطلقة الواحدة للقوات الراجلة من القوات المخصصة لحفظ النظام (بلسوكات النظام) - والبندقية الخرطوش جرينر Greener وشينيدر Schneider لقوات الخفر ورجال البوليس في الداوريات وقد أثبتت الحوادث خلال الفترة موضوع البحث ان الأسلحة التى كان يستخدمها المجرمون - وخاصة في الصعيد - كانت تتفوق كثيرا على تلك التى لدى البوليس - وقد أجمعت قيادات البوليس منذ عام ١٩٣٨ - وخاصة في الريف ، على حتمية استبدال أسلحة رجال البوليس بأسلحة أخرى جسيمة بعيدة المدى لقمع ما يحمله الأشتياء^(١٥) .

(١٤) المرجع السابق ص ٢٧ - ٣١ .

(١٥) الصاغ حسين كامل « الاجرام في الريف المصرى » ص ٥٤ وما يمهدها - مرجع سبق ذكره - وتقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام ١٩٣٨ مرجع سبق ذكره .

غير أن مشكلة البوليس فيما يتعلق بالتجهيز بصفة عابدة كانت تبعيته للجيش . بمعنى أنه لم تكن هناك ئسة سياسة محددة لاعداد البوليس باحتياجاته من المعدات التى قد يتوافر ميلها فى الجيش (كالأسلحة والسيارات ولجهزة اللاسلكى وما أشبهه) — إنما جرت العادة على أن يكون البوليس هو الزبون الأول للمستهلك أو المستعمل من أسلحة الجيش بلقى يستغنى عنها . وهذا ما حدث بالفعل عندما أصبح الجيش المصرى فى وضع يسمح له — بمعد معاودة ١٩٣٦ التى وفرت له بعض التحديث والتنظيم — أن يتخلص من القديم من معداته نظرا لتزوده بأسلحة جديدة .

وبمع ذلك فقد كانت حركة جهاز البوليس فى مجال التسليح بطيئة للغاية ، ويبدو هذا من قيمة المبالغ التى كانت تخصص لهذا الغرض — فتسد خمسين مبالغ عشرة آلاف جنيه فقط فى ميزانية عام ١٩٣٨ لاستبدال أسلحة رجسال البوليس (بأنواع من الأسلحة التى يستعملها الجيش المصرى) (١٦) . ونظرا لأن أسلحة الخفراء كانت من النوع الذى يطلق (الخرطوش) وأبليس (الرصاص) فقد اعتد فى ميزانية عام ١٩٣٨ مبلغ ٣٢.٠٠٠ جنيه لشراء أسلحة ونخيرة جديدة لاستبدال أسلحتهم التى كانت معهم فى ذلك الوقت (١٧) .

وفى ميزانية ١٩٣٩ أدرج مبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه لهذا الغرض — وتخابرت وزارة الداخلية مع وزارة الدفاع وحصلت منها على (٤٠٠٠) بندقية مستعملة من طراز (لى انفيلد) Lee Enfield و (٣٢٥٠) بندقية أخرى جديدة من نفس الطراز .

وقد استخدمت هذه الدفعة من البنادق (٧٢٥٠) بندقية قديمة وجديدة) فى تسليح القوة الضاربة من جهاز البوليس (بلوكات النظام)

(١٦) تقرير إدارة صوم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام ١٩٣٨ .

مراجع سبق ذكره .

(١٧) المصدر نفسه .

ومدرسة البوليس — ووزعت على المحافظات والمديرية ليلسلح بها وبيندقيات (ماريتنى) القديمة ثلثى افراد الداوريات الليلية — مما يعنى أن الأسلحة المستعملة والجديدة التى وفرها وصول الاهدادات الجديدة من الأسلحة للجيش لم تكن حتى عام ١٩٣٩ تكفى لتسلح البوليس بأسلحة تقف فى مواجهة اسلحة الأسيقاء التى ذكرت تقارير الأمن العام بكل صراحة أنها تفوق اسلحة البوليس جودة وآلية .

وفى عام ١٩٣٩ — ١٩٤٠ تعاقدت وزارة الداخلية مع شركة (جرينر) الانجليزية على توريد (٤٠٠٠) بنقية جرينر من طراز جديد على أن تسلم ابتداء من مارس ١٩٤٠ بمعدل (١٠٠٠) بنقية شهريا^(١٨) . ومن المحقق أن التحديث فى مجال التسليح فى البوليس كان يسير بخطوات متناقطة للغاية فى الأربعينيات ورغم الحصول على بعض أسلحة الجيش المستغنى عنها ، حتى عام ١٩٤٣ كلت إدارة عموم الأمن العام تقرير فى تقاريرها (أن السلاح الحالى الذى لدى رجال الحفظ لم يعد وافيا بالغرض ولا يتلق والتطورات الحديثة ولا يتكافأ وما تسرب الى ايدى الأهالى والأشرار والمجرمين من سلاح حديث له خطره وقدره فنوصى بضرورة تسليحهم بأسلحة حديثة أسوة بما هو متبع فى البسلاد الأجنبية^(١٩) . وقد استمرت الشكوى من تخلف التحديث فى هذا المجال لسنوات طويلة^(٢٠) — ويبدو أن الموقف فى هذا المقام كان متدهورا تماما . فالجيش لم يعد مصدرا للتزويد بالمستعمل من سلاحه بعد أن توقفت بريطانيا عن تنفيذ لتزليها المنصوص عليه فى صلب معاهدة ١٩٣٦ بإمداد الجيش بالأسلحة الحديثة بحجة احتياجات الحرب ومبادئ القتال^(٢١) . لهذا فان توصيات إدارة عموم الأمن العام كانت الاتفاقي

-
- (١٨) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن للمسلم بالملكة المصرية عام ١٩٣٩ — مرجع سبق ذكره . انظر أيضا تقرير الوزارة عن حالة الأمن العام عام ١٩٤٠ — مرجع سبق ذكره .
- (١٩) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام عن سنة ١٩٤٣ .
- (٢٠) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ .
- (٢١) راجع فى قضية توقف بريطانيا عن امداد الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات بدءا من عام ١٩٣٩ كتابنا : لوجود البريطانى فى الجيش المصرى ، القاهرة — دار المعارف ١٩٨٢ .

مع قيادة الحلفاء (على تسليمنا هذه الأسلحة مما لديها : منذ انتهاء الحرب
... أو العمل على استيرادها بعد الحرب مباشرة) (٢٢) .. وقد كان
هذا الاقتراح من جانب ادارة عموم الأمن العام مفرطاً في التفاؤل ، فالجيش
نفسه لم يكن قادراً على مداركة سلاحه من (الحلفاء) .. فما بالك بالبوليس .

لهذا فان ادارة عموم الأمن العام عادت وقبحت توصية متوافضة
بتسليح رجال البوليس (بما ضبط أو قدم من أسلحة بمناسبة صدور الأمر
العسكري القاضى بمنع حمل السلاح) (٢٣) .

ولقد كان « الانتقال » من اهم المسائل التى يعنى البوليس بإيجاد
حل لها — فلا بوليس دون (سلاح) و (وسيلة انتقال) . وكانت الوسائل
التي لدى رجال البوليس للانتقال بها في ذلك الوقت لا تتفق وأربعينيات القرن
الذى سادت فيه الوسائل الميكانيكية ، اذ كانت وسيلة البوليس هي
(الخيول) في الريف — أما السيارة فكانت نوعاً من الترف الذي لا يتقوى
البوليس على تدبير الكثير منه — فقد كانت السيارة (البوكس) هي السيارة
الوحيدة في المراكز وأقسام البوليس ، وكثيراً ما كانت تتعطل ولا تتوفر لوازم
اصلاحها .

وقد امل المسؤولون في جهاز البوليس — نتيجة تولف مسيرات
(الجيب) Jeep لدى قيادة الحلفاء — إمكانية تزويد البوليس بها — لكن
تقارير الأمن العام حتى عام ١٩٤٩ كانت لا تزال تفيض بالشكوى من سوء
حالة السيارات (٢٤) .

وحتى عام ١٩٤٣ كان كل رصيد البوليس من (اللاسلكى) محطة

(٢٢) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ -
مرجع سبق ذكره .

(٢٣) المرجع السابق - والأمر المشار اليه هو الأمر العسكري رقم ٢٤ بتاريخ
١٩٤٠/٥/٧ بمحاكمة محزى الأسلحة أمام المحاكم العسكرية .

(٢٤) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩

بمحافظة القاهرة - لكنها كانت لا تميل لاحتياجها إلى بعض الأجهزة^(١٥) .

ويخلص مما غلت أن خطوات التحديث التقنى كانت تسير بخطوات بطيئة للغاية لا تتفق والتطور سريع الإيقاع في كافة نواحي الحياة - سولعمل هذا كان له أثر كبير للغاية في نقص الكفاءة الفنية لجهاز البوليس في مصر . وعلى العكس من ذلك فإن اليونيس حقق خطوات ملحوظة في مجال التطوير التنظيمي الإداري خلال الفترة موضوع الدراسة - عني أنه يجدر التنويه إلى أن هذا التطوير الإداري وخطوات إعادة التنظيم لم تكن خالصة لوجه المصلحة العامة ، إذ كان للسياسة دخل فيها . فنظام (على ماهر) الذي أدخله في شأن إدارة التفتيش في ١١ مارس ١٩٣٦ والذي وحدت أعمال التفتيش فيه في جهاز يتبع الوزير - وتوزيع الاختصاص على مفتشين ، أحدهما للوجه البحري والآخر للوجه القبلي - هذا النظام لم يلبث أن ألغى في عهد وزارة الوفد (٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يوليو ١٩٣٧) وأنشئ جهاز جديد للتفتيش برئاسة موظف بدرجة مدير عام في ٢ يوليو ١٩٣٦^(١٦) . لم يكن هناك ما يبرر هذا الإلغاء سوى الرغبة في تغيير كل ما يتعلق بنظام سابق - ولعل ما أدخل على جهاز التفتيش عام ١٩٤٢ في عهد حكومة الوفد يكشف تماما كيف أن التعديل والتغيير في التنظيم في أجهزة البوليس ووزارة الداخلية خلال الفترة موضوع الدراسة لم يستهدف التطوير بقدر ما استهدف إلغاء ترتيب فعله آخرون أو تحقيق مصلحة ما . في ٤/٨/١٩٤٢ أصدر (مصطفى النحاس باشا) رئيس الوزراء ووزير الداخلية قرارا برغبته في تولى الإشراف على ما يجري في الأقاليم وتوثيق الصلة بين الوزارة والموظفين والأهالي وكل ما يمت لمصالحهم بصلة - فقرر أن يكون لمدير عام

(٢٥) تقرير وزارة لداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ - مرجع سبق ذكره - ولم يشرع في إدخال اللاسلكي في البوليس إلا في عام ١٩٥٢ عندما خصص في ميزانية وزارة الداخلية للمنة المالية ١٩٥١/٥٠ مبلغا لإنشاء محطات لاسلكية مترابطة بعواصم المحافظات ، ثم وردت الأجهزة في عام ١٩٥١ - وانتشلت بالقرار الوزاري لسنة ١٩٥٢ (إدارة الأمن الملكي للتعليم لإدارة عموم الأمن العام) .

(٢٦) السيد/إبراهيم محمد النحاس « مرجع سبق ذكره » .

التفتيش حق الاتصال به مباشرة وعلى الدوام لعرض التقارير والملاحظات الهامة عليه وتلقى الأوامر في شأنها والعمل على تنفيذها .

ثم حدد القرار مسئولية مدير عام التفتيش في توزيع الأعمال وتنظيمها بين المفتشين الذين يعملون معه . وزيارة المديرية والمراكز وفروع لإدارة ليقيم بنفسه على أحوال الموظفين التابعين لوزارة الداخلية وكيفية قيامهم بواجباتهم — وعضويته في لجنة الترقية والتغلات بالوزارة ورئيسا لمجلس التأديب بها بحكم ما لديه من الوسائل الكافية لمعرفة درجة وكفاءة الموظفين واستعدادهم في العمل — وأخذ رأيهم فيما يقترح من الانعام بترتيب أو نياشين وبيداليات على موظفي الأقاليم والمعمد والأعيان — واقتراحات تثبيت الموظفين تحت الاختبار ... الخ (٢٧) .

ويبدو واضحا أن منصب مدير عام التفتيش قد أصبح في التعمدين الجديد منصبا خطيرا يعطى لصاحبه الحق في مراقبته كل حركات الترقية والتغلات (وهي تشمل كل الموظفين من المدير في المديرية والحكماء حتى أدنى الرتب) ، ورئاسة مجلس لتأديب بالوزارة الذي يتولى محاكمة كل موظفي جهاز البوليس — وهو صاحب الرأي في الاقتراح بالانعام بتلباشوية والبكوية والنياشين على رجال الإدارة في الأقاليم ، والمعمد وأعيان البلاد .

وواضح أيضا أن مدير التفتيش بوزارة الداخلية أصبح يمسك بزمام الأمور في الريف المصري كله بباشواته المديرين وبكواته الحكماء وقائماتهم وبكباشيته وصاغاته وبوزباشيته ، إلى جانب عمده وأعيانه الذين تجذبهم القاب بالتشريف الملكية .

ويمكن فهم للس في هذا التعديل أو التطوير الإداري إذا ربطنا بينه وبين الأحداث التي كانت تجري في الشارع السياسي في وقت صدور التعديل من هجة شرسة على (الوفد) تهملت في (الكتاب الأسود) الذي أصدره (مكرم مبيد باشا) عام ١٩٤٣ والذي فضح فيه سياسة

(٢٧) الأوامر الحسومية لوزارة الداخلية رقم ٢٠٠ في ١٣/٨/١٩٤٢ — القرار الوزاري رقم ٤٠

الاستفتاءات الوحدية واتهم (الوفد) بانهامات تمس نزاهته ونزاهة رئيسه مصطفى النحاس تنافس - وذلك في اعتياف فصفه من وزارة الوحد الحابسة (٤ فبراير - ٢٦ مايو ١٩٤٢) ، وما اصطفته هذه الهيئة من تأثير في شعبية الوفد . كذلك تصادفت مع مساعي (مكرم عبيد) مساعي الملك لاضعاف شعبية الوفد خلال الفترة (١٩٤٢ - ١٩٤٤) ومحاولاته لجذب الاعمال والطبية الى صفه (١٨) ولما كان الريف يهيجموه انغمروا في ايدي العمدة والمشيخ واعميان البلاد - وهؤلاء في ايدي المديرين - فان تقوية قضية (ادارة التفتيش) كانت هي (الاجراء البوليسي) المضاد من جانب (الوفد) في معركة الصراع ضد القصر وضد خصوم الوفد لضمان بقائه القسوى الشعبية الى جانبه - هذا اذا قلنا ان جولات النحاس في الصعيد في ذلك الوقت ردا على جولات الملك كانت هي (الاجراء الحزبي) .

واذا كانت المصلحة الحزبية واضحة في هذا النوع من التنظيم ، فان (غواد مبراج الدين باشا) (وزير الداخلية الوحدى اعتبارا من ١٩٤٣/٦/٢) كان اكثر موضوعية من (مصطفى النحاس باشا) عندما حدد اختصاصات مفتشى ادارة التفتيش في نهائيات شهر ديسمبر ١٩٤٣ .

استهل (مبراج الدين) قراره بتأكيد الغرض من انشاء ادارة التفتيش العام وهو ان يكون المفتشون عيونا للوزير واداة سريعة وثقة لاستطلاع احوال الاقاليم والاشراف على سير الامور بها بحيث تكون الوزارة على اتصال دائم عن طريق (التفتيش) بما يجرى في جميع المديرية وتعرف حالة البلاد الحقيقية (و) يمثل مفتشو الداخلية الوزارة بالاقاليم » (٢٩) .

ثم قسم اختصاص مفتشى الداخلية اربعة اختصاصات تعلق اولها بالأمن العام - وثانيها بالادارة ، وهما أهم ما في تنظيم (مبراج الدين) -

(٢٨) د. يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية » ص ٤٤٤ - ٤٥٥ - مرجع سبق ذكره .
(٢٩) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٥١٢ في ١٩٤٣/١٢/٢٣ (تحديد اختصاصات حضرات مفتشى ادارة التفتيش للمهام) .

أما الثالث فكان يتعلق بشئون الموظفين المدنيين والعسكريين من حيث درجة كفاءتهم والاستعدادهم وجهودهم وتصميمهم وسلوكهم وظروفهم وإبداء الرأي نحو تثبيتهم وتحرير التقارير السرية عنهم - وتعلق الرابع بمقر إقامة المفتش والتسهيلات التي توفر له لأداء عمله . في شأن الأمن العام أختص مفتشو الداخلية بالتفتيش على أعمال الأمن العام ودراسة الحوادث الجنائية وإبلاغها وما يطرأ عليها من زيادة أو نقص وتتبع الإجراءات التي يقوم بها رجال انضبط والمباحث في القضايا الهامة وما يخلوونه من مجهود فيها والإطلاع على لقضايا المحفوظة ولتنى حكم فيها بالبراءة وتقديم تقارير بملاحظاتهم عن أوجه النقص في تحقيقها وتقديم الاقتراحات الضرورية واللازمة لاصلاح حالة الأمن العام في المناطق التي تزيد فيها الحوادث - ومراقبة الإجراءات التي تتخذ نحو القبض على المتهمين الهاربين والمحكوم عليهم غيابيا والفرار من السجون - وكل ما يتعلق بالبحث عن الأسلحة غير المرخص بها وصناعتها - وامتحان كفاءة الأداء في شأن السيطرة على المشبوهين والمرافقين والأغراب والعربان المتنقلين - والداوريات - وملاحظة حسن استخدام قوات البوليس والخفر وتوزيعها طبقا لحالة الأمن بكل منطقة - والتفتيش على السجون المركزية وملاحظة العمل بها - وتفقد مراكز ونقط البوليس والقرى - والاهتمام بأحوال البلاد من حيث الخصومات بين الأسر والمنازعات الهامة وما اتخذت لازالتها من إجراءات (٣) .

ولا شبهة في ارتباط هذه الاختصاصات والتنظيمات بالجانب الوظيفي للبوليس ومحاولة إعادته تنظيميه بهدف تحسين أدائه .

لكن الشبهة تأتي في الاختصاص المتعلق (بالإدارة) ، فقد أختص مفتش الداخلية ببحث حالة البلاد الخالية من العمد والمشايع والتحرى عن اسلح المرشحين واتجاه رفقة الأهالي نحو من يولونه عمدة أو شيئا عليهم .

(٣) المرجع السابق .

وباعتباره عضواً في لجنة الشياخات ممثلاً للوزارة كان عليه ان يدرس قضايا تأديب العهد والمشايخ دراسة جادة - وأن يخلص المسائل الخاصة بفصل البلاد والعزب وإنشاء أو إلغاء العمديات والشياخات^(٢١) .

نقول انه برغم الموضوعية التي انسم بها تنظيم (عزاد سراج الدين باشا) لادارة لتفتيش - الا أن دور (مفتش الداخلية) في شأن ألبلاذ الداخلية من العهد والمشايخ والمرتبحين لهذه الوظائف والتحرى عن رغبات الأهالى في هذا الضدد - وتداخله في قضايا تأديب رجال الادارة من العهد والمشايخ - وعده لمسائل فصل البلاد والعزب وإنشاء أو إلغاء العمديات والشياخات - كان يحمل في ثناياه احتمالات لاستخدام الضغط الحكومى لتأثير على رجال الادارة المتحكين في ادارة القرى والبلاد - .

لقد شكلت الأربعينيات المبكرة خلوة حقيقية على تسعينية الوفد ودوره في الحياة السياسية المصرية - فقد كانت هناك أزمة الانشقاق التي أحدثها (مكرم عبيد) وما أحدثته من رد فعل عند الجماهير - وتهديد لقدرة على الحركة وتضامنه الداخلى - وما أفرزه ذلك من اهتزاز لصورة الوفد أمام الجماهير .

كان الوفد في الموضع يواجه مشكلة الهجمة الشرسة المستهدفة شمييته - والتي أتت بعض النمار في ذلك الوقت ، وكان لابد أن يكون هناك رد فعل من جانبه لمواجهة تحالف القصر وأحزاب الأقلية وحملة مكرم عبيد ودعاوى الفساد والاستثناء واستغلال النفوذ الذى لصقت به .

تمثل رد الفعل عند حكومة الوفد (فبراير ١٩٤٢ - أكتوبر ١٩٤٤) في محاولة استقطاب بورجوازية اصلاحية استهدفت استمادة الأرض التي فقستها في الأربعينيات نتيجة للحملة الناجحة التي قادتها العناصر المعادية للوفد ، فأصدرت مجموعة من القوانين والاجراءات المعبرة عن طابعها - كان من بينها قانون استعمال اللغة العربية في مكاتبات ومراسلات

(٢١) المرجع السابق .

كل الشركات العاملة في مصر ، وقانون مجانية التعليم الابتدائي ، وقانون عقد العمل الفردي ، وقانون التأمين الإجباري ، والاعتراف ببنقابات العمال ولجان التوفيق بين العمال وأصحاب العمل ، وتخفيض الضريبة على صغار المسالك الزراعيين ، ووضع مشروع المجمعيات الصحية — أنشأت ديوان المحاسبة وجامعة فاروق الأول (الإسكندرية حاليا) ، وأصدرت قانون استقلال القضاء ، وتحويل الدين العام الى دين وطني — وأصدرت قانون نزع هياكل البوليس^(٣٢) .

ويلاحظ على مجموعة قوانين وإجراءات وإصلاحات حكومة الوفد أنها كانت تستهدف صالح الطبقات المختلفة في المجتمع كالعمال والمزارعين والموظفين — وحسن سير الإدارة الحكومية — والتيسير على الناس ، وهي أهداف تدخل بطبيعتها في نطاق برنامج حزب الوفد بحسبانه حزبا يتوجه الى الجماهير التي يستمد منها شعبيته وقدرته على مواجهة الخصوم .

وللإنصاف فان توقيت صدور هذه الإجراءات والإصلاحات ، وان كان قد جاء في الأربعينيات وارتبط ببرد الفعل الوفدى تجاه الصلة الملكية المتحلفة مع أحزاب الأقلية ضده — الا ان تأخر الوفد في إصدار هذه القوانين والإصلاحات حتى ذلك الوقت كان يرجع ايضا الى قلة الفرص والمجد التي أتاحت له ليحكم على مدى الفترة ١٩٢٤ — ١٩٤٢ والتي سادت فيها الانقلابات الدستورية وعمليات الاقالة بهدف عزله عن جماهيره — فلما توافرت له الفرصة من حيث الوقت (٤ فبراير ١٩٤٢ — ٨ أكتوبر ١٩٤٤) سارع الى تنفيذ واعمال طلبه البورجوازي الإصلاحى .

على أن هذا لا ينفي عن مجموعة القوانين والإجراءات الإصلاحية التي أصدرها الوفد في ذلك الوقت — انها جاءت بدوافع سياسية .

رغم أن المادة ١٤٨ من دستور ١٩٢٣ قد نصت على أن « يبين

(٣٢) دستور/على الدين حلال ل السياسة والحكم في مصر - العهد البرلماني ١٩٢٣ -

١٩٥٢ (- مكتبة نهضة الشرق ١٩٧٦ - ص ١٧٠ - ١٨٦ .

القانون نظام هيئات البوليس وما لها من اختصاصات » - فان ايا من الوزراء
التي ولت الحكم حتى عام ١٩٤٢ لم تفعل شيئا لتنفيذ ذلك - وظل البوليس
المصرى لا ينظمه الا بعض لوائح متفرقة لا تفي بهامى اليه ذلك الدستور .

فلما جاءت حكومة الوفد (٢٦ مايو ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤)
امسدت قانون تنظيم هيئات البوليس رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ فى ٢١/٨/١٩٤٤
كواحد من مجموعة الاجراءات التي تناولناها فى السطور السابقة .

وقد جاء الهدف من القانون ليحقق المطلب الاساسى لأفراد جهاز
البوليس من حيث احاطتهم بكافة الضمانات التي تكفل لهم الطمأنينة فى قواعد
تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وصولا إلى قتلهم بواجبهم على الوجه
الأكمل وحتى يكونوا بمنأى عن العوامل التي تؤثر عليهم .

حددت القانون لأول مرة فى تاريخ البوليس هوية الجهاز عندما
نصت المادة الأولى منه على ان (البوليس هيئة مدنية نظامية) - ففرقت
بينه وبين الجيش بالنص على أنه جهاز مدنى - وان كانت قد سببت بعض
الهمرة منجما قررت أنه هيئة مدنية ونظامية فى وقت واحد - فلا يوجد
معنى لأن تكون هيئة ما ذات صفتان أحدهما مدنية والأخرى نظامية .
لكن المقطوع به أن المشرع لم يقصد على الإطلاق أن يكون الجهاز هيئة
عسكرية والا لنص على ذلك - كذلك فان من المسلم به أن كلمة (نظامية)
لا تسبغ الصفة العسكرية على مؤسسة ما . وعلى كل حال فقد حسبت
المادة ٤١ كل جدل حول طبيعة الجهاز عندما نصت على أنه (فيما
عدا الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون تسرى على هيئات البوليس
القواعد المقررة للموظفين والمستخدمين المدنيين) (٣٢) .

(٣٢) الصاغ خليل رضوان الديب وآخرون « قانون البوليس ونظمه - وفق مناهج الدراسة
بكلية البوليس الملكية » - القاهرة ١٩٤٨ - أما الأحكام المنصوص عليها المشار إليها فى المادة
٤١ فهي تطبيق الأحكام والقواعد الموضوعة لرجال الجيش على ضباط البوليس فى كل ما يتصل
بأعمالهم فى قيادة قوات البوليس وأنظمتها العسكرية - ونحسب أن التوضيحات وضباط الصلة
==

وقد حدد القانون اختصاص البوليس بالمحافظة على النظام العام والامن العام ومنع الجرائم وضبطها وحماية الأرواح والأموال وتنفيذ ما تفرسه عليه القوانين واللوائح من تكليف .

وأسندت رئاسة البوليس الى المحافظين والمديرين والعكدارين وأمورى المراكز والاقسام كل فى حدود اختصاصه .

وانشئ مجلس أعلى للبوليس برئاسة أقدم وكلاء وزارة الداخلية وعضوية وكلائها والمستشار الملكى للوزارة ومدير ادارة الأمن العام ومدير التنفيذ العام ومحافظ القاهرة ومدير الغربية ومدير عام البوليس ومدير كلية البوليس وحكبدار بوليس العاصمة ومدير ادارة المستخدمين - وأقدم ضابطين من رتبة الأميرالاي (العميد) وأقدم ضابطين من رتبة القانظام (المقيد) - واختص هذا المجلس ببحث الأمور المتعلقة بالمستقبل الوطنى لموظفى جهاز البوليس (اطالة مدة اختيار الملازمين - تخطى الضابط فى الترقية بعد حلول دوره - الفصل فى الشكاوى الخاصة بالأقضية - ايداع التقارير التى تقدم فى حق موظفى الجهاز فى ملفات خدمتهم أى اعتبار ما ورد فيها صحيحا - ترقية الكونستابلات الممتازين او الصولات الى رتب الضباط - تعيين وترقية ونقل موظفى الجهاز غير المعينين بمرسوم - الاحالة الى الاحتياط والاعادة منه - الاحالة الى المعاش ...) .

وقد وضع هذا القانون الأسس لدخول ضباط البوليس فى المناصب التى كانت قاصرة على المدنيين من أجهزة الدولة الأخرى (أى القضاء والنيابة) فنصت المسادة الثانية عشرة منه على عدم جواز نقصان نسبة التعيين فى وظائف المديرين او المحافظين او وكلاء المحافظات أو وكلاء المديرات

وللساكر لتلك الأحكام والقواعد فيما يتصل بخدمتهم فى البوليس - وخضوع القفراف للنظامين للأحكام العسكرية فى كل ما يتصل بخدمتهم - وخضوع مقرى الجيش الذين يلحون بخدمة البوليس لأداء للخدمات ذات الصيغة العسكرية الخاصة بالبوليس فى خدمتهم ومعاملتهم للأحكام والقواعد الموضوعة لرجال الجيش .

أو المنتشين بإدارة التفتيش العام عن الثلث من خريجي قسم الضباط بكافة البوليس — وبقيت نسبة الثلثين لرجال القضاء والنيابة .

وامتنع ونقا لهذا القانون تعيين ضباط الجيش في البوليس بسد أن بيئت المادة التاسعة المصدر الذى تستمد منه الحكومة ضباط البوليس وهو كلية البوليس .

وقضى القانون على الترتيبات الاستثنائية بتقريره عدم جواز تخطى الضابط فى الترقية عند حلول دوره الا بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الأعلى للبوليس وبعد سماع اقوال الضابط امام هذا المجلس .

ومنح الضباط فى القانون الحق فى معرفة مضمون التقارير السرية التى تقدم عنهم وحقهم فى ابداء ملاحظاتهم عليها . وحرر عليهم ابداء الآراء والميول السياسية أو الحزبية بتقرير حظر اشتغالهم بالسياسة .

وحددت فى القانون مدد الخدمة فى المحافظات والمديريات مراعاة للمصلحة العامة — كما وحد (التأليب) فى هيئة واحدة هى مجلس التأديب الذى شكل من مدير الأمن العام رئيسا وعضوية مدير عام البوليس ونائب أول بأقسام قضائيا الحكومة .

ولجاز القانون ترقية الكونستابلات الممتازين حتى رتبة الصاغ (رائد) — والصولات حتى رتبة الملازم أول — على أن لا تزيد نسبة الترقى فى كل من الرتبتين على ٥٪ من مجموع الرتب (٣٤) .

وكانت حكومة الوفد قد حسنت مرتبات الضباط عندها أصدرت (كادر هيئات البوليس فى ١٩٤٤/٥/٢٩) فجعلت راتب :

(٣٤) المرجع السابق .

الملازم ثان	١٢ جنيها شهريا
والملازم اول	١٢ر٥ جنيها شهريا
واليوزباشى	١٩ جنيها شهريا
والصاغ	٣٠ جنيها شهريا
والبكباشى	٤٠ جنيها شهريا
والقائمقام	٥٨ جنيها شهريا
والأمير الاي	٧٠ جنيها شهريا
واللسواء	٩٠ جنيها شهريا (٣٥)

بتلبية المطالب الوظيفية لضباط البوليس على هذا النحو — ومنع (ادارة التفيتش العام) هذه السلطات الضخمة فيما يتعلق بالقطاع الريفى من البلاد ، حقق الوند نوعا من الوقاية ضد المؤامرات الملكية لانقاص شعبيته وقطع الجسور بينه وبين القوى المؤثرة فى البلاد .

لكن الخطر مع ذلك لم يأت من حيث خشى الوند — فقد جاء من جانب السراى عندما اتقدم الملك — بعد أن حصل على الضوء الأخضر من الوجود البريطانى على اغتالة الحكومة النحاسية فى الثامن من أكتوبر ١٩٤٤ .

والواقع أن (الوند) لم يكن هو القوة السياسية الوحيدة التى صبغت عمليات تنظيم وتحديث البوليس بالسياسة — فقد اسهمت قوى اخرى فى هذا النشاط .

كان (على ماهر باشا) قد اتبع تجاه انجلترا خلال عهد وزارته الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ — ٢٧ يونيو ١٩٤٠) سياسة عدوانية فحواها مناوئتها قدر الامكان وتعطيل خططها العسكرية تجاه الجيش المصرى الذى كانت بعمتها العسكرية تتولى اعادة تنظيمه من ناحية — ورفض

(٣٥) الأوامر السومية لوزارة الداخلية رقم ٤٤٦ فى ١٩٤٤/٩/٦ .

الرج بمصر في عمليات القتال الدائرة على أبوابها في ذلك الوقت من ناحية أخرى (سياسة تجنب مصر ويلات الحرب) ولونت سياسة على ماهر هذه في نفس الوقت صبغة الميل نحو ألمانيا — وهى صبغة تلون بها القصر وبعض الشخصيات المرتبطة به في ذلك الوقت — وتأثرت البلاد في ذلك الوقت أيضا بحركات التنظيمات الفاشية والنازية الشبه عسكرية — فظهرت منظمات (القمصان الخضراء) لأحمد حسين — و (القمصان الزرقاء) لحزب الوفد — وسيطر على سياسة مصر العسكرية الثلاثي الحربى Military Trio (على ماهر — عزيز المصرى — عبد الرحمن عزام) ، وتطلعت (نظرية الزعيم) المرتبطة بنظم الحكم الشمولى فكر بعض المصريين .

في ظل هذا التصعيد الشبه عسكرى ظهرت في عهد وزارة على ماهر فكرة إنشاء تنظيمات مسلحة ذات طابع غير حكومى يكون للدولة عليها نوع من الوصاية الغير رسمية . فكان (الجيش المرباط) وهو نوع من التعبئة الشعبية Levée Masse خلف الجيش أحد هذه الأفكار — وتزعمه (عبد الرحمن عزام) وزير الأوقاف في وزارة على ماهر الثانية — وتلخص في إنشاء معسكرات يلقى فيها المتطوعون تدريباً مبسطاً ويتجمعون في شكل خلايا تدار وفق أسس كوميونية Communal — وقد ماتت الفكرة بعد اقالة وزارة على ماهر هذه — وألغى في عام ١٩٤٣ في عهد حكومة الوفد السادسة .

كان هذا هو أثر الفكر السياسى الماهرى على مستوى الجيش .

أما على مستوى (لبوليس) فقد تبلور هذا الفكر في إنشاء نظام (البوليس الخاص) بالقرار رقم ١٢ في الثامن من يونيو ١٩٤٠ .

تألفت قوة البوليس الخاص من الأفراد الغير تابعين للبوليس الرسمى — المتطوعين للعمل دون اجر لمعاونة البوليس عند الحاجة لحفظ الأمن وصيانة المال ومكافحة الاجرام والاخلال بالنظام .

وكان الغرض من إنشاء هذه القوة هو مساعدة البوليس الرسمى اذا ما طلب منها المساعدة فيقوم حكامر البوليس بمخابرة قائد تلك القوة

تقديم العدد المطلوب من رجال البوليس الخاص للعمل في منطقة معينة
أو للقيام بأعمال رجال النقط والدوريات .

وعند تكليف رجال البوليس الخاص بالعمل مع البوليس النظامي
يصبح لهم مؤقتا صفة رجال البوليس ويكون عليهم القيام بواجباتهم طبقا
للتعليمات والقواعد الخاصة بنظام البوليس .

وقد ميز رجال البوليس الخاص بكسوة خاصة بهم يرتدونها عند
قيامهم بأداء واجباتهم أو عند ذهابهم للقيام بها أو عودتهم منها — وكانوا
يتلقون أوامرهم من صف ضباط وضباط البوليس النظامي بالطريق العادي
— أما إذا استخدموا بصفتهم وحدة أو جماعة فهم يتلقون الأوامر من صف
ضباطهم وضباطهم الذين يتلقون بدورهم الأوامر من ضباط البوليس
النظامي المختصين .

وقد اشترط في رجل البوليس الخاص ألا يقل عمره عن ٢٥ سنة
وأن يحوز مستوى مقبولا من الكفاية البدنية وصحته جيدة ، وحسن السيرة
والسمعة وعلى جانب طيب من الثقافة — ولأن يوقع تمهيدا بالقيام بواجباته
وبمسئوليته عما يقع منه من مخالفات لهذه الواجبات .

وكان الاختيار النهائي لرجال البوليس الخاص من اختصاص رئيس
القوة — وكانوا يتلقون قبل تسلم أعمالهم دروسا نظرية وعملية في أعمال
وظائفهم بالطريقة التي يحددها رئيس القوة ويصدق عليها وزير الداخلية .

وكان للبوليس الخاص قائد يعينه مجلس الوزراء وكان له سلطة
نعيين ضباط القوة وتنظيم الوحدات الخاصة بكل منطقة طبقا لنظام
البوليس المحلى — وقبول المتطوعين والاشراف على تدريبهم بالاتحاد مع
حكمدار البوليس المحلى ، وتوزيع أفراد القوة للقيام بأعمال فردية أو
لأداء واجبات معينة أفرادا أو جماعات في مناطق معينة بناء على طلب حكمدار
البوليس — والأمر بالاستفتاء عن خدمات أى فرد من القوة يقتصر في
القيام بواجباته أو يسلك سلوكا معيبا .

وكانت ثمانية اليمين أمام وزير الداخلية وفي حضرة رئيس القوة بأداء
الواجبات في طاعة وأمانة والعمل في حدود اللوائح والتعليمات من أهم
التزامات أعضاء هذا البوليس .

وتسلح رجال البوليس الخاص (بالذئك) في جميع أحوال الخدمة
— وبالسلاح الناري في حالة صدور أمر بخدمات مع حمل السلاح .

وكانت (أقسام البوليس) هي المستودعات الأساسية لحفظ أسلحة
وشارات الخدمة للقوة الجديدة .

وقد قضى نظام خدمة البوليس الخاص بضرورة الحصول على طلب صريح
من حاكم دار البوليس قبل قيام رجاله بأعمالهم الرسمية (حيث يقوم الحاكم
باخطار رئيس قوة البوليس الخاص بالمسند المطلوب منهم والمكان والزمان
الذى يجب أن يحضروا فيه ويقوم رئيس القوة باتخاذ الإجراءات اللازمة
لاستدعاء رجاله بمعرفته لخدمة كما يقوم بإجراء ما يلزم لحضور ضباط
القوة وإخلاء رجاله من الخدمة) (٣٦) .

ويفهم من مضمون القرار المنظم للبوليس الخاص ان نطاق عمله كان
في المدن فقط حيث نص على حفظ أسلحته وشاراته في (أقسام البوليس)
وليس المراكز التي لا توجد في الريف .

ويكشف (الازدواج) في تنظيم البوليس في مصر نتيجة لهذا النظام
— ووجود قائد يعينه مجلس الوزراء ليقود القوة — واختصاص القوة
بضباط وصف ضباط — وحلف أعضائها اليمين أمام قائدها — والتزى بزي
معين وشارات معينة — يكشف كل ذلك عن التشابه الشديد بين البوليس
الخاص والتنظيمات شبه العسكرية التي سادت مصر ومناطق أخرى من
العالم — فكتائب « الاخوان المسلمين » كانت على هذا الشكل — وقوات

(٣٦) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٨٦ في ١٥/٦/١٩٤٠ نظام لبوليس
الخاص — قرار رقم ١٢ .

(الم رابط) ماتلتها فى مصر .ـ اما فى المانيا فكان للبوليس الخاص بمائل
فى مهامه مهم قواا الـ Schutzstoffel المعروفة بـ SS
ـ وقواا Sturmabteilung (العاصفة) والاولى قواا حباية
الحزب النازى وكان لها دور متداخل مع اختصاصاا البوليس ـ اما الاخرى
فكانا قواا الى الجيى وتنظيمه اقرب (٣٧) .

قام هذا التنظيم فى عهد وزارة على ماهر ـ واسندا قيادته الى
(محمد طاهر باشا) احد نبلاء القصر الذين يمتون للملك فاروق بصلة
القرابة . ويبدو من كل الملباا المحيطة بطروف تشكيه وتاريخ انشاءه
وشخصياا مؤسسية ان الهنفا من انشاءه كان سياسيا محضا ويرتبط
تماما بسياسة (على ماهر) والقصر المعادية للوجود البريطانى فى ذلك الوقت .

كما يؤكد ذلك ما جاء فى التقارير البريطانية عنه من انه كان يمثل
نوعا من الطابور الخامس الذى ادااه بعض كبار المصريين المتعاطفين مع
(المحور) امثال على ماهر ـ النبيل عباس حليم ـ الامير عمر الفاروق ـ
محمد طاهر باشا (٣٨) .

اما وقد ثبت بالقطع ان التحديث (بشقيه التقنى والفردى) ـ

F. O. 141/838 — File 305 — Embassy and Consular (٣٧)
archives-British Embassy, Cairo, 14 December 1942
The Ikhwan almuslimin reconsidered.

(٣٨) راجع الدكتور/يونان لبيت رزق (تاريخ لوزارات المصرية) مرجع سبق ذكره
ـ ص ٤٤٦ ـ وقد تم فى عهد حكومة الوفد (٤ فبراير ـ ٣٦ مايو ١٩٤٢) حلل هذا
البوليس الخاص الذى كان ذا طبيعة عسكرية تربية للتجه بالتنظيمات الفاشية والنازية ـ
الى جانب ايقاف نشاط بعض المؤسسات الاجتماعية ذات النشاط الذى لشتبه البريطانىون
فى مساداا لوجودهم كنادى للسيارات ـ كذلك تم اعتقال رئيس البوليس الخاص (محمد
طاهر باشا) ، وبعض المتعاطفين مع المحور امثال النبيل عباس حليم ـ الامير عمر الفاروق
ن ورئيس لوزراء السابق على ماهر باشا ـ راجع يونان لبيت المرجع نفسه ـ ص ٤٤٦ .

— ٢٧٣ —

(م ١٨ — البوليس المصرى)

واعادة التنظيم — قد شابهها جوانب قصور كثيرة حيث كان بطرئها
وغير فعال أو متوائما مع تطور العصر في الأول — ومضروبا بالتأثيرات
السياسية في الثاني — فان التسلسل الطبيعي للأمر يقتضى التعرف على
وقف الجراز وما أتت به الحرب العالمية الثانية في محاولة لربط الأسباب
بالنتائج .

الفصل التاسع

البعوليس والحرب العالمية الثانية

إذا كان الحروب بصفة عامة آثار عسيدة ، فإن الأثر الاقتصادى هو اكثرها وضوحا واصعبها حلا .

وقد فاجأت الحرب العالمية الثانية مصر فى سبتمبر ١٩٣٩ فاحدثت بها آثارا اقتصادية وغير اقتصادية تجمعت كلها مما لتقدم شكل مصر خلال الحرب العالمية الثانية .

وللاحوال الاقتصادية ارتباط وثيق بالجريمة والأمن — فالأمن يتأثر ايما تأثر بالاقتصاد — ويرجع الاجرام فى مصر الى اسباب دائمة — واسباب طارئة ، فاما الاسباب الدائمة فهي :

- ١ - الجهل .
- ٢ - الفقر ونظام توزيع الثروة .
- ٣ - المرض .
- ٤ - النار والانتقام .
- ٥ - الخزي من المار والافتقار بالشرق .

٦ — توافر السلاح مع المولدين .

٧ — معارضة المصالح .

أما الأسباب الطارئة فهي :

١ — الحروب .

٢ — الأزمات الاقتصادية .

٣ — الأزمات السياسية^(١) .

وإذا نحن حققنا في الأسباب الطارئة فسنأخذ نلاحظ أنها ترتبط جميعها ببعضها — فما من حرب تورطت فيها مصر إلا وأحدثت آثارا اقتصادية وأزمات سياسية ، وينبثق عن الأولى نتائج أخلاقية ونفسية واجتماعية لا يمكن التهاون من شأنها .

كانت دتاعب مصر خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ من الناحية الاقتصادية تتبدل في الارتفاع المموس في اعباء المعيشة وفشول الحكومة في ابقائه — وكان هذا الارتفاع راجع الى نقص المواد الأولية الضرورية ، ولعل أبرز مثل لذلك هو اختفاء المنسوجات من الأسواق في ذلك الوقت .

وَم يعد من السهل على المواطنين العثور على اللقود (الكروسين) اللازم للاستخدام المنزلى — كما اختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر وقل المسروض من الخبز ، وخطت دقيق القمح بدقيق الذرة ، واضطربت الموازنات فزاد القحط . ورغم اصداد الحكومة لتعاملاتها بعدم نقل الحبوب من محافظة لأخرى فان الوضع التموينى لم يتحسن واقتضى الأمر تخصيص حصص من المواد التموينية لكل اقليم من اقاليم المملكة — لكن الجهود التى بذلتها الحكومة من أجل ضمان عدم حدوث المجاعة لم تحقق الأول المطلوب — فقد ارتكبت كثير من الأخطاء وتخطت الجهاز المكلف بتحقيق الأمن

(١) وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ .
المطبعة الادوية بالقاهرة — ١٩٤٥

التبوينى ونقد السيطرة على نظام توزيع الحصص التبوينية — واستطاع المضاربون تخزين المواد التبوينية أملا في طرح غيا بمقد — وكانت النتيجة المحتمة هي انتشار « السوق السوداء » .

ولقد كان وجود قوات الحلفاء بن بريطانيين محتلين ، وأمريكين ، ونيوزيلنديين وأستراليين وجنوب أفريقيين ويونانيين وفرنسيين — هو أحد الأسباب الرئيسية للآزمة التبوينية — إذ أن مصر القزوت بتسلم جيش الاحتلال على سبيل المثال كميات بمسدة من القمح لتفسيه أفرادها ، لكن ظروف الحرب رفعت استهلاك هذا الجيش إلى ٦٠٠ ألف أردب في العام .

ورغم محاولة الحكومة التخلص من شبح المجاعة بتحديد مساحة الأراضي المخصصة لزراعة القطن وتهئة ما يزيد على ١٧٠.٠٠٠ فدان لزراعة الحبوب والمحاصيل الغذائية ، ومنح موظفى الحكومة وصغار الممل اعانات مالية انعاشية الا أن هذا كله لم يؤد الى تحسين الوضع الغذائى والمعيشى المتدهور^(٢) .

ونتيجة لخضوع الحكومة للننفوذ البريطانى ، فقد ارتبطت السياسة المسائية والاقتصادية المصرية بالوجود البريطانى ، فكان أن تشخت الآثار السيئة للارتباط القديم بين العملة المصرية والاسترلىنى ، فزاد إصدار أوراق البنكوت وارتفعت الأسعار بصورة غير محتلة حتى بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب — وهذا أدى بدوره الى هبوط مستوى معيشة الطبقات الشعبية وذوى الدخول المحدودة^(٣) .

ولقد صاحب هذه الأحوال تزايد مضطرد فى أعداد السكان ، وزحف رهيب من القرية الى الخينة لتوفر فرص العمل التى خلقتها الحرب بها ، وبطالة وظروف عمل سيئة ، وشدة ناتجة عن ارتفاع تكاليف المعيشة

(٢) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، ١٢٧ - ١٢٨ .

(٣) طارق لىشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١٠ .

خلاصة الأمر ان مصر كانت تعاني خلال سنوات الحرب اضطرابا اقتصاديا خطيرا كان له اثره على احوال الأمن .

فماذا عن الأحوال الاجتماعية ..

فى ظل هذه الظروف الاقتصادية السيئة — وفى مجتمع يميل الكرم فيه تحت مستوى خط الفقر — وفى مدن يسودها نظام الاظلام التام نتيجة لظروف الحرب — ويجوس ثوارها وحاراتها عشرات الآلاف من الجنود من مختلف أنحاء العالم ، ينلقون نكدوهم فى المواخر ، وصالات الرقص ، والحانات — فى مجتمع هذا وصفه — لا تجد الجريمة مناخا افضل لتزعرع وتزدهر هذا على مستوى الجريمة العادية .

بلسد مزدحم بالقوات المتحاربة — أحياءه مكتظة بالنازحين من العمال وغيرهم الساعين وراء العمل فيها تقتضيه حاجات الحرب والجيوش وما أكثرها .

موجة غلاء كاسحة — أمتعة الجيوش وعنادها منتشر يفرى الفقراء بالسرقة . عربات الجيوش المحملة بالبضائع المكشوفة تفسد فى الشوارع بلا حراسة .

توات محاربة تطوف الطرق وتفتى محال اللبس وتمتلك بالأهالى احتكاك الحياة اليومية . ميول إجرامية سابقة أو كامنة فى النفوس لديها اغراء جاهز لارتكاب الجريمة التى سهلتها ظروف الحرب وتيود اظلام المدن والشوارع .

وجهاز للبوليس تضاعفت أعباؤه ، وكان عليه أن يعمل في ظل ظروف صعبة للغاية فماذا يكون المائد ؟

في البداية استغلت الحكومة ظروف الاحكام العرفية التي اشنت بمناسبة الحرب فباذرت الى اعتقال من لا يرجى صلاحه من كبار المنسقياء والخطرين عنى الأمن العام ورحلتهم الى معتقل أنشئ لهم (بنكلسور) — ك محاولة لقمع الجريمة بالوسائل الاستثنائية . وروعى حين اعتقالوا أن يكونوا ممن تعددت سوابقهم فى القتل والسرقة وبسرقات المقرنة بظروف والسرقات العادية وظهرت خطورتهم — ومن يترأسون المعاملات التي تعبت بالأمن ، ومن اشتهروا بالاعتداء على النفس والمال وبلاستئجار لارتكاب حوادث القتل — ومن عرف عنهم اثاره للشغب والهيّاج بين الأفراد — ... وقد نظم الاعتقال في الطور بالأمر العسكري ١١٢ لسنة ١٩٤٠ وتبع ذلك باصدار الأمر العسكري ٢٤ لسنة ١٩٤٠ لمحاكمة محرزى الأسلحة امام المحاكم العسكرية .

وقد نجحت هذه الاجراءات مؤقتا في ايقاف الجريمة في الأيام الأولى من الحرب — لكن الفيضان سرعان ما أغرق كل شيء . كان عسدد الجنائيات في عام ١٩٣٩ (٨٢٣٢) منخفض في عام ١٩٤٠ الى ٧٤٧٥ — لكنه سرعان ما ارتفع عام ١٩٤٢ الى ٧٦٦٨ ثم الى ٧٩٤٠ في عام ١٩٤٣ ونقّز الى ٨٣٦٦ في عام ١٩٤٤ ثم الى ٨٤٠٠ في عام ١٩٤٥ — وزادت السرقات المعدودة من الجنائيات من ٨١٣ في عام ١٩٤٢ الى ١٢٥٦ عام ١٩٤٣ — وزادت الرشوة من ٣١ الى ٤٥ عام ١٩٤٣ — وارتفعت ارقام الجنائيات في المحافظات من ١٨٨٢ الى ٢٢٢٠ .

وفي القاهرة وحدها كانت الزيادة في الجنائيات عام ١٩٤٣ (١٠٧٩) في مقابل ٩٩٦ في العام السابق — اما في الاسكندرية فكانت الزيادة في عام ١٩٤٣ (٧٥٠) مقابل ٥١٣ في عام ١٩٤٢ .

ويمكن الربط مباشرة بين الزيادة في جنائيات السرقات وظروف الحرب من ملاحظة ان الزيادة في هذا النوع من الجرائم كانت هائلة في الجهات

التي وجدت فيها معسكرات الجيوش المتحالفة - أو التي فرضت فيها قيود الاضاعة .

الجهة	عدد الجنائيات عام ١٩٤٢	عدد الجنائيات عام ١٩٤٣	نسبة الزيادة
القاهرة	١٤١	٢٣٢	٪ ٥٦
الإسكندرية	١٢١	٢١١	٪ ١٣٦
المنشال	٥٥	٧٤	٪ ٣٥
مقليوبية	٥	٤٧	٪ ٨٤٠
الشرقية	٤٨	١٢٣	٪ ١٥٦
البحيرة	٩	٢٣	٪ ١٥٦
الجيزة	٢١	٣٧	٪ ٧٦
بنى سويف	١٩	٤١	٪ ١١٦
المنيا	٤٢	٦٠	٪ ٤٣
جرجا	٤١	٥٥	٪ ٣٤

وقد زادت جنح السرقات في سنوات الحرب زيادة كبيرة - فبينما كانت ٦٢٧٧١ في عام ١٩٣٩ ، ارتفعت الى ٦٥١١٩ في عام ١٩٤٠ ثم قفزت الى ١٠٠٧٩٣ في عام ١٩٤٢ لتصل الى ١٠٨٩٦١ عام ١٩٤٣ - ثم الى ١٠٩٩٦٨ في عام ١٩٤٤ (*) .

ولم تكن الزيادة في اعداد الجرائم خلال سنوات الحرب هي الظاهرة اللافتة للاهتمام فقط - لكن الأمر الجدير بالتسجيل في خصوص الجريمة في مصر في سنوات الحرب هو « الأشكال الجديدة للجرائم » التي لم يكن لمر عهد بها من قبل - والتي كانت افراراً مباشراً لحالة الحرب .

(٥) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ و ١٩٤٤ .

تمتد طهرت خلال الحرب انتشيلات العصاييه التي يجاوز عدد اعضائها الثمانيه عشر شخصا ، والتي تخصصت في خطف السفن من المدن وتدريبهم على انتشل (الجنابه ١٠٥٧ بولاق ١٩٤٠) - وعصايات تزييف اوراق البنكوت (اثني عشر شخصا) (الجنابه ٨٧٦ حلوان ١٩٤٠) - وعصايات سرقة السيارات وتغيير اشكالها او تفكيكها وبيع اجزائها (القضايا ٢٧٤٥ و ٤٢٢٧ و ٤٥٧٢ و ٣٨٧٢ و ٤١٢٧ و ٥٠٢٢ و ٥١٣٢ عابدين سنة ١٩٤١ و ٥١ و ٨٩ و ٢٨٤ و ٢٤٠ و ٤٧ قسم عابدين سنة ١٩٤٢ و ٢٥٧ قسم الازبكية سنة ١٩٤٢ و ١٢٥ قسم الازبكية سنة ١٩٤٢) - وحوادث مهاجمة افراد الجيوش الاجنبية (الجنابه ١٩٨٠ قسم الازبكية ١٩٤٢ - اللجنة العسكرية ١٣٣٨ قسم مصر الجديدة ١٩٤٣) - وسرقة مساكن افراد هذه الجيوش (اللجنة ٢٧٩ قسم عابدين ١٩٤٤ والجنح العسكرية ٥٣٠ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٩١٩ قسم عابدين - ٨٠٩ قسم الازبكية ١٩٤٤) (٧) .

وكانت ذروة ما قمته الحرب من اشكال جديدة للجريمة هو ما حدث في اليوم الثامن عشر من مايو عام ١٩٤٤ عندما هاجم اربعة افراد هاربين من الجيشين المصري واليوناني فرع البنك الاهلي بمصر الجديدة وهم مسلحون بالأسلحة النارية ، واستولوا على ٦٨١٠ جنيهات ثم لانوا بالفرار في سيارة كانت في انتظارهم (الجنابه العسكرية ١٠٦٥ قسم مصر الجديدة سنة ١٩٤٤) (٧) .

لقد افرزت الحرب اشكالا جديدة للجريمة في مصر كان اهمها التشكيلات للعصايات واستخدام السلاح في مهاجمة المصارف ، وهي جرائم لم يكن لمصر عهد بها من قبل - وهي جريمة منظمة من انتاج اوروبي وأمريكي جاء به جنود الجيوش الحليفة الى مصر من بين ما اتوا به من رذائل .

(٧) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - للتقرير السنوي لسنة ١٩٤٢ و ١٩٤٣

- والتقرير السنوي لسنة ١٩٤٤ .

(٧) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - للتقرير السنوي لسنة ١٩٤٤ .

كذلك فقد شكلت سرقات متعلقات الجيش البريطاني عنصرا جديدا من عناصر الجريمة في مصر اثناء الحرب — وشكلت هذه السرقات ٧٧٥ قضية في الموسم القضائي ١٩٤٢ — ١٩٤٣ ، و ٦٩٠ قضية في الموسم القضائي ١٩٤٣ — ١٩٤٤ ، وكان مجموع ما ضبط من هذه الممتلكات في الموسم الأول ما قيمته ٢٦٦٧١ جنيهًا — أما في الموسم الثاني فكانت قيمة الممتلكات المضبوطة ٢٠٧٦٤ جنيهًا^(٨) .

ومن متاعب البوليس خلال فترة الحرب تزايد جريمة المخدرات السوداء بشكل خطير — رغم تراجع الاقبال على الهيرويين ، إلا أن الاقبال على الحشيش والأفيون زاد بسرعة وزاد الايمان فيه .

ولقد كان مرجع هذا التزايد الى امرين : الفقر — ووجود الجيوش الأجنبية في البلاد .

قلنا في موضع سابق من هذا الفصل أن الحرب وفرص العمل في المدينة دفعت بجيوش أهل الريف للعمل في المدينة — وعندما زحف هؤلاء كانوا يحملون معهم الأمراض الطفيلية (البلهارسيا والانكلستوما) التي من أهم نتائجها تقليل القوة البدنية للمرضى بها . — ولما كان النازحون الى المدينة للعمل في فرص الحرب لا يملكون سوى قسوتهم البدنية لتوفير قوتهم — فقد ابتغوا توقي النفس في هذه القوة بالجنوح بشراة الى تنبيه أنفسهم بتعاطي الأفيون والحشيش . والجداول الآتى يكشف عن تزايد كميات المخدرات المستهلكة على مدى الفترة ١٩٣٩ — ١٩٤٥ :

(٨) تقارير بوليس مدينة القاهرة لسنوات ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ .

السنة	الكمية بـالكيلو جرام
١٩٣٩	١٨٩٦
١٩٤٠	٢٥٦٠
١٩٤١	٢٤٩١
١٩٤٢	٣١٨٧
١٩٤٣	٢٧٣٩
١٩٤٤	٢٦١٧
١٩٤٥	(١)٣٧٨٦

وقد صاحب تزايد كميات المخدرات المستهلكة في مصر خلال سنى الحرب ظهور وسائل تخدير جديدة ، كتدخين أوراق نبات السيكران كمنعش - ليس لأغراض تتصل بالرفيلة أو الجريمة وإنما للتخلص من التنكير في النقر المدقع - وكذلك خلط أوراق تبست الحشيش المجففة بالسجائر وتدخينها (الباتجو) - وخلط أوراق نبات الحشيش بالسكر وأكلها ، بل ووصل الأمر الى حد أكل أقراص أوراق الشاي بدلا من شراء الشاي كمشروب - الى جانب الإفراط في شرب (البوعلطة) وتدخين المعسل المعروف باسم (حسن كيف) (١) .

ولقد وصل عدد القضايا التي ضبطت في مجال المخدرات في عام

(٩) المملكة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٨ - ويلاحظ أن المخدرات الواردة أرقامها تغنى كميات المخدرات المصبوطة - وقد افترسنا أن هذه الكميات هي للكميات المستهلكة على اعتبار أنها كانت ستستهلك لو لم تضبط - كما أن الزيادة في المصبوطة مناه زيادة في الواردات .

(١٠) المملكة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٢ .

١٩٤٤ (١٤١٥) قضية اتهم فيها ٢٠٠٤ متهم^(١١) - اُرتفعت في عام ١٩٤٥ إلى ١٧٢٩ قضية اتهم فيها ٢٣٨٤ متهم .

أما الجيوش الأجنبية فقد كان لهُم دور كبير في زيادة كميات المخدرات المجلوبة إلى مصر .

فقد كانت القطارات الحربية التي تنقل الجنود والمهمات البريطانية عبر سيناء من فلسطين إلى مصر وبالعكس من وسائل إتهريب التي لا يمكن مراقبتها لعدم خضوع هذه القطارات للتفتيش ومراقبة البوليس المسمى - أما السيارات العسكرية البريطانية التي كانت تمر على الطرق المصرية فكانت كالقطارات العسكرية في الحصانة ضد إجراءات البوليس ، وعلى ذلك فإن البضائع والمخدرات كانت تهرب فيها دون عناء - ولعل هذا يفسر لنا سر القفزات الهائلة التي كانت أرقام كيلوات المخدرات تصل إليها كل عام - فقد قفزت كمية المخدرات المضبوطة من ٣٧٨٦ كيلو جراما عام ١٩٤٥ إلى ١٣٢٦٨ كيلو جراما عام ١٩٤٧ بفضل التسهيلات الممنوحة لوسائل النقل العسكرية التي كانت تحت تصرف القوات^(١٢) الحليفة .

والجدول التالي يكشف عن دور الوجود العسكري الأجنبي خلال الحرب العالمية الثانية في زيادة كميات المخدرات الواردة إلى مصر :

-
- (١١) الملكة المصرية - مكتب المخابرات للأمر بالمواد المشددة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٤٤ .
- (١٢) الملكة المصرية - إدارة مكافحة المخدرات - التقرير السنوي عن سنة ١٩٤٧ .

الغرض	جهة انضباط	الكمية المقبولة	مخزنية الموردين
١٩٤٣/١٢/ ٦	القطر	١٠٤ جرام حشيش	موردي سلاح للجيش البريطاني
١٩٤١/ ٢/ ١٠	القطر	١٢٠١ كيلو جرام حشيش	طيار بريطاني
١٩٤١/ ٢/ ٢٨	القطر	٩٠٠ جرام حشيش	عسكري من الجيش البريطاني
١٩٤١/ ٧/ ٢٧	القطر	٢٤٨٣٠ جرام حشيش	عسكري من الجيش البريطاني
١٩٤٢/ ٣/ ٢٥	القطر	١١٧٨٥ كيلو جرام حشيش	جنديين من القوات الفرنسية الحربية
١٩٤٢/ ٥/ ٦	القطر	١٨٢٥ كيلو جرام حشيش	جندي من الجيش البريطاني
١٩٤٢/ ٦/ ٦	الإسماعيلية	٣١٢٣٠٠ كيلو جرام حشيش	جندي من القوات الفرنسية الحربية
١٩٤٢/ ٧/ ١٦	القطر	٩ جرام كوكايين + ١٦ جرام حشيش	جندي فرنسي
١٩٤٢/ ١١/ ٧	القطر	٤٤٦٥ كيلو جرام حشيش	جندي فرنسي
١٩٤٢/ ١١/ ٢٢	القطر	٨٣ جرام حشيش	جندي يوناني
١٩٤٣/ ٤/ ١٣	القطر	٧٤٦٥ كيلو جرام حشيش	جندي فرنسي

جيشه المهرب	المخيه المخبوطة	جهة الصيد	التاريخ
بطل حربي يوناني	١٢٢٠ جرام افيون + ١٢١٠.	بور سميد	١٩٤٤/١١/١٥
جندى في الجيش اليوناني	جرام حشيش	القاهرة	١٩٤٣، يناير
جنديان فرنسيان	٧٤٢ جرام حشيش	القاهرة	١٩٤٣/ ٢/١٦
جندى يوناني	١٤٥٠ كيلو جرام افيون	القاهرة	١٩٤٣/ ٢/٢٠
جندى بريطاني	٦ جرام حشيش	الاسكندرية	١٩٤٣/ ٦/ ٣
جندى بريطاني	٣٢٩٠ كيلو جرام حشيش	القاهرة	١٩٤٣/١٠/٣٠
جندى بريطاني	١٥٤٥ كيلو جرام حشيش	القاهرة	١٩٤٣/١١/١٨
ثلاثة جنود بريطانيين	٩٧٥ جرام حشيش + ٢٢٥ جرام افيون	القاهرة	١٩٤٣/١٢/١٨
جاوليش بالجيش البريطاني	١٠٠١٦ كيلو حشيش،	القاهرة	١٩٤٤/ ١/١٦
جندى فرنسي	٧٤٩٢ كيلو حشيش	الاسكندرية	١٩٤٤/ ٢/١٧
بطل حربي يوناني	١٠٦٠ جرام افيون	اللقنة	١٩٤٤/ ٢/١٨
وكلن مريفة بريطاني	١٢٧٤٤ كيلو جرام افيون +	القاهرة	١٩٤٤/ ٢/٢٣
جندى فرنسي	١٩٩٣ كيلو جرام حشيش		
	١١٧٧٠ كيلو جرام حشيش		

جنسية المهرب	الكمية المضبوطة	جهة الضبط	التاريخ
بنى يوريش +	٢٨٦٠ كيلو جرام أفيون	الإسكندرية	١٩٤٤/ ٣/ ٦
بنى يوريش	٤٤٢٥ كيلو جرام حشيش	بور سعيد	١٩٤٤/ ٣/ ٧
بسران يونانيان حربيان	٣٦ جرام حشيش	بور سعيد	١٩٤٤/ ٤/ ٢
جندى بحر يونانى	٦٢٠ جرام حشيش + ٧٥٠ جرام أفيون	بور سعيد	١٩٤٤/ ٤/ ٢١
بشار برىطانى حرمى	٢٢١٧ كيلو جرام حشيش	الإسكندرية	١٩٤٤/ ٤/ ٢١
عسكر يسود ومساكر بالجيش البريطانى	٢٥٣٢ كيلو أفيون + ٢٢١٥ كيلو جرام حشيش	القاهرة	١٩٤٤/ ٢/ ٢١
مول (مساعد) بالبحرية الفرنسية	٥٧٢٠ كيلو جرام أفيون	بور سعيد	١٩٤٤/ ٣/ ٣
جندى بالجيش البريطانى	١٨٨٣٠ كيلو جرام أفيون	تطلر حياث القاهرة	١٩٤٤/ ٩/ ٤
جنود بريطانيون	٣٨٣٠ كيلو جرام حشيش	القاهرة	١٩٤٤/ ٩/ ٧
ضابط طيار يونانى	٨٠٠ كيلو جرام حشيش	الإسكندرية	١٩٤٥/ ٤/ ٣٠
٢ جالريشية بالبحرية اليونانية	٣٥٠ أميولة مورفين	الإسكندرية	١٩٤٥/ ٥/ ٢٦
عملية من رجال القوات الخاصة البريطانية واليونانية (١٩)	١٢٤٣٧ كيلو حشيش + ١٥١٩٥٠ كيلو أفيون	القاهرة وكفرنت	١٩٤٥/ ٦/ ١

(١٣) الملكة العزيزة - مكتب المخابرات أعلام للواء المستخدمة - التطوير المقوى من سنة ١٩٤٥ .

فاذا انتقلنا الى الجرائم الأخلاقية ، غائنا نجد أن هذا النوع من الجرائم بأنواعه قد تزايد زيادة عظيمة وخاصة في المدن حيث يكثر وجود قوات الحلفاء .

فقد استخدمت صالات الموسيقى ومدارس الرقص التي وجدت سبيلها الى المدن المصرية في ظل سنوات الحرب — كما يمكن لممارسة الرذيلة الى جانب الفنادق والباشييونات ومحلات التخديم ، وبيوت الدعارة التقليدية — كما مورست الدعارة على نطاق أوسع في أماكن غير مرخصة لتستوعب الضغط الهائل على هذه التجارة التي انتعشت بصورة كبيرة خلال سنوات الحرب .

وزادت أعداد النسوة اللاتي ضبطن في بيوت للدعارة السرية — والأشخاص الذين ضبطوا يديرون محالا للدعارة السرية — والنسوة اللاتي ضبطن للتحريض على الفساد — والمسابونين الذين ضبطوا لنفس السبب — الخ . وتؤكد الاحصائيات المتعلقة بالآداب في مدينة القاهرة تزايد أعداد النسوة اللاتي ضبطن بالشوارع لتحريض المارة على الفسق على مدى السنوات ١٩٣٩ — ١٩٤٤ : ٤٧٠١ — ٤٩٥٩ — ٢٩٤٧ — ٤٢٢٥ — ٦٢٤٥ — ٣٥٧٩^(١) .

ويعتبر احصاء النسوة المضبوطات في الشوارع للتحريض على الفسق اصدق معيار على ارتفاع معدل الرذيلة — نظرا لأن باقى الجرائم الأخلاقية الأخرى كممارسة الرذيلة فاتها تجرى سرا وداخل بيوت لا يعلم عنها شيئا — وهذا هو السر في انخفاض أعداد هذه البيوت في الاحصائيات — أما التحريض فهو عمل لا يمكن اخفاؤه ولا بد أن يتم جهرا .

أما على مستوى البلاد كلها — فقد كان احصاء الجرائم الأخلاقية في العام القضاى ١٩٤٣ — ١٩٤٤ . قارنا بمثيلاتها في العام القضاى السابق كالآتى :

(١٤) وزارة لداخلية — بوليس مدينة القاهرة — للتقرير السنوى لسنة ١٩٤٤ .

١٩٤٤ — ١٩٤٣	١٩٤٣ — ١٩٤٢
١٨٠	منازل مدارة للدعارة السرية ١٥٥
٣١٩	نسوة مضبوطات بها ٣١٦
٥١٥٥	نساء يحرضن على الفسق ٢٧٠٩
٢١١١	مصابات بأمراض سرية ١٣٩٠
٧٢	ذكور يحرضون على الفسق ٦٢
٢٠٩	بلطجية ١١١
(٦٩٦)	قساوندون ٢٢٨

لقد أثبتت دراسة الجريمة خلال فترة الحرب الصلة المباشرة بين الحرب وزيادة الجريمة كما ونوعاً .

وقد ذكرنا في الفصل السابق كيف أن جهود التحديث ومكافحة العصر وإعادة التنظيم قد شابهوا الكثير من أوجه القصور ، فكانت بطيئة وغير فعالة وغير متوائمة مع روح العصر ومثيرة بالأحوال السياسية الغير مستقرة في البلاد .

لذلك فإن جهاز البوليس ظل على حاله غير قادر على ملاحقة التطور في الجريمة أو جمعها أو على الأقل الحد منها وإيقاف تزايدها المستمر .

ونظرة الى الاقتراحات التي تقدمتها ادارة الأمن العام لاصلاح حالة الأمن العام في سنوات ١٩٤٤ وما بعدها تبين ان جهاز البوليس كان حتى ذلك الوقت لا يزال يعاني من عوامل القصور التي كان يعاني منها في السابق

(١٥) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية من سنة ١٩٤٣ -
وسنة ١٩٤٤ .

— انتهى عام ١٩٤٤ كان مدير عام إدارة عموم الأمن اعلم يقترح — استلحا
للأمن العام المتدهور (النظر في استبدال الخبراء بعساكر) (راصلاح
نظام الخبراء) و (استناد رئاسة نقط البوليس لضباط اكفاء) و (تعزيز
المباحث وتنظيمها) و (تسليح رجال الحفظ بأسلحة حديثة) و (تيسير
ومسائل الانتقال لرجال البوليس) و (اصلاح نظم الداوريات) و (اصلاح
الطرق والمواصلات) و (العمل على مكافحة الاجرام في نفوس الأهالي)
و (تعزيز قسوات البوليس بما يناسب مع زيادة العمران) و (زيادة الاعتبارات
المالية المخصصة لجهاز البوليس) (١٦) .

وبلاحظ أن هذه الاقتراحات كانت هي آمنة جهاز البوليس على مدى
سنوات الفترة موضوع الدراسة (١٩٢٢ — ١٩٥٢) ، فالتسليح ، والخبراء ،
وزيادة أعداد رجال البوليس ، وتحسين وسائل الانتقال هي عناصر القصور
التي كان جهاز البوليس يعاني منها .

فلا غرابة إذن أن تكون نتيجة قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ —
١٩٤٥) هي ذلك التدهور الأمني الذي شرحته الصفحات السابقة .

(١٦) وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٤ —

وتقرير سنة ١٩٤٧ .

الفصل العاشر

البوليس والأمن السياسى

لا يعترف القانون الجنائى المصرى ولا النظام الحاكم فى مصر بالجرائم السياسية ولا يفرقان بينها وبين الجرائم العادية — اللهم الا فيما قرره القانون من عدم جواز تسليم الجرمين السياسيين الذين يلجأون الى مصر ، وفيما عدا ذلك فان المجرم السياسى يلقى عقابا ومعاملة لا تختلف عن المجرم العادى ، بل ربما كانت اضمن تنكيلا وعنفا فى حالات كثيرة — ويسجل للقضاء المصرى انه لم يعف قاتلا سياسيا او حتى شارعا فى القتل من تطبيق عقوبة الاعدام على مدى تاريخ القضاء المصرى ومنذ ان عرفت مصر جرائم العنف السياسى .

ومع هذا فان العرف ، الى جانب التقسيم البوليسى ميز الجريمة السياسية عن الجريمة العادية من حيث موضوع الجريمة او الهدف الذى ارتكبت من اجله — وبكلمات اخرى من حيث الباعث على ارتكابها .

وعلى مدى النصف الاول من القرن العشرين تميز تاريخ مصر بثلاثة مراحل متميزة من العنف السياسى . كانت الاولى هى تلك التى بدأت بمصرع

بطرس على باشا عام ١٩١٠ - وبين ذلك العلم وعام ١٩١٥ : ارتكبت جريمة قتل سياسى ضد شخصيات مصرية كبيرة بينما جرت أربعة عشرة محاولة بها فى ذلك محاولة اغتيال السلطان حسين كامل (١٩١٤ - ١٩١٧) فى عام ١٩١٥ ، وجرت اثنا عشرة جريمة قتل ضد مدنيين وعسكريين بريطانيين - واحد وعشرون محاولة قتل ضدهم ايضا . وقد انتهت هذه الفترة الأولى بمصرع سردار الجيش (ستاك) عام ١٩٢٤ والقبض على قاتليه واعدائهم ، وما نتج عن ذلك من سقوط التنظيم المسئول عن عمليات الاغتيال على مدى الفترة الأولى كلها^(١) .

وقد كان التنظيم البوليسى لمواجهة الجريمة السياسية فى هذه الفترة بسيطا للغاية ولا يتمدى ابتكارات تنظيمية أعدها البريطانيون لمواجهة تيار الجريمة الذى كان موجها لوجودهم بالدرجة الأولى - فقد انشئ على المستوى المركزى (القسم المخصوص) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ لمواجهة الاعتداءات السياسية التى تستهدف لها كبار الموظفين البريطانيين ، وكانت تحت اشراف بريطانى حتى انشئت « الادارة الأوروبية » فى اواخر عام ١٩٢٢ وجعل ما يتعلق بالأجانب فى القسم المخصوص تحت اشراف الادارة الأوروبية - وظل هذا القسم خاضعا للوجود البريطانى وعلى وجه الخصوص تحت اشراف (الميجور سانت جورج آتسون) الذى عين فى أبريل ١٩٢٤ لمواجهة النشاط الشيوعى حتى إلغاء وظيفته عام ١٩٣٧ (أول يوليو) بحد توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا فى أغسطس ١٩٣٦^(٢) .

وعلى المستوى المحلى (المحافظات) انشئت فرقة للباحث السياسية سميت مجموعة من الضباط البريطانيين العاملين فى جهاز البوليس المصرى فى ذلك الوقت ، وقد اسميت فى البداية (لجنة الجرائم السياسية) ثم

" Egyptian Service ", op. cit., p. 214.

(١)

(٢) لعمد/أبراهيم محمد النعام « تطور لبناء التنظيم بوزارة الداخلية »

ترجمته منقول كثره

استقرت تسجيتهما فيما بعد على (قلم الضبط فرع ب) الذى أصبح مختصا بالجريمة السياسية فى القاهرة — وكذلك وجد قلم مماثل فى الاسكندرية ، وتبع القلمان بوليس كن من المدينتين — وقد اسى الجهاز المختص بالجريمة السياسية (بقلم الضبط فرع ب) تمييزا له عن الجهاز المختص بالجريمة العادية والذى كان يسمى (قلم الضبط فرع ا) .

ولم يخرج نطاق عمل أقلام (الضبط فرع ب) والجهاز المركزى فى الوزارة (القسم المخصوص) خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات عن مراقبة نشاط الثبواب والطلبة مع التخصص الى حد ما فى المسائل التى لها صلة بالشيوعية والنشاط الشيوعى * ولا يلحظ اى تخصص داخل جهاز الأمن السياسى فى ذلك الوقت سوى ذلك الربط بين (مكتب العمل) الذى انشئ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٠ تابعا لادارة عموم الأمن العام والقسم المخصوص الذى كان يتبع نفس الادارة — وقد نقلت تبعية ذلك المكتب فى اوائل عام ١٩٣٥ الى وزارة التجارة والصناعة عندما انشئت بالمرسوم الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤ — ومع هذا فقد ظل الاشراف على مراقبة النشاط الشيوعى فى الأوساط العمالية وغيرها خلال تلك الفترة معتقودا للفرع المختص بذلك الغرض (بالقسم المخصوص) المركزى (٣) .

وتقع الفترة الثانية من المنف السياسى فى مصر بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٦ ، وفيها جرى اغتيال شخصيتين مصريتين سياسيتين ، وجرى ثلاثة محاولات اغتيال — كذلك جرى اغتيال ثلاثة افراد من الجيش البريطانى وجرى أربعة محاولات اغتيال ضدهم أيضا .

وهكذا فانه خلال الفترة ١٩١٠ — ١٩٤٦ كانت هناك فترتان من المنف السياسى — كسرتها فترة فاصلة من الهدوء النسبى مدتها اثني عشر عاما كانت الجريمة السياسية خلالها محدودة .

(٣) مجلة الأمن العام — العدد ٧٩ سنة ١٩٨١ « تطور أنظمة الأمن السياسى تبيل ثورة ١٩٥٢ » للمعيد/ابراهيم محمد الفحام .

كانت الاغتيالات والشروع فيها خلال هذه الفترة من نوعين — نوع ارتكب بواسطة شبان مصريين ضد وزراء مصريين بما في ذلك النحاس باشا ، احمد ماهر باشا ، أمين عثمان باشا — ونوع آخر ضد ضباط ورتب أخرى من القوات المسلحة البريطانية .

ودون التعرض بالدراسة التفصيلية لجرائم اغتيال السياسى في هذه الفترة — حيث ان الدراسة ليست معنيه بها بقدر ما هى معنيه بدراسة ما يخص جهاز ابوييس فيها فان اللجنة السياسى اصبح في هذه المرة اقرب الى المنتحر منه الى الفانى — (٦) حيث انه كان في اغلب الاحيان يرمج بجريمته دون توافر اى قرصه للنجاح (جريمة اغتيال احمد ماهر باشا في ٢٤ فبراير ١٩٤٥) — باستثناء جريمة محاولة اغتيال مصطفى النحاس باشا (ديسمبر ١٩٤٥) التى لم يضبط الفاعل فيها — وجريمة اغتيال أمين عثمان باشا (٥ يناير ١٩٤٦) التى نجح الجانى فيها في الاختفاء ثم ضبط بعد ذلك — والتي كان الحكم فيها مخففا نظرا لظروف نظر القضية في عهد حكومة كانت معادية للحزب الذى كان ينتهى اليه القتل .

بدأت سلسلة الجرائم ضد أفراد الجيش البريطانى في مارس ١٩٤١ واستمرت حتى القبض على الجناة المشتبه فيهم في اغتيال « أمين عثمان باشا » في يناير ١٩٤٦ . وقد كانت هذه الجرائم من أسلوب واحد مماثل مقتضاه اطلاق النار من جانب ثلاثة أو أربعة أفراد من سيارة مقلدة على ضباط وعساكر بريطانيين أو أجانب يسرون في حدائق أو ضواحي غير مطسروقة (٧) .

وقد واكب هذه الحوادث ظروف الحرب العائبة الثانية التى القت على عائق البوليس عبء مراقبة رعايا دول لمحور في مصر وتحرى نشاطهم

" Egyptian Service " op. cit., P. 215.

(٤)

" Egyptian Service ", op. cit., P. 216.

(٥)

— وما أتى ذلك من الأمور المتعلقة بالألمان والابطالين وغيرهم والنشاط
الممادى لبريطانيا في مصر .

وهكذا فإننا نجد أن جهاز الأمن السياسى قد تطور تطورا كبيرا
خلال هذه الفترة .

على المستوى المركزى ظل (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية يقوم
بدوره الرئيسى فى تحريك أجهزة الأمن السياسى الفرعية والاشراف على
نشاطها .

وعلى المستوى المحلى فقد تولى (قلم انضبط فرع ب) القيام بعمليات
اعتقال الألمان ووضعهم بمحال الاعتقال (سجن الاجانب — المدرسة
الانجليزية ببولاق) . وتفتيش المنازل ومحص الأوراق الخاصة بالمعتقلين
ومراقبة بريدهم ، ومراقبة التعامل فى المواد التى تدخل فى صناعة الحرب
كالصفيح والقصدير — ومراقبة للتنشاط للشار بمصالح بريطانيا من جانب
الجواسيس — وعمل التحريات عن الأشخاص الذين يطلبون الانتحاق بخدمة
الجيش البريطانى — ومن يقومون بالدعاية ضد الحلفاء والاستجابة لطلبات
للسلطات العسكرية البريطانية فى هذا الصدد .

ويبدو أن ضغط العمل على (الضبط فرع ب) كان متزايدا — فأنشئ
(القسم المخصوص) فى بوليس القاهرة فى ١٩٤٠ لعمل التحريات
الخاصة عن (الايطاليين والألمان والمجريين والرومانيين والبلغاريين
واليابانيين) — والقبض على الأشخاص غير المرغوب فيهم من الجنسيات
الأنفسة الذكر واعتقالهم وتفتيش منازلهم — والبحث عن اسرى الحرب
الفارين والمعتقلين الهاربين وإعادة القبض عليهم ، وتنفيذ الاجراءات الخاصة
بمعسكرات الاعتقال — والتحرى فى أعمال الطابور الخامس بالنسبة للمصريين
وغيرهم — والقبض على دعاة المحور وحاللتهم للحاكم العسكرية .

وعلى ضوء اختصاص (القسم المخصوص) المحلى بهذا الدور —
فقد اختص (الضبط فرع ب) بالمسائل السياسية المحلية كعقد الاجتماعات

السرية ونشاط الطلبة واهتم بالقضايا السياسية الداخلية ، ومراقبته
الاحتفالات السياسية - والتجري والمرفقية في النشاط السياسي الداخلي ،
ومكافحة الشيوعية والنشاط العمالي^(١) .

وخلال وزارة النحاس السادسة (٢٦ مايو ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤)
أنشئ مكتب للبوليس السياسي برئاسة مجلس الوزراء في أول يونيو -
١٩٤٢^(٢) - ولا يعلم على وجه التحقيق لخصائص هذا المكتب الذي
كان يتبع رئيس الوزراء مباشرة ، والذي ظل قائما حتى جاءت حكومة
أحمد ماهر باشا الأولى (٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ١٥ يناير ١٩٤٥) فدمرت المكتب
ونقلت برجاله في إجراء من الإجراءات المعتادة التي كانت حكومات كل عهد
تتبادلها مع الحكومات التي سقطت^(٣) .

(٦) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقارير السنوية لسنوات ١٩٣٩ -
١٩٤٠ - ١٩٤٢ و ١٩٤٣ - ١٩٤٤ .

(٧) وزارة الداخلية - الأوامر العمومية رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٢٥ : ينبغي حضرة
الليكياش أمين خليل أفندي مساعد قومندان كلية البوليس الملكية لرئاسة مكتب البوليس
السياسي المنشأ برئاسة مجلس الوزراء وينبغي لمعاونته كل من حضرتي اليوزباشي المحلى محمد
حلمي شمع أفندي والملازم أول محمود محمد الشافعي أفندي الضابطين ببوليبي محافظة
القاهرة - - وتقدم عزز للجهاز بضابطين آخرين برتبة اليوزباشي (اليوزباشي أحمد أبو الفتوح
للويلي واليوزباشي اسماعيل محمد أبو العزم) ثم ضم اليه في ١٩٤٤/٦/١ صليطان أخوان
عما الصاغ مراد جمالي طيوزاده مأمور قسم بمحافظة القاهرة - واليوزباشي عبد الله محمد نجارة
معاون البوليس بالقاهرة - راجع الأوامر العمومية ٢١٢ في ١٩٤٢/٦/١٠ و ٢٧٢ في ١٩٤٤/٦/١ .
(٨) وزارة الداخلية - الأوامر العمومية رقم ٥٣٥ في ١٩٤٤/١١/٩ : احالة الى المعاش -
بناء على قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١٠/١٥ بفصل حضرة أمين خليل بك ومحمد
حلمي شمع - والأوامر العمومية ١٠٥ في ١٩٤٥/٢/٢٢ : تنقلات : اليوزباشي عبد الله محمد
نجارة الى اليوم - اليوزباشي محمود محمد الشافعي الى جرجا - ويذكر أن اسماعيل صسدي
باشا أنشأ خلال عهد وزارته الأولى (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) مكتبا مائلا لذلك
الذي أنشأه مصطفى النحاس باشا - لاحقه برئاسة الوزراء وأسماء المكتب للسياسي والحق به
ابن شقيقته (أحمد كامل بك) محافظ القضاة ليتولى رياسته - لكن المكتب التي في وزارة
عبد الفتاح يحيى باشا (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ - ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) وفصل أحمد كامل من الخدمة
في ١٤ فبراير ١٩٣٤ - ولجس مجلة الأمن العام عدد ٧٩ لسنة ١٩٨١ - تطوّر أنظمة الأمن
السياسي تبيل ثورة سنة ١٩٥٢ ، للتقيد إبراهيم محمد الفحلم - مرجع سبق ذكره .

ثم تأتي المرحلة الثالثة من مراحل العنف السياسي وفيها تزدحم القائمة بحوادث تستهدف قلقة النظام الحاكم وأرباكه بتنجير المنشآت والاعتداء على أشخاصه ، أو قتل خصوم سياسيين — أو ضرب العناصر المتعاطفة مع الوجود الصهيوني في فلسطين (١٩٤٦ — ١٩٥٢) .

وفي هذه المرحلة تتشلبك اهتمامات جهاز الأمن السياسي وتعمد بسبب تعدد الأنشطة والتيارات السياسية في الشارع السياسي المصري . فقد انتهت الحرب وأغلقت المصانع واستغفنت الجيوش الأجنبية عن آلاف العمال وانتشرت البطالة — وارتفعت نفقات المعيشة — وتحركت التجمعات العمالية (النقابات) تطالب الحكومات باصلاح أحوال العمال وتشارك في الحركة الديمقراطية ، وتسعى الى التحالف مع صفار الطبقة الوسطى والمثقفين والفلاحين لتكوين جبهة متحدة في مواجهة النظام الحاكم .

وعلى مستوى المثقفين ساد القلق بينهم بسبب تعطيلهم كحاملين لشهادات لا يجدون مجالات عمل لهم بسبب مزاحمة الأجانب لهم في الشركات ومجالات العمل .

وعلى مستوى التجار والصناع والحرفيين فان ضغط المنافسة الأجنبية على أرباحهم أوجد عندهم نفس الاحساس بالقلق الذي كان يعانيه المثقفون .

وعلى مستوى القضية الوطنية كان الشعب يغلي هياجاً ضد الحكومة وفشلها في حلها — فكانت المظاهرات الغاضبة كل يوم تطالب بالعمل على انهاء الاحتلال البريطاني ، والحكومة من جانبها أضعف من أن تستطيع الاستجابة لهذا المطلب — وظهر ذلك جليا في خطواتها المترددة . والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ملحة — وأجهزة الأمن فقط هي الدرع الواقى للنظام من هياج الشارع .

وفي ظل هذا المناخ انتشرت افكار جماعة الاخوان المسلمين خلال الحرب وبعدها انتشارا ضخماً — ودخلت في اختبارات للقوى مع القوى السياسية الأخرى ، فكانت معارك الاخوان مع الوند والشيوعيين في المظاهرات — واستخدم الاخوان في معاركهم أساليب العنف والضرب والتدمير ، واستخدمت القنابل والرصاص ، واشعلت الحرائق — وفي داخل الجامعة تعددت المصادمات بين الاخوان المسلمين والوند والشيوعيين .

وبدا مع هذا كله ان جباة الإخوان المسلمين قد أصبحت خطرا على الامن اسيسيا سواء بوجودها اثنيف فقط — او بافئارها الشافيه . وخلال الحرب نشأت الحفلات الماركسية في بدن مصر الخبرى وبصفت اعداءها وخلافا وتكونت التفتليات الشيوعية « كالحركة المصرية للحرر الوطنى » برئاسة هنرى كوريل — « واسكرا » برئاسة هليل شبارتز — « ونحرير الشعب » التى خرجت من تحت عباءة « الحركة المصرية انتصر 'وطنى' — كذلك ظهرت تفتليات (الطليعة) و (عصابة الماركسيين) و (الفجر الجديد) — لكن التفتليات الشيوعية الرئيسية خلال فترة الحرب كانت في حقيقتها هي (طليعة اعمال) و (اسكرا) و (الحركة المصرية للحرر الوطنى) . وقد انتشرت الصحافة المتتلة لهذه التفتليات الشيوعية في البلاد — فكانت هناك صحيفة (الفجر الجديد) التابعة لطليعة العمال — وصحيفة (الضمير) — (ولم درمان) .

وقد وجدت الاتجاهات الماركسية مكتا لها بين تفتليات الطلبة التى قامت في صيف ١٩٤٥ لتكوين جبهة لمواجهة الاستعمار (اللجان الوطنية) — وضمت اللجنة التنفيذية العليا المنبثقة عن هذا التجبع لطلابى بعض المنظمات الشيوعية ، وبعض عناصر الاخوان المسلمين — ويعنى الشباب الوئدى المتأثر بالفكر الشيوعى (للطليعة الوفعية) .

وحمل هذا التجمع كله اتجاها واحدا نحو الحركة الوطنية قوايه الجلاء البريطانى عن مصر دون شروط ثقافية — او معاهدات اقتصادية — او اتفاقيات ثقافية . . . وتكون راي عام موحدا مضاد للحكومة وللنظام في شكله العام .

ومع التعارض التام بين موقف هذه القوى الصاخبة والتى تحركها تيارات سياسية عديدة — وبين الحكومة في بدايات عام ١٩٤٦ ، اضطرت المظاهرات الشعبية الطلابية العمالية بالدرع الواقى للحكومة (جهان ابوليس) خلال أيام شهر فبراير ١٩٤٦ فيها وصف بأنه اسوأ ما شهده

الشارع المصرى من اضطرابات سياسية بعد الحرب الثانية . ووضع
قطى وجرجى — واعتقل الكثير — وعطلت الدراسة في بعض الجامعات
والمدارس — وصودرت بعض الصحف — وضبطت المنشورات . . .

ثم انفجر الإحسان الكادى فى صدور العمال الساخطين على الأحوال
الاقتصادية وشروط العمل فى شكل مظاهرات صاخبة فى أوائل عام ١٩٤٧
واعتمليات بالمصانع قائلها البوليس بالعنف مما أدى إلى سقوط ضحايا
واشتعلت الحرائق فى مصانع ، واستخدم الجيش للحفاظ على النظام .

، امتدت الاضرابات والاعتصامات الى قطاعات أخرى . . فأدرب
المرسئون بمستشفى قصر العيني ومستشفى فؤاد ، واضرب المدرسون
بالمدراس الحرة ، وكذلك موظفو التلغراف وعمال السكك الحديدية ،
وخريجو المدارس الصناعية فى ورش الحكومة — واعتصم طلبة بعض الكليات .

ولم يستثن جهاز البوليس نفسه من الغليان والسيخى والفسخ —
لأسباب اقتصادية وفئوية ، فأضرب رجاله فى منتصف شهر أكتوبر ١٩٤٧
ومارس ١٩٤٨ ، وحاصرتهم قوات الجيش ، وتضامنت قوى الطلبة
والعمال معهم وسار الجميع فى مظاهرات صاخبة — واستخدمت الأسلحة
النارية من جانب الجيش فى تفريق الشعب ، واحترقت وسائل النقل
والمحال ودور السينما .

وفى خضم هذا الانفجار الشعبى الجارف — تحول الانتباه الى فلسطين
التي كانت محاولات تقسيمها بين العرب واليهود تجرى فى المجتمع الدولى —
وقاد الاخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة الدعوة للكفاح المسلح ضد
اليهود فى فلسطين — ثم ما لبث هذا أن تحول الى ثورة عارمة ضد اليهود
فى مصر تناولت محلاتهم ومساكنهم بالنسف والتدمير — فلما دخلت مصر الحرب
فى فلسطين (١٩٤٨) تزايد النشاط السياسى العنيف من جانب جماعة
الاخوان المسلمين — وظهرت حوادث النسف والتدمير والاغتيال (نسف
سينما مترو فى مايو ١٩٤٧ — مصرع رئيس محكمة الجنليات أحمد الخازندار

في مارس ١٩٤٨ — تسف حارة اليهود في يونيو ١٩٤٨ — القاء لنفسيابيل والمتجترات على المحال التجارية اليهودية كشيكوريل وأوريكو في يونيو ١٩٤٨ ، وينزايون وجيتنيو في أغسطس من نفس العام ، ونسف شركة الاعلان للشرقية في ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ — ثم حادث ضبط سياره جيب في ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ محملة بالذخائر والأسلحة مما يخص الجماعة وتشعب التحقيق في هذه القضية الى اتهام بضعة وثلاثين شخصا من انجاعة بالاتفاق الجنائي لقلب نظام الحكم بالقوة ... الخ (١) .

ولا جدال في ان المرحلة الثالثة من مراحل العنف السياسي في مصر ١٩٤٦ — ١٩٥٢ كانت أخطر المراحل على الإطلاق من حيث تهديدها للأمن السياسي في البلاد تهديدا خطيرا — ومن حيث القائها أعباء ضخمة على جهاز الأمن السياسي الذي كان عليه أن يواجه كل هذه القضايا (شيوعية — اخوان مسلمين — اضرابات — اعتصامات — نُسف وتدمير — اغتيال سياسي — صحافة معارضة — فكر معادى — تفرع — صهيونية ... الخ) .

على المستوى التنظيمي لجهاز الامن السياسي فان الذي أنشئ هو مكتب جديد في بوليس القاهرة ضمن تخصصات (القسم المخصوص) في سبتمبر ١٩٤٧ أطلق عليه اسم (مكتب الشؤون العربية) كان من بين اهدافه الحفاظ على أرواح الزعماء واللاجئين العرب — ثم انبثق عنه فرع لمراقبة النشاط الصهيوني ، ووصلته باليهود المقيمين في مصر (١) .

ويجمل تقرير الأمن العام عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ معا جهود (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية خلال العامين السابقين في المساهمة في معاونة الجهود الحربى للقوات المصرية بفلسطين عن طريق مقاومة العناصر المؤيدة

(٣) طلق البشرى : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، ص ١٢ ، ٣٣ ، ٣٠ .

٦٥ ، ٧٢ ، ٨١ ، ٨٢ — ١١٥ .

و : الاخوان والارهاب — غير معروف المصدر والتاريخ .

(١٠) : تطور أنظمة الأمن السياسي قبل ثورة ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره .

(للأعداء) والحصول على المعلومات التي تفيد القوات الحاربة — وانقيام
بجهود خاصة في مكافحة المبادئ المنافية للدستور من شيوعية وصهيونية —
وقيام مكتب مكافحة الشيوعية التابع للقسم بضبط خمسين قضية من قضايا
الشيوعية التي اتهم فيها حوالي مائتي متهم — وحتى عام ١٩٤٩ كان القسم
المخصوص يحتفظ بأكثر من ١٥٠ ألف بطاقة شخصية عن الشخصيات التي
أثرت لها ملفات في أرشيفه — كما انشئت فروع للقسم في المحافظات
وبعض المديريات^(١١) .

ويكشف آخر تقرير عن (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية عام
١٩٥٠ عن أن نشاطه كان اتخاذ الإجراءات لضمان عدم قيام العناصر المفرج
عنها من المعتقلين بعد إلغاء الأحكام العرفية على يد حكومة الوفد الأخيرة
(١٩٥٠ — ١٩٥٢) وإبطال العمل بقيودها — بالاخلال بالأمن أو تعريض
سلامة البلاد للخطر ، وبذل الجهود لحماية ظهر القوات المصرية في فلسطين
وضمن عدم تسرب العناصر المعادية لدخل البلاد للأضرار بتلك القوات
أو بالمصالح والاعتبارات السياسية التي كانت تتوخاها الدولة في هذا المقام
— وتتبع العناصر التي كانت « تسفّل المشاعر الوطنية لاثارة بعض الطبقات
وبث روح التذمر الذي لا يوجد ما يبرره والذي لوحظ في أغلب الأحوال
أن مصدره تلك العناصر المأجورة التي تعمل على الاخلال بالأمن ومحاولة
قلب النظام بوسائلها الموحى بها من بعض العناصر الأجنبية »^(١٢) على حشد
قوى جهاز الأمن — وملاحقة مروجي المبادئ الشيوعية بين العمال والطلبة
الذين زلّ نشاطهم عقب رفع الأحكام العرفية .

وقد أثبت تقرير الأمن العام المذكور نجاح القسم المخصوص وفروعه
في المحافظات والمديريات — حيث كان قد تم تعميم إنشاء الأقسام المخصوصة
هناك استكمالاً للعمل ولتمكين الجهاز من متابعة تنقلات واتصالات أصحاب

(١١) وزارة الداخلية ، تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنتي

١٩٤٨ و ١٩٤٩ .

(١٢) تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية .

النشاط الغير مرغوب فيه — في ضبط ٦١ خلية شيوعية غالبيتها من الخلايا الرئيسية في الحركة الشيوعية ، وقبض على ١٧٣ شخصا من ذوي النشاط الشيوعى — كما ضبطت مطبوعات وتقارير شيوعية كثيرة كشفت عن الخلط للتي كان يتبعها أصحاب النشاط اليسارى في مصر في تلك الفترة (١٢) .

ويستخلص مما فات ان جهاز الأمن السياسى فى النصف الثانى من الأربعينيات كان يتكون من :

القسم المخصوص بالوزارة .

ويتبعه مكتب مركزى لمكافحة الشيوعية .

٢. سام مخصصة فرعية فى المحافظات للقيام بأعمال الأمن السياسى .

تخصصات دنخل الأقسام المخصصة لتولى الأعمال المتعلقة .

بالنشاط الشيوعى — الشؤون العربية — الصهيونية .

واذا كانت المرحلة الثالثة من مراحل العنف السياسى فى مصر كانت اخطر مراحل العمل السياسى على مدى تاريخ البلاد — فقد كانت هذه المرحلة هى تاريخ الميلاد الحقيقى لجهاز الأمن السياسى فى البوليس بكل ما تحمله هذه الكلمات من معنى .

لقد وقف جهاز الأمن السياسى أمام مجموعة خطيرة من قضايا الاغتيال السياسى كانت :

مصرع رئيس الوزراء احمد ماهر باشا فى فبراير ١٩٤٥ — مصرع أمين عثمان باشا فى يناير ١٩٤٦ — مصرع المستشار احمد الخازندار رئيس محكمة الجنائيات فى مارس ١٩٤٨ — مصرع اللواء سليم زكى باشا حاكم بوليس

(١٢) المرجع السابق .

نقط يظهر الدور الحقيقي لجهاز الأمن السياسى فى النصف الثانى من الأربعينيات ..

فى ذلك الوقت بذات الأسماء اللامعة فى سماء الأمن السياسى تظهر ويظهر معها دورها فى حماية أمن الدولة القائمقام محمد ابراهيم امام - الصاغ محمد توفيق السعيد - الصاغ محمد الجزار - المبكاشى سمعد الدين السنباطى - اللواء أحمد طلعت

ولم يكن تالقى نجم هؤلاء راجع الا لأدوارهم فى الإيقاع بالمتهمين فى القضايا السياسية - استخدام أساليب التعذيب - والتأثير الشخصى - والوعود والترغيب مع المتهمين ونجاحهم فى بعض القضايا فى الحصول على اعتراف بعض المتهمين على البعض الآخر (١٩) .

وكان دور رجال الأمن السياسى تحت نظر رأس النظام الحاكم (رئيس الوزراء) الذى كان فى معظم الوزارات المصرية وزير للداخلية فى نفس الوقت امعانا فى تأكيد الاعتماد على جهاز البوليس فى حماية النظام الحاكم .

ولم يكن غريبا والأمر كذلك ان يصبح دور الأمن السياسى فى مصر فى النصف الثانى من الأربعينيات دورا متميزا متمتعا بعناية النظام الحاكم ورعايته (٢٠) .

(١٥) لطى عثمان : المحاكمة الكبرى فى قضية الإغتيالات السياسية .

(١٦) الأوامر التعميمية لوزارة الداخلية رقم ٦٢ فى ١٠/٢/١٩٤٩ - الاتهام بتسوط الجدارة للذبحى عى الأميرالى أحمد طالت وكيل حاكم بوليس مصر والقائمقام محمود عبد المجيد حيدر ادارة المباحث الجنائية بالوزارة وللقائمقام محمد ابراهيم امام المقتش ببوليس محافظة القاهرة - وللصاغ سمعد الدين السنباطى الضابط بمديرية الغربية وللصاغ المطى محمد توفيق السعيد وللصاغ المطى محمد منجد الجزار الضابط بمحافظة القاهرة - والملازم اول عبده ارمانوس سرور الضابط ببوليس الجيزة والمقتدب للعمل بداراة المباحث الجنائية بالوزارة - ويلاحظ ان اللاتى والسابع كانا من المتهمين باغتيال المرحوم الشيخ حسن البنا المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين يوم ١٢/٢/١٩٤٩ - كما يلاحظ ان هذه الاتهامات

ورويدا رويدا أخذ القسم المخصوص يقضخ وتتشعب مسئولياته^(١٧) .

ولابد أن يعقب استئثار جهاز الأمن السياسى بثقة النظام الحاكم أن يصبح أكبر من الخضوع للرقابة القانونية والوظيفية - كيف لا وهو الجهاز الذى يحى النظام .

والنتيجة الحتمية لخروج جهاز الأمن السياسى عن نطاق الرقابة الرادعة والتصاقه بالنظام الحاكم هى أن يحبله النظام على طريقته حتى ولو كانت غير شرعية - بمعنى آخر انزلاق الجهاز الى الانحراف .

وهذا ما كان من أمر الجهاز فى عهد حكومة ابراهيم عبد الهادى باشا (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ٢٥ يوليو ١٩٤٩) عندما تماظم امره واوكل اليه (عبد الهادى) القيام بمهمة التكتيل بأعضاء جماعة الاخوان المسلمين المنحلة فى ظل وزارته التى فتحت الباب على مصراعيه لهذا العمل - حتى انتهى الأمر الى انحراف جهاز الأمن عن مهمته بارتكاب جرائم القتل السياسى عندما قتل المرحوم حسن البنا المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين على يد مجموعة من رجال البوليس يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩^(١٨) .

=

كانت قبل يومين من تاريخ ارتكاب هذه الجريمة - وقد كان كل مؤلاء للضباط من المستغلين بالأمن السياسى . راجع ايضا الأمر العمومى رقم ٩١ فى ١٩٤٩/٢/٢٤ بمنح الصاغ سعد الدين السنبل رتبة الليكيشى المحلية - وكان المذكور مسئول جهاز الأمن السياسى فى مديرية الغربية - والأمر للعمومى ١٤٥ فى ١٩٤٩/٣/٢٤ بمنح لليوزباشى صلاح الدين حامد ابراهيم الضابط بالظم المخصوص بالوزارة نيشان النيل من الطبقة الخامسة - والأمر للعمومى رقم ٢١٤ فى ١٩٤٩/٥/١٢ بمنح لليوزباشى أحمد حلمى واليوزباشى حسين حافظ المطار والملازم أول حسن أنور محمد أبو المجد رتبة مطية .

(١٧) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٩٢ فى ١٩٤٩/٢/٢٤ بنقل ثمانية ضباط من مقار عظم الى الظم المخصوص بالوزارة .

(١٨) كمال كيرة « محاكمات الثورة » الكتاب الأول - مكتب شئون محكمة الثورة - فبراير ١٩٥٤ - والقضية ١٠٧١ جقايات قصر النيل سنة ١٩٥١ مقتل الشيخ حسين البنا فى

وقد انساق جهاز الأمن السياسى بعد جريمة المرحوم حسن البنا الى مزيد من الجرائم .

فقد تبين من التحقيقات فى قضية مقتل رئيس الوزراء (محمود فهمى النقراشى) أن لـاحـد ضباط البوليس واسمه (أحمد فؤاد عبد الوهاب) دورا فى الاعداد للجريمة — وكان ذلك فى اطار اعترافات (عبد المجيد أحمد حسن) المتهم باغتيال النقراشى . ولما كان اعتراف (عبد المجيد) يقتضى القبض على (أحمد فؤاد) فقد توجه البوليس بصحبة النيابة للقبض عليه وتفتيش منزله فى (بنها) — لكن (أحمد فؤاد) تمكن من التفرير بأحد زملائه الضباط وركب سيارة البوليس وانطلق هاربا تتبعه قوات البوليس لمطارقته ، وتوغل الضابط فى حقل على مقربة من الطريق الزراعى الى القاهرة وعبر بهلابسه لحدى الفرع ، وقد كان يمكن لقوات البوليس أن تقبض عليه ، لكنهم أطلقوا عليه النار فقتلوه فى ٢٤/٣/١٩٤٩ (١١) .

وتزخر وثائق محاكمات رجال عهد ما قبل يوليو ١٩٥٢ بحوادث التعذيب التى ميزت عهد (إبراهيم عبد الهادى) — والتى جرت على يد جهاز الأمن السياسى . ولقد ترتب على ذلك أن لقتن فى اذهان الشعب المصرى ولقترات طويلة مصطلحى (البوليس السياسى) و (التعذيب) (١٢) .

١٩٤٩/٢/١٢ ولتهم فيها الأحرار محمد عبد المجيد والوزير عبد الرحمن يوسف سرور — والجنرال محمد سعيد اسماعيل والامينين أحمد حسين جاد وهنري محمد بن رضوان .
F. O. 371/73662 — File 1651 — J. 8321

وهذا التقرير يمتد على محاكمة تانل للنقراشى ويذكر أن من شاركوا فى حوالت التعذيب هم توفيق السيد — محمد صالح — الجزار — العشرى من ضباط البوليس السياسى .

(١٩) كمال كبره « محاكمات الثورة » مرجع سبق ذكره — وأحمد عادل كمال « للنقطة فوق الحروف — الاخوان المسلمون — والنظام الخاص » ص ٢٢٨ .
(٢٠) « محاكمات الثورة » ص ١٠٨ — ١٢٠ . ومحمود عبد العظيم « الاخوان المسلمون » ص ٢٤٥ — ٢٧٨ .

لكن نهايات سنة ١٩٤٩ شهدت تطهيرا جزئيا في جهاز الأمن السياسى بهدف امتصاص بعض السخط الذى أحسسته أعمال الجهاز خلال الفترة السابقة ، فاستبعد منه بعض الشخصيات التى نسبت إليها عمليات تعذيب المتهمين فى القضايا السياسية أو المشاركة فى جرائم القتل التى ارتكبتها الحكومة فى عهد (ابراهيم عبد الهادى)^(٢١) .

ومع هذا فإن ذلك السلوك الغير سوى لجهاز الأمن السياسى فى النصف الثانى من الأربعينيات لم يقلل على الإطلاق من الاهمية التى حازها هذا الجهاز داخل البوليس ، ولم يغير من سياسة الأنظمة الحاكمة تجاه خطوات تعزيزه ودعمه^(٢٢) بل ان سياسة دعم الأمن السياسى بدأت خلال تلك الفترة تحدث أثرا له دلالاته داخل جهاز البوليس ، مقتضاه تغليب

(٢١) الأولر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٤٨٤ فى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٩ نقل الأمرالى محمود عبد المجيد مدير إدارة المباحث الجنائية مفتشا بإدارة البوليس - ونقل البكباشى المحلى سعد الدين عبد اللطيف السنباطى مسئول الأمن السياسى فى الغربية ضابطا بمديرية النيا - والصاغ المحلى محمد توفيق السيد بالتسم المخصوص بالقاهرة الى النعيم والصاغ عبد المجيد صابر الضرى من القسم المخصوص بالقاهرة الى البحيرة - والأولر العمومية ٤٩٢ فى نفس التاريخ بالغا ، نخب الليوزبائى عبده إرمانيوس سرور لإدارة المباحث الجنائية بالوزارة وأعادته الى مديرية البحيرة - والأولر العمومية ١٦٦ فى ١٢ أبريل ١٩٥٠ بنقل البكباشى المحلى سعد الدين عبد اللطيف السنباطى من النيا الى (وكيل مأمور مركز بحثنا بقنا) - والأولر العمومية ٥٢٥ فى ٢ نوفمبر ١٩٥٠ محكمة هذا الضابط أمام مجلس تأديب بتهمة الانتطاع عن التسلسل من ١٩٥٠/٥/٣١ حتى تاريخ لظالته على مجلس التأديب ، وتمحيه على وزير الداخلية بالسفوف والسب فى خطاب لانتقالته المشور فى الصحف والمجلات ، ورفضه الحضور أمام مفتش الداخلية بالوزارة لاستجوابه - وقد قضى المجلس المختص فى ١٩٥٠/٩/١١ بفصله من الخدمة .

(٢٢) أثبت المرحوم عبد الفتاح حسن (باشا) الوزير السابق وجود نظام للتصنت على المكالمات التليفونية فى مارس ١٩٥٠ عندما كان وكلا برلغيا لوزارة الداخلية - ونكر أن اللاوا/عمر حسن مدير القسم المخصوص أرشده الى غرفة بسطج وزارة الداخلية كان بهما كونستابلان ووجد على مائدة جهازا للتسجيل الآلى وتبين أنه معطل ، وقيل له بان جهازا آخر للتسجيل اشترى فى عهد وزارة سابقة وأعيد الى القصر الملكى ولم يرد منه . كما ذكر أن تسجيل المكالمات الخارجية ظل ساريا خلال وزارة الوفد (١٩٥٠ - ١٩٥٢) راجع كتابه « تكريات سياسية » - دار الشعب ١٩٧٤ ص ١٩ - ٢١ .

الوظيفة السياسية للبوليس على الوظيفة الجنائية — بمعنى اعطاء الأمن السياسي افضلية وأولوية على الأمن الجنائي — وهو سياسة بوليسية صارمة بكل المقاييس .

ولقد كانت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية انسب وأخصب فترة لتطبيق هذه السياسة الخاطئة ، وكان اظهر مثال لذلك التطبيق هو (بلوكات النظام) .

عندما ظهرت صعوبات المحافظة على الأمن العام بواسطة قوات البوليس العادية في عام ١٩٢٨ رؤى تعزيز البوليس بقوات من الجنود الذين يؤدون الخدمة العسكرية في الجيش — وبالفعل فإن (بلوكات الخفر) أنشئت في ذلك العام من قسوة قسواها ٤٠٠ عسكري ممن يقضون الخدمة الإلزامية ، وجعل مقر نصف القوة في قويسنا ، أما للنصف الآخر فقد استقر في أسيوط . وكان الغرض من هذه القوة حفظ النظام والمساعدة في الأماكن التي تدعو الحالة فيها إلى المساعدة — وكانت كل محافظة من محافظات القطر (القاهرة — الاسكندرية — القنال) يتبعها (بلوك خفر) .

وفي سنة ١٩٢٩ كان عدد هذه القوات ٦١٥ فردا اشتغلوا كقوة احتياطية لحفظ النظام في الموالد ومواسم الحج والرحلات الملكية والحفلات العامة .

وفي الثلاثينيات استقر واجب هذه القوات في حراسة الأماكن الهامة كدور الحكومة والبنوك والمصارف والمنشآت العامة والقيام بالدوريات الكبيرة والمعاونة في قمع المظاهرات والاضطرابات المخلة بالأمن العام وحفظ النظام في المعتقلات والمصايف والمشتات ومساعدة أجهزة مكافحة المخدرات في ضبط الزراعات الممنوعة .

وفي عام ١٩٣٦ أصبح اسم هذه القوات (بلوكات النظام) — ومع قيام الحرب العالمية الثانية كان قسولم هذه البلوكات ١٠٠٠ مجند ، وفي عام ١٩٤٠ ضم إلى قسوة بلوكات النظام ١٢٦١ عسكري من قسوة الجيش

المربط . وخلال سنوات الحرب كان نطاق عمل هذه القوات قد اتسع ليشمل حفظ الأمن بدائرة الجامعة بالجيزة ، وشيئا فشيئا بدأ يتضح الدور الذى تلعبه بلوكات النظام فى مجال الامن السياسى — فقد وقس على عانتها حفظ الأمن أثناء اضطرابات ما بعد انحراف فى النصف الثانى من الأربعينيات ، فواجهت حوادث اضراب عمال شركة ماتوسيان بالجيزة — وغابريقة السكر بالحوامدية ، وحفظت الأمن بمعقولات الهايكسب ومنطقة المستاع بشبرا الخيمة .

وفى عام ١٩٤٩ ضمت الى (البلوكات) قوة جديدة روى تجهيزها بأسلحة ومعدات متطورة لمواجهة المظهر العنيف الذى اتسعت به عمليات تصنيف جماعة الاخوان المسلمين اثر حلها فى ديسمبر ١٩٤٨ ، وما تبسح ذلك من مهاجمة (الأوكار) التى كانت الجماعة تخفى فيها اسلحتها ومتفجراتها — وقيام اعضاء الجماعة باستخدام الأسلحة الأتوماتيكية فى رد هجوم قوات البوليس (١٩٤٩/٤/٤) — وقد اسببت هذه القوة (بقوة المطاردة) .

أصبح عدد أفراد بلوكات النظام فى عام ١٩٥٠ (٣٨٣٧) مجند الى جانب ٣١٧ رجلا من قوة المطاردة ، وتطورت القيادة العامة لهذه القوات من رتبة الصاغ (الرائد) الى رتبة اللواء — وباعتراف ادارة الأمن العام فى تقريرها عن حالة الأمن العام فى تلك السنة فان هذه القوة أصبحت « بمثابة جيش بوليسى ومظهرا لقوة الوزارة استغنت به للأمن العام الداخلى عن الاستعانة بخدمات الجيش » .

ويلاحظ أن هذا الانحراف بجهاز البوليس المدنى الى « العسكرية » كان يحمل فى طياته نغز شرس كثيرة .

كان تكوين الجيش البوليسى فى أوائل الخمسينيات ايذانا بتسلسل فكره « العسكرية » فى البوليس الى اذهان المخططين للجهاز — وكان سبب « العسكرية » كما هو واضح هو « مواجهة العمل السياسى » ، وهذا هو أسوأ ما فى الأمر — ذلك أنه كان يعنى مواجهة العمل السياسى بالبنشقة

وليس بالقانون — وهو أسلوب عاد على البوليس والبلاد بأوهم
للمواقب (٣٣) .

وكان خلق قوة عسكرية — أفرادها جنود مكاتهم الجيش — لجهاز
ليس من شئونه قيادة القوات العسكرية بحكم عدم تأهيل قياداته لهذا
العمل التخصصي من ناحية ، وبحكم طبيعة عمل الجهاز نفسه داخل المدينة
والقرية ومع الشعب من جهة أخرى — كان هذا العمل في غاية الخطورة
بحسبانه أحد عوامل « الانفلات » داخل هذه القوات الغير مدربة جيدا
والخاضعة لقيادات غير عسكرية — لا يربطها بالحياة العسكرية الا الملابس
دون الروح .

ان الجندي في الجيش يتخلص من حياته المدنية ويغوب في بوتقة
العسكرية من خلال خضوعه لقيادات تلقت العلم العسكري البحت في معهد
متخصص — ومن خلال حياة المعسكرات والصحراوات والمناورات — ومن
خلال التعامل مع المدفع والدبابة والابرار الجوي والقاذف الصاروخي
والقفز بالمظلة واللغوص تحت الماء وركوب البحار ، بحيث يخلق منه ذلك
كله ذلك « العسكري » .

فان نأخذ شابا مطلوباً للجيش بالمعنى السابق لنضعه تحت تيسرة
مدنية لا تعرف من نظم العسكرية الا قشور قليلة — وكل عمل هذه القيادة
هو الدفاع والأوراق وضبط المخدرات وسارقي المساكن . ثم تعطى
هذا الشاب سلاحاً وتوجهه نحو جماهير تأثرت بالسياسة او غاضبة —
وهو لم يتأقلم بعد لا عسكرياً ولا سياسياً ولا ثقافياً مثل هذه المهام

(٣٣) وزارة لداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام في القطر المصري
عام ١٩٢٨ — و ١٩٢٩ — وتقنون البوليس ونظمه وفق مناهج الدراسة بكلية لابلوليس الملكية
وضم الصاغ خليل رضوان القديب وآخرون من ٣٦٣ — ٣٩٥ — وتقدير عن حالة الأمن العام
بالمملكة المصرية عام ١٩٣٩ — و ١٩٤٠ — و ١٩٤٣ — و ١٩٤٤ — وكتاب الاخوان والارهاب
(نشرة مجهولة المصدر) — وتقدير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتي ١٩٤٨
و ١٩٤٩ — وعام ١٩٥٠ .

.... كل هذا يخلق قبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أى لحظة
وتسد انفجرت .

ولقد وجهت هذه القوات في عام ١٩٥٠ لتحصنة عمل بعض الشركات التي تنتج مواد حيوية للبلاد واستخدمت في عدة مناسبات في منطقة جامعة فؤاد الأول وحقت الغرض المنشود من استخدامها - واستخدمت لحفظ الأمن بمنطقة المصانع بشبرا الخيمة - واستدعيت قوات منها لمساعدة « بوليس مدينة القاهرة » في « ظروف هامة استوجبت ذلك » (٢٤) .

وفي عام ١٩٥١ اتسع تشكيل « بلوكات النظام » ليصبح مركز « بلوكات نظام الائتلاف » في العاصمة - بينما أقيمت بلوكات نظام محلية في عواصم المديرية لمواجهة الاضطرابات التي كان نطلقها قد تعدى العواصم والمحافظات - الى المديرية أيضا - وقد بلغ عدد قوات هذه البلوكات في ذلك الوقت ٣٧٣٧ نفرا عدا ٣٢٠ من (قوة المطاردة) - يقوم بالإشراف عليهم ٥٦ ضابطا و ١٤ صولا (مساعد) (٢٥) .

كانت (بلوكات النظام) أو القوات العسكرية في البوليس تتضخم تضخما طرديا مع تفاقم احوال الأمن السياسى - والأرقام تشهد ، بذلك ، كذلك فإن التجهيز كان يتطور مع تطور الأحداث السياسية .

ولعل خير مثال على ذلك هو ما أفرزته حوادث يناير ١٩٥٢ من انشاء ما لسمى في ذلك الوقت بالفرقة المدرعة واعادة تنظيم بلوكات النظام التي كان أفرادها قد توردوا على الحكومة صباح السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ اثر توارد الأنباء عن مصرع ٥٧ من زملائهم في حادث مستوصف الاسماعيلية في معركة غير متكافئة مع القوات البريطانية .

نقد كفى الأمير الاى محمود عبد الحيد (منفذ حادث اغتيال المرحوم

(٢٤) تقرير عن حالة الأمن للعام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية .

(٢٥) تقرير عن حالة الأمن للعام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية .

حسن البنا في ١٢ فبراير ١٩٤٩ - وحادث مقتل الملازم أول/عبد القادر طه في ٢٥ مارس ١٩٥٢) بإعادة تنظيم بلوكات النظام التي خرجت على النظام وإعادة ترتيبها - كما أسند اليه أمر إنشاء الفرقة المدرعة لمواجهة الحوادث السياسية المماثلة لحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ (١٦) .

زودت هذه الفرقة بسيارات خاصة وأخرى للاتصال اللاسلكي - وأنشئ مركز للتدريب تابع لها لتكوين فرق متخصصة في أعمال قمع الشعب واستعمال الأسلحة الحديثة - وزودت الفرقة بألة سينمائية للانتقاط والعرض تنقل الى المسئولين صورة حية للمظاهرات والشعب بهدف اثبات الوقائع عند التحقيق حيث يحشد الفيلم اللور الذي يلعبه كل منهم في هذه الحوادث - وتبعت الفرقة قنوات على شكل داوريتين تخرجان في الصباح ومثلها في المساء للمرور في أنحاء مدينة القاهرة بصفة داوريات استطلاع لمراقبة الحالة وإخطار القيادات لاسلكيا بحالة الأمن السياسي في المدينة لكي لا تنفجأ أجهزة الأمن السياسي بحوادث خطيرة مثلما حدث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ (١٧) .

وقد تم فصل بلوكات النظام عن الفرقة المدرعة وأصبحت الأولى تضم في عام ١٩٥٢ (٣٣) ضابطا و ٢٤٤٦ جندي (١٨) .

-
- (٣٦) شهادة اللواء/حسن سالمán وكيل إدارة لبوليس واللواء/عبد إبراهيم المفتش بدارة لبوليس بوزارة الداخلية في القضية ١٨٤ جنابات مصر القديمة لسنة ١٩٥٣ الخاصة بمصرع الملازم أول/عبد القادر طه في ١٩٥٢/٣/٢٥ .
- (٣٧) بوليس مدينة القاهرة - للتقرير السنوي لسنة ١٩٥٢ .
- (٣٨) المرجع السابق . انظر الهيكل التنظيمي لبوليس مدينة القاهرة سنة ١٩٥٢ .

نظام بوليس مدينة القاهرة في سنة ١٩٥٢

214521

کابل چانگه، کابل قهقره، کابل قلعه

الطاهر بن محمد



سید محمد الیاس - (دفتر قلم و رسا)

المشتق من رضاء العزقة

[illegible]

۱۰۰ - کی پر	۱۰۱ - کھانہ کھا رہا ہے	۱۰۲ - کھانا کھا رہا ہے	۱۰۳ - کھانا کھا رہا ہے	۱۰۴ - کھانا کھا رہا ہے	۱۰۵ - کھانا کھا رہا ہے	۱۰۶ - کھانا کھا رہا ہے	۱۰۷ - کھانا کھا رہا ہے	۱۰۸ - کھانا کھا رہا ہے	۱۰۹ - کھانا کھا رہا ہے	۱۱۰ - کھانا کھا رہا ہے	۱۱۱ - کھانا کھا رہا ہے	۱۱۲ - کھانا کھا رہا ہے	۱۱۳ - کھانا کھا رہا ہے	۱۱۴ - کھانا کھا رہا ہے	۱۱۵ - کھانا کھا رہا ہے	۱۱۶ - کھانا کھا رہا ہے	۱۱۷ - کھانا کھا رہا ہے	۱۱۸ - کھانا کھا رہا ہے	۱۱۹ - کھانا کھا رہا ہے	۱۲۰ - کھانا کھا رہا ہے
-------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------	------------------------

—	وزن الجاهل	الميل	ظرف	—
---	------------	-------	-----	---

—	الشيخ الفقيه الباقى	—
—	مما الخليل	—
—	طريف	—
—	كوكبا	—

آخراً یعنی آخر بعد از

[illegible]

سأله الشيخ: ما معنى قوله تعالى: "وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى"؟

الْمَسْجِدُ وَبَنِيَانُ الْمَسْجِدِ

قسم	الرياضة	قسم	الرياضة	قسم	الرياضة
-----	---------	-----	---------	-----	---------

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

المكتوب	إلى	المستلم	تاريخ
---------	-----	---------	-------

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

10

مساعدة الخليفة في قبة

المفتون في دبركز رئاسة المفتون

[illegible][illegible]

المطبخ	المطبخ	المطبخ	المطبخ	المطبخ	المطبخ
--------	--------	--------	--------	--------	--------

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

طاهر وطار

[illegible]

ومع هذا فقد كان حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وقبله تورد قنات الأمن السياسي (بلوكات النظام) في صباح ذلك اليوم أكبر دليل على فشل جهاز الأمن السياسي بالبوليس المصري — فلا هو تنبأ بمسأ حدث فكانت الكارثة التي احترقت خلالها العاصمة ، ولا هو أحسن عندما جعل من « عسكرة » البوليس سلاحاً لضرب السخط في الشارع المصري ، فخرج المارد من قمحه وتمردت قنات (بلوكات النظام) على قياداتها ، وكانت هذه القنات صبيحة السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ أول عناصر تتحرك للشغب في ذلك اليوم دون من كان البوليس السياسي يتوقع تحركهم دائماً كالشيوعيين أو الإخوان .

وليت فساد « الأمن السياسي » اقتصر على ما فات فقط — فقد كان داخل جهاز البوليس نفسه عنصر تدمير لقواعد النظام والانضباط بحيث أصيب للجهاز كله بالشلل مع أحداث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

كانت هناك ثمة قواعد موضوعة في بوليس القاهرة يجرى تطبيقها فيما يتعلق بتحريك قنات « بلوكات النظام » والقنات الأخرى المساعدة في الظروف العادية وفي أحوال الطوارئ — فما الذي جرى وكان يجرى يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

في الظروف العادية يخصص للحكدار قوة لمكافحة الشغب من بلوكات النظام (المدينة) — يتولى قسم منها حراسة خزائن ومخازن الحكومة ، بينما يبقى القسم الآخر كاحتياطي للمظاهرات .

فإذا ما توقع الحكدار مشاكل خطيرة فانه من خلال وزارة الداخلية يضع الجيش لحراسة هذه الخزائن والمخازن لزيادة قناته من بلوكات النظام بحوالي ٤٠٠ فرد .

ويلاحظ أن رجال اقسام البوليس ليس لهم شأن بالشغب نظراً لعدم انتظامهم في تشكيلات أو معيشتهم في كنانات — أما الخيالة (١٧٠ فرد) فانهم يستخدمون في المراحل المبكرة من الشغب ، ثم بعد ذلك يمكن فقط استخدامهم لتعزيز البوليس الغير راكب .

لماذا كانت الاضطرابات المتوقعة خطيرة فان قوة من لجيش كانت تحفظ في ثكنات قصر النيل (مكانها فندق هيلتون النيل الآن) مع ضابط اتصال من الجيش يعمل مع الحكدار لسرعة وسهولة التحركات — تتحرك لاحتلال مواقع خدمة البلوكات .

في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت بلوكات النظام في مواقعها وفق الظروف العادية . وكان (١٠٢٠) فردا منهم قد أرسلوا للقنال منذ فترة سابقة وكانوا في بورسعيد والسويس ، بحيث لم يكن تحت سيطرة الحكدار من القوات المدربة لمكافحة الشغب سوى ٨٠٠ فرد فقط .

وكانت بلوكات نظام الاقاليم (٣٠٠٠ فرد) في ثكناتها بالعباسية احتياطي للبيديرات في حالة احتياجها لقوات لمكافحة الشغب .

كان اجراء البوليس العادى عند توقع اضطرابات هو سرعة القبض على الخطرين المعروفين — وهذا هو ما عمله (احمد مرتضى الراعى) محافظ الاسكندرية في ذلك الوقت عندما قبض على حوالى (٣٥٠) شخصا — وبالتالي فان الاسكندرية لم تتعرض لاي اضطرابات .

اما في القاهرة فان خطوة كهذه لم تتخذ .

في الساعة السابعة والنصف من صباح السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ حطم جنود بلوكات النظام ثكناتهم وانطلقوا الى شوارع القاهرة حيث اتصلوا بجامعة الأزهر وجامعة مؤاد بالجيزة . وكانت هذه الثورة هي الفرصة التى كانت جماعات التخريب (ايا كانت) تنتظرها . وكانت تعليقات وزارة الداخلية هي عدم مهاجمة المظاهرات — والتعامل معها بلطف .

كان البوليس في القاهرة يدار بواسطة (الأميرالاي = عميد) محمد ابراهيم امام وكيل الحكدار بدلا من الحكدار مراد الخولى بك (الأميرالاي) الذى كان قد تنازل فعليا عن وظائفه (لمام) الذى كان رغم كونه

وكيلا له - الا انه كان « رئيس البوليس السياسى » ومحل ثقة الوزارة - وتجاوزت سلطاته سلطات الحكمدار الذي ازيح جانبها ولم يعد له كيان فعلى بالنظر للسلطات الهائلة والصلات القوية لرجل الأمن السياسى (امام) .

فى ظل هذه للحقائق فان « حكمدار البوليس فى القاهرة » :

- لم يقبض على العناصر الخطرة يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢ -
والتي كان ينبغي أن يمهدها بأسمائها (البوليس السياسى) .

- لم يدع الجيش لحراسة الخزائن والمؤسسات بدلا من (بلوكات النظام) وتوغر مسدد كبير من رجال البلوكات لمواجهة الشعب .

- لم يستخدم « الخيالة » الذين ظلوا محبوبسين فى ثكناتهم .

- لم يستدع قوات الهجانة « راكبى الجبال » للتعامل مع الشعب .

- لم يدع قوات الجيش للنزول الى المدينة حتى ما بعد الحريق .

وتؤكد الوثائق أن « رئيس البوليس السياسى » الأميرالاي « محمد ابراهيم امام » كان يصدر فى ذلك اليوم اوامر معاكسة لأوامر الأميرالاي «راد الخولى بك » - وأن الأخير كان يتقبل هذا الوضع بنتيجة مؤداها ان ادارة البوليس فى القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت فى يد « الأميرالاي محمد ابراهيم امام » مسئول البوليس السياسى - ووكيل محافظة القاهرة (محمود عبد اللطيف البدينى) (٢٩) أحد المساعدين الرئيسيين (لفسؤا

(٢٩) نقل لاصاغ المطى محمود عبد اللطيف البدينى مع مقدم حكومة البوليسد (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) من القيا الى ادارة عموم الأمن للامام ونائب ياورا (مرفلسا) لوزير الداخلية (مؤا سراج الدين باشا) فى ١٢ يناير ١٩٥٠ - وفى فبراير ١٩٥٠ دعى لرتبة الصاغ الفعلية واعتبرت هذه الترقية اعتبارا من ١٩٤٧/١٢/٧ (يبدو انه كان قد تعرض لتتكيل أثناء حكومة النقرشى بلشا الثانية ٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) - فى

سراج الدين باشا) وزير الداخلية في ذلك الوقت (٣٠) .

واحتُرقت القاهرة واصيب جهاز البوليس بالشلل نتيجة لدور جهاز
الأمن السياسى فى البوليس .

ان أخطر ما كان يجرى داخل جهاز البوليس فى ذلك الوقت هو
عملية نقل للقوة من القيادات الحقيقية والقانونية الى جماعات قسوى
يسندها النظام للحاكم ويدعمها ويوفر لها الحماية من الشرعية ورقابة
القانون بصورة يترتب عليها (الانفلات) — فلا تثبت هذه الجماعات
(أجهزة الأمن السياسى) ان تنمو وترعرع وتصبح هى القيادة الحقيقية
لجهاز البوليس — تحركه كيفما شاعت ، وتخطط له كيف شاء لها التخطيط —
كل هذا دون خبرة او دراية بهذه الأعمال اللهم الا تمتعها « بثقة النظام
الحاكم » — فترسم لجهاز البوليس الصورة التى تراها ملائمة من وجهة نظرها
لحماية النظام — وبمضى الوقت يصبح جهاز البوليس كله أداة طيعة فى يد احد
فروعه (البوليس السياسى) ، ويتحول دوره من أداة منفذة « للضبط
الاجتماعى » ، الى سوط يلهب به النظام الحاكم لظهور معارضيه — فترتكب
الجرائم ويخرج عن القانون ويمارس التجاوزات — ويصبح هو وحده
« السلطة الوحيدة » التى تدبر الأمور فى البلاد .

وكم من نظام حاكم اسلم اموره لأجهزة الأمن السياسى فانهى امره
الى كارثة وليت الناس يتعظون ..

شهر أغسطس ١٩٥٠ حتى لرتبة البكباشى (مقدم) — فى يونيو ١٩٥١ منح رتبة لواء
المحلية وعين وكيلًا لمحافظة القاهرة — رجع الأوامر السورية لوزارة الداخلية : نام ٢٠
١٩٥٠/١/١٩ و ٣٩ فى ١٩٥٠/٢/٢ و ٤٠٣ فى ١٩٥٠/٨/٣١ و ٦١ فى ١٩٥١/٢/١ :
Russell's private papers, Middle East Center - (٢٠٢)

St. Antony's College - Oxford. " Series of notes prepared
by Russell on the burning of Cairo - submitted to the
Committee which was appointed to sit to examine the
incident - dated Jan. 1952.

الفصل الحادى عشر

العلاقات المربة بين البوليس والوجود البريطانى

خضع جهاز البوليس منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر لاشراف بريطانى مباشر عندما أسندت قيادته الى « مفتش عموم » وطاقم من كبار القسادة البريطانيين سيطروا جميعا على ادارته فى ظل ادارة مركزية ثقيلة .

وفى التسعينيات اخضع الجهاز لاشراف « مستشار بريطانى للدخلية » مقره وزارة الداخلية يتبعه طاقم من المفتشين يراقبون نظام العمل فى غروع البوليس المختلفة ويرفعون تقاريرهم للمستشار الذى يوجهه « ناظر الدخلية » — الى جانب قيادة مباشرة من جانب حكامدارين بريطانيين فى محافظات القطر (القاهرة — الاسكندرية — بور سعيد — السويس) ، وجهاز بوليس مختلط من المصريين والأجانب فى هذه المحافظات .

مع صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ اختفى المستشار البريطانى ورقابته من وزارة الداخلية ، وتبعه المفتشون البريطانيون ليحل محل هؤلاء نظام أمنى مزدوج على المستوى المركزى والمستوى المحلى — فعلى المستوى المركزى وجدت « الادارة الأوروبية » المسئولة عن الأمن العام للأجانب

ظاهريا — وإدارة شئون الأمن في مصر والسياسة البريطانية فعليا — الى جانب ادارة عموم الأمن العام التي تولت شئون الأمن العام بالنسبة لتفسير الألقاب .

وعلى المستوى المحلى كان هناك الحكمدارون البريطانيون يقودون جهاز البوليس في (المحافظات) — وعنصر أوروبى للبوليس في هذه المحافظات ايضا .

بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ اختفى الوجود البوليسى المركزى البريطانى (الادارة الأوروبية) — وبقي الحكمدارون البريطانيون في المحافظات الى جانب العنصر البوليسى الأوروبى حتى اختفى هذا كله في عام ١٩٤٦ .

خلال ربع القرن الواقع بين فبراير ١٩٢٢ — ١٩٤٧ كان الوجود البريطانى في البوليس قد نجح في اقامة مدرسة له داخل الجهاز ، قوامها مجموعة من صغار الضباط الذين وجدوا مستقبلهم في العمل المتفانى مع القيادات البريطانية في البوليس .

ووجد هؤلاء طريقهم للمناصب والترقيات من خلال الرعاية البريطانية لهم ، ومن خلال تسنن هؤلاء المتعاونين مع الوجود البريطانى للمراكز القيادية وتجنسهم (بنعمة الرعاية البريطانية) — فانهم نجحوا ايضا في ضم العديد من (التلاميذ) الى مدرستهم بحيث أصبحت هناك مدرسة تنتمى للوجود البريطانى في البوليس المصرى نعم (تلاميذها) برعاية الحكمدارين البريطانيين — والوجود البريطانى المسيطر والمتحكم في السياسة المصرية — كذلك فانهم وجدوا التشجيع من جانب الوزارات المصرية التي كان رؤساؤها يلتصقون بالدم والرضا من قصر الدوبارة على مدى الفترة (١٩٢٤ — ١٩٥٢) .

وهكذا نبا في داخل البوليس المصرى عنصر من القيادات الفاعلة المنتمية بولايتها للوجود البريطانى — والتي استطاعت في ظل هذا الوجود ان تصل الى المراكز القيادية في الجهاز — وبالأخص في (الأمن السياسى) و (القيادة العليا) .

وبحكم انقضاء هذه القيادات بولائها للوجود البريطانى ، فان هذا الأخير استطاع أن يكون له جهاز مخابرات داخل جهاز البوليس ينقل اليه كل ما يريد الوجود البريطانى أن يعرفه عن أسرار جهاز البوليس وأسرار السياسة المصرية .

وتكشف الوثائق البريطانية منذ الأربعينيات المبكرة عن تعاون وثيق فى مجال نقل المعلومات السياسية بين أجهزة وزارة الداخلية والسفارة البريطانية .

فى ديسمبر ١٩٤٢ حصل البريطانيون على معلومات حيوية عن جماعة الإخوان المسلمين^(١) وفى أغسطس من نفس العام كان لهم داخل القصر الملكى جاسوس يبلغهم بما يدور بين أحمد حسنين باشا ورئيس الديوان الملكى والملك من خلال التصنت على المكالمات التليفونية — وكان هذا الجاسوس هو (قائد بوليس القصور الملكية) .

وفى يوليو ١٩٤٢ كان (القسم المخصوص) يوافق السفارة البريطانية بمشورات ضباط الجيش السياسية^(٢) .

وخلال الحرب الثانية كانت عمليات القبض والتفتيش والاعتقال للمنسوب اليهم الاشتغال بالسياسة تتم بواسطة جماعات مشتركة من ضباط المخابرات البريطانية والبوليس السياسى المصرى^(٣) .

وفى يناير ١٩٤٤ كان القسم المخصوص بوزارة الداخلية يبعث تقاريره عن « التدريب العسكرى » فى مصر للسفارة البريطانية^(٤) .

(١) عبد الوهاب بكر « تطور جهاز الأمن السياسى فى مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٢ » منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط - جامعة عين شمس ١٩٨٣ - ص ١٥ .

(٢) المرجع السابق ص ١٥ - ١٩ .

(٣) عبد الحفى سعيد « أسرار المعايضة المصرية » كتاب الحرية (٥) - دار الحرية للمعد (٥) أكتوبر ١٩٨٥ ص ٨١ - ١٨١ .

(٤) عبد الوهاب بكر « تطور جهاز الأمن السياسى فى مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٢ » ص ١٨ - مرجع سبق ذكره .

وفي يناير ١٩٤٨ أبلغ السير رونالد كامبيل Ronald Campbell
 السفير البريطاني في مصر وزارة الخارجية البريطانية أن (غزالي بك) مدير
 الأمن العام السابق قد أبلغ أعضاء من السفارة بأن (النقراشي باشا)
 سيقترك الوزارة خلال أيام(*) .

وخلال سلسلة اضرابات عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ظهر في مكاتبات السفارة
 البريطانية الى الخارجية البريطانية — وتقاريرها التحليلية وجود مندوب
 للأمن بالسفارة على اتصال بأجهزة الأمن المصرية يستقى منها المعلومات —
 وكان يطلق عليه مصطلح S. S. R. = Security service Representative
 قام هذا المندوب من خلال اتصاله بأجهزة الأمن بتغطية كل ما تعلق باضراب
 ضباط البوليس والممرضين(*) — وخلال مارس ١٩٤٨ كان مدير الأمن العام
 يوصف في تقارير البريطانية بأنه "appears to be friendly to us" (٢) .

F. O. 371/69210 — File 68 — from Sir R. Campbell to (٥) .

F. O. Dated 28-2-1948.

F.O. 371/69210 — J 2324 " Sir R. Campbell to F.O. — (٦)
 5th April 1948 " Egyptian Police " .

— J 2326 " Egyptian Police Force —
 5th April 1948.

— J 2326-68-16 " Egypt weekly Sit. .
 6th April 1948.

— J 2365 " The Wafd and Police.
 12th April 1948.

J 2468 " ditto "

— J 2582 " Egyptian Police Force "
 22nd March, 1948.

— J 2689 " The Probability of further Police
 Strike". 16th April, 1948.

F.O. 371/69250 — J 1890 " Communism in Egypt " (٧)
 18 th, Marth, 1948.

وقد تقدم ممثل خدمة الأمن S.S.R. تقريراً عن الشيوعية في مصر في مايو ١٩٤٨ مستنداً الى معلوماته من جهاز البوليس المصرى (٨) .

لقد كانت للعلاقات بين جهاز البوليس والسفارة البريطانية اتصالاً وثيقاً الى حد معرفة السفارة بتوزيع الاختصاصات بين كبار موظفي الجهاز . ففى تقرير لتقدير الموقف من جانب السفارة فى الثانى من سبتمبر ١٩٤٩ يتحدث التقرير عن قرار وزارى عهد فيه الى (مرتضى الراغى بك) وكيل وزارة الداخلية آنئذ بسلطات الرقابة والأمن العام — والى (بدوى خليفة باشا) الوكيل الآخر للوزارة بالاشراف العام على الادارة الداخلية لوزارة الداخلية .

وتعلق السفارة على القرار بالتساؤل عما اذا كان (مرتضى الراغى بك) يمتلك المؤهلات والقدرة على معالجة الموقف الأمنى الصعب الذى كانت تمر به البلاد — وتنتهى الى استحسن احالة الادارة الداخلية بالسفارة الى (بدوى خليفة باشا) مع احتمالات اجراء انتخابات عامة — ويتحدث نفس التقرير عن وصول تقرير سرى الى السفارة عن نشاط جماعة الإخوان المسلمين عن طريق جهاز الأمن السياسى (٩) .

ويبدو أن علاقات التعامل بين جهاز الأمن والسفارة البريطانية كانت ذات طبيعة متصلة الى حد تبادل الزيارات واعطاء أسماء رجال البوليس المتصلين بالسفارة أسماء حركية .

والتقرير الذى قدمه و. ب. امرى W.B. Emery مسئول السفارة البريطانية فى ٦ مايو ١٩٤٩ الى رئيس جهاز الأمن بالقيادة البريطانية لقوات الشرق الأوسط يكشف عن أسرار العلاقات بين السفارة البريطانية وجهاز

F.O. 371/69250 — J 2953 "Communism in Egypt" (٨)
1st. May 1948.

F.O. 371-73461-J 7084 " appreciation of events during (٩)
the week ending 2nd. Sep. 1949.

البوليس المصرى — وعن حقيقة أسماء المتعاملين مع السفارة من كبار الضباط
— وحجم العلاقات بين الطرفين — واحتياجات السفارة فيما يتعلق بالأحوال
السياسية المصرية قال امرى :

« رايت (طوبية) فى المحافظة يوم ٥ مايو ، وكلفت المتابعة الضرورية
تقطع باستمرار بتيار من الزوار الذين كانوا يهنئونه لترقيته الى رتبة
الأمير الاى التى أتم بها عليه رئيس الوزراء بمناسبة ما قام به ضد الاخوان
المسلمين » .

وقد أمكن معرفة (طوبية) هذا من الاطلاع على الأوامر العمومية
لوزارة الداخلية بتاريخ ٣ مايو ١٩٤٩ والتى ذكر فيها أسماء تسعة عشر
ضابطاً من ضباط الأمن السياسى الذين منحوا رتبا محلية فى ذلك اليوم —
وقد شملت الترقيات واحدا لرتبة اللواء — وخمسة لرتبة الأمير الاى
(عميد) — وثلاثة لرتبة القائمقام (عقيد) — واثنين لرتبة البكباشى (مقدم)
— وستة لرتبة الصاغ (رائد) — واثنين لرتبة اليوزباشى (نقيب) (٦) .

كانت مواقع عمل الأمير الايات الخمسة الذين رقبوا قبل زيارة امرى
بثلاثة ايام هى :

١ — مدير ادارة المباحث الجنائية — الأمير الاى محمود عبد المجيد —
ومقره الوزارة .

٢ — حاكمدار بوليس الجيزة — الأمير الاى محمود جبر — ومقره الجيزة .

٣ — مدير القسم المخصوص — الأمير الاى عمر محمد حسن — ومقره
الوزارة .

(١٠) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢١٤ فى ١٢/٥/١٩٤٩ بترقية ١٩ ضابطا
رتب محلية اعتبارا من ١٩٤٩/٥/٣ .

٤ — مفتش ببوليس القاهرة — الأمير الای محمد ابراهيم امام — ومقره محافظة القاهرة (مسئول البوليس السياسى) .

٥ — مفتش ببوليس القاهرة — الأمير الای محمد محمد يوسف — ومقره محافظة القاهرة (مسئول الشؤون العربية) .

ويمكن القطع بأن (طوبة) الذى كان مقره المحافظة ، كان هو الأمير الای (محمد ابراهيم امام) رئيس القسم المخصوص ببوليس مدينة القاهرة

فماذا قدّم (طوبة) لمسئول السفارة البريطانية من معلومات ردا على استفساراته ؟

— قال ان الاخوان المسلمين قد حطّوا تهاجا في اعقاب السفارة التى تبنت على (اوكرهم) في شبرا يوم ٤ أبريل ١٩٤٩ .

— قال ان المضبوطات التى ضبطت في غارة البوليس على وكر الاخوان المسلمين في ذلك اليوم كانت ٢٣ مدفع استن ومدفع ماكينة — ١١ مدس بساقية — أكثر من الف قنبلة يدوية — أكثر من عشرة آلاف قطعة جلجنايت وديناميت أغلبه معبأ في صناديق ومعد للاستخدام — كميات كبيرة من قطن البارود — ثمانية قنابل زمنية — أكثر من نصف مليون طلقة بندقية وأسلحة صغيرة — جهاز ارسال — ٥ قطع ملابس عسكرية منهم ثلاثة لانفسار — واثنان لكونستابلات .

— قال ان النحاس باشا كان يريد مقاطعة الانتخابات المقبلة على زعم ان الانتخابات النزيهة ستكون مستحيلة في ظل الأحكام العرفية ، غير انه (النحاس) خضع نتيجة للأغلبية من القادة الوفديين الذين تزعمهم (مؤاد سراج الدين) والذين أوضحوا أن مقاطعة أخرى ستعنى بعدد الوفد عن السلطة خمس سنوات — وهى مدة تجعل الحزب يتراجع في ظللال النسيان ثم يتحطم أمام القوة السياسية . وان الوفد — وفقا لذلك — بينما يحارب ضد الأحكام العرفية سوف يحارب في الانتخابات .

— تقدم معلومات عن ضبط دولارات مزيفة من فئة العشرين دولار .

— تقدم معلومات عن الشيوعية ونشاطها في مصر والبلاد العربية .

— تقدم قائمة بالرحلات الجوية القادمة من الاتحاد السوفييتي .

وكل ما قدمه الأمير الاي (امام) لو (طسوية) كان مفيدا للوجود
البريطاني . فهل كلن هذا النوع من الخدمات بمقابل ؟

ويتضمن التقرير اسماء حركية لغير (طسوية) من الضباط المصريين
بجهاز الأمن أمثال (Tish) , (Trombone) (١١) .

وفي الحقيقة فان الوثائق البريطانية تقدم كل يوم المزيد من اسرار
التعاون والعلاقات بين البوليس المصرى والانجليز بصورة يمكن معها القول
دون تجاوز أو تزيد أن هذا الجهاز كان عينا للانجليز على كل أوجهه
الحياة في مصر دون ما اعتبار لشكل العلاقة بينه وبين الحكومات المتعاقبة
— فإيا كانت هذه الحكومات — فانه يقدم للانجليز كل شيء عنها .

والتقرير الذى تناقشه هذه السطورة عبارة عن تقرير أعده القسم
المخصوص بوزارة الداخلية عن حالة الأمن العام في مصر — ومقدم الى
الوزارة الوحدية الأخيرة يوم ١٢ يناير ١٩٥٠ — ويلاحظ أن تاريخ تقديم
التقرير هو نفس يوم تولى الوفد السلطة — ومع ذلك فان التقرير وصل
برمته الى السفارة البريطانية التى سارعت بإرساله مترجما الى اللغة
الانجليزية الى وزارة الخارجية البريطانية في أول أبريل ١٩٥٠ .

ويعبر عن محتويات التقرير للخطيرة فان خطاب السفير

F. O. 371/73484 - J 1411-From W. B. Emery Esq., (١١)

M. B. E. - British Embassy - Cairo. 6th May, 1949.

to J. G. Tomlinson, Esq., D.S.O. Canal.

انظر المحق رقم (٢) .

البريطاني روثالد كامبل الى وزير الخارجية البريطانية في أول ابريل ١٩٥٠
— والمرق بالتقرير يكشف صورة العلاقات البريطانية مع البوليس
المصرى فى الخمسينيات — اذ تقول الفقرة الأولى من الخطاب :
" Sir,

I have the honour to transmit herewith a translation of
a memorandum dated 12th January, 1950, prepared by
the "Special" section of the Ministry of the Interior on
the state of public security in Egypt, and submitted by
them for consideration by the Cabinet soon after the
Wafdist Government came into power.

سيدى ، لى الشرف ان ارفع مع هذا ترجمة لمذكرة مؤرخة ١٢ يناير
١٩٥٠ ، معدة بعرفة « القسم المخصوص » بوزارة الداخلية عن حالة
الأمن العام فى مصر — ومقدمة بعرفة ذلك القسم للوزارة الوعدية بمجرد
تسلها للسلطة « (١٢) » .

ويقدم التقرير البريطانى ، عن ظروف القبض على (هليل شوارتز
shwarts) واسد حليم وجسمال اندين غالى وعبد الحميد

F. O. 371/80348 — JE 1016 — 40 " Memorandum (١٢)
Important Considerations Concerning public Security
which face the Cabinet at the present moment - Jan. 1950.

ويناقش التقرير مشاكل الأمن الداخلى فى مصر مع مقدم وزارة للوقد الأخيرة (١٢)
يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢) ويتسم هذه المشاكل الى خمس (لتشيويجين) (المعارضة)
(الاخوان المسلمين) (المتطرفين والمناصر الإبراهيمية) و (السيطرة بالأحكام العرفية) —
ثم يحلل التقرير فى استفاضة كل مشكلة على حدة — ويناقش أحوال القوات المحتلة المصرية
من وجهة نظر استمرار العمل بالأحكام اللوفية ، ويتصمك بضرورة استمرارها لمواجهة العناصر
المتطرفة ومواجهة الحركة الشيوعية وتحرك جماعة الاخوان المسلمين الخطة — ويكشف التقرير
بجلاء عن تمسك أجهزة الأمن الممياى بضرورة بقاء الأحكام العرفية كوسيلة أساسية ووحيدة
لأمن للنظام الحاكم — وهى وجهة نظر تكشف عن أسلوب عمل أجهزة الأمن الممياى بصفة عامة .
ويتضمن التقرير خطابا مرفقا من السفير البريطانى الى وزير الخارجية البريطانية فى أول
ابريل ١٩٥٠ ينتب فيه على التقرير ويوضح وجهات نظره فيما جاء به .

السحرتى وموريس يوسف دميان — أعضاء اللجنة المركزية لتنظيم (نخشم) الشيوعى فى ١٥ مارس ١٩٥٠ — تفصيل حقيقة للغاية عن عمليات القبض على أعضاء للتنظيم — والتاريخ السياسى لكل من المقبوض عليهم مما يقطع بأن معلومات جهاز البوليس للسفارة كانت هى المادة الأساسية للتقرير (١٣) .

ولم يقتصر دور جهاز البوليس المصرى فى علاقته بالوجود البريطانى حدود المسائل الأمنية او السياسة الداخلية فقط — بل لقد تعداه فى ظل حكومة الوفد الأخيرة (١٢ يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢) الى مسائل العلاقات المصرية — البريطانية ، بمعنى أن البوليس أصبح له دور فى قضايا تمس شكل العلاقات السياسية بين البلدين .

بهذا تقرير مؤرخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠ صادر من (و. ب. امرى) أحد رجال السفارة البريطانية من لقاء تم بتحديد مسبق بينه وبين الأميراللى محمد امام بك مساعد حاكمدار بوليس القاهرة (افسح امرى هذه المرة عن اسمه) — فى مكتبه (مكتب امرى بالسفارة فى الساعة الثانية عشرة والثلاث ، وفيه بدأ (امام) الحديث بقوله انه اتى برسالة شبه رسمية من « نؤاد سراج الدين باشا » كان الأخير يريد تبليغها شفويا الى السفير البريطانى — وكان نص رسالة نؤاد سراج الدين الى السفير البريطانى كالتى :

« اراد الباشا ان يعلم السفير انه (سراج) يتمهد بقمع أى مظاهرات او لجراء ضد المصالح البريطانية . وأنه يريد أن يتأكد السفير من هذه الحقيقة . ورجا (سراج الدين) ألا يهتم السفير بالشائعات والروايات التى تدور وتنتشر عن الوفد أيا كانت هذه الشائعات . وأن هذه الشائعات قد بدأها المعارضون بهدف إثارة المشاكل وأراد نؤاد سراج الدين ، فوق ذلك أن يفهم السفير أنه (سراج الدين) يفعل كل ما فى وسعه وفى

(١٤)
F. O. 371/80354 — J. 1011-6 " Egyptian Communist Party " —
from Sir R. Campbell to F. O. dated 18th-4-1950.

سلطته لوضع نهاية للمصاعب الحالية القائمة بين بريطانيا العظمى —
والوصول الى حل سلمى لمشاكل الدولتين »

ويواصل المسئول البريطانى عرضه لمهمة (الاميرالاي امام) فيقول
انه عندما أبلغ الرسالة اليه ابلغه انه رغم صعوبة الموقف فانه يتأكد ان
(سراج الدين باشا) — الذى وصفه بأنه أنسوى رجل فى الوفد —
مخلص تبالا فى ايجاد حل للعلاقات البريطانية — المصرية التى وصلت
الى طريق مسدود .

ثم يعقب امرى بعد ذلك فيقول انهم (اى السفارة) يعلمون منذ
زمن أن (امام بك) محل ثقة كبيرة عند (مؤاد سراج الدين باشا) وأنه
ليس غريباً والأمر كذلك أن يختاره الوزير كرسوله .

اما تعليق الوزير المفوض البريطانى (شابمان أندروز) على زيارة
مسئول الامن السياسى ببوليس القاهرة للسفارة وتقديم رسالة وزير
داخية حكومة الوفد الى المسئولين البريطانيين فكان مفاده أن هذه
الزيارة يمكن أن تكون واحدة من المؤشرات العديدة على التوتر الشديد
فى المقامات السياسية الحكومية العليا . وأن العديد من أعضاء الحكومة
تد بداوا فى النهاية يرون النتائج المحتملة لمسلكهم العنيد — وانهم يبحثون
(وربما كان الأكثر دقة انهم يأملون) عن مخرج (١٤) .

وليس من اختصاص هذه الدراسة التعقيب على دور (مؤاد
سراج الدين باشا) وزير الداخلية فى حكومة الوفد الأخيرة فى العلاقات
الوفدية — البريطانية — ولا الاجابة على العديد من التساؤلات عن
حقيقة العلاقات بين حكومة الوفد والوجود البريطانى فى اوائل الخمسينيات
— ولا على موقف (مؤاد سراج الدين باشا) وزير داخلية حكومة الوفد

F. O. 371/80381 - JE. 1054-47-Aminute-by W. B. Emery (١٤)
dated November 27th, 1950.

انظر الحقيق رقم (٤)

من المباحثات مع انجلترا اننى كانت تدور خلال الفترة مارس ١٩٥٠ - أكتوبر ١٩٥٠. والى وقعت بعدها زيارة الأمير الالى محمد ابراهيم امام للسفارة البريطانية حاملا رسالة (سراج الدين) الشفوية للسفير البريطانى .

لكن ما تختص هذه الدراسة به هو بيان تطور دور جهاز البوليس فى المجال الأمنى بحسب علة - ثم انحرافه الى العمالة للوجود البريطانى .

لقد كشف اللواء/أحمد عبد الهادى حكمدار بوليس القاهرة منذ عام ١٩٤٨ وحتى منتصف عام ١٩٥٠ - فى شهادته أمام محكمة الثورة فى القضية المقامة ضد (ابراهيم عبد الهادى باشا) رئيس الوزراء (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ٢٥ يوليو ١٩٤٩) عن شكل العلاقة بين جهاز البوليس والوجود البريطانى عندما قلد فى جلسة ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣ :

« لقد كانت مهمتى ان يعرض الضباط اوراقهم على فى مكتبى . وكان ضباط القلم السياسى يرسلون تقاريرهم للسفارة البريطانية ، وللسرائى ، وللوزارة . وأنا اللى عملته انى قطعت الاتصال بالسفارة ونقلت الضباط اللى ككتوا بيقوموا بهذا العمل » (١٥) .

كما اثبت الشاهد انه رغم كونه حكمدارا لبوليس وان ضباط البوليس السياسى تحت امرته فانه مع هذا لم يكن بقدرته ان يفعل شيئا تجاه علاقاتهم بالسفارة البريطانية وغيرها ، كما اثبت أن هذه العلاقات كانت قديمة .

- وبين كان رئيس القلم السياسى .
- كان أحمد طلعت ، وكانوا يتصلوا بكل الجهات . وكتوا مسئولين بنى ، ولكنهم فى الوقت نفسه كانوا يتصلون بكل الجهات .
- واليه اللى كان مخليك رضى بالوضع ده .
- اصل ده نظام قديم وساروا عليه (١٦) .

(١٥) محلكم للثورة - للكتاب الأول - ص ١٥٢ - مرجع سبق ذكره .

(١٦) المرجع السابق - وقد كان اللواء/أحمد عبد الهادى حكمدارا لبوليس القاهرة منذ ديسمبر ١٩٤٨ وحتى ١٩٥٠/٧/٢٧ - ثم نقل فى ذلك التلويغ مديرا لادارة البوليس - ولى

وقد شهد الضباط المعاصرون بأن كل المعلومات والاخبار الهامة كانت تكتب في تقارير يومية ترسل الى السفارة البريطانية يعلم مدير الجهاز السياسي (اللواء عمر حسن) ، وأن ضابطا معيناً هو (كمال رياض نصير) كان هو الذى يتولى كتابة هذه التقارير^(١٧) . هل من تفسير لمسلك جهاز البوليس هذا مع الوجود البريطانى ؟

نميل الى الاعتقاد بان للتفسير لهذا المسلك انما يرتبط بمعرفة مفهوم الأمن قبل يوليو سنة ١٩٥٢ .

لقد كان مفهوم الأمن مقصوراً على امن سلطات الاحتلال ، والقصر ونوى المصالح المرتبطة بهما من الأجانب والمصريين — لهذا فلم يكن غريباً ان أن يتعاون جهاز البوليس — أو أحد فروع الهامة والمؤثرة مع الوجود البريطانى على هذا الشكل الفاضح والمخزى .

لكن العامل المخفف لهذا السلوك — مع ذلك — هو أن النظام الحاكم ، والساسة المصريون كانوا جيمعا وعلى مدى الفترة موضوع الدراسة يتصلون بالوجود البريطانى ، ويتآمرون معه ضد خصومهم ، ويتلقون الوحي من السفير البريطانى في قصر الدوبارة — فليس غريباً والأمر كذلك ، ان يتعاون جهاز البوليس ، وهو أداة من أدوات النظام الحاكم — مع الوجود البريطانى الذى يحرك سادة النظام — ولا يمكن أن يستقيم الظل اذا كان الأصل مهترجاً^(١٨) .

^(١٧) ١٩٥٢/١/٣١ أعيد حكمداراً لبوليس القاهرة ثم ألغى هذا القرار في ١٩٥٢/٢/١٠ - وفي ١٩٥٢/٣/٢٧ أحيل الى المعاش . راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية ٣٣٢ في ١٩٥٠/٧/٢٧ و ٩١ في ١٩٥٢/٢/٢١ و ١٥٢ في ١٩٥٢/٣/٢٧ .

(١٧) معلومات استقيتها من المرحوم اللواء/إبراهيم محمد النحام الوكيل السابق للإدارة العامة للتنظيم والإدارة بوزارة الداخلية — أما كمال رياض نصير فقد كان أحد ضباط البوليس السياسى منذ الأربعينيات وصحة اسمه (جورج رياض نصير) — وثقل يعمل بالبوليس السياسى حتى أحيل الى الاحتياط في ١٥ أبريل ١٩٥٢ - راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٠٨ في ١٩ يونيو ١٩٥٢ .

(١٨) مع سقوط نظام ما قبل يوليو ١٩٥٢ تعرض جهاز البوليس بصفة عامة والأمن السياسى بصفة خاصة لتغييرات عميقة — نجري أحالة عمدة كبير من الرتب العليا بالبوليس

الى الماش - وجرى تغيير المديرين بالمديريات والحكمدارين بأخرين - وسمح لكثير من الصباط بطلب تسوية حالاتهم وتيسير احالتهم الى الماش وفق قانون لسمى القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - كان يمنح طالبي تسوية حالاتهم بمقتضاء ضم الباقي من مدة خدمتهم حتى من الستين الى مدة خدمتهم الحقيقية بعد انقضى اقصى امد خدمتهم .

اما القسم المخصوص فقد اني تماما وحل محله جهاز جديد لسمى (ادارة المباحث العامة) التي نقل اليها في دفعة واحدة مائة وعشرون ضابطا لبشكروا جهازا جديدا تماما - وذلك في أغسطس ١٩٥٢ .

تكون للجهاز السياسي الجديد من :

١ - مكتب شؤون الاجانب .

٢ - مكتب مكافحة للصهيونية : وكان دوره هو الحد من للنشاط الفلاني بصالح البلاد ومراتبه الجسديات والنوادي الخيرية والاجتماعية والانشطة الرياضية التي ينتظم فيها شباب الطائفة الاسرائيلية التي كانت موجودة بمصر في ذلك الوقت - والبحث والتحرى عن الاسرائيليين وغيرهم من رعايا الدول العربية الذين يرغبون في تجديد اقامتهم بالبلاد - ومكافحة تهريب النقود الى الخارج .

٣ - مكتب شؤون الطلبة : ويهتم بايجاد اشعارات الحزبية عن الطلبة - وابعاد تأثير الجماعات والحزاب او الهيئات المتطرفة او ذات الميول والمبادئ الهدامة عنهم - وكان من واجبات ضباط هذا المكتب المرور على الكليات والمعاهد والادارس لتتأكد حالة الدراسة - ومراقبة الطلبة لاشيويين والكشف عن تدمير الطلبة .

٤ - مكتب شؤون للصحة : للتحرى عن الصفيين وتنفيذ متطلبات ادارة المطبوعات ونوعية الصحافة والنشر وتنفيذ تعليمات الرقابة العسكرية .

٥ - مكتب مراقبة المطابع : لملاحظة نشاط دور الطباعة حتى لا يتمكن احد من طببع او اعداد نشرات مثيرة للخطر او تتضمن ما يخالف القانون او تنسئ الى النظام الجديد - ومراقبة موظفي ومعال هذه الدور للتخوف على ميولهم .

٦ - مكتب شؤون العمال : لملاحظة النشاط اليساري داخل صفوف العمال ونشاط النقابات العمالية ومراتبه اجتماعتها .

٧ - مكتب المراقبة والمتحريات : لمراقبة للخطرين على امن الدولة وانتصار العهد السابق .

٨ - مكتب شؤون الاحزاب : لمراقبة نشاط الاحزاب السابقة ومحاولاتها استرداد ما فقته على يد النظام الجديد - ومعالجة الشائعات - ومعالجة للفرقة الدينية .

٩ - مكتب مكافحة الشيوعية .

١٠ - الأرشيف والأعمال المكتبية .

ويلاحظ تشعب اهتمامات الجهاز السياسي الجديد بما يتلصق وامتصاص النظام السياسي الجديد ومحاولته منذ البداية أحكام تقيضه على كل أرجه الحياة السياسية في البلاد .

راجع التقرير السنوي لبوليس القاهرة عن عام ١٩٥٢ - والأولدر السومية لوزارة الداخلية

أرقام ٣٧٩ في ١٩٥٢/٨/١٤ بنقل اللواء/أحمد طهت حكمدار بوليس القاهرة الى وظيفة

مدير عام للتفتيش بوزارة التموين - و ٤١٩ في ١٩٥٢/٨/٢٧ - و ٤٣٢ في ١٩٥٢/٨/٢٧

و ٤٥٧ في ١٩٥٢/٩/١٨ و ٤٥٩ في ١٩٥٢ /٩/١٨ و ٤٧٨ في ١٩٥٢/١٠/٢ و ٤٨٦ في

١٩٥٢/١٠/٢ و ٤٩٤ في ١٩٥٢/١٠/٩ و ٥٦٠ في ١٩٥٢/١١/٦ و ٦١٢ في ١٩٥٢/١٢/٤ .

الفصل الثاني عشر

البوليس والعمل الوطنى

باعلان (مصطفى النحاس باشا) رئيس الحكومة الفاء المعاهدة المصرية — البريطانية (معاهدة ١٩٣٦) فى اثنان من اغسطس ١٩٥١ دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة فمضت فيها بريطانيا — شرعية وجودها فى البلاد — تلك الشرعية التى اسبقتها عليها المعاهدة الملقاة ، واستتبع ذلك أن يتغير (التكتيك الوفدى) فى مواجهة هذا الوجود الغير شرعى .

بمعنى أن حكومة الوفد وقد حرمت بريطانيا من الشرعية التى كانت تبرر بها وجودها فى مصر — وهى المعاهدة — فانها فى نفس الوقت كان عليها أن تتبع أسلوبا فى مواجهة المحتل البريطانى يخطف تمام الاختلاف عن أسلوب (الكفاح السلمى المشروع) الذى ميز عمل الوفد على مدى السنوات الطويلة السابقة — هو أسلوب (الكفاح المسلح) بكل ما يحمله هذا الأسلوب من معلى هجر تنظيماته القديمة وأشكال نشاطها السليمه — وتخطى الصيغ والمناهيم القديمة — ورفض الدخول فى مغاوضات (١) —

(١) طارق البشرى (الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٣) ص ٤٨٤ — ٤٨٥ —
مرجع سبق ذكره .

وتيام (وقد جديد) يمارس اسلوبا جديدا مع المحتل وهو (الوند)
في السلطة .

وكان هذا كله يوجب على (الوند) كحكومة أن يترك الشعب —
وقد ترك الكلمة في مواجهة المحتل له — يولجحه المحتل ، وان يسبغ الشرعية
على كل تصرفاته في مواجهته — وان يدعمه بكل امكانياته كحكومة .

وكان اول اجراء فعلته الحكومة الوندية في هذا المقام هو محاولة
شل حركة القاعدة البريطانية في قناة السويس عن طريق حرمانها من
العمال المصريين الذين كانوا يعملون بالقاعدة .

كان عدد العمال الذين يعملون مباشرة مع القوات البريطانية او
من خلال مقاولين ومتعهدين يوردون البضائع والخدمات الى هذه القوات
— او باعة وحرثيين (حلاقين — عمال نصف مهرة — بقالين) ، يبلغ حوالى
٧٥٠٠٠ — ٨٠٠٠٠ حتى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ . ولم يكن هؤلاء العمال يفهمون
كثيرا في السياسة ، لكنهم كانوا مدركين تماما بان الحكومة في القاهرة لم تعد
تنظر الى الوجود البريطانى في منطقة القناة بعين الرضا .

في ذلك الوقت تشكلت جماعات عديدة من غرق المقاومة الشعبية
ضمت عناصر من قوى سياسية وطلبة جامعات ونوعيات مختلفة من
المواطنين تحركهم الحماسة الوطنية والجو السياسى العام المسيطر على
المصريين والرافض للوجود البريطانى .

وأصبح عمل هذه الجماعات اليومى هو حث العمال وغيرهم من
الاستمرار في التعاون مع البريطانيين — الى جانب ممارسة أعمال المضايقة
والتحرش بالقوات البريطانية بهدف جعل الوضع البريطانى في القناة
غير مريح .

وفي ظل هذه الظروف شرعت حكومة الوند في تحريض (عمال القتال) على ترك العمل مع القوات البريطانية(٢) .

ولم يكن أمام حكومة الوند سوى سلوك هذا السبيل — صحيح ان ما اعلنته الحكومة في الثامن من اكتوبر ١٩٥١ بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وما تضمنته ذلك من اعتبار الوجود البريطاني في البلاد غير شرعى ، كان يستوجب التصدى لهذا الوجود (بالعمل العسكرى) اى بتحريك الجيش لقتال الانجليز .

لكن هذا العمل لم يكن داخلا ضمن حسابات حكومة الوند اطلاقا .

— نهى لم تكن قادرة على ذلك بسبب سيطرة القصر على قيادات الجيش وبسبب ميل الملك الى الوصول الى تسوية مع الانجليز وبالتالي عدم سماحة بتوجيه الجيش الى هذا المنعطف الخطير .

— وكان الجيش في حالة متردية من الضعف وسوء التسليح استمرارا للمسلك البريطاني نحو (تجفيفه) منذ ما بعد معاهدة ١٩٣٦ .

— كذلك فان نسبة كبيرة من الجيش كانت في الضفة الشرقية من قناة السويس تواجسه العدو الاسرائيلي الذي كان يحرص على تجفيفها في

(٢) يلاحظ أن الحكومة المصرية انكرت في شكواها الى مكتب العمل الدولى في ٥ نوفمبر ١٩٥١ تحريضها للعمال المصريين على ترك العمل في القاعدة البريطانية — وفكرت أن هذا لترك كان نابعاً من شعور العمال دون تأثير عليهم من جانب الحكومة — راجع :

International Labour office - 118th session-Geneva - 11-14
March, 1952 " Report on Enquiry by the representative of
the Director - General into conditions in the Suez Canal area,

لكن وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة الوند (عبد الفتاح حسن) اقر بأن هيجب وزارته كان حرمان البريطانيين من الأيدي العاملة — راجع « تكتيكات سياسية » ص ٦٠ .

هذا الموقف — وكان البريطانيون خلف هذا الجيش في الضفة الغربية
يمسكون بمؤخرته^(٣) .
وكان سلاح حرمان الوجود البريطاني في القتال من العمالة المصرية
فعلا بصورة اخفى معها التوازن العسكري للقاعدة البريطانية في القتال —
ودفع بريطانيا الى محاولة منع هذا الاجراء المصرى بشتى السبل ،
كاغراء العمال المصريين وتوضيح مزايا العمل في القاعدة^(٤) .

(٣)

F. O. 371/90138 - JE. 1051-215 " Chiefs of staff Committee
JE. 1051-223 " Effects of a deliberately anti-
Measures to maintain our position in Egypt". 7th, Sep., 1.
British Policy on the part of the Egyptian Govt.,
15th, Sep., 1951.

(٤) كان العامل المصرى في القاعدة البريطانية يجد في حافظة راتبه عند صرفه مشكلة
بالغة الأهمية تتلوه :
« نحن نعلم ان كثيرا منكم قد أمروا بان يرحلوا بعد استلام مرتباتهم وأن يمسك
منكم قد هكذا بوسائل شتى . وربما تكونون قد وعظمت بعمل خارج منطقة القتال . يقول
ان نقرر الرحيل وترك العمل للبريطاني ومنطقة القتال قد يكون من الحكمة لك ان تتأكد ان
البريطانيين قد تعاملوا معك دائما بعدل وسيستمرون كذلك . ليس هناك ما تشاء منهم .
سوف تكون واقف من تناول وتترك الحال وكثير منكم ممن سيبقون سيكونون في وضع
يسمح لهم بكلب مرتب أكبر من خلال ساعات العمل الإضافية . في حالة للضرورة سيصرف
لك طعام ومسكن وستحمي من الهجمات والأعداء عليك . تذكر ايضا ان كثيرا ممن تركوا دون
عمل بعد ترك الجيش للبريطاني للتمارة لا يزالون حتى الآن دون عمل . وضع في اعتبارك ان
البريطانيين يدفعون مرتبات اعلى من الآخرين الذين يوظفوك . وفي اغلب الاحوال فان
العمل الذي سيتموه لك سيكون من درجة اقل من وظيفتك الحالية . اذا تركت العمل فانت
بلاعب ستفقد أى حقوق قد تكون لك كالتأمينات والمع . لن تكسب شيئا بتركك وخسارة
كل شيء » .

ولم يسمع

International Labour Office, 18th session-Report on the
Enquiry by the Representative of the Director - General
Into conditions in the Suez Canal area, p. 21.

لكن السبيل الآخر كان نحو محاولة صد وإيقاف عناصر التحرير الرئيسية التي كانت تباشر بصورة فعالة عمليات حرمان القاعدة البريطانية من القوة المصرية العاملة - وكانت هذه العناصر هي البوليس .

كان « البوليس » باعتباره جهازا تابعا لوزارة الداخلية أحد الأسلحة الأساسية في التعامل مع الوجود البريطاني في القتال في خصوص تنفيذ السياسة المصرية القاضية بحرمان بريطانيا من العمالة المصرية (٦) .

وكان اعتماد الحكومة على هذا الجهاز في هذا المقام أساسيا بصورة اكتسفت معها البريطانيون منذ البداية حقيقة الدور الذي لعبته الحكومة لجهاز البوليس في القتال ، ومن ثم فأنهم قرعوا في اتخاذ الإجراءات المضادة لاجهاض مهمة البوليس - وكان ذلك بالتعرض لقوات البوليس والاعتداء على أفرادها على مدى الفترة ١٧ أكتوبر - ١٩ نوفمبر (٧) .

ومنذ اليوم الأخير من شهر أكتوبر ١٩٥١ كان قد استقر رأي البريطانيون على ضرورة التخلص من الوجود البوليسى المصرى في القتال بحجة أنه نحو الذى وراء ترك القوة العاملة المصرية لواقعها في القاعدة .

" The Commander in Chief, M. E. are asking authority to apprehend and expel from the Canal Zone Egyptian chief police officers and if necessary Governors and Sub-Governors, since they consider that it is due to police intimidation that Egyptian Labour is Leaving us " . (٦)

dated 21st Nov. 1951.

(٥) وزارة الداخلية ، لشركة والاتصال الوطنى ١٨٨١ : ١٩٨١ ، - القاهرة ١٩٨٢ من ٨٢ .

F. O. 371/90120 - JE. 10110-1142 " a Letter from Fouad (٦)
Serag El Din Pasha to Sir Ralph Skrine Stephenson,

(٧)

F. O. 371/90118-JE. 10110-77 " Plan to expel the Egyptian Police from the Canal Zone - dated 31st., Oct., 1951,

وكان هذا الاجراء مؤجلا لحين انذار وزير الداخلية (نضاد سراج الدين) بتنفيذ ما سبق أن اكّده للسفير البريطانى فى وقت سابق بحرية العمال المصريين فى القتال فى الاستمرار فى العمل فى القاعدة^(٨) .

واتبع البريطانيون ذلك بطرد خمسة من ضباط وكونستابلات البوليس فى القتال من المنطقة يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥١^(٩) .

ثم مع تصاعد الأحداث وتزايد الاحتكاك بين رجال البوليس والجيش البريطانى الذى كان قد احتل مدينة الاسماعيلية يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١ واختلالهم الجمارك والجوازات والحجر الصحى والزراعى فى بور سعيد والاسماعيلية - والاستيلاء على خط السكة الحديد وكوبرى الفردان الذى يربط الجيش المصرى شرقى القناة بمصر غربا . مع تصاعد هذه الأحداث طلب الانجليز من محافظ قتال السويس (غزالى) فى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ سحب سلاح البوليس .

" You will agree to the Egyptian Civil police placing their arms under the personal control of yourself, the sub-Governor or other high official " .^(١٠)

ووافق (غزالى) على مطلب الانجليز فيماسمى باتفاق (ارسكين - الغزالى) .

op. cit., (٨)

(٩) هم الصاغ (رائد) حسن ملاح رئيس القسم المختص (البوليس الميسى) فى الاسماعيلية - واليوزيلى (نقيب) السيد اطفى الخولى - ضابط نقطة بوليس فايد - واليوزيلى حفظ عفيفى ضابط نقطة الدل الكبير - والملازم اول عبد الخالق بركات ضابط نقطة جنينة - والكونستابل ابراهيم للتصويى فايد رئيس نقطة ابن سلطان - راجع : International Labour office report, p. 45.

F. O. 371/90120 - JE. 10110/152 " Lieut. Gen. Erskine to (١٠) the Governor of Suez Canal - dated 19th., Nov. 1951.

ومنذ ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ أصبح موضوع (بلوكات النظام) هو المحور الأساسي لاتصالات السفارة البريطانية مع وزارة الخارجية البريطانية — وأصبح الاتهام الموجه له هو التحرش بالقوات البريطانية .

ولحل هذه القضية إجتمع قائد القوات البريطانية في القتال مع (غزالى) محافظ للقتال واتفقا على إعادة تسليح البوليس (تحت تقدير المحافظ) وسحب سلاح بلوكات النظام فيما عدا حالات الاحتياج الى تعزيز مباشر من جانب هذه القوات — وبشرط أن يكون هذا التعزيز في شكل قوات صغيرة — وكان ذلك في ٢٨ نوفمبر ١٩٥١ .

لكن الأحداث في السويس تطورت عندما هوجبت القوات البريطانية هناك في الثالث والرابع من ديسمبر ١٩٥١ — وأسفر الحادث عن مقتل أحد عشر بريطانيا^(١١) :

وتسجيل التقارير الثنية المبينة لضرب البوليس وفق خطة كان تنفيذها يجري على مراحل :

ففي تقرير السفارة الى الخارجية البريطانية في الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٢ اتهمت السفارة (بلوكات النظام) بمسئوليتها عن أحداث ١٧ و ١٨ نوفمبر ١٩٥١. عندما فتحت هذه القوات نيرانها على دورية بريطانية في الاسماعيلية يوم ١٧ نوفمبر — ثم شاركت بعض الفدائيين في هجوم على القوات البريطانية في اليوم التالي نجم عنه مقتل سبعة جنود بريطانيين — وتولت التقارير البريطانية على وزارة الخارجية خلال باقي شهر نوفمبر ونيسنتبر^(١٢)

" that urgent action was required to remove auxiliary Police taking part failure of Egyptian Government to remove detachments, of auxiliary police from Canal Zone" (١٣)

(١١) F.O. 371/96862 - JE. 1016-187 " Sir R. Stevenson to Foreign office 25th, Jan. 1952.
Op. Cit.

وأخيراً طلب السفير البريطاني في نهاية ديسمبر ١٩٥١ من مؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية سحب سلاح بلوكات النظام من القتال وسحبهم نهائياً من المنطقة باعتبارهم سبباً للصدام وأمر على ضرورة سحبهم من منطقة القتال^(١٣) .

وتفيد التقارير البريطانية أن قرار نزع سلاح البوليس المصرى كان صادراً منذ ديسمبر ١٩٥١. — لكن البريطانيين فضلوا أن تتولى الحكومة المصرية سحب قوات البوليس بمعرفتها — يؤكد ذلك الأمن الصادر الى القيادة العامة للقوات البريطانية في الشرق الأوسط في ٧ ديسمبر ١٩٥١ ،

"You are also authorised, if situation requires it, to disarm the Egyptian police. This should be done in Last resort"^(١٤)

وبينما لم تكن توجد لدى وزارة الداخلية المصرية أو قيادة البوليس في القتال أى خطة محددة للعمل في مواجهة الوجود البريطانى ومصائبه معها — أو حتى فيما يتعلق بإخراج العمالة المصرية من المنطقة — فكل هذا كان متروكاً للتصرف الفردى للضباط العاملين هناك — كل يتصرف حسب هواه — وهو أمر أدى الى خروج (بلوكات النظام) — وهى قوات مؤلفة من المجندين الصغار — من السيطرة الحقيقية لقياداتها — وكان هذا كله تحت عباءة « الحماس الوطنى » :

بينما كان الأمر كذلك بالنسبة للجانب المصرى ، فإنا نجد أن خطة بريطانية في ذلك الوقت كتبت :

- I — Tightening up control of movement by the introduction of a pass system.
- II — Disarming Egyptian police.

Op. Cit.

E. O. 371/90122 - JE 1010 - 187 " MELF. G.H.O Dated 7th^(١٥)

Dec. 1951 to C. British Troops in the Canal Zone.

111 — Detaining senior police officials.

112 — Expelling Egyptian police in part or in whole. (١٥)

ولعل أوضح دليل على استعداد الخطة عند البوليس المصري في القتال هو ما حدث يوم ١٢ يناير ١٩٥١. من أسير ٨ قائد بلوكات النظام كلها — وهو ضابط برتبة اللواء — عند (الحماة) قرب النل الكبير ومعهم مائة وعشرين جنديا والاستيلاء على أسلحتهم (١٦).

وكما قلنا في السطور انسيابية فان خطة التعامل مع البوليس المصري كان مرتباً لها منذ ديسمبر ١٩٥١. — والوثيقة البريطانية التالية تبين ان خطة نزع سلاح البوليس المصري كان مقسداً لها ان تحدث في أي لحظة ووفقاً لتقديرات الوقت الذي ترك تصديده (الجنرال ايرسين) في وقت القوات البريطانية في

" We have already received authority from you to control movements other than stopping oil and essential supplies (a)-
(b) To disarm the Egyptian police in the Canal zone in the last resort.

In view of the authority mentioned in (b) above we consider that we are free to choose the timing or action to disarm the Egyptian police and we are aware that the time may come very soon. We shall not fail to use the authority given to us when in our opinion the situation demands it. " (١٧)

F. O. 371/96859 - JE. 1016 - 33 Egyptian police - 14th; (١٥)
Jan., 1952.

(١٦)
F.O. 371/96862 - JE 1016 - 187 Plan to deal with Egyptian police dated 14th; Jan., 1952.

F. O. 371/96858 - JE. 1010 - 3 G.H.Q.M.E.L.F. to Ministry (١٧)
of Defence - dated 23rd December, 1951.

ولا يوجد في الوثائق الخاصة بوزارة الداخلية في الفترة المقابلة ما يفيد تجهيز البوليس في القتال أو دعمه استعدادا لمواجهة لابد وإنها كانت في الحسبان — ولا خططا لتوفير الذخيرة اللازمة للقوات هناك (بدل فاقد) — ولا دهميا بشريا للعناصر المعاملة هناك اللهم الا إرسال ألف مجند من مجندي (بلوكات النظام) إلى الاسماعيلية من يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١ بقيادة (لواء) قائد بلوكات النظام وبعض من ضباط البلوكات — وأفتقرت قوات البوليس إلى وسائل اتصال بديلة عن وسيلتي البرق والتليفون اللتان كانتا كثيرتي التعمل . ولم تعمل وزارة الداخلية حسبها لطرق الإمداد لمدن القتال أثناء الأزمة — ولولا مناصد (بور سعيد — دمياط) وبور سعيد — دمياط عبر بخيرة المنزلة وطريق القططرة — المصالحية الصحراوى لتعرضت له . سعد خلال معارك القتال لمشاكل كبيرة .

أما السويس فكانت لا تزال حتى ذلك الوقت تشكو من العجز في الأسلحة وتطالب بتغيير سلاح قواتها إلى سلاح بعيد المدى — وزيادة عدد المدافع الرشاشة (بريتا) إلى ٣٠ قطعة بدلا من العشرة مدافع التي كانت في حوزة بوليس المدينة (١٧) .

وحتى اليوم الأول من يناير ١٩٥٢ كان البوليس في القتال قد خسر في مجموعة الاشتباكات المتفرقة مع القوات البريطانية ٢١ قتيلًا و ١٢ جريحًا (١٨) .

ويلاحظ من متابعة المعارك المتفرقة في مدن القنصل أن الذين كانوا يقودون الجنود من الضباط لم تكن تتجاوز رتبهم اليوزباشى (نقيب) والملازم أول — بل والكونستابل أحيانا — ولخفاء الرتب الكبرى كالليكباشى (مقدم) ، والعمام (عقيد) والأمراوى (عبيد) — بل أن اللواء قائد بلوكات النظام اختفى ذكره تماما في المعارك الكبرى التي انتهت بتصفية الوجود البوليسى المصرى في القنصل يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ .

(١٨) وزارة لداخلية و تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية سنة ١٩٥١ قضائية .

(١٩) و للشرطة وللنضال الوطنى ١٨٨١ — ١٩٨١ ، ص ١٠٣ .

وهذا يؤكد ما نزعجه من أن موجهات البوليس مع الوجود البريطانى فى القنال خلال الفترة (أكتوبر ١٩٥١ - يناير ١٩٥٢) لم تكن موجهات مخطط لها - وأنه لم يكن هناك ثمة دور مرسوم لهذه القوات وفق خطة شاملة وضعتها الحكومة اثر اعلان الغاء المعاهدة .

على الجانب المقابل كانت وزارة الدفاع البريطانية قد حددت يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ موعدا لنزع سلاح البوليس المصرى فى الاسماعيليه .

" In view of repeated evidence of participation of (Buluk Nizam) or (police guard companies) in incidents at (Tel el - Kebir) and (Ismailia), we consider that the situation is now such that we must use the authority given to us to disarm the Egyptian police to the extent of disarming the Buluk El-Nizam in Ismailia.

We are accordingly instructing G.O.C.B.T.E (General Officer Commanding British Troops in Egypt) to take the necessary action at his discretion. This will probably take place on 25th, January ". (٢٤)

فى الساعة السادسة وخميس وعشرين دقيقة من يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢، أحاط كوردون من القوات البريطانية بكتات بلوكات النظام ومبنى الصحة المجاور له ، ولكنه نظرا لغياب ضباط البوليس عن الكتات (حيث كان اليوم هو الجمعة والضباط فى وقت راحتهم) ، لم يتيسر تسليم الانذار البريطانى لضابط مسئول - لكن الجنود المظلمين اخذوا مواقع لهم على سطح مبنى الكتات ومكتب الصحة وفتحوا نيرانهم فى الساعة السابعة والرابع . وتبادلت القوات البريطانية لطلاق النار مع قوات بلوكات النظام - وفى الساعة الثامنة وخمسين دقيقة دخلت القوات البريطانية ساحة مكتب الصحة

F. O. 371/96858 - JE. 1016-3 from G.H.Q.E.L.F. to (٢٥)
G.C.B.T.E. - dated 23rd, Jan. 1952.

حيث تمولت بمقاومة نشطة - لكن قوات البوليس استسلمت في النهاية في الساعة العاشرة والنصف . وفي ثكنات بلوكات النظام ظلت القوات تقاوم لكنها بعد تبادل للثيران استسلمت في الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق ازاء القوة البريطانية المتفوقة . وكان القتلى من قوات البوليس ٤٢ - والجرحى ٥٨٠ والذين قبض عليهم ٨٠٠ - وكلفت خسائر القوات البريطانية ثلاثة قتلى وثلاثة عشر جرحا . وعلى هامش العملية البريطانية قامت طائرات السلاح الجوي البريطاني بطلعات استطلاع خاصة خلال اليوم فوق المداخل الغربية والشرقية للمنطقة (٢١) .

هذه هي المعركة ، وهذه هي الرواية - صحيح أنها مأخوذة من الوثائق البريطانية لوزارة الخارجية البريطانية - لكنها لا تخرج في مضمونها عن الروايات المصرية للمعركة مع اختلافات طفيفة في الموعد الذي انتهت فيه المعركة ، والحوار الذي دار بين بعض الضباط من البوليس المصري والضباط البريطانيين وموقف وزير الداخلية (مؤيد سراج الدين) من المعركة وطلبه من الضباط المشاركين فيها الاستمرار في القتال - وكلها تفاصيل فرعية لا تبيد في التقسيم النهائي للأحداث .

من وجهة النظر الموضوعية فاننا نرى أن ما حدث في يناير ١٩٥٢ كان سلسلة من الأخطاء الكبيرة للحكومة التي اتخذت قرار إلغاء المعاهدة لم تضع الخطط اللازمة لمواجهة التطورات التالية لقرار ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، صحيح أنها قررت حرمين الوجود البريطانيين من المعاملة المصرية التي كان وجودها حيويا ، لكنها لم تضع في حسبتها على سبيل المثال استخدام البريطانيين قطع امدادات السولار (الجاز الأبيض) القادم من السويس الى القاهرة والذي كان يمر عبر خط (مجرود - القاهرة) - كسلاح يمكن أن يؤدي الى تجميع مصر كلها باعتبار أن هذا الوقود كان يستخدم في (المخازن المصرية) - وقد استخدم البريطانيون هذا السلاح للرد على

(٢١)

F. O. 371/96861 - Jt. 1016-66 British M.E. Office No. 82
To the Ministry of Defence - dated 25th. Jan., 1952.

مسألة حرمان القاعدة البريطانية من العملة المصرية^(٢٢) — ووضعوها
حكومة الوند في موقف حرج للغةلية .

ودخلت معركة العمال المصريين في القاعدة دون أن تنفع الخطط اللازمة
لاستيعاب ٧٠٠٠٠ عامل يطعمون أسرا كثيرة ، فخلقت مشكلة عمالة متعطلة
وزائدة — والحقهم بمصالح مدينة السويس ومدن القناة — — وصرفت لهم
أجورا على حساب وزارة الشؤون الاجتماعية — لكن الأعمال التي احتوا
بها لم تكن مألوفة لديهم ولم تتناسب مع مؤهلاتهم ولا حالتهم الاجتماعية —
وسرعان ما بدأوا يميلون الى البطالة ويطلعون الى الجريمة — فاضافت
الحكومة مشكلة جديدة تضاف الى المشاكل الأخرى الناجمة عن العلاقات
المصرية البريطانية^(٢٣) .

وابعدت الجيش — الغير مؤهل تسليحا واعدادا — عن المواجهة
مع العدو المحتل الفاصب خشية تعرضه لهزيمة أخرى بعد الهزيمة التي
كان لا يزال يلقي إراحه منها (حرب فلسطين ١٩٤٨) ، لكنها في نفس
الوقت تركت الوجود العسكري البريطانى خلفه في الضفة الغربية للقناة يحتل
كوبرى الفران^(٢٤) قاطعا خطوط الاتصال والتكوين بين الجيش المصرى في
الضفة الشرقية وقواعده في داخلية البلاد فيها لو شاء .

(٢٢) F. O. 371/90143 - JE. 330-338 Dated 19th — 24th, October, 1951 "Oil supplies to Egypt".

F. O. 371/90145 - JE. 1051 - 373 Dated 31st, 375 Dated 25th, October - 376 Dated 2nd, Nov. 384 Dated 3rd Nov. - 389 dated 4th Nov. 1951 " Oil supplies to Egypt".

(٢٣) وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٥١
تضاميا — مرجع سابق ذكره .

(٢٤) F.O. 371/90116 — JE 110 — 36 " Report on incident at the Firiden Bridge between the Egyptian Army and the British Force " Dated 17th, October, 1951.

وأصبحت على اسناد مهمة الجيش الى البوليس — وهو عمل مستحيل
 عقلا ومنطقا لاختلاف طبيعة تكوين ومهمة وواجبات كل من الفريقين — لمواجهة
 جيوش الامبراطورية البريطانية ، بأسلحة متينة وتسليح اقل ما يقال فيه
 انه مستمد من مخلفات الجيش المصرى الذى كان يعانى من فقر التجهيز
 والاعداد — وبقيوات هزيلة لا تعرف شيئا عن القتال وفنون الحرب .
 وتحت قيادة مدنية مقطوعة الصلة بالعمل العسكرى — فكان انتحارا سجلته
 أحداث الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٢ . — قامت فيه وزارة الداخلية
 بدور المحرض — ولا يتصور ان يكون المنتحر او المحرض على الانتحار
 ايطالا باى مقاييس .»

هذا من الدور المصرى فى مساء ٢٥ يناير ١٩٥٢ — ولقد كان
 يمكن ان لا يكون هناك ٢٥ يناير على الاطلاق لسو ان الانجليز استخدموا
 أسلوب (الحصار والتجويع) — او (الغازات المسيلة للدموع) حتى يضطرو
 جنود البلوكات للخروج من مكان تحصنهم وبذلك يتم تحقيق الهدف المطلوب
 وهو نزع سلاح البوليس المصرى فى الاسماعيلية — وحقن دماء ٤٢ قتيل
 و ٥٨ جريح منهم — وثلاثة قتلى وثلاثة عشر جريحا من الجانب البريطانى (٢٠) .
 فهاذا عن الصلة بين ما حدث يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ والعمل الوطنى .»

نرى انه وفقا للحقائق التى تحدثت فى السطور السابقة فانه لا يوجد
 اى صلة بين هذا وذاك — والقضية لا تخرج عن كونها (التزام وظيفى)
 من جانب جهاز البوليس بتنفيذ ما طلب اليه من حكومته ورئاساته بالحفاظ
 على الأمن الذى كان يعمش به — فقط استبدل العايد التقليدى (المجرم)
 بعايد آخر (الوجود البريطانى) .»

لقد كان الوجود البريطانى قائما فى البلاد منذ ما قبل يناير ١٩٥٢ —
 بل وكان فى القاهرة حتى عام ١٩٤٧ — وكان يمارس اشنع انواع التصدى

Russell's private papers — " Notes on the events of the
 26th, Jan., 1952.

للمظاهرات والاستفزاز للمشاعر الوطنية في النصف الثاني من الأربعينيات في شوارع القاهرة — بل وكانت سياراته تخترق جموع المتظاهرين وتدهمهم — وكان الرصاص البريطاني ينطلق من ثكنات قصر النيل (في ميدان التحرير) ضد الثائرين في الشوارع في عهد وزارة اسماعيل صدقي (١٦ فبراير — ٩ ديسمبر ١٩٤٦) . ومع هذا فانا لم نسمع عن عمل وطني ضد القوات البريطانية من جانب البوليس المصري في ذلك الوقت — بل كان على العكس من ذلك — كان يد النظام الباطشة ضد المتظاهرين ومعتقئ الأفكار السياسية والمعارضين .

وكذلك كان امره في عهد وزارة النقراشي (٩ ديسمبر ١٩٤٦ — ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) ووزارة عبد الهادي (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ — ٢٥ يوليو ١٩٤٩) .

فلماذا كان ما كان منه في عهد وزارة الوفد (١٢ يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢) — الاجابة تكمن في الرابط بين موقف الحكومة من الوجود البريطاني وسلوك جهاز البوليس التابع للحكومة .

في عهد وزارات ما قبل حكومة الوفد الأخيرة لم تتخذ هذه الوزارات من الوجود البريطاني مسلكا عدائيا . فكان دور البوليس كذلك — اما في عهد حكومة الوفد الأخيرة فان الحكومة أعلنت موقفها ضد بريطانيا ورفضت وجودها واعتبرته وجودا غير شرعى — وصرحت للبوليس بمواجهة ذلك الوجود بوسائله البدائية — فكان ما كان من ظهور جهنم البوليس في القتال بهذا المظهر المخطط .

هو اذن مجرد ممارسة لعمل يتفق مع الانضباط الوظيفى — ايا كان هذا العمل ، وتنفيذ للتعليمات الصادرة من وزارة الداخلية بالتصدى للعدوان البريطانى الذى فرض سيطرته الكاملة على مرافق الحياة في القتال .

وهو تصد يماثل تماما التصدى لآى (عمل) يتعارض مع امن الحكومة — بدليل انه بينما كان البوليس يؤدى وظيفته في القتال ضاربا

الانجليز (بأمر للحكومة) كان يؤدي وظيفته في القاهرة وفي نفس الوقت بضرب المظاهرات المعادية للانجليز والملك (بأمر الحكومة) وبينما انهمال التأييد الشعبي عليه في القتال ، كانت الحجارة تنهال عليه ويهتف بسقوطه في القاهرة (٣٦) .

ان القبول المبرح بوطنية ما صدر عن البوليس في القتال خلال الفترة اكتوبر ١٩٥١ — يناير ١٩٥٢ هو ان يكون قد فعل ذلك دون أوامر وزارة الداخلية — . . . ويدافع وطني بحث — لما اذا كان غير ذلك فان الأمر لا يعدو ان يكون مجرد تنفيذ لتعليمات بمقاومة الوجود البريطاني هناك — .

صحيح انه كانت هناك فرصة خلال هذا العمل الحكومي لظهور الجانب الفردي من الوطنية — وهو أمر طبيعي لا يتصور عدم وجوده عند رجال البوليس — الا ان هذا لا يمكن على الاطلاق ان يسمى « العمل الوطني في جهاز البوليس » — هي مجرد هيات فردية عبر بها البعض من رجال البوليس من مشاعر وطنية صادقة في مناسبة كانت المشاعر العامة فيها متاجسة ضد عدو غاصب يصر على العبث بمشدرات البلاد وجرح كرامتها — لا أكثر من ذلك .

ولعل ابلغ دليل على ان حادث ٢٥ يناير ١٩٥٢ لم تكن تحركه أي نوازع سياسية ، وانه لم يكن يعدو ان يكون عملا وظيفيا ، هو ما حدث في اليوم التالي من تمرد رجال البوليس وانضمامهم للمظاهرات وتركهم لمراكز عملهم ومهلبهم والسلطة والنظام فغضبوا من الحكومة التي تسببت في ذبح زملاء لهم في الاسماعيلية .

ومع ان نتائج المحاكمات العسكرية التي جرت للمساکر المتمردين في ذلك اليوم لم تذع حتى اليوم — الا أنه لم يسمع حتى اليوم ان المتمردين

(٣٦) طارق البشرى « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ » ص ٥١٦ — مرجع سبق ذكره .

طالبوا بالسلاح لقتال الإنجليز — ولم تتجه مظاهراتهم الى محطة المسك الحديدية بميدان باب الحديد ليستقلوا القطارات التي توصلهم الى (ميدان القتال) — بل اتجهت الى جامعة الأزهر في وسط القاهرة وجامعة مؤاد الأول في الجيزة لتحريض جموع الطلاب على الانتفاضة — وكان تركهم لواجباتهم هو العامل الأساسي الذي حرك من أحرقوا القاهرة أمام عيونهم .

على انه ينبغي القول أن ما ذكرناه ليس نقدا لدور رجال البوليس في الفترة أكتوبر ١٩٥١ — يناير ١٩٥٢ ، بقدر ما هو تمسك بضرورة أن تسمى الأشياء بمسمياتها .

.

• • • • •

خاتمة

خضع جهاز البوليس المصرى مع بدليات عهد الاستقلال للنقوس (١٩٢٢ — ١٩٣٦) لدورة جديدة من دورات الخضوع للاحتلال البريطانى ، فسيطر هذا الأخير على الفلسفة الأمنية فى البلاد — وأسس الأجهزة البوليسية المحققة لطالبة واحتياجاته — واثّر فى تركيب بوليس المدينة فصيغه بصيغة بريطانية كان له فيها بالطبع اليد العليا .

وعلى المستوى الادارى المخصص بباقى البلاد — فقد أغرق المخطط الوطنى جهاز البوليس بمصالح وادارات كان يغير من اسمائها ولختصاصاتها بين حين وآخر — وأسلم هذا القطاع من أجهزة الأمن لطبقة من المنحيين أصحاب الخبرات القضائية خالفا بذلك ازدواجاً وظيفياً ومركزية بغيفضة داخل جهاز البوليس .

وتحالفت الأحوال الاقتصادية السيئة والظروف الاجتماعية الغير مواتية مع انتشار المضدرات . والبقاء والبطالة والهجرات غير المنظمة الى المدينة فى خلق مناخ صالح لازدهار الجريمة فى البلاد — فانتشرت انتشاراً كبيراً على مدى الفترة ١٩٢٢ — ١٩٥٢ وعجز البوليس عن ايقاف ارتفاع معدلاتها او حتى تثبيتها عند معدل معقول .

كان قتل جهاز البوليس فى ايقاف تيار الجريمة يرجع فى الواقع الى عوامل خارجية وأخرى داخلية — تمثلت الأولى فى الازمات المالية التى مرت بها البلاد خلال العشرينيات والثلاثينيات وما ترتب على ذلك من زحف جيوش العاطلين الى المدن ليشكلوا حياة جديدة تعتمد على تعاملات المخدرات والسرقة والنشل والبقاء .

وافنس النظام الادارى فى الرقعة المجمع لتغير حقارى باستخدايه فى الصراع الحزبى وتكتيل العصبية القبلية — فاقصرت الجهاز الادارى فى

الريف عن ولجبه في تمع الجريمة الى الدخول في مناهلت الصراع الحزبي —
وازدحم الريف المصرى تلافضائن والحزابات التى افرزتها الانتعاعات الحزبية
لعمد البلاد والمشاريح ، وائر هذا فى ارتفاع معدلات الجريمة وفى ظهور
انواع جديدة من الجرائم .

وجرت حكومات الفترة موضوع الدراسة على الزج بجهاز البوليس
فى لعبة السياسة الحزبية ، سواء لتغير نتائج الانتخابات بالتزوير والتزييف
او بتعيين المحاسبين من رجال البوليس والادارة فى المناصب القيادية وخلق
جهاز بوليس موال — حتى اذا جاءت حكومة أخرى الفت بالجهاز الذى خلقته
الحكومة السابقة فى عرض الشارع وائر بجهاز موال جديد ... وهكذا
فسد جهاز البوليس تسلسما نتيجة استخدامه لتحقيق المصالح السياسية
الحزبية .

وفى ظل نظام الامتيازات الأجنبية نعم بلرونات: الجريمة الأجانب
بحرية وإمان اتلحا لهم نشر جرائم المخدرات والدعارة على اوسع نطاق فى
البلاد مساهمين فى ارتفاع معدل التلار الاجرامى فى مصر .

اما العوامل الداخلية فقد تمثلت فى عدم تجانس العنصر البشرى
فى الجهاز — فاحتوى ضباطا من الجيش ومن تحت السلاح وخريجي مدرسة
البوليس ومعاونى ادارة مدنيين ورجال قضاء — واختلفت المستويات الثقافية
بين هؤلاء جميعا — وخلت الدراسة فى مدرسة البوليس من المناهج الدراسية
اللازمة لتخريج ضباط بوليس قادرين على أداء الواجب المفروض عليهم —
وقدم جهاز البوليس لضباطه مناخا وظيفيا رديئا تكلفتت فيه الأعمال
الادارية المرهقة والأعمال القضائية المتشعبة والارهاق البدنى والعقلى
والقيادة الغير صالحة — ونظم التوظيف والرقابة الازهارية — وجداول
المرتبات الغير كافية ونظم الترقى الجائرة — تكلفتت كل هذه الأمور لتقدم
ضابط بوليس مطحون مغبون محروم — انعكس وضعه هذا على اسلوبه
فى معالجة الجريمة وفى التعامل مع المواطنين — أما العساكر والخبراء فقد
اختيروا من أسوء العناصر ودفعت لهم مرتبات ضئيلة كانت محرصا على
ارتكابهم للجرائم — الى جانب تغنى الجهل والمرض فيهم .

وعندما سعى المخططون لجهاز البوليس لاصلاحه لم يتقدموا خطط
الاصلاح السليمة — فتخبطت نظم الدراسة في المدرسة بين قصيرة الأمد
وطويلة — وتنوع مؤهل الالتحاق بها — وتعمقلت نظم الحاق الرتب
الوسطى وشروط توظيفهم — ولم يتيسر تطبيق أساليب البحث الجنائي
الحديثة ، واستمر استخدام أساليب المخبرين السانحة في كشف غولمض
الجرائم . وعندما فطن المسئولون الى أهمية تطبيق نظام التخصص طبقوه
على جرائم محدودة وبصورة تافهة — لكنهم استطاعوا تطبيق التخصص
في مقام التمييز بين الجريمة الجنائية والجريمة السياسية — وتمتقوا في
التخصص في الأخيرة بحيث بدأ واضحا ان الاهتمام بالجريمة السياسية كان
على حساب الجريمة الجنائية . لكن أهم ما يوجه الى الاصلاح في البوليس
انه اغفل الجانب الإنساني .

وعندما أن للوجود البريطاني في البوليس أن يرحل سعى المخططون
لجهاز البوليس أن يملأوا الفراغ بإنشاء نظام الكونستابلات الوطنيين — ورفع
المستوى الثقافي للضباط بتعديل مناهج الدراسة في مدرسة البوليس —
وشغل الرتب العليا في الجهاز بضباط وطنيين — ولم تلق عملية ملء الفراغ
النجاح الذي كان مأمولا منها بعد خروج العناصر الأوروبية من البوليس
لأسباب ترجع الى الاستمرار في حشو مناهج الدراسة بمدرسة البوليس
بمناهج بعيدة الصلة عن الدراسة العملية اللازمة للضباط — والى سيطرة
العناصر التي تعلمت على أيدي الانجليز على المناصب العليا في الجهاز
بحيث أصبحت هذه العناصر الوطنية استمرارا للوجود الانجليزي في
البوليس المصري .

وقد تميزت خطوات التحديث والتطوير — فلم تستطع أن تلاحق
الايقاع السريع للتطور في الجريمة ، وتداخلت السياسة في عمليات التنظيم
فتمسيت في اصالة جهاز البوليس بالتخلف والعصور .

وقاجعت الحرب العالمية الثانية مصر — وتدخل الأثر الاقتصادي
القائم عنها ليزيد من عتاهب الناس — فارتفعت اعباء المعيشة وفتحت الآلوات
واختفت المواد الضرورية — وانتفع الفقراء يبحثون عن الحل — فكانت

الجريمة التي ارتفعت معدلاتها رغم محاولات إيقافها عن طريق اتخاذ القرارات الاستثنائية كالاغتيال — ولكتظمت البلاد بالقنصوات المحاربة التي تركت ما تتركه الجيوش وراءها من عوائل الفساد الاجتماعى والأخلاقى — وأسهم الجنود فى زيادة الجرائم الجنائية والأخلاقية — وعرفت مصر أشكالا جديدة للجريمة لم يكن لها بها صلة من قبل .

وتطورت تنظيمات أجهزة الأمن السياسى مع تطور الجريمة السياسية — فكانت بسيطة فى البداية عندما كتبت الجريمة السياسية فى مهبها ، ثم ما لبثت أجهزة الأمن أن تطورت وتشعبت فروعها مع مقدم تيارات سياسية جديدة — ثم بدأ جهاز الأمن السياسى يميل الى الانحراف مع سوء استخدام الأجهزة الحاكمة له للتفكيك بالخصوم السياسيين وانفراد الجهاز بهمه حماية الحكم وركون الأخير اليه ومنحه ثقته — وكانت النتيجة الحتمية لذلك هى حصانة أجهزة الأمن السياسى ضد الرقابة الشرعية والمساطة القانونية — الأمر الذى تزايدت معه تجاوزات أجهزة الأمن السياسى المتمثلة فى التفكيك والتعذيب والخروج على القانون بل والقتل . وصحب هذا تطوّر خطر فى أسلوب معالجة السخط السياسى والمعارضة باستخدام (القوات العسكرية) المخصصة للمحافظة على النظام أساسا — لضرب القوى المعارضة والتفكيك بها بصورة تحول معها التعامل مع العمل السياسى من أسلوب القانون الى أسلوب البندقية — وكان هذا كله على حساب أمور كثيرة فى جهاز البوليس — أساعت الى الجهاز وتنظيماته أيضا إساءة .

ونجحت الرعية والاشراف البريطانى على الجهاز منذ بدايات الفترة الحديثة من تاريخ مصر فى صبغ البوليس بصبغة الولاء للوجود البريطانى ومؤسسته فى مصر — وظهرت فى الجهاز مدرسة ظلت على ولأنها للسفارة البريطانية تصدها بأهم المعلومات عن الأمن والسياسة وتزودها بأسرار خطيرة قد تخفى عن المسؤولين المصريين بصورة وصمت المتعاملين مع الوجود البريطانى بوصمة العمالة والتآمر — وأصبح رجال البوليس من المسؤولين عن الأمن السياسى وغيره هم عيون الوجود البريطانى داخل

القصر الملكي والوزارات — بل وتدخلوا في قضايا سياسية من صميم اختصاص السياسة .

وجاءت قمة المساسة عندما عهد الى جهاز البوليس المدني بتمسك شخصية الجيش وارتداء عبائه ، وتنفيذ مهمة مواجهة المحتل في منطقة القناة بعد إلغاء المعاهدة ، فدخل في مواجهات ليس أهلالها ولا معدا لمقابلتها فكانت المنبحة التي تعرض جنوده فيها للقتل دون مبرر — فلما أوجعته ضربة المحتل انقلب على رئاساته يقلب الموائد فوق رأسها ويهدم النظام والاستقرار الذي كان يعتمد عليه في حفظه وصيافته — وانتهى هذا كله بمأساة احترقت فيها العاصمة في ٢٥ يناير ١٩٥٢ بينما وقف جهاز البوليس كله يتفرج على ما جفت يداه .

لقد كان جهاز البوليس على مدى الفترة موضوع الدراسة ضحية تنظيمه وترتيبه :

فقد نظمت قيادته في وزارة أسست تبعا لنط التنظيم المؤسس على الخلط بين الأجهزة الاستشارية والتنفيذية — والتنظيم العسكري — والتنظيم المؤسس على التقسيمات الوظيفية — وانبج هذا كله جسدا ضخما مترهلا منتفخا بالمؤسسات والإدارات المتداخلة الاختصاصات .

ثم كملت فروع الجهاز في النطاق الجغرافي للبلاد بقيود شبكة مركزية عظيمة النفوذ حبست على الجهاز انفاسه بنتيجة مؤداها انعسدام الابتكار والتجديد — وتعاظم الضوف من المسؤولية عند أعضائه .

ولخضع الجهاز لنظام رئاسي إداري معقد منحت فيه للعبة سلطات ضخمة لأحكام السيطرة وضبط أعضائه فكان هذا النظام أحد عوامل تخلل الجهاز نفسه وفساده ، حيث نقشت فيه أساليب النفاق والرياء ردا لخطر الاحتكاك بهذه القيادات التي كانت في أغلب الأحوال غاشمة ومسيحة متباهية بسلطانها ونفوذها . وهذا بدوره أدى الى خضوع أفراد الجهاز لرغبات رؤسائهم الذين لم يكونوا فوق مستوى الشبهات — فظهرت

قضايا التفتيق وتخفيف وتعديل اوصاف الجرائم وعدم اثبات وقوعها والامتناع عن قبول بلاغات الناس تنفيذا لرغبات الرئاسات التي كانت تريد تقديم صورة غير حقيقية للأمن العام الذي كانوا مطالبين بالحفاظ عليه وصيائمه ٠٠١ .

ونتيجة لهذا كله أصبح دور جهاز البوليس هو اخفاء الجرائم وليس كشفها حفاظا منه على تقديم صورة غير حقيقية لحالة الأمن العام .

وتدخلت الحكومات المتعاقبة على مدى الفترة بموضوع الدراسة في شئون الجهاز فاستخدمته لتحقيق مصالحها في محاربة الخصوم السياسيين .. فتنازعتهم الأهواء السياسية وفقدت وظيفته الأساسية في ظل هذا الصراع السياسي .

وفشل المخططون للجهاز في توفير التدريب التخصصي اللازم أو العناد والمعدات اللازمة لتعليم جهاز البوليس بولجيه في حفظ الأمن فتعثر في متابعة الجريمة ومجزت امكانياته عن ملاحقة التزايد السريع في معدلات الجريمة .

وتعددت سياسات تنظيم الجهاز — ففارة يطلب الجانب السياسي على الجانب الجنائي في شأن وظيفة الجهاز ، وتارة يعسكر الجهاز على خلاف شكله المدني حتى انتهى الأمر الى نقصان جهاز البوليس لحقيقة هويته — أهو جهاز للأمن السياسي أم الجنائي أم لهما معا — أهو جهاز عسكري أم جهاز مدني .

ولأن الجهاز عاش حياته على مدى الفترة بموضوع الدراسة تابعاً للنظام الحاكم ومنحازاً اليه ينفذ أوامره ونواهيها أيا كانت دوافعها .

ولأن النظام الحاكم على مدى الفترة موضوع الدراسة كان في أغلب الأحيان لا يمثل الناس تمثيلاً حقيقياً — فقد أصبح جهاز البوليس بالتبعية يخدم مصالح النظام الحاكم فيخمية ويؤيده ويناصره — وكان ناتج هذه الحقيقة هو وجود فجوة عميقة بين الجهاز وتين جموع الشعب الغريب

عن حكامه الذين استعانوا بالجهاز لحيلتهم من غضبة هذا الشعب
المضطوب على أمره

لقد كانت سلطة الحكم محصورة في فئة معينة تعود جذورها
الى الطبقة الرأسمالية المسيطرة على مصادر الثروة - فئة الباشوات
والاقطاعيين والملك .

وكان معنى هذا أن يكون جهاز البوليس باعتباره جهازا تابعا للنظام
الحاكم بوليس الطبقة الرأسمالية الثرية - وان ينحصر دوره في
الحفاظة عليها وحمايتها من الطبقات الأخرى الناقمة الغاضبة - طبقة
الفقراء والكادحين والمحرومين .

لهذا لم يكن غريبا أن يكون سلوك جهاز البوليس على هذه الصورة
التي قدمتها صفحات هذه الدراسة .

تم بحمد الله

الملاحق

— الملحق رقم (١) جدول يوضح تسلسل حوادث القتل ضد الوجود
البريطاني في مصر من ١٩١٤ — ١٩٢٤ .

— الملحق رقم (٢) لائحة بشأن بيوت الماهرات صادرة بتاريخ
١٦ نوفمبر ١٩٠٥ .

F. O. 371 — 73464 — J 4144 — الملحق رقم (٣)

F. O. 371 — 80381 — JE 1054 — 47 — الملحق رقم (٤)

الملاحق رقم (٢)

لائحة بشأن بيوت الماهرات

نافظر الداخلية .

بعد الاطلاع على لائحة بيوت الماهرات الصادرة بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٨٩٦ وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المخططة بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ طبقا للأمر العالي الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٩ .

قرر ما هو آت

مادة ١ — يعتبر بيتا للماهرات كل محل تجتمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات عادة لعمل الفخشاء ولو كانت كل منهن ساكنة في حجرة منفردة منه أو كان اجتماعهن فيه وقتيا .

تعليقات — المقصود بهذه المادة المحلات المعدة لارتكاب الفاحشة علانية أى المشهورة بانها مأوى للنساء الفواحش . أما البيوت المعبر عنها بسرية التى يتردد عليها بعض النساء خفية لهذا الغرض فان ظهرت بحالتها الحقيقية وأصبحت موضوعا لشكوى السكان المجاورين لها ينبغى حينئذ على جهة الادارة جمع كافة الاستعلامات الكافية للتحقيق من أنها معدة حقيقة لتواجد نساء مخصصات أنفسهن للفاحشة ومتى ظهر ذلك جليا بتحقيق يجريه المحافظ أو المدير بنفسه أو تحت مباشرته تعتبر من بيوت الماهرات ويسرى عليها مفعول هذه اللائحة (مستخرج من منشور الداخلية السابق صدوره في ٢٢ نوفمبر سنة ٩٦ نبرة ٩٩) وكذلك المحلات المزعوم انها مجرد فنادق (أوتيلات) أو أنها أود مفروشة وتكون في الواقع مستعملة لارتكاب الفاحشة . فمتى تحقق للبوليس استعمال محل من هذه المحلات لاجتماع الفواحش أو تواجدهن فيه عادة تتخذ نحوه الاجراءات اللازمة على مقتضى احكام هذه اللائحة (من منشور الداخلية الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٥ نبرة ١٦٥)

مادة ٢ — لا يمكن فتح بيوت العاهرات إلا في الأخطاط التي يعينها لذلك خاصة المحافظ أو المدير . ولا يكون لكل منها سوى باب واحد فقط ولا يجوز وجود اتصال بينها وبين مسكن أخرى أو دكاكين أو محلات عمومية .

تعليمات — متى تقرر العمل بهذه اللائحة في جهة من الجهات بمصادقة نظارة الداخلية يجب التحقيق في انتخاب الأخطاط التي تعين لبيوت العاهرات منعاً لشكوى أرباب العائلات (من منشور الداخلية نمرة ٩٩ سنة ١٨٩٦) « راجع نص المادة (٢٧) من هذه اللائحة » .

مادة ٣ — الأشخاص الآتي ذكرهم لا يجوز لهم أن يفتحوا أو يديروا بيوتا للعاهرات بأنفسهم ولا بواسطة أشخاص مستعاريين »

أولاً — للقصر الذين لم يتقروا رشدهم والمحبور عليهم »

ثانياً — المحكوم عليهم بعقوبة جنائية لارتكابهم جنية علانية .

ثالثاً — المحكوم عليهم لارتكاب سرقة أو نشل أو اخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة أمانة أو اخفاء جاتين أو انتهاك حرمة الآداب علناً أو تحريض قاصر على الفسق وذلك في حالة ما إذا كانت العقوبة لم تمض عليها خمس سنوات .

رابعاً — الأشخاص الذين كانوا يديرون بيوتا للعاهرات وحكم عليهم بإغلاقها لأسباب متعلقة بإدارتها ولم تمض ثلاث سنوات كاملة على هذا الحكم .

تعليمات — متى علم البوليس أن بيتاً من هذه البيوت قد استعمر لفتح أو إدارته شخص آخر غير صاحبه الحقيقي الذي يكون قد منعه من ذلك سبب من الأسباب المنصوص عنها في هذه المادة يقدم محضر مخالفة ضد كل من صاحب المحل والشخص المستعمر وتكون فيه الظروف المثبتة أن الشخص المتظاهر بأنه صاحب المحل لم يكن في الحقيقة إلا شخصاً مستعمر (من منشور الداخلية نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ٤ - صدور الاحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المسادة السابقة على صاحب بيت للماهرات سابق قيده يستوجب حتما منع المحكوم عليه من الاستمرار على تشغيله في المدة الموضح عنها اعتبارا من اليوم الذي تصبح فيه تلك الاحكام نهائية .

مادة ٥ - يجب على من يريد فتح بيت للماهرات أن يخطر المحافظة أو المديرية بذلك بالكتابة قبل فتحه بخمسة عشر يوما على الأقل ومتى كان للبيت أكثر من مدير واحد يجب على كل منهم أن يوقع على الاخطار ويكون مسئولوا كذلك في حالة وقوع مخالفة .

مادة ٦ - الاخطار المذكور في المسادة السابقة يكتب على ورقة تمغية من فئة ٣٠ مليا بحسب المثال الذي يقرره البوليس ويكون محتويا على الايضاحات الآتية :

اولا - اسم مقدم الاخطار ولقبه وسنه ومحل ولادته ومحل اقامته وتابعيته .

ثانيا - موقع البيت ومحدد الغرف التي يشغل عليها .

ثالثا - اسم مالك العقار ولقبه ومحل اقامته وتابعيته .

تعليمات - قد طبع المثال المذكور (أورنيك نمرة ١١ ج) لكي يصرّف منه الى أصحاب الشأن بالثمن المقرر للورقة التمغية وتوضع على كل نسخة ورقة لصق بدل ثمنه بقيمة هذا الثمن (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) ولا تعطى رخص عن بيوت الماهرات بل متى تحقق عدم وجود أى مانع تعطى لمقدم الاخطار شهادة قيد على الأورنيك نمرة ١٣١ بعد أن يشطب منه (محل عمومي) ويكتب به (بيت ماهرات) وتسدّل منه موازٍ لائحة المحلات العمومية بموازٍ لائحة بيوت الماهرات .

وتقيد بيوت الماهرات في دفتر يخصص لها من الأورنيك نمرة ١٢٩ مع اجراء التعديل فيه حسبما ذكر آنفا (من منشور الداخلية نمرة ١٤ سنة ١٨٩٨) .

مادة ٧ - يرفق بهذا الاخطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق من مقدم الاخطار او شهادة من السلطة التابع لها دالة على عدم صدور حكم عليه باحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة .

ويتمهد مقدم الاخطار تعهدا صريحا بان يتبع في ادارة البيت احكام هذه اللائحة .

مادة ٨ - يجب على مقدم الاخطار ان يقدم للمحافظة او المديرية في ظرف ثمانية واربعين ساعة على الاقل قبل فتح البيت كشفا محررا على حسب المثال الذى يقرره البوليس ومحتويا على اسماء العاهرات والخدم وكافة الأشخاص المقيمين في البيت او الذين يؤدون فيه اى خدمة مع بيان القابهم وسنهم وتلبعيتهم .

تعليمات - قد طبعت النظارة المثال اللازم لهذا الكشف (اورنيك نبرة ١١ د) وهذا الأورنيك يصرف لأصحاب البيوت بثمن قدره ٣٠ مليما من كل نسخة منه (من منشور الداخلية نبرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ٩ - يمكن فتح بيوت العاهرات في اليوم السادس عشر من تاريخ تقديم الإخطار المنوه عنه في المادة (٥) وبعد مضي ثمانى واربعين ساعة على الأقل من تاريخ تقديم الكشف المنوه عنه بالمادة (٨) . ما لم تعلن المحافظة او المديرية في خلال ذلك بطريقة ادارية معارضتها في فتحه بحيث تكون المعارضة مبنية على احكام المادتين الثانية والثالثة من هذه اللائحة أو على عدم استيفاء الاخطار أو الكشف .

ويجب اعلان المعارضة ايضا لمالك العقار الموضح عنه في الاخطار .

تعليمات - اذا لم توجد موائع تستوجب المعارضة سوى عدم استيفاء الاخطار أو الكشف فيكلف مقدمهما باستيفائهما بأقرب ما يمكن من الوقت فان لم يذهن أو لم يفتسر ذلك يعلن بالمعارضة في الميعاد القانونى .

ويقتضى ان اعلان المعارضة يكتب على ثلاث نسخ (من الأورنيك

نمرة ١٠١ هـ) أحداها لتقديم الاخطار والثانية لمالك المقار والثالثة تحفظ مع الأوراق الخاصة بالمحل بعد استيفاء صيغة الاعلان (من منشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ١٠ - لجهة الادارة في حالة عدم تقديم الاخطار من أصحاب المحل أن تقرر ما اذا كان ينبغي اعتباره من ضمن بيوت العاهرات أما اذا كان أصحابه تابعين لدولة اجنبية فلا يجوز تقرير ذلك الا بعد موافقة ثقلاصل التابعين هم لهم .

ويعلن هذا القرار بطريقة ادارية الى صاحب المحل ويرفق به صورة مصدق عليها من الامادة المحتوية على رأى القنصل بالموافقة ويتبته ضمنه باقتال المحل أو بتقديم الاخطار اللازم عنه بحسب ما يقتضيه الحال في ظرف ١٥ يوما . فتمضى مضى هذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل بقتضى التنبيه فعلى البوليس اثبات ذلك وتحرير محضر مخالفة ويصير اخطار مالك المقار بالتنبيه الذي أعلن لصاحب المحل .

تعليمات : اذا كان صاحب المحل من التبعة الاجنبية يتعين على جهة الادارة مخابرة القونصلاتو عنه وتقديم ما يلزم لاقناعها بأن المحل معد لارتكاب الفاحشة والحصول على موافقتها كتابة على اعتباره من بيوت الطاهرات ولذا تعدد أصحاب المحل وكانوا من تبعيات مختلفة وجب الحصول على اقرار من القونصلاتو التابع لها كل منهم (من المنشور نمرة ٩٩ سنة ١٩٠٦) .

وينبغي أن تعلن مع كل قرار صورة مطبقة للأصل من اعادة القنصلاتو المشتبهة على الرأى المتضمن الموافقة ويكتب كل قرار على ثلاث نسخ (من الأورنيك نمرة ١١ ب) أحداها لصاحب المحل والثانية لمالكه والثالثة تحفظ مع الأوراق (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ١١ - اذا تغير صاحب أى بيت من بيوت العاهرات وجب على صاحب البيت الجديد اعلان ذلك للحفظة او المديرية في ظرف ثلاثة أيام

مع تقديم شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة تقوم
بقيامها في المدة المذكورة .

ويجب على كل صاحب بيت للعاهرات أن يعلن للمحافظة أو للمديرية
في مثل الميعاد المذكور كل تغيير يحصل في الأشخاص الواجب درج أسمائهم
في الكشف النصوص عنه بالمادة (٨) مع بيان كافة الايضاحات المقررة
بذلك المادة .

تعليمات — الاعلان الذي يقدمه صاحب المحل الجديد يجب أن
يكون على ورقة تمغة من فئة ٣٠ مليا ويوضح فيه اسم مقدمه ولقبه ومحل
اقامته وتبعيته ونمرة قيد البيت وموقعه . وتذكر فيه شهادة السوابق المرفقة
به وكذلك الاعلان الذي يقدم عن تغيير في الأشخاص المدرجين بالكشف
يجب أن يكون على ورقة تمغة من فئة ٣٠ مليا (من المنشور نمرة ١٦٥
سنة ١٩٠٥) .

مادة ١٢ — ينبغي الاخطار عن نقل المحل من جهة الى أخرى قبل نقله
بخمسة عشر يوما على الأقل ويمكن اجراء النقل في اليوم السادس عشر ما لم
تعلن المحافظة أو المديرية في بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضتها في
ذلك بناء على احكام المادة الثانية من هذه اللائحة .

تعليمات — هذا الاخطار ايضا يكون على ورقة تمغة من فئة ٣٠ مليا
ويشتمل على البيانات اللازمة لتعيين موقع البيت الجديد جيدا وعدد
الغرف المشتمل عليها واسم ملاك العقار ولقبه ومحل اقامته وتبعيته . ويرفق
معه ايصال الاخطار السابق تقديمه من المحل الأصلي (من المنشور
نمره ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

مادة ١٣ — كل شخص تابع لبيت من بيوت العاهرات أو يكون
مستخدما فيه يجب أن يكون بالغاً سن الرشد القانوني .

تعليمات — سن الرشد القانوني هو بلوغ السنة الثامنة عشر من
العمر فإذا علم البوليس بوجود أحداث لم يبلغوا الرشد ذكورا كانوا

أو أننا تابعين لأحد بيوت العاهرات أو مستخدمين به فعليه أن يحرر محضراً ضد صاحب المحل وضد الأحداث أيضاً ويجب منع هؤلاء الأحداث من الإقامة في المحل بعد صدور الحكم ضدهم . وفيما يختص بأصحاب البيوت التابعين للحكومة المحلية تعتبر الحادثة جنحة طبق المادة (٢٣٣) عقوبات ويقدم المحضر للنيابة فلذا لم تتوفر شروط هذه المادة يصر تطبيق المادة (١٣) من اللائحة وعند ذلك تعيد النيابة المحضر لتقديمه للمحكمة المركزية . أما أصحاب بيوت العاهرات التابعين لدول أجنبية فيقدم ضدهم محضر مخالف طبق المادة (١٣) من اللائحة .

ولما الأحداث فيحاكمون بصفة مخالفين للمادة (١٣) المذكورة (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ١٤ — كل مومسة تكون موجودة في بيت العاهرات يجب أن تكون حائزة لتذكرة تعطى لها من البوليس وعليها صورتها . وهذه التذكرة يجب تجديدها سنوياً .

تعليمات — هذه التذكرة (أورتك نمرة ١١) تعلق عليها صورة المومسة الحرة باسمها (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ١٥ — كل مومسة تكون موجودة في بيت للعاهرات يجب أن تتقدم لإجراء الكشف الطبي عليها مرة في كل أسبوع بمعرفة الطبيب المتوط بمكتب الكشف وإن لم يوجد بمعرفة طبيب بصرح له بذلك من طرف مصلحة الصحة .

ويوضح الطبيب تاريخ الكشف والملاحظات التي تترأى له منه على التذكرة المنصوص عليها في المادة السابقة التي تبرزها له كل مومسة . وللبوليس الحق أن يجري الكشف على العاهرات اللاتي يتأخرن عن الحضور للكشف بدون إبداء عسك مقبول وله مراجعة الشهادات المرضية التي تتقدم منهن لاثبات اعتذارهن .

تعليمات — يجب أن يكون المحل المعد لمكتب الكشف في المنطقة

المخصصة لبيوت العاهرات وينتخب هذا الحل بالانحداد مع منتش
الصحة وتكون أجرته على اصحاب بيوت العاهرات متى امكن ذلك (من
المنشور الصحى الرقم ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٧) .

واذا قدمت احدى المومسات شهادة طبية بأن تأخيرها عن الكشف
كان بسبب مرض فللبوليس تحقيق ما تدون بالشهادة فى حالة الشك فى
صحتها . وبما ان المادة (٢٢) من هذه اللائحة تخول لضباط البوليس
استصحاب طبيب عند الدخول نهرا فى بيوت العاهرات فيمكن تكليف الطبيب
بالكشف حالا على المومسة التى تأخرت عن الحضور للكشف (من المنشور
نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

ولا يتصرح للمومسات بالانتقال من دائرة المدينة أو الجهة المقربات
فيها الى جهة أخرى للاقامة فيها مؤقتا أو قطعيا الا بعد الكشف عليهن
بمعرفة الطبيب للتحقق من سلامتهن من الأمراض المعدية أو مديها
(منشور نمرة ١٤ سنة ١٨٩٨) .

مادة ١٦ — كل مومسة يتحقق لصابتها بمرض زهرى يجب عليها
الامتناع عن الاقامة فى بيت من بيوت العاهرات .

مادة ١٧ — المومسات من رعيا الحكومة المحلية اللاتى يتضع للطبيب
اصابتهن بأمراض زهرية يرسلن الى المستشفى ولا يخرجن منه الا بعد
شفايتهن .

فاذا لم يوجد فى المدينة مستشفى للحكومة ترسل المصابات الى مستشفى
اقرب مدينة وعلى البوليس إجراء نظهن . أما مصاريف المعالجة وتقدرها
أربعة قروش صاغ يوميا فتكون على نفقة كل من صاحب البيت والنساء
المصابات بوجه النضامن والشهادة التى يعطيها مدير المستشفى عن مدة اقامة
المصابة فيها تعتبر بمثابة صلح قابل للتنفيذ لصالح الادارة وكل مومسة مصابة
تكون تابعة لدولة اجنبية يبلغ عنها القسطلاتو التابعة لها .

تعليمات - النساء التابعات للحكومة المحلية يرسلن للمستشفى مع شهادة الطبيب . أما الاجنبيات فتُرسل شهادة الطبيب المختصة بهن مسورا للتوصلات التابعات اليها بواسطة المحافظة أو المديرية وعلى البوليس التحقق من عدم بقاء المريضات في بيوت العاهرات وإذا وجدن فيهما بدون أن يثبت شفاؤهن يقدم ضدهن مضر مخالفة (من المنشور لمرّة ٩٩ سنة ٩٦) .

مادة ١٨ - أحكام المواد الأربعة السابقة تسرى أيضا على صاحبات بيوت العاهرات أما اللاتي يزيد سنهن عن خمسين سنة فيجوز اعفائهن من الكشف الطبي .

مادة ١٩ - لا يجوز للمؤسسات أن يوجدن بأبواب بيوت العاهرات ولا بالنوافذ .

مادة ٢٠ - أصحاب بيوت العاهرات مسئولون عن المخالفات التي تقع ضد أحكام المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٩ .

مادة ٢١ - لا يجوز لأصحاب بيوت العاهرات أن يتركوا أحدا يلعب باللعاب القمار على اختلاف أنواعها مثل لعب البكارا واللانسكنيه والواحد وثلاثين والثلاثين والأربعين والفرعون والروليت وماكينه الخيول وما أشبه ذلك من أنواع اللعب . وفي حالة مخالفة ذلك تضبط النقود الموضوعة للعب وكذلك الأشياء التي حصل للعب بها .

مادة ٢٢ - يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا نهارا في بيوت العاهرات لضبط المخالفات التي تقع بشأن هذه اللائحة ويسوغ لهم عند اللزوم أن يستصحبوا طبيبا .

ويجوز للضباط والأمناء الدخول فيها في أثناء الليل أيضا عند حصول مشاجرة أو تعد أو أي أمر آخر يخل بالأمن العام أو لأجل ضبط من يكون من الجائنين جاريا البحث عنه بمعرفة البوليس أو عند الاستخانة بهم .

ولا يجوز للبوليس أن يضبط أى شخص أجنبى بوجود عادة أو عرضا فى بيت من بيوت المعاهرات الا فى الاحوال المنصوص عليها فى اللوائح الجارى العمل بها فيما يختص بالأجانب .

مادة ٢٣ - كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة ما عدا أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

وفى حالة ارتكاب مخالفة ثانية فى ظرف سنة أو فى حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المواد المذكورة فى الفقرة السابقة يعاقب الفاعل بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وبالحبس مدة لا تتجاوز اسبوعا أو بالحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ٢٤ - فى حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المادة ٢١ يحكم الغاضى بمصادرة النقود الموضوعة للعب والأشياء التى تكون قد ضبطت .

مادة ٢٥ - ينبى الحكم باقتال المحل فى حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ وكذلك فى حالة صدور حكم بسبب حصول لعب القمار اذا كان صدر فى بحر الثلاث سنوات الماضية حكمان فى مثل هذه المخالفة ضد أصحاب البيت ولو تعاقبوا فى بحر المدة المذكورة .

ويجوز الحكم باقتال البيت فى سائر الاحوال الأخرى .

مادة ٢٦ - الحكم الصادر باقتال المحل يصير تنفيذه فى حق صاحب المحل بدون التفات لمعارضة مالك العقار أو أى شخص آخر يشغله ويجوز وضع الأختام تأييدا لتنفيذ مفعول الاقتال والحبس المحكوم باقتالها لا يجوز اعادة فتحها فى بحر الثلاثة شهور التالية ليوم اقتالها الا بتصريح من البوليس الذى يسوغ له عند اللزوم أن يمنع بالقوة السكنى فيها بدون إذن منه .

تعليمات — كل حكم صادر باقتفال بيت من بيوت العاهرات يجب أن يكون تنفيذه بمعرفة أحد المحضرين ومتى كان الأمر يختص بوطنيين فقط فمرفق المحضر ضابط بوليس يضع ختمه بالجمع الأحمر على باب البيت تأييدا لنفاذ الاقتال ولكن إذا كانت الأحكام صادرة ضد أجانب فاجراء الختم يكون بمعرفة المحضر .

تبقى الأختام على الباب مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وفي حالة ما إذا كان مالك العقار يرغب إعادة فتح البيت قبل انتهاء هذه المدة يجب عليه أن يقدم عن ذلك طلبا للمحافظة أو المديرية. وإذا ثبت أن المالك سليم النية وأن الغرض من فتح البيت ثانية هو السكن وليس استعماله للفاحشة فيصرح المحافظ أو المدير برفع الأختام وفتح المحل ثانية لصالح مالكه ويتحرر من ذلك محضر يتوقع عليه من المالك ويحفظ بالملف (دوسيه) .

ومتى كانت الأختام وضعت بمعرفة أحد المحضرين فيكون تحرير محضر رفعها بمعرفة أحد المحضرين أيضا بناء على طلب المالك (من منشور الداخلية نـ ١٦٥ سنة ١٩٥٥) .

مادة ٢٧ — يبرى مفعول هذه اللائحة على الجهات السارية عليها الآن لائحة ١٥ يولية سنة ١٨٩٦ ويجوز أن يتقرر سريتها أيضا على أية جهة أخرى بهتضى قرار يصدره المحافظ أو المدير ويعين فيه الأخطاط التى تفتح بيوت العاهرات فيها .

وبيوت العاهرات الموجودة فى الأخطاط الأخرى يجب اقتالها فى الميعاد الذى يحدد فى القرار المذكور بحيث أن هذا الميعاد لا يجوز أن يكون أقل من شهر .

والبيوت الموجودة فى الأخطاط المعينة يجب على أصحابها قتيدها فى بحر الثلاثين يوما التالية لنشر القرار طبقا لأحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من هذه اللائحة .

• مادة ٢٨ - تلغى اللائحة الصادرة بتاريخ ١٥ يوليه سنة ١٨٩٧ .

مادة ٢٩ - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

تحريرا بالقاهرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ .

(مصطفى فهمي)

الحق رقم (٣)

F. O. 371 — 73464 J 4144

Copy L J A

W. B. Emery Esq., M. B. E.
British Embassy Cairo
6th May, 1949

Ds (E) Ds - P - 62

Head of B. I. M. E.

G. H. Q., MELF

J. G. Tomlinson Esq.,
British Embassy, Cairo.

D. S. O. Canal

C. X. (C)

(1) I saw (Tuba) at the Governorate on may 5th; the interview was, of necessity, being continually interrupted with a stream of visitors congratulating him on his promotion to the rank of (Miralal) which the prime Minister has bestowed on him in connection with his work against the (Ikhwan El Muslimeen).

(2) When questioned about the present position in (Ikhwan) affairs (Tuba), while admitting that the press reports are grossly exaggerated, stressed the fact once again that in his opinion the (Ikhwan) was almost completely broken. This view, as you will remember, was not entirely supported by (Trombone), but at any rate (Trombone's) views were expressed prior to the successful raid which was carried out on the 29th April; with regard to this raid, (Tuba) gave the following figures of the arms and other material siezed by the police, while they did not reach the astronomical figures that appeared in the press, they Look, nvertheless, impressive. They were :

23 Sten and Vickers sub-machine guns.

11 Revolvers.
over 1,000 hand grenades.
over 10,000 pieces of gelignite and dynamite, much of
which was already packed in boxes in preparation for
outrages.
Large quantities of guncotton.
8 time bombs.
More than half a million rounds of ammunition, both rifle
and smallarms.
A radio transmitter.
5 police Uniforms, 3 for Naffar, and 2 for Constables.

(3) I questioned (Tuba) about the press report that a second raid, in which arms had been found, had taken place on May 1st; but he stated that this was not correct, no such raid had been carried out. I also asked him about the press report which appeared in the " Gazette " on May 5th; stating that one of the arrested men had Confessed that two of the terrorists gang had planned to murder (Abdel Rahman Amar Bey). (Tuba) said that this report was also exaggerated, it was true that one of the arrested men said he " thought " there was a plot to murder the Undersecretary.

(4) Discussing the position of the (Wafd), (Tuba) said that (Nahas Pasha) wished once again to boycott the forthcoming elections on the plea that a fair ballot would be impossible under Martial Law. However, Nahas was over-ruled by the majority of the Wafdist Leaders Led by (Serag El Din) who pointed out that another boycott would merely mean that the (Wafd) would be out of power for five years by which time they would be forgotten and broken up by political force.

The (Wafd), therefore, while protesting against the continuation of Martial Law, will fight in the elections.

(5) (Tuba) said that the date of the general elections was not yet fixed, but it must take place before september, with the continuation of Martial Law and the freehand that the police now had he did not anticipate any great trouble in Cairo or Alexandria, but he thought that in the provinces a certain amount of unrest must be expected.

(6) We then discussed the recent capture of forged American 20 dollars bills, and he showed me a specimen which, unfortunately, he had to keep. Nevertheless, he has promised to get me one. Examination of the specimen bore out all that (Fish) had said about them; only the most ignorant "Fellah" could be deceived by such a crude forgery. (Tuba) was amused at any idea of Russian origin and said he was convinced that the Forgeries were made in the Middle East, probably in Teheran. He said he had no knowledge of any forged British notes or gold.

(7) I asked him if he supported the view that the directive of Middle East Communism had shifted from the (Lebanon) to (Iraq), and he said he "thought" it had. When questioned as to evidence of this, (Tuba) explained that liaison with Iraqi police had proved that many printed pamphlets and other literature had been made in (Baghdad) and furthermore, they suspected the movements of certain individuals between Iraq and Egypt were connected with communist activities. He said that in co-operation with the Iraqi police close watch was now being made on anyone travelling between the two countries.

(8) (Tuba) gave me a List of Soviet air arrivals which will be forwarded to you under separate Cover.

W. B. Emery

الملحق رقم (٤)

F. O. 371 — 80381 — J E 1054 - 47.

Top Secret

1. After an appointment by telephone Miralai Mohammed Imam Bey, Assistant Commandant, Cairo City Police, came to see me in my office at 12.20 today.
2. He opened the conversation by saying that he had come with a semi-official message from (Fuad Serag Al-Din Pasha), which the Minister wished me to pass verbally to the British Ambassador. The message was as follows :

" Fuad Serag Al-Din Pasha wanted the Ambassador to know that he undertook that there should be no demonstrations or actions taken against British Interests which he would not at once suppress. He wished His Excellency to be assured of this fact. He begged His Excellency to take no notice whatsoever of rumours and stories which he knew were being spread in almost every circle. These rumors were started by the opposition with the intention of causing trouble. Further more, Fuad Serag Al-Din Pasha wished His Excellency to believe that he was doing all in his Power to put an end to the present difficulties between G.B. and Egypt and to bring about a peaceful solution to our troubles.

3. When he delivered the message Imam Bey went on to tell me that although the situation was difficult he felt sure that Fuad Serag Al-Din Pasha, whom he described as in reality the most powerful man in the Wafd, was undoubtedly sincere in his wishes for a solution of the Anglo-Egyptian impasse. I may say in passing that we have known for some time Imam Bey was undoubtedly high in Fuad Serag Al-Din Pasha's confidence so it is not surprising that the Minister should select him as his messenger.

November 27th, 1950

W. B. Emery

قائمة المصادر والمراجع

أولا - وثائق غير منشورة :

— Russell's private papers — Egypt political J. O. 3801-Dt. 107.
258, st. Antony's college, Oxford.

— Charles Ryder's private papers DT. 107, St. Antony's
College, Oxford.

Killearn's private papers (formerly Sir Milza Lampson — St.
Antony's College - Oxford.

— Alexander Keown Boyd's private papers. DT. 107 — 82.
St. Antony's College - Oxford.

— Milner papers — Bodlean Libaray - Oxford.

— F. O.	141 — 838	1942
— F. O.	371 — 8990	1923
— F. O.	371 — 69210	1948
— F. O.	371 — 69250	1948
— F. O.	371 — 73461	1949
— F. O.	371 — 73464	1949
— F. O.	371 — 73659	1949
— F. O.	371 — 73662	1949
— F. O.	371 — 80348	1950
— F. O.	371 — 80354	1950
— F. O.	371 — 90116	1951
— F. O.	371 — 90118	1951
— F. O.	371 — 90120	1951
— F. O.	371 — 90122	1951
— F. O.	371 — 90143	1951
— F. O.	371 — 90145	1951
— F. O.	371 — 96858	1951

— F. O.	371 — 96859	1952
— F. O.	371 — 96861	1952
— F. O.	371 — 96862	1952
— F. O.	407 — 194	1922

— دار المحفوظات العمومية :

- ملف خدمة اللواء سليم زكي باشا — محفظة ٥٨٩٨ — مسلسل
- ٥٩٠٣٧ — مخزن ٣٧ — أوراق ٢٧٦ ∞
- ملف خدمة البكاشي ولغرد فريدريك كونليف كيف — ملف ٢٩٢٤٦
- محفظة ٥٩٤ — عين ٣ دولا ب ٦٩ .
- ملف خدمة جناب المستر كين بويد — ملف ٤٣٢٥١ — محفظة
- ٣٥٢٥ — دولا ب ٣٦٣ — رف ١ .
- ملف خدمة البكاشي أبو المجد الناصر — مسلسل ٥١٢٨٢ —
- محفظة ٥٤٥٢ — رف ٢ — دولا ب ١٨٩ .
- ملف خدمة اللواء توماس وينتورث رسل باشا — مسلسل
- ٥٥٤٤٧ — دولا ب ١٠٦ — رف ٢ — محفظة ٥٣٤٥ .

— دار الوثائق القومية :

- محفظة ٦ داخلية .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) أبريل ١٩٢٩ .
- محفظة ٤ داخلية .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٢٧ — ١٩٢٨ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) أكتوبر ١٩٢٩ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٣١ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) فبراير ١٩٢٤ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) نوفمبر ١٩٢٤ — يناير ١٩٢٥ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٣٠ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٠ نوفمبر ١٩٣٠ .

- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ٦ مايو ١٩٢٥ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٢٩ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) فبراير ١٩٢٥ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٢٥ .

— الخلف القضائي :

- القضية ١١. جنابات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥ .
- القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر .
- القضية ١٨٤ جنابات مصر القسدية لسنة ١٩٥٣ .
- القضية ١٠٧١ جنابات قصر النيل لسنة ١٩٥١ .
- القضية ٣٣٣ جنابات محرم بك لسنة ١٩٢٤ .

ثانيا — وثائق منشورة :

- القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ (جمهورية مصر) ١٩٥٥ .
- الأوامر العمومية لنظارة الداخلية لسنوات : ١٩٠١ — ٣ — ٥ — ٦ — ٧ — ٩ — ١٠ — ١١ — ١٢ — ١٣ — ١٤ .
- الأوامر العمومية لوزارة الداخلية لسنوات ١٩١٧ — ١٨ — ١٩ — ٢٠ — ٢١ — ٢٢ — ٢٣ — ٢٤ — ٢٥ — ٢٦ — ٢٧ — ٢٩ — ٣٠ — ٣١ — ٣٣ — ٣٥ — ٣٦ — ٣٧ — ٣٨ — ٤٠ — ٤١ — ٤٢ — ٤٣ — ٤٤ — ٤٥ — ٤٦ — ٤٩ — ٥٠ — ٥١ — ٥٢ .

- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٢٦ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٢٧ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٢٨ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٢٩ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٢٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٠ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣١ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣١ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٢ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣٢ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٣ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣٣ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٤ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣٤ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٥ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣٥ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٦ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣٦ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٧ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٠ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٤٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤١ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٤٢ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٣ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٤٣ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٤ .

— وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٤٤ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٥ .

- وزارة الداخلية — بوليس مخينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٥٢ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٥٣ .
- وزارة الداخلية — حكمدارية بوليس لقتال — تقرير عن أعمال بوليس القتال عن سنة ١٩٣٥ — المطبعة الأميرية ببولاق — ١٩٣٦ .
- وزارة الداخلية — إدارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام في القطر المصرى عام ١٩٢٧ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٢٨ .
- وزارة الداخلية — إدارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام في القطر المصرى عام ١٩٢٨ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٢٩ .
- وزارة الداخلية — إدارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام في القطر المصرى عام ١٩٢٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٠ .
- وزارة الداخلية — إدارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام في القطر المصرى عام ١٩٣٠ الى عام ١٩٣٧ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٩ .
- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام ١٩٣٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٠ .
- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام ١٩٤٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤١ .
- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٥ .
- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٤ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٦ .
- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٧ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٩ .
- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٥٠ .

- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٥١ .
- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٥٢ .
- الحكومة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة — التقرير السنوى عن سنة ١٩٣٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣١ .
- الملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة — التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤١ .
- الملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة — التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٢ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٣ .
- الملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة — التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٣ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٤ .
- الملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة — التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٤ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٥ .
- الملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة — التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٥ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٦ .
- الملكة المصرية — ادارة مكافحة المخدرات — التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٧ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٨ .
- الملكة المصرية — ادارة مكافحة المخدرات — التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٨ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٩ .
- وزارة المالية — تقويم سنة ١٩٣٥ — المطبعة الأميرية — سنة ١٩٣٥ .

— وزارة الداخلية — « نظم البوليس والادارة » — المطبعة الأميرية
ببولاق — سنة ١٩٣٦ .

— وزارة المالية — تقويم سنة ١٩٣٣ — المطبعة الأميرية — سنة ١٩٣٤ .

— مصلحة الاحصاء والتعداد « احصاء القطر المصرى سنة ١٩٣٧ » .

— كلية البوليس الملكية (الكتاب الذهبى ١٨٩٦ — ١٩٤٦) .

— Further Correspondence respecting Egypt and sudan-part
CXXI. Jan. — June 1937.

— Parliamentary papers 1896, Vol. XCVII 'Annual Report for
1895.

— Egypt No. 1 (1904) Report by His Majesty's Agent and
Consul-General on the finances, Administration, and Condition
of Egypt and the Souan In 1903.

— International Labour office - Governing Body - 118 th ses-
sion - Geneva, 11-14 March 1952 "Report on Enquiry by
the representative of the Director - General into conditions
in the Suez Canal area.

ثالثاً — مصادر متنوعة (اجنبية) :

- Sir Thomas Russell Pasha " Egyptian Service 1902-1946 " London, John Murray, 1949.
- Sir Sydney Smith " Mostlly Murder " — George Harrap — London, 1959.
- Wilson, Buffy " A new Look at the oldest Profession " .. Cambridge University Press, 1978.
- Gill, Derek G., " Illegitimacy, Sexuality and the Status of Women ". Holt, Rinehart and Winston — New York, 1977.
- Jones, Thomas E., "Prostitution and the Law", Cambridge University Press, 1951.
- Vatikiotis P. J., " The History of Egypt ", Weidenfeld and Nicolson, London, 1980, Second Edition.

مصادر متنوعة (عربية) :

- ابراهيم محمد الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية — دراسة تحليلية تاريخية — معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة — ١٩٧٤ .
- أحمد فؤاد عبد المجيد مدرس التحقيق الجنائى بمهترسة البوليس والادارة — الصاغ محيد على زيوار مساعد قومندان بلوك خفر محافظة مصر — الملازم أول حسين شفيق ضابط بوليس بلوك خفر محافظة مصر « المباحث السرية فى فن وظيفة البوليس السرى لرجال الأمن للعام والبوليس » — الطبعة الأولى — دار الطباعة المصرية بشارع الدواوين — ١٩٢٦ .
- أحمد عادل كمال « النقط فوق الحروف — الاخوان المسلمون والنظام الخاص » — الزهراء للاعلام العربى — القاهرة — ١٩٨٥ .
- للشرطة والنفسال الوطنى ١٨٨١ — ١٩٨١ — وزارة الداخلية — اكاديمية للشرطة — مركز بحوث الشرطة — ١٩٨٢ .
- الاخوان والارهاب (غير معروف جهة وتاريخ النشر) .
- الصاغ حسين كامل « الاجرام فى الريف المصرى مع نبذة تاريخية عن ادارة المباحث الجنائية فى مصر » — مطبعة صادق بالمانيا (غير معروف تاريخ النشر) .
- الصاغ خليل رضوان الديب — الصاغ محمود على عبد الرحيم — اليوزباشى على شهاب — اليوزباشى عبد المنعم اسماعيل — « قانون البوليس ونظمه وفق مناهج الدراسة بكلية البوليس الملكية » — الطبعة الأولى — مطبعة النصر — القاهرة — ١٩٤٨ .
- القاتنمقام (دوجلاس بيكر بيك) مامور ضبط محافظة مصر — البكبباشى مرقص فهمى افندى مفتش الضبط بمحافظة مصر — الصاغ حسين

كامل انفسدى مامور قسم حلوان — اليوزياتى حسن لطفى قنضاية
انفسدى بإدارة الضبط بحافضة مصر « المباحث الجنائية على الطريقة
الانجليزية M. O. » الطبعة الأولى — يناير ١٩٢٦ — طبع فى مطبعة
المدرسة الصناعية الالهامية — القاهرة — ١٩٢٦ .

— القائمتام مرقص نهى « اقتراحات القائمتام مرقص نهى المفتش ببوليس
مدينة مصر فى تحسين حالة الأمن العام واقلام المباحث الجنائية بالمدن
والأقاليم واصلاح حال ضبط ورجال البوليس » مايو ١٩٣٧ (غير
معروف جهة النشر) .

— اليوزياتى على حلمى بمدرسة البوليس والادارة — اليوزياتى محمود
على ببوليس مدينة القاهرة « ضبط البوليس — بحث فى حالته الحاضرة » .
— وفى اوجه الاصلاح المنشود — تقرير مرفوع لحضرة صاحب السعادة
رئيس اللجنة العليا المؤلفة لاصلاح انظمة البوليس والأمن العام ، —
المطبعة الرحمانية بمصر — القاهرة — يناير ١٩٢٨ .

— جاد محمد طه « بريطانیا والجيش المصرى ١٩٢٤ — ١٩٢٧ فى ضوء
الوثائق البريطانية » — المائنة للطبع والنشر — القاهرة — ١٩٨٠ .
— طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ » — الهيئة
المصرية العامة للكتاب — ١٩٧٢ .

— عيفا الرحمن الرافعى بك « فى اعقاب الثورة المصرية » ج ١ — الطبعة
الثانية — دار الشعب — ١٩٦٩ .

— ————— « فى اعقاب الثورة المصرية » ج ٢ — الطبعة
الثانية — الدار القومية للطباعة والنشر — القاهرة — ١٩٦٦ .

— عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى
سنة ١٩٣٦ » — المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر — القاهرة
— ١٩٦٨ .

— عبد الفتاح حسن (الوزير السابق) « تذكيرات سياسية » — دار الشعب
— القاهرة — ١٩٧٤ .

— عبد المغنى سعيد « اسرار السياسة المصرية » — للعبد (٥) — دار
الحرية — القاهرة — اكتوبر ١٩٨٥ .

— عبد الوهاب بكر « اضاء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ —
١٩٥٠ » الطبعة الاولى — دار المعارف — ١٩٨٣ .

— _____ « الوجود البريطانى فى الجيش المصرى » — دار
المعارف — القاهرة — ١٩٨٢ .

— على الدين هلال « السياسة والحكم فى مصر — العهد البرلمانى ١٩٢٣ —
١٩٥٢ » — مكتبة نهضة للشرق — القاهرة — ١٩٧٦ .

— فيليب يوسف جلال « قاموس الادارة والقضاء » ج ٢ — الاسكندرية —
١٨٩٠ — ١٨٩٢ .

— كمال كيرة « محاكمات الثورة » — الكتاب الاول — المضبطة الرسمية لمحاضر
جلسات محكمة الثورة — مطبعة مصر — القاهرة — ١٩٥٤ .

— لطفى عثمان « المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية » — دار
النيل للطباعة — القاهرة — ١٩٤٨ .

— مارسيل كولومب « تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ » ترجمة زهير الشايب
— مكتبة سعيد رافت — القاهرة — ١٩٧٢ .

— محمد البابلى بك « الاجرام فى مصر — اسباب وطرق علاجه — مطبعة
دار الكتب المصرية — القاهرة — ١٩٤٧ .

— محمد عبد الهادي الجندي بك « التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهلئ » — الطبعة الثانية — مطبعة على سكر أحمد بصر — القاهرة — ١٩٢٣ .

— محمود عبد الحليم « الإخوان المسلمون » أحداث صنعت التاريخ — رؤية من الداخل » — ج ٢ (١٩٤٨ — ١٩٥٢) — دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع — القاهرة — ١٩٨١ .

— يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية » مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام — القاهرة — ١٩٧٥ .

رابعاً — رسائل جامعية :

— عبد الوهاب بكر « البوليس المصري ١٨٠٥ — ١٩٢٢ » رسالة ماجستير غير منشورة — جامعة عين شمس — كلية الآداب — ١٩٧٧ .

خامساً — بصوٲ :

— عبد الوهاب بكر « تطور جهاز الأمن السياسي في مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٢ » منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط — جامعة عين شمس — ١٩٨٣ .

سادساً : القوانين واللوائح :

— وزارة الداخلية — قرار بإنشاء قسم خاص بمدرسة البوليس والإدارة لتخريج كونستابلات — المطبعة الأميرية — ١٩٢٥ .

— قانون البوليس سنة ١٩١٤ — نظارة لداخلية .

— نظارة الداخلية — قانون البوليس سنة ١٩٠٦ .

— لائحة بيوت الماهرات الصادرة عن نظارة الداخلية بتاريخ ١٦

نوفمبر ١٩٠٥ .

— قانون القعدة العسكرية الصادر بالأمر المالى فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢
— نظارة الحرية — ١٩٠٤ .

— قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١١ (القانون النظامى لخدمة البوليس
والادارة) .

— قانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٢ (القانون النظامى لخدمة البوليس
والادارة) .

— نظارة الداخلية « القوانين الادارية والجنائية — مجموعة القوانين
واللوائح الجارى العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية الكتاب الاول —
النظام الملكى والجنائى وقانون العقوبات » الطبعة الاولى — المطبعة
الاميرية — القاهرة — ١٨٩٧ .

سابعا — الدوريات :

- الوقائع المصرية — المصدد ٢٦ — ١٩٣٦/٣/١٦ .
- الوقائع المصرية — المصدد ٦٨ — ١٩٢٣ .
- الوقائع المصرية — المصدد ٢٥ — ٢٩ يونيو ١٩٢٥ .
- الامن العام — المصدد ٧٩ — ١٩٨١ .

ثامنا — اللقاءات :

— لقاء مع المرحوم اللواء/ابراهيم محمد الفحام مدير الادارة العامة
للتنظيم والادارة بوزارة الداخلية — ١٩٨٢ .

رقم الايداع بدار الكتب القومية

٨٨/٥٤٤٣

الترقيم الدولى

١٧٧ - ١٣٣ - ٠٩٨ - ٥

شركة دار الاثـماع للطباعة

١٤ شارع عبد الحميد — جنينة قهايش

السيدة زينب — القاهرة

ت : ٣٦٣٠٤٦٩

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

مكتبة مدبولي

MADBOULI BOOKSHOP

6 Talat Harb SQ. Tel: 756421